دكتور عمرو عبد السميع

أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية

السلام



السـلام

لوحة الغلاف مهداة من الفنان الكبير

مصطفى حسين



الناشر : **الدار المصرية اللبنانية**

١٦ ش عبد الخالق ثروت ـ القاهرة

تليفون : ٣٩٢٣٥٢٥ ـ ٣٩٣٦٧٤٣

فاكس : ٣٩٠٩٦١٨ ـ برقياً : دار شادو

ص . ب : ٢٠٢٢ ـ القاهرة

رقم الإيداع: ٢٢٦٨ / ١٩٩٨

الترقيم الدولى: 3 - 401 - 270 - 977

تجهيزات فنية : او ـ تك

العنوان: ٤ ش بنى كعب ـ متفرع من السودان

تليفون: ٣١٤٣٦٣٢

طبع : آمون

العنوان: ٤ فيروز – متفرع من إسماعيل أباظة

تليفون: ٣٥٤٤٣٥٦ – ٣٥٤٤٥١٧

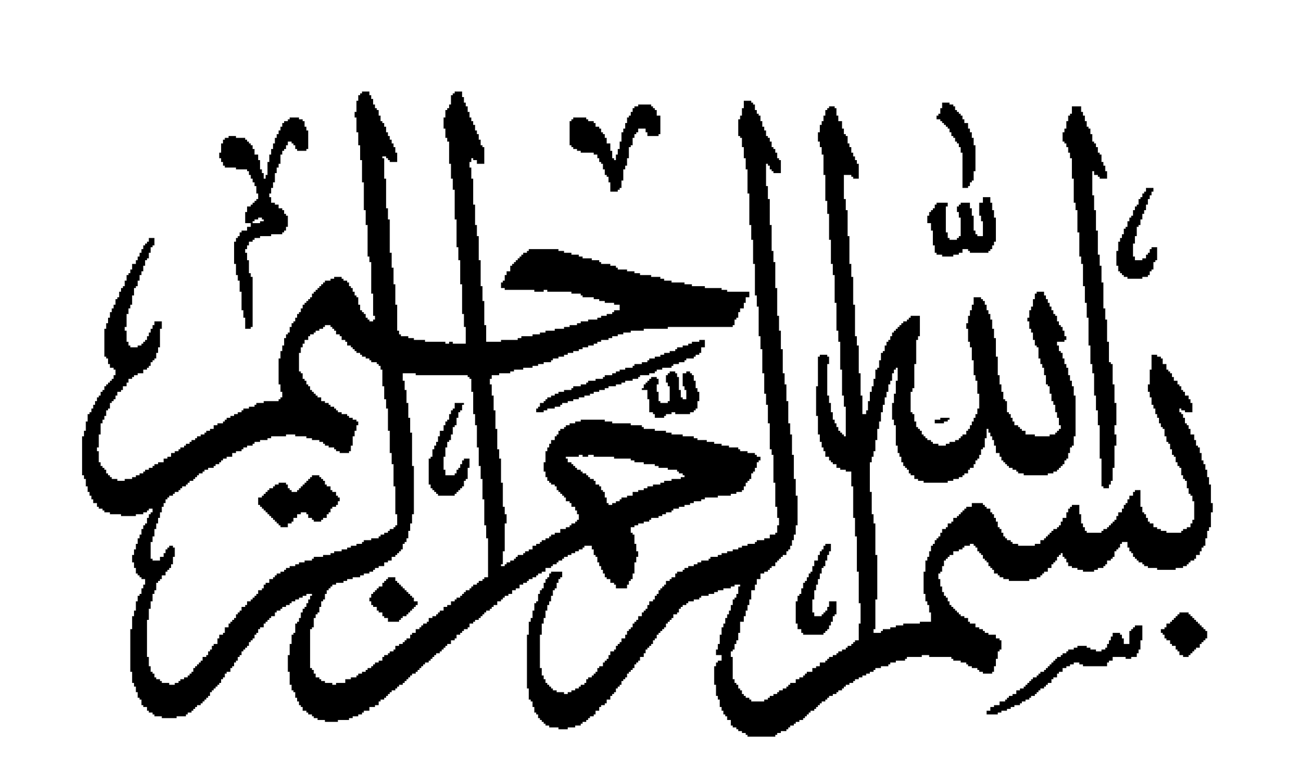
الطبعة الأولى : رمضان ١٤١٨ هـ ـ يناير ١٩٩٨م

أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية

السلام

دكتور عمرو عبد السميع

الناشر
الدار المصرية اللبنانية


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى كل أساتذتي في الجامعة

إلى كل أساتذتي في المهنة

إلى كل تلامذتي في الجامعة

إلى كل تلامذتي في المهنة

مقدمة

يمرُّ من فُوّهة بندقية !

حين أخط هذه السطور - الآن - لا أكون بصدد إعلان مؤثر، أو إشهار درامى عن استكمال مجموعتى - المتواضعة - فى الحوار الصحفى، التى تمثل مشروعاً سياسياً / مهنياً، أنفقت فيه بعض أجمل سنى العمر.

فالمشروع لم ينته!

ولكننى - فقط - استكملت مجموعتى الأولى فيه.

وكل ما أطمح إليه - مهنياً أو سياسياً - أن يراه من يملكون ميزان الفحص ومعايير الرؤية النقدية، بوصفه بداية تصلح للتأسيس عليها، سواء من جانب المُحاور - ذاته - أو من جانب آخرين، وتصلح لتأكيد أهمية هذه الأداة المهنية، فى طرح دور الحوار بوصفه الوسيلة الإنسانية العبقرية لخلق الصلة، والبحث عن الحقيقة، وتوليد الأفكار، ونشر الثقافة، وتبادل الخبرات، والحفاظ على حيوية العقل فردياً - كان - أو جماعياً.

ثم إن المشروع المهنى لا ينتهى، لمجرد أنه عبر أو اخترق ساحات موضوعات مختلفة، أو سلك دروب أغراض متنوعة، فالمُحاور الصحفى ليس كالشاعر العربى القديم الذى يوصف شعره - تدليلاً على ثقل القيمة الفنية أو تأكيداً على اتساع مساحة الدور - بأنه غطى كل الأغراض المعروفة فى عصره من الهجاء، إلى الحماسة والفخر، إلى وصف الطبيعة، إلى المدح، وانتهاءً بالبكاء على الأطلال!

وإنما المحاور الصحفى هو من يسعى إلى أن يستمد مشروعه (السياسى) أهميته أو ثقله، من قدرته على خلق مجرى ينتظم حالات الحوار المفردة التى كان طرفاً فيها، أياً كانت طبيعة الموضوعات المطروحة، وأياً كانت نوعية الأشخاص المتحاورين.

وهذا المجرى لا يعنى شكلاً نظرياً متصوراً مسبقاً، يحشر فيه المحاور كل ثرثراته، محاولاً افتعال صلة، ومحاولاً الإيحاء بوجود رابطة!

فهذا نموذج يتوهم فيه الثبات، بينما الحوار علم وفن مبنى على الحركة، لا يتوقف فيه المحاور عن اكتشاف الصلات، وخلق الروابط، ودفع كل مجهوده فى اتجاه أن تخدم هذه الصلات والروابط - الحقيقية غير المفتعلة - هدفه الأساسى الأول.

إذن فوجود المجرى يعنى أن يحدد المحاور هدفه بوضوح لا غش فيه، ومنذ اللحظة الأولى لإقدامه على إفشاء حالة حوار، وأن يكون هذا الهدف مهموماً بالعصر، مهموماً بالوطن، مهموماً بالقارئ، ومهموماً بالمستقبل.

ثم إن المشروع السياسى، للحوار - انطلاقاً من كلمة الحوار ذاتها - ينبغى أن يبحث عن وسائل وأشكال يحقق بها تمثيل الأضداد والفرقاء تمثيلاً متوازناً إزاء القضية الواحدة، وألا يجعل هدفه أو مبتغاه هو إفحام طرف، أو إلغاء طرف، أو تحييد طرف، أو تجاهل طرف.

هو بحث عن مناطق الالتقاء، بأكثر منه تأكيدا على حقائق الاختلاف، طالما أن القضية هى وطن يعيش فيه الجميع مع الجميع، ويصوغ فيه الجميع مستقبلاً للجميع.

الاجتهاد الوطنى فى مشروع للحوار السياسى يقول - إذن - بوجوب إقرار صفة الوطنية على جميع الأطراف المشاركة فى الحوار.

ومن هذه البوابة لم أجد صعوبة فى أن تجتمع معى فصائل الأضداد فى الساحة المصرية، ولم أجد استحالة فى أن نصيغ - معاً - (كوداً) للحوار يعترف - بداية - بحقيقة المصلحة الوطنية المصرية، ويعترف - أخيراً - بحقيقة الانتماء

القومى العربى لمصر، ثم بين الحقيقتين تتنوع ألوان المواقف والآراء بتعدد ألوان الطيف، ولا ضرر ولا ضرار!

بل إن هذا التعدد - ذاته - أفصح - منذ اللحظة الأولى - عن جوانب اتفاق تكفى وزيادة لصياغة ملامح عقد اجتماعى وسياسى مصرى جديد، وتكفى وزيادة لصياغة اتفاق للحد الأقصى والحد الأدنى على أرض المصلحة الوطنية المصرية، وتحت سقف انتمائها القومى.

وأخيراً فإن تجربتى الذاتية - الصغيرة - فى إدارة مثل هذا الحوار، كانت تشى بمؤشرات إيجابية مشجعة بمقدار حرصى على عدم استسهالها، وبمقدار اقتناعى بضرورة عدم التهوين من شأن موضوعات الحوار، أو تصور الدخول إلى ساحاتها من دون أداء الواجب المنزلى، فى البحث والدراسة ومحاولة الفهم، فبغير هذا كله كان من الممكن أن يتحول مشهد الحوار إلى صورة حمقاء لأطراف تجتمع لتلوك بأفواهها، وتمضغ بأسنانها قطعا من اللُّبان لعدة ساعات، ثم يقذفها كل فم بعد انتهاء الحوار، توطئة لأن ينسى الجميع كل ما كان!

ومن هنا كانت الصعوبة الحقيقية (السياسية) لمشروع الحوار، ألا وهى إدراك وفهم الأبجديات السياسية والأيديولوجية لكل طرف، وإدراك وفهم الأرضية التى يتحرك منها كل فصيل، بل وإدراك وفهم التغيرات التى طرأت وتطرأ على هذه الأبجديات أو تلك الأرضيات.

ومن هنا - أيضاً - وجدتنى أخوض غمار هذا المشروع هياباً لا تياهاً.. متعلماً لا مستعلماً.. باحثاً عن الحقيقة لا مدعياً امتلاكها أو احتكارها.. متعرفاً على هموم الوطن لا متحدثاً باسمه.. ملبياً لأشواق البسطاء فى المعرفة غير قانع بأن يكون كل دورهم هو التلقى لما تجود به النخبة عليهم من أفكار ومواقف جاهزة.

. . . .

إلى ذلك فالمحاور الصحفى - أيضاً - هو من يسعى إلى أن يستمد مشروعه (المهنى) أهميته أو ثقله، من قدرته على خلق المدلول الوظيفى، لقالب الحوار

الصحفى، مطوعاً أداة الحوار لخدمة الغرض الذى من أجله استعملها، وليس فى هذا - بالطبع - ادعاء لأفضلية غرض على آخر، وليس فى هذا - بالقطع - ادعاء لأولوية أسلوب على غيره، كما ليس فى هذا تنابذ بأنواع الحوارات - سواء كانت للمعلومات أو للرأى أو للشخصية، أو كانت مزيجاً من هذا كله، وأيضاً سواء كانت فردية أو جماعية - إلا بمقدار تحقيقها «للمستهدف» ، وإلا بمقدار أدائها «للوظيفة».

يرتبط بهذا - إلى أقصى حد - مسألة «الفورم» أو الشكل الفنى، والتى يجب ألا تطغى فيها رغبة المحاور فى استعراض مهاراته، وعرض ابتكاراته، على مضمون الحوار ذاته، بما قد يخدش الاستغراق المشترك من القارئ والمحاور والمتحاور، فيما يمكن تسميته «حالة الحوار»، أو «مزاج الحوار».

فالاستسلام لإغراء استعراض بهلوانيات الكتابة، والفورم، يعزل القارئ ويفصله عن حقه المشروع فى استطعام الطعوم، وتجريب التجارب، وفى أن يصبح طرفاً مشاركاً فى حالة الحوار، وطرفاً مندمجاً فى مزاجها.

وهذا الاستسلام ذاته، يؤدى - من جانب آخر - إلى استبعاد المتحاور من الظهور بحجم يساوى حجم رؤيته ورأيه، بل ويؤدى إلى استعباد هذا المتحاور ليصبح أسير الشكل الفنى العسفى الذى اعتبره المحاور قيمة لا تعلوها قيمة، ومأثرة تتجاوز كل المآثر!!

مرة أخرى، تحديد الهدف بوضوح - إذن - هو العاصم الحافظ لحق كل طرف من الأطراف المشاركة فى حالة الحوار، ودخول المحاور على خطوط النقاش بطرح التساؤلات، أو بإلقاء التعقيبات، أو بإذكاء المداخلات، أو بتقديم الردود، يجب أن يكون - فقط - لخدمة مستهدفه الأساسى من الحوار، وهنا يظهر دوره ويبين إسهامه بشكل طبيعى وتلقائى ووظيفى فى آن.

أما أن يجعل المحاور من ظهوره الشخصى هدفاً أسمى، فإن ذلك يمثل إضراراً بالقيمة السياسية أو الثقافية أو المهنية للحوار، فضلاً عن أنه يجسد حالة

من حالات النرجسية العميقة، التى تعنى بوضع الخطوط تحت الذات لتأكيد الحضور، بأكثر مما تعنى بإقرار حق الآخرين فى وضع الخطوط تحت الأفكار لتأكيد المعانى.

ثم إن مثل هذا التغليب للظهور الشخصى، ينفى الآخر ويحاصره، بما يحاصر ديمقراطية الحوار نفسها، وبما يُغيب هذه الديمقراطية وهى القيمة المتصورة الأولى لعملية الحوار ذاتها.

وأخيراً فإن مثل هذا التغليب للفورم على المضمون، وللظهور الشخصى، على أركان عملية الحوار الأخرى، يؤدى - تلقائياً - إلى تغليب معنى الصنعة والافتعال، على معنى الطبيعية والاسترسال، بما يصيب - فى مقتل - قيم الصدقية، والانقرائية لدى القارئ، ويحول عملية الحوار إلى خطاب عبثى فى الفراغ وإلى الفراغ.

. . . .

ثم نأتى إلى نقطة أخرى مهمة، تتعلق بتحقيق مشروع الحوار لقيمة الاستمرارية، وهى القيمة التى ترتبط بعنصرين:

* **الأول:** هو قدرة الحوار على الصمود فى وجه متغير الزمن وفوارقه، وتتحقق هذه القدرة، بنجاح الحوار فى النفاذ إلى المنابع الفكرية والفلسفية الأصلية، التى يتخلق منها الموقف الآنى والعملى، لكل فصيل، أو كل طرف، بما يجعل من عملية الحوار رصداً للتغير على مستوى الفكر، بأكثر منها تدويناً للتغير على مستوى الحدث اليومى، وبحيث يستطيع المحاور - الذى يدرك هذه الحقيقة - أن يضمن تحول محاوراته إلى ما يشبه وثائق فكرية للتأريخ الاجتماعى والسياسى، الأمر الذى يضعها - بكل تشابكها وتعقيدها وقدرتها على الانتقال من كينونة الأفكار إلى صيرورتها والعكس - فى مرتبة أكثر أهمية من الوثائق الحدثية للتأريخ الاجتماعى والسياسى.

فالأولى تندر مصادرها، وقد يقتصر جزء مهم منها على تقصى السير الذاتية

لبعض المفكرين أو الفلاسفة أو السياسيين، من دون وضع اليد على شكل الأداء الفكرى لهم، والتغير فى مجراه، داخل إطار يجمعهم وفرقاء الرأى تجاه قضية بعينها فى لحظة بعينها، بينما الثانية تتعدد مصادرها وتتنوع بما يحيد ويحجب عامل الندرة.

والأولى تحتاج إلى دراسة طويلة فاحصة ومتعمقة، ورصد يُعمل التفكير والاستنباط عند نقطة حدهما الأقصى، بينما الثانية لا تحتاج أكثر من الانتقاء، والتدوين، والحفظ، والاستدعاء.

* والعنصر **الثانى** فى تحقيق الاستمرارية لمشروع الحوار الصحفى، هو قدرة هذا المشروع على تنويع مستويات أدائه، بين المستوى الفردى (الذى يجمع محاوراً ومتحاوراً فحسب)، وبين المستوى الجماعى (الذى يجمع محاوراً ومجموعة من المتحاورين).

إذ تظل النقطة الحاسمة - هنا - هى عجز أحد المستويين، أمام بعض القضايا، عن الوفاء بالتغطية الكاملة لجوانبها، وتلبية الاحتياج الداخلى لدى المحاور أو القارئ فى تبين وعرض ومناقشة عناصرها المتنوعة.

ومن ثم تفرض الضرورة الوظيفية - مرة أخرى - استعمال المستوى الآخر للحوار بغية بلوغ شكل أشمل من التناول، وأسلوب أعمق للعرض، وبما يجعل التساؤل حول قضايا الحوار وسيلة مستمرة، وأداة ناجحة لقياس التطور أو التغير الذى يطرأ على فكر النخبة.

....

بهذا المعنى أعود إلى ما بدأت به، وأقول إن مشروعى - المتواضع - للحوار لم ينته سياسياً ومهنياً باستكمال مجموعتى الأولى فيه، بل لعله اكتشف - من خلال الحركة وليس من خلال الثبات - مجموعة من معاملات الارتباط والصلات، تفتح أمامه آفاقاً بغير ما حدود ليُعمل أداته المهنية مرة ومرات، فى كل ما يرد على مجرى هدفه الأساسى من موضوعات أو أفكار.

أما هذا الكتاب «أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية» فهو اقتراب - بالحوار - لجمع الشهادات، ودراسة مواقف الأضداد، من حدث فرض الإرادة الوطنية بالحرب، ومن حدث التحول إلى حال السلام عبر الحرب، ومن حدث الانتقال إلى ممارسة الديمقراطية عبر الحرب أيضاً!

اقتراب - بالحوار - لفهم تلك الآلية الفريدة، التى ربطت المفاهيم الثلاثة ببعضها البعض، ولعل فى عملية الانتقال - هذه - إلى (السلام عبر الحرب)، وإلى (الديمقراطية عبر الحرب) ما يؤكد خصوصية الحالة المصرية إلى حد كبير، فليس بالضرورة - عبر التاريخ الإنسانى - أن تكون الحرب طريقاً إلى السلام، كما ليس بالضرورة - عبر ذات التاريخ - أن تكون الحرب طريقاً إلى الديمقراطية، .إلا أن هذه الجدلية تحققت فى حالة الصراع المصرى مع إسرائيل، بحيث أصبح بإمكاننا القول بأن الطريق إلى السلام، والطريق إلى الديمقراطية، يمر - كلاهما - من فوهة بندقية!

كان التساؤل عما حدث فى الأيام الثقيلة من يونيو ١٩٦٧، باباً لنقاش وطنى عام حول تأثير غياب الإسهام الديمقراطى، فى كل ما جرى، وحول تأثير اتساع مفهوم الأمن ليشمل ما لا يجب أن يشمله، فى كل ما جرى، وحول تأثير غياب المشاركة الشعبية، ونشأة مراكز القوى، فى كل ما جرى.

وكان الشعور الذى تولد لدى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعد الهزيمة - والذى عبر عنه فى مناقشات مغلقة ومفتوحة كثيرة - هو أن تحييد الجماهير، وإقصاءها عن المشاركة فى تشكيل القرار السياسى بالرأى - مهما كانت ثقتها فى الصفات الاستثنائية لكاريزما عبد الناصر، ومهما كان اقتناعها بسلامة وصحة الاختيار أو القصد الوطنى عند هذه الكاريزما - قد أسهم بشكل محسوس فى إضعاف مركز القيادة السياسية، أمام مراكز القوى التى مارست صراعاً على السلطة، استنزف قدرات هذا النظام، وعبث بمقدراته، ودفع به إلى هاوية الإخلال بأول واجبات أى نظام سياسى، ألا وهو الحفاظ على استقلال التراب الوطنى.

من جانب آخر فقد كان إصرار الرئيس عبد الناصر على بدء مراحل حرب الاستنزاف - مباشرة - بعد الهزيمة، هو تأكيد على أن التسوية لن تتحقق إلا برفض الأمر الواقع المترتب على نتيجة حرب ١٩٦٧، وأن رفض هذا الأمر الواقع لن يكون إلا - كما وصفه عبد الناصر - «فوق بحر من الدماء وتحت أفق مشتعل بالنار».

ثم كان رفض الرئيس الراحل أنور السادات لوثيقة الكتّاب والمثقفين التى رُفعت إليه قبيل ١٩٧٣، تأكيداً على معنى أن السلام لن يأتى إلا عبر الحرب، وأن فرض الإرادة الوطنية - فى الحالة المصرية - لن يتأتى بغير قتال، يحرك أوضاعاً، ويبدل قواعد الصراع.

فعل السادات هذا، بينما كان عشرات الألوف من الطلبة والعمال يتظاهرون فى أكبر ميادين القاهرة، ويرفعون مطلبين هما: الحرب والديمقراطية!

وعندما بدأت مصر مراحل التسوية السلمية للصراع، كانت الديمقراطية موضوعاً مطروحاً - بقوة - على جميع ساحاتها، بل وكانت مطروحة -أيضاً- فى رفض نهج التسوية من بعض الفصائل، أياً كانت درجة الضبط التى مارسها نظام السادات إزاءهم، وأياً كان التوسع فى استخدام أدوات القمع المادى للسلطة فى مواجهتهم.

وتظل المعركة حول الديمقراطية فى مصر، موضوعاً يتعلق بتوسيع الهامش الديمقراطى، وزيادة فاعلية النظام السياسى، بتحقيق تمثيله لكل قوى المجتمع المؤثرة، هذه المعركة التى اكتسبت أبعاداً جديدة، بانهيار الكتلة الشرقية، وبما فرضته حرب الخليج على المنطقة وأنظمتها من مؤثرات واسعة النطاق، ثم بما أدى إليه هذان العنصران من تأثير مباشر على عملية التسوية السلامية فى المنطقة.

العلاقة - إذن - بين الحرب والسلام والديمقراطية ليست فى حاجة إلى ما يؤكدها.

ولكن الاقتراب - بالحوار - من المفردات الثلاث، ثم من العلاقة التى تربط كل مفردة بالأخرى، كان ينطوى على مخاطر عديدة قد تؤثر على موضوعيته، كما قد تؤثر على ثبات التحليل وصدقه، بشأن ما انطوى عليه من حقائق أو آراء.

* فنحن - **أولاً** - بصدد التعامل مع حقائق فى حالة ديناميكية، تضيف التطورات لها - فى كل يوم - أبعاداً جديدة.

* ونحن - **ثانياً** - بصدد التعامل مع زمان يشهد تغييرات بحجم الثورة الفرنسية أو ربما أكبر، ويترك - فى كل يوم - تأثيرات هائلة على شكل منطقتنا، أو على شكل العلاقة بين الخارج والداخل فيها.

* ونحن - **ثالثاً** - بصدد التعامل مع شهادات حية لبعض الذين كانوا طرفاً فى مسرح أحداث الحرب والسلام، وهى شهادات لابد من تقويم حجم المؤثر الشخصى فيها.

* ونحن - **رابعاً** - بصدد التعامل مع بيئة ثقافية وفكرية، احترف فيها بعض المثقفين عمليات ترحال فكرى واسع النطاق، دافعهم - فى بعضها - كان انتهازية تبغى اللحاق بآخر عربة، فى آخر قطار، على آخر محطة، ومحرضهم - فى بعضها الآخر - كان محاولة التكيف مع شكل الزمن الجديد ومعطياته.

* ونحن - **خامساً** - بصدد مناقشة حالة فكرية، تعانى من غياب قدر معقول من الاتفاق على المفاهيم والتعريفات، بحيث يبدو كل فصيل سياسى، وكأنه اصطنع لنفسه لغة خاصة متكاملة الأركان.

* ونحن - **سادساً** - بصدد التعامل مع حالة لم يكتمل فيها الشكل الذى أفضى إليه خيار السلام، كما لم يستقر فيها الشكل الذى أفضى إليه خيار الديمقراطية.

* ونحن - **أخيراً** - بصدد التعامل مع نخبة فى حالة عناق حار مع هواجسها وظنونها، التى عكست نفسها فى سؤال واحد، طرحه علىّ الكثيرون - فى كل لقاء حوار وبطرق متنوعة ومختلفة - وهو: «هل هذا الذى يقترب منى بالحوار معى أم ضدى» ؟!!

. . . .

وعلى الرغم من كل المخاطر، فقد وجدت نفسى أنحاز - بشدة - إلى خوض غمار تجربة الحوار حول المفردات الثلاث (الحرب - السلام - الديمقراطية) وحول العلاقة بينها.

* فقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يسهم فى بلورة الاتفاق العام حول المفاهيم والتعريفات، أو هو - بأضعف الإيمان - يسهم فى تحديد خريطة الاختلافات حول هذه المفاهيم والتعريفات.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يسهم فى بناء تراكم من الثقة بين الأطراف المشاركة فيه، بطريقة تؤدى إلى الإقرار باستبعاد الهواجس والظنون، أو - بأضعف الإيمان - تحجيم تأثيراتها.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يجب ألا يكتفى بمناقشة أوضاع تأسست سلفاً وأخذت شكلها، وإنما ينبغى أن يسهم فى بلورة هذه الأوضاع وتحقيق استقرارها، والمعاونة على الخروج بها من حالة السيولة التى تعانى منها وهى قيد التشكيل، أو - بأضعف الإيمان - التنبيه لمخاطر المستقبل، بأكثر من التفسير لعناصر الماضى.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل ضبط واختبار لحجم المؤثر الشخصى فى الشهادات الحية، والتى تكون المقارنة بينها وسيلة ناجعة لتحييد تأثيره، أو هو - بأضعف الإيمان - يحقق الاتفاق على صدقية الروايات التى تكررت بشكل واحد فى هذه الشهادات.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يساعد على (التحقق) من وجود آليات واقعية تربط بين الحقائق المتغيرة وهى فى حالة الحركة، بينما يكون رصد هذه الحقائق فى حالة الثبات مؤدياً إلى (تصور) آليات ليست - بالضرورة - صادقة أو حقيقية، أو هو - بأضعف الإيمان - وسيلة لتأكيد أو نفى الرابطة بين هذه الحقائق، من دون القطع بالشكل الذى تأخذه هذه الرابطة فى الحالات المختلفة للحركة.

* وقد كنت - أخيراً - أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يساعد فى تفهم المؤثرات المباشرة التى تحدثها التغييرات التى يشهدها العالم - الآن - فى شكل العلاقة بين الداخل والخارج فى منطقتنا، وقت حدوث هذه التغييرات وأثنائها، بدلاً من أن تجد أداة الحوار نفسها - فى سياق زمنى لاحق - مطالبة بأن تتعامل مع نتائج من دون أن تبصر مقدماتها، أو تعلم - حتى - بوجودها.

أو - بأضعف الإيمان - وضع اليد على العناصر التى (تأثرت) بهذه التغييرات فى شكل العلاقة بين الداخل والخارج فى منطقتنا، من دون تحديد لشكل التأثير أو طبيعته.

. . . .

كانت - هذه - هى المخاطر التى تحسبتُ لها، ثم كانت - هذه - هى المحفزات التى تشجعتُ بها.

ووجدتنى طرفاً فى حوار طويل.. طويل حول المفردات الثلاث (الحرب - السلام - الديمقراطية)، أتنقل - فيه - بين المستوى الفردى، والمستوى الجماعى، بحسب الحاجة، وبحسب الضرورة، وأكتشف فيه عند كل سطر، وفى كل لحظة، أن لدىَّ احتياجاً داخلياً كبيراً إلى التساؤل ... وإلى معاودة التساؤل.

* الحرب

تطرح نفسها عبر صفحات هذا الكتاب، بوصفها الركن الأول فى بنائه، أو الضلع الأساسى فى مثلثه.

وأولى المشكلات المتعلقة بالاقتراب - بالحوار - من حدث فرض الإرادة الوطنية بالحرب، كانت تحديد المدى الزمنى لما يمكن تسميته حرباً.

فهل الحرب - التى يجب أن أقترب منها بالحوار - كانت تعنى معركة الأيام الستة عام ١٩٦٧؟

وهل الحرب - التى يجب أن أقترب منها بالحوار - كانت تعنى معركة أكتوبر ١٩٧٣ بدءاً بالضربة الجوية وانتهاءً بوقف إطلاق النار؟

فى إطار هذا الكتاب وسياقه، لم تكن هذه ولا تلك، وإنما كان المقصود، هو حالات القتال التى عاشتها مصر، وقتما كانت تمارس - بالنار - فرض إرادتها الوطنية سواء برفض الهزيمة، أو التصدى للعدوان، أو بالعبور إلى تحرير التراب الوطنى، وهى الفترات المتفرقة التى عاشتها البلاد منذ صباح ٥ يونيو ١٩٦٧، إلى مساء ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣.

فالهدف - هنا - هو دراسة الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، ودراسة الانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب) أيضاً.

واجتزاء متغير الحرب، أو تفتيته، أو تصنيف مراحل منه، أو ربطه بأشخاص، أو حصره فى نطاق أحداثه اليومية المدونة، يخل إخلالاً بيناً، بتماسك كل النتائج التى يمكن الوصول إليها - بطريق الحوار - عن الانتقال إلى السلام والديمقراطية من حال الحرب.

فلو أردنا - على سبيل المثال - أن نختزل حرب ١٩٧٣ إلى مشهد عبور قناة السويس، سنكون بصدد صورة لجيش عبقرى يعبر بأفراده ومدرعاته أكبر مانع مائى فى التاريخ، وهى أشبه بصورة القائد العبقرى هانيبال حين عبر بأفراد جيشه وأفياله الأربعين جبال الألب الإيطالية.

كل فى سياقه، وكل فى حجمه، كان عملاً استثنائياً غير مسبوق.

ولكن ما يبقى مؤثراً فى شكل التاريخ، وقسماته، ليس - فقط - المعجزة العسكرية، وإنما مجموعة الحقائق التى أقرتها هذه المعجزة، ومجموعة التأثيرات النفسية، والاجتماعية، والفكرية التى ترتبت عليها.

ومن هنا كان مسعى الحوار - فى هذا الكتاب - هو البحث عن هذه الحقائق، والتحليل لهذه التأثيرات، المتعلقة - خصوصاً - بالدفع فى طريق السلام، والمرتبطة - تحديداً - بالدفع فى طريق الديمقراطية.

كان على الحوار الصحفى أن يسعى إلى الإجابة على تساؤلات متعددة فى هذا الإطار، ومن أهمها:

* ما هى حدود التداخل، أو التقاطع بين القرار السياسى، والقرار التقنى العسكرى فى مراحل الحرب المختلفة؟

* ما هى العناصر والمؤسسات التى شاركت فى تشكيل القرار السياسى بالرأى فى مراحل الحرب المختلفة؟

* هل كان اختلاف القيادة السياسية مع أى عنصر من عناصر المؤسسة العسكرية - فى أى مرحلة من مراحل الحرب - مؤثراً على الحجم الذى أُعلن عن مدى إسهام هذه العناصر فى الإنجاز الفنى لحدث الحرب؟

* إلى أى مدى أثرت المتغيرات الدولية المختلفة، فى عملية الاستعداد للحرب، أو فى سير عملياتها؟

* هل كانت النتائج السياسية المترتبة على الحرب، مساوية لحجم الإنجاز العسكرى فيها؟

* إلى أى مدى تحسب تأثيرات الوضع الداخلى - بما يشتمل عليه من آراء سياسية وفكرية متعددة - عند اتخاذ قرار يتعلق بالحرب؟

* هل يمكن تسكين موضوع التعاون العسكرى العربى فى خانة الحقائق التى يمكن تقدير الموقف على أساسها بشأن الحرب؟

* إلى أى مدى اتضح وجود تصور للخطوة الثانية أو الثالثة -بعد الحرب- فى ذهن القيادة السياسية المصرية؟

* هل انتهت احتمالات الحرب - تماماً - بالمراحل التى وصلت إليها -الآن- التسوية السلامية للصراع فى المنطقة؟

* إلى أى مدى كان الموقف المصرى من الاتحاد السوفييتى يمثل رد فعل منطقى لمسلك موسكو إزاء المطالب المصرية الوطنية فى حسم الصراع العربى/ الإسرائيلى بالحرب؟

* ما هو شكل الأداء ونوع المناقشات فى غرفة العمليات أثناء حدث الحرب بين القيادات العسكرية، أو بين القيادة السياسية وبينهم؟

وكانت الأسئلة تولد أسئلة، والأفكار تولد أفكاراً، إلا أن الضبط الوحيد الذى مارسته الأداة المهنية على تلك العملية كان - فقط - فى التركيز على ما يخدم مستهدف الحوار، وهو تبين ملامح عملية الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، والانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب).

* السلام

قضية تطرح نفسها عبر صفحات هذا الكتاب، بوصفها الركن الأوسط فى بنائه، أو الضلع الثانى فى مثلثه.

وبداية فإن معنى السلام يظل ملتبساً فى ذهن الكثيرين - حتى - من المثقفين المفكرين.

فهو يُطرح على مصر والمنطقة فارضاً التغيير فى الكثير من الثوابت التى كانت تبدو - لدى الجميع - أبدية.

وأهم هذه الثوابت هو مفهوم (العدو) ومفهوم (الصديق)، ونظراً لسيادة حالة الاستقطاب الحاد بين ثنائيات فى الفكر العربى، فقد فهمنا السلام بوصفه انتقالاً مباشراً وسريعاً من العداء المستعر، إلى الصداقة الحارة، من دون أن نعى أن هناك منطقة وسط كبيرة تتداخل فيها الألوان، وتتنوع فيها درجات حرارة العواطف، وأن الانتقال - فى هذه المنطقة الوسط - من خطوة إلى خطوة يتم وفق مصالح يتم حسابها بدقة، ووفق مقتضيات للأمن واعتبارات للانتماء القومى تتم دراستها بعناية.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام بعض التغييرات الشكلية، ذات الوزن الرمزى والنفسى الكبير، مثل تغيير السلام الوطنى المصرى، مصحوباً بالدعوة إلى تغيير العلم.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بهذه المسألة، إحساس بعض الفصائل السياسية، أن الانتقال إلى حال السلام يمثل ضياع الركيزة الأساسية التى بنت عليها شعارها السياسى، أو أسست عليها حركتها الفكرية، والتى كانت تُعتبر - بالنسبة لها - مبرر وجود كامل Raison d étre.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بهذه المسألة، أن الانتقال إلى حال السلام، جاء فى أعقاب حملة كبرى استخدمت فيها كل أنواع الدعايات، وكل أنواع غسيل المخ ضد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكل مفردات نظامه أو أفكاره أو عصره.

وبحيث بدا أن الانتقال إلى حال السلام هو عنصر من عناصر هذه الحملة، التى لم يكن لها من هم سوى إثبات خطأ الخيارات السياسية للرئيس عبد الناصر، وإدانة خطيئة الانتماء إليها أو الارتباط بها.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام - كذلك - سيادة مناخ الإدانة والاتهام بين التيارات السياسية والفكرية المصرية لفترة طويلة، والذى كان يصم البعض بأنهم عناصر الثورة المضادة، أو أعداء الشعب، فلما اختفت المبررات الموضوعية لمثل هذه الاتهامات، جاء السلام (بكل ملابسات الانتقال المباشر والسريع من حالة العداء المستعر إلى حالة الصداقة الحارة) ليمثل ساحة مثالية، يتبادل فيها الجميع الاتهامات مرة أخرى، وإن أخذت هذه الاتهامات أشكالاً جديدة، وصيغت من كلمات ومفردات جديدة أيضاً.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام، سيطرة مزاج الحنين إلى الماضى عند أصحاب كل التيارات الفكرية المصرية،

والذى يتبدى فى خليط غريب من الأغانى، والأفلام، والروايات، والذكريات الشخصية، وعناصر المشروع السياسى والاجتماعى والاقتصادى السائد فى هذا الماضى.

وهذا المزاج - فى ذاته - كان عنصراً من عناصر رفض التعامل مع الواقع، واشتراط خضوع هذا الواقع لقياسات الماضى وعناصر مشروعه، بغض النظر عن أن ما يُطرح فى سياق زمنى بعينه، ليس بالضرورة صالحاً لكل الأزمان، وأن ما يلتف الناس حوله فى وقت بالذات، ليس بالضرورة محققاً لالتفافهم فى كل الأوقات، وأن ما يستند إلى قيادة ملهمة، ليس بالضرورة قادراً على الاستناد إلى أى مجموعة من الأفراد - مهما كانت درجة سطحيتهم أو جهالتهم - لمجرد أنهم يرفعون نفس الشعارات، أو يغنون نفس الأغانى.

أو فى صياغة أخرى - لكل ذلك - فقد ساد مناخ يمكن وصفه بأنه مناخ التكفير والهجرة!

تكفير من يخرج على قياسات الماضى وشعاراته ومشروعه، ثم الهجرة إلى هذا الماضى، والاستغراق لخدر الانتماء إليه والعيش فى ظل مفرداته وعناصره.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام - أخيراً - امتداد زمن الصدام حول خيار السلام، بما سمح لأنصار كل معسكر أن يتخذوا مما أتت به الأحداث من وقائع، دليل صحة لأفكار هذا الطرف أو ذاك، وقد كانت حرب الخليج نموذجاً لوقائع من هذا الطراز، وكان اتفاق «غزة - أريحا أولاً» نموذجاً لوقائع من هذا الطراز، بل وكانت مذبحة المسجد الإبراهيمى الشهيرة - هى الأخرى - نموذجاً من هذا الطراز.

والمثير أن كل هذه الأحداث كانت تُقاس بمقاييس ترتبط بالماضى، وتُسقط على أشخاص لم يعد أى منهم طرفاً فى تشكيل الحاضر أو المستقبل - حتى - بالوجود البدنى، فصرنا نسمع عن مقارنات طويلة بين شخص صدام حسين وشخص الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تدليلاً على خطأ تحدى إرادة الغرب،

مع أن قائمة الفروق بين الرجلين وبين الموقفين كانت تتسع لآلاف العناصر، وليس لمئاتها أو عشراتها، وصرنا نسمع عن أن دخول الفلسطينيين إلى ساحة التسوية، يُعد انتصاراً لمنهج الرئيس الراحل أنور السادات ورؤيته، على الرغم من أن فى هذا الطرح تحييداً لدور المئات من عناصر الضغط التى أسهمت فى دخول الفلسطينيين إلى ساحة التسوية . . . وهكذا.

. . . .

وبالتالى فإن قضية السلام - هى الأخرى - كانت ساحة من الساحات التى اقتضت إعمال حالة الحوار فيها، بل بدت وكأنها واحدة من أكثر الساحات حاجة إلى الوصول لعناصر وفاق وطنى حولها، أو بلوغ مشارف (حد أدنى / حد أقصى) من الاتفاق بشأنها.

وقد اقتضى هذا منى تحركاً فى اتجاه مجموعة من الحوارات أخذت شكل حلقات النقاش، وتناولت قضايا السياسة الأميركية إزاء موضوع التسوية فى المنطقة، والتطبيع وما إذا كان تطبيع دول، أو تطبيع مجتمعات، وآفاق المستقبل بعد اتفاق غزة - أريحا، ثم قضية السوق شرق أوسطية والهوية شرق أوسطية.

وقد وجدت نفسى - إزاء هذه القضايا الكبرى - أمام سلسلة من الأسئلة العامة، تفرعت أمام كل موضوع إلى قوائم تفصيلية من علامات الاستفهام التى تبحث عن إجابة وكان منها:

* ما هي خريطة القوى السياسية المصرية إزاء قضية السلام مشتملة الأسباب التى يبنى الرافضون رفضهم عليها، والأسباب التى يبنى القابلون قبولهم عليها؟

* ما هى الامتدادات الخارجية لمواقف القوى السياسية المصرية إزاء قضية السلام سواء كانت إقليمية أو دولية؟

* ما هى البدائل المحددة التى تطرحها قوى رفض السلام فى مصر لخيار التسوية بالشكل الذى يُطرح به الآن؟

* ما هى العلاقات المباشرة وغير المباشرة التى تربط بين التسوية بشكلها الذى تطرح به الآن وبين شكل النتائج التى أفضت إليها الحرب؟

* ما هى نقاط التماس أو التقاطع بين قضية التسوية، وقضية الديمقراطية فى المجتمعات العربية؟

* ما هى محددات القبول بعناصر التسوية كما تُطرح الآن، من وجهة النظر الأمنية، وزاوية الانتماء القومى العربى لمصر؟

* ما هى حدود التشابه، أو التطابق، أو التمايز، أو التناقض بين الموقف الشعبى، وموقف النخبة المثقفة، وموقف الأنظمة العربية من قضية السلام فى المنطقة؟

* ما هى احتمالات تجدد الصراع - فى شكله المادى - فى المنطقة مستقبلاً؟

* ما هو معنى الصراع الحضارى، وما هو ثقل الكفايات العربية فى تحقيق أرجحية واضحة من خلال الانخراط فى مثل هذا اللون من الصراع؟

* ما هو تأثير بعض الأفكار التى تُطرح فى الغرب - الآن - عن صراع الحضارات فى زيادة هواجس بعض المفكرين العرب إزاء التسوية؟

* كيف يمكن حل الإشكاليات المتعلقة بضرورة تمثيل كل من العراق وتركيا وإيران فى أى شكل يتعلق ببناء تسوية دائمة فى المنطقة؟

. . . .

وكانت الأسئلة تولد أسئلة، والأفكار تولد أفكاراً، إلا أن الضبط الوحيد الذى مارسته الأداة المهنية على تلك العملية كان - فقط - فى التركيز على ما يخدم مستهدف الحوار، وهو تبين ملامح عملية الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، والانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب).

• الديمقراطية

تطرح نفسها عبر صفحات هذا الكتاب، بوصفها الركن الثالث فى بنائه، أو الضلع الأخير فى مثلثه.

والكلمة منذ أن تلفظ بها «هيرودوت» قاصداً معناها الاصطلاحى - الذى ما زال شائعاً أى حكم الشعب - هى محور كل جدل طرفاه حاكم ومحكوم، وشعار كل نظام سياسى يطرح نفسه على الناس، والمثل الأعلى الذى تتطلع له كل الشعوب.

والديمقراطية - فى إطار هذا الكتاب وسياقه - ترتبط بالحرب حين كانت مطلباً شعبياً أصر عليه الناس بعد هزيمة ١٩٦٧، وهى ترتبط بالحرب -أيضاً- حين كانت خياراً سياسياً طرحه النظام - بدرجة ما - على الشعب بعد ١٩٧٣، ضمن مجموعة خيارات سياسية واجتماعية واقتصادية أفصح عنها بعد هذه الحرب.

ثم إن الديمقراطية - فى إطار هذا الكتاب وسياقه - ترتبط بالسلام حين أصبحت موضوعاً مزمناً للمقارنة بين سمات نظم الحكم المختلفة فى منطقتنا، بما فيها النظام الإسرائيلى.

وهى ترتبط بالسلام - أيضاً - إذا أخذنا فى الاعتبار المقولات الغربية المكثفة عن مدى الخطورة، التى تمثلها العناصر الأصولية (الرافضة للسلام) فى المجتمعات العربية، على استمرار واستقرار النظام أو النموذج الديمقراطى، واتساع هامش المشاركة عبره.

وأخيراً فإن الديمقراطية - فى إطار هذا الكتاب وسياقه - ترتبط بكل المتغيرات الدولية المؤثرة مباشرة على منطقة نعيش فيها، وهى ترتبط بشكل إدارة علاقتنا بهذه المتغيرات على محور (التعاون) أو محور (الصراع).

فالديمقراطية تمثل البديل العالمى بعد انهيار الأبنية السياسية والأيديولوجية الجبارة ذات الطابع الماركسى والاشتراكى، وتمثل وسيلة القوة العظمى الواحدة -

المهيمنة على العالم أحادى القطبية - للتدخل فى الشئون الداخلية للدول والمجتمعات وتسييرها وفق ما ترى، وتمثل معياراً للرضاء من جانب هذه القوة المهيمنة العظمى حين تمنح، كما تمثل معياراً للسخط من جانب هذه القوة المهيمنة العظمى حين تمنع، وعلى جسر المنح والمنع هذا، أصبحت الديمقراطية هى الكلمة التى تتدفق - بسبب تحققها - المعونات والإمدادات، أو يفرض - بسبب غيابها - الحظر، والحصار، والتدخل.

بعبارة أخرى فقد أصبح توخى الديمقراطية، ورفع شعارها هو الذى يمنح هذا النظام السياسى أو ذاك شهادة حسن سير وسلوك معتمدة دولياً، إلا أن هذه الشهادات - كما علمتنا دروس الواقع - تُمنح وفق اعتبارات مبدئية أحياناً، ووفق اعتبارات مزاجية / مصلحية فى كثير من الأحيان.

ولقد أصبحت (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى) كلمات السر الثلاث، تنفتح بها البوابات أمام أى نظام يريد أن يوصف بأنه «ديمقراطى»، شريطة أن تستعمل هذه الكلمات الثلاث وفق المنطوق والتفسير الغربى لها.

وتُطرح (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى) على مصر - فى هذه الآونة - كمطلقات حتمية واجبة النفاذ من سعت طرحها، وأصبح لها فى بلادنا - فى هذه الآونة أيضاً - وكلاؤها التجاريون، الذين يتيهون على العالمين بحجم الأواصر والصلات التى تربطهم بـ«الشركة الأم»!

كما أصبح لها مفتشوها المنتشرون فى كل ساحات الوطن السياسية، والفكرية، والاقتصادية، يرصدون كل شاردة أو واردة تبدر من السلطة الوطنية، أو من الأحزاب السياسية، أو من التجمعات الفكرية مختلفة الدرجة والمستوى، ليحددوا ما إذا كانت تمثل انحرافاً عن الالتزام بالكلمات الثلاث - المطروحة كمطلقات حتمية - أم لا؟!، وبخاصة أن الالتزام بها هو التزام واجب النفاذ من سعت طرحه.

وفى غضون ذلك، كانت مجموعة من المطلقات الحتمية الأخرى، تأخذ

أوضاعها، وتحتل أماكنها على الساحة الفكرية والسياسية فى مصر، وكانت رموز التيار الدينى / السياسى، صاحبة النصيب الأكبر فى هذه المطلقات، وليس هذا - فحسب - بل إنها حاولت إدارة الجدل والمواجهة بينها وبين الغرب فى إطار المواجهة بين المطلقات الحتمية لكلا الطرفين.

فقد كانت قضية (الأصالة فى مواجهة التغريب) - مثلاً - هى إحدى الساحات المفضلة للتيار الدينى لمناقشة مفاهيم (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى)، وبحيث بدا أن هناك تعمداً واضحاً لسحب «الأصالة» إلى مواجهة مع القيم الثلاث: (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى)، مما أظهر النزوع إلى الأصالة وكأنه - فى حقيقته وجوهره - نزوع ضد اللبيرالية، وتصد للمجتمع المدنى، ومواجهة لحقوق الإنسان بل إن النجاحات المتوالية التى حققها دعاة الأصالة، رافعو لواء الإسلام السياسى فى مؤسسات المجتمع المدنى من نقابات، واتحادات، وجمعيات، ونواد لأعضاء هيئات التدريس، لم تعد مجدية لإقناع الآخرين بقدرة هؤلاء الإسلاميين، على الانخراط فى إطار ديمقراطى *حقيقى، وأنهم إذا ما وصلوا إلى الحكم، أو إلى السيطرة على الأوعية والمؤسسات السياسية أو شبه السياسية، النقابية أو شبه النقابية، فلا بد أنهم على الديمقراطية لمنقلبون.

فحقوق الإنسان، هى مفهوم غربى الأصل، يرتبط بالحاجة إلى توفير ضمانات للتطور الإنسانى، فى مواجهة القيود، وقد ركز هذا المفهوم على القيود الأساسية - فى المقام الأول - وعنى - بالتالى - بالحقوق المتعلقة بالحريات الفردية والعامة، لكنه تطور ليشمل كذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقد ترسخ هذا المفهوم منذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى إطار الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وأصبحت له معايير يقاس من خلالها مدى التزام الدول بحقوق الإنسان، والحق فى محاكمة عادلة، ومعاملة السجناء والمعتقلين، ومعاملة الأقليات، وحرية التنقل، وحق الاجتماع وتكوين الجمعيات، والحق فى التعليم.

ولعل الطريقة التى يتعامل بها دعاة الأصالة، رافعو لواء الإسلام السياسى، مع فكرة حقوق الإنسان تجسد مأزقهم الذى يظهرهم بمظهر المعادين لهذا المفهوم، كما تجسد إشكالية التناقض بين الشعار المعلن والسياسة الفعلية لديهم، فهم -حين يمس التعريف فكرة ديمقراطية المواطنة على أساس الجنس والدين- يتحفظون طارحين فكرة الخصوصية، وحين تتعلق مطالبهم بالحق فى محاكمة عادلة، وبمستوى معاملة السجناء والمعتقلين يلتصقون - بلا أى تحفظ - بمفهوم حقوق الإنسان، ويسعون إلى مخاطبة المنظمات والجمعيات فى كل بقاع الدنيا مطالبين بالتدخل، مطالبين بالحماية.

بل إنهم يقعون فى تناقض أكبر وأعمق، حين تتصدر مسألة حقوق الإنسان أولوياتهم، ثم ينخرطون فى معزوفة هائلة من التبرير لأعمال مسلحة ترفع الشعار الإسلامى، وتضر إضراراً مباشراً بأحد حقوق الإنسان العامة فى مصر، ألا وهو حق الحياة، وحق الأمان الشخصى.

ثم نأتى لمفهوم الليبرالية وهى فلسفة الحرية الفردية، أو - كما ترجمها أحمد لطفى السيد فى أول ترجمة عربية لها فى مطلع القرن الحالى - «مذهب الحريين»، وهى مشتقة من الكلمة اللاتينية (ليبرايس)، وكانت أول جماعة سياسية تتبنى هذه الفلسفة فى أسبانيا عام ١٨١٠، رغم أن الأفكار التى قامت عليها تعود إلى ما قبل ذلك بنحو قرنين، وأهم ما يميز هذه الفلسفة أنها لا تنتسب إلى مفكر بعينه أو تجربة دولة بذاتها، وإنما تطورت، من خلال إسهامات الكثيرين من الفلاسفة والعلماء، إضافة إلى مواثيق كبرى أبرزها الماجنا كارتا البريطانية، وإعلان استقلال الولايات المتحدة، والإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان، وجوهر الليبرالية هو تمجيد الفرد، باعتباره محور النظام السياسى، والنظر إلى السلطة على أنها أداة لتحقيق مصالحه، وضمان حرياته، فالفرد هو الغاية، وهدف الجماعة ينصب على إسعاده وإطلاق حرياته، لأن المصلحة العامة تعتبر حاصل جمع مصالح الأفراد.

ومرة أخرى يقع دعاة الأصالة رافعو لواء الإسلام السياسى، فى إشكالية

تناقض مع هذا المفهوم تظهرهم بمظهر المعادين له، فهم يطرحون مطلباً فى تمثيل سياسى لهم يعمل فى إطار ديمقراطى ليبرالى، ثم يشيرون إشارات - لا تخطئها العين - إلى أنهم سيطبقون مفهوماً آخر للديمقراطية إذا ما وصلوا للحكم!

أما مفهوم المجتمع المدنى، فعلى الرغم من تعدد تعريفاته، إلا أن هناك تعريفاً عاماً مقبولاً - على نطاق واسع - بشأنه، وهو أنه ذلك القسم من المجتمع الذى يتضمن النشاط الاجتماعى الطوعى المنظم، الذى يبدأ من حيث تنتهى الأسرة، وينتهى عندما تبدأ سلطة الدولة، وهو - بالتالى - يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة عن الدولة، والتى تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض مع النفع العام، ومن أهم تعبيراته النقابات والاتحادات، والجمعيات الاجتماعية، ويوجد خلاف حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية جزءاً منه، أم أنها تدخل فى دائرة نظام الحكم أو المجتمع السياسى، وتقوم منظمات المجتمع المدنى بممارسة ضغوط على الدول لمصلحة قطاعات من المجتمع، وبمراقبة أدائها ومساءلتها، لكن من دون الوصول إلى حد السعى لتقويض الدولة، أو انتزاع السلطة منها.

ومرة ثالثة يقع دعاة الأصالة رافعو لواء الإسلام السياسى، فى إشكالية تناقض مع هذا المفهوم تظهرهم بمظهر المعادين له، رغم أنهم أنشط القوى الحية فى المجتمع المصرى، عملاً فى إطار مؤسسات المجتمع المدنى، فهم يقبلون بالمفهوم ويتحركون عبر مؤسساته، ولكنهم - كما هو واضح من بياناتهم وإعلاناتهم الصادرة من هذه المؤسسات - لا يطرحون جانباً فكرة السعى لتقويض الدولة أو انتزاع السلطة منها.

. . . .

والحوار حول قضية الديمقراطية، أو كلمات السر الثلاث (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى) لم يكن - فى يقينى - منصباً على إدانة الانتقائية التى تمارسها القوة المهيمنة العظمى فى العالم حين تتعرض لقضية الديمقراطية،

كما لم يكن - فى يقينى - منصباً على إدانة التناقض الذى يقع فيه الأصوليون فى تعرضهم للقضية الأساسية، أو للقضايا الفرعية المنبثقة عنها، وهو أيضاً لم يكن - فى يقينى - منصباً على إدانة كامل التبنى من بعض فصائل المثقفين والمفكرين المتأثرين بالفكر الغربى - للمطلقات الحتمية لهذا الفكر الغربى، فالخطورة التى يراها البعض فى تبنى الأصوليين لمرجعية ترتبط بالماضى، لا تقل عن الخطورة التى يجب أن نستشعرها، فى تبنى البعض الآخر لمرجعيات ترتبط بماض ليس ماضينا!

والخطورة التى يراها البعض فى إدارة الأصوليين للصراع مع أنصار الفكر الغربى من مواقع غير متكافئة، حين يستندون - مباشرة - للدين، على حين يستند الآخرون لفلسفات ونظريات وضعية، لا تقل عن الخطورة التى يجب أن نستشعرها إزاء إدارة بعض أنصار الفكر الغربى للصراع مع الأصوليين من مواقع شديدة الحساسية، حين يتعمدون إيذاء الشعور الدينى العام، ويقيمون جدلهم السياسى ليس على أساس الصراع مع جماعات سياسية ذات طابع دينى، ولكن على أساس الصراع مع الدين ذاته.

وبالتالى تصبح مهمة الحوار الذى يسعى إلى وطن يعيش فيه الجميع مع الجميع، ويصوغ فيه الجميع مستقبلاً للجميع، أن يفتح الباب أمام كل تيار من التيارات، بل وكل فصيل فى هذه التيارات، لأن يطرح مقولاته «التجديدية»، التى تخرج بهذه التيارات من أسر الدوائر المغلقة التى وجدت نفسها فيها، إلى دوائر أرحب، وإلى لقاءات أكثر.

ربما كانت إدانة العنف، واحدة من هذه الطرق التى تفضى إلى دوائر أرحب وربما كان احترام الخصوصية الثقافية واحداً من هذه الطرق، وربما كان توحيد المفاهيم والتعريفات واحداً من هذه الطرق، وربما كان التحرر من السلفية السياسية - لدى كل التيارات ولدى كل القوى الحية فى المجتمع - واحداً من هذه الطرق.

وكل هذه الحلول ليس لها أسلوب يسهل الوصول إليها سوى الحوار، فالحوار

- فى واحدة من أهم وأخطر نتائجه - سيكون مدرسة لتفريخ الكوادر الديمقراطية الجديدة، القادرة على تقديم صياغات جديدة لفكرها، تبتعد - كثيراً - عن المبارزات الفكرية التقليدية، التى أصبح لها رموزها ونجومها على كل جانب، والذين لا يستطيعون تحليل واستخلاص نتائج حوار مروا به، إلا بمقدار ما حصلوه من إفحام للطرف الآخر، أو إلغائه، أو تحييده، أو تجاهله.

كما أن الحوار - فى واحدة من أهم وأخطر نتائجه - سيساعد الجميع على إدراك حقيقة أن السلطة فى مصر، ليست هى الطرف المقصود بالصراع أو العداء، إذ أن السلطة فى مرحلة نمو اجتماعية - اقتصادية معينة يمر بها بلد من البلدان، قد تصبح تجسيداً لمعنى الوطنية أو القومية.

والضغط أو التضاغط مع هذه السلطة لا يكون بغرض إقصائها أو تدميرها، وإنما يكون بغرض الوصول إلى وفاق عام - معها - على بعض القيم والمعايير.

ومن هنا لا يجب أن يبدو الحوار وكأنه محاولة عزل أو إقصاء لقوة فكرية أو اجتماعية عن المشاركة فيه، كما لا يجب أن يبدو الحوار وكأنه محاولة عزل أو إقصاء للسلطة الوطنية عن التفاعل معه.

والحوار أخيراً - فى واحدة من أهم وأخطر نتائجه - سيخرج بالمجتمع كله من حالة مزاجية تقوم على الاستقطاب بين ثنائيات متناقضة (أصولى/ علمانى).. (ماركسى/ ليبرالى).. (مع التاريخ/ ضد التاريخ)، وهى الحالة التى تدفع إلى مزيد من التقوقع والتخندق، من دون قدرة على تمثل وتفهم التطورات الفكرية عند كل طرف، بينما الحوار يدفع إلى هذا التمثل والتفهم، بما يحقق الاقتراب بدلاً من التنافر، وبما يسهل الخروج بالمجتمع من حالة الاستقطاب بين الثنائيات، ويدفع به للوصول إلى مشارف الوفاق الوطنى العام.

. . . .

وكانت الأسئلة تولد أسئلة، والأفكار تولد أفكاراً، إلا أن الضبط الوحيد الذى مارسته الأداة المهنية على تلك العملية كان - فقط - فى التركيز على ما

يخدم مستهدف الحوار، وهو تبين ملامح عملية الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، والانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب).

. . . .

وبعد فقد كانت - هذه - بعض ملامح محاولتى الصغيرة فى هذا الكتاب للاقتراب بالحوار، من علاقة تبادلية متحركة تربط بين أضلاع مثلث (الحرب - السلام - الديمقراطية)، هذا الحوار الذى يفتح الأبواب - ما زال - أمام عشرات الأسئلة، التى تحتاج - من جديد - أن نُعمل أدواتنا المهنية والفكرية فى قضاياه، التى تمثل هم الوطن، على حين تمثل إجاباتنا التى تتحصل، طريق هذا الوطن إلى المستقبل.

. . . .

وختاماً، فحين أخط هذه السطور - الآن - لا أكون بصدد إعلان مؤثر، أو إشهار درامى عن استكمال مجموعتى - المتواضعة - الأولى فى الحوار الصحفى، والتى تمثل مشروعاً سياسياً / مهنياً أنفقت فيه بعض أجمل سنى العمر.

ولكننى أكون بصدد التعبير عن إحساس عميق بالعرفان إلى كل.. كل هؤلاء المفكرين والسياسيين، والخبراء، والدبلوماسيين، الذين أعطونى من وقتهم وعلمهم كل هذه الساعات الطوال، استجابة لدعوة الحوار التى حملتها إليهم، وتمثلاً لفكرة هذا الحوار وروحه، وسعياً - بإخلاص وتفانٍ حقيقيين - إلى الإجابة على أسئلته، والتفكير فى قضاياه.

إحساس عميق بالعرفان يغمرنى تجاه كل .. كل هؤلاء الأساتذة - فى الجامعة وفى المهنة - الذين رعوا مشروعى للحوار بالتوجيه، وبالتنبيه، والذين مثلت دروسهم المعلمات - بالنسبة لى - مدداً جديداً من الإيمان بقدرات هذا الوطن، وبكفاياته البشرية، والذين كان هذا الكتاب صوتاً يرتد لندائهم: نداء الوطنية المصرية، ونداء الالتحاق بالعصر.

إحساس عميق بالعرفان يغمرنى إزاء كل . . كل هؤلاء القراء، الذين كانوا طرفاً محاوراً معى، يشاركون عبر رسائل البريد، والاتصالات الهاتفية، فى تشكيل مجرى الحوار، وفى تحديد أولوياته، ويلقون علىَّ الدرس تلو الدرس، عن فطرة وفطنة الشعب فى مصر، الصادرة عن إحساس عميق بالتاريخ، والمنطلقة من إدراك عميق للواقع، والمتطلعة بشوق عميق للمستقبل.

ثم أجدنى أمام إحساس كبير بالعرفان يغمرنى إزاء رحابة صدر القائمين على أمر صحيفة «الحياة» الدولية، ومجلة «الوسط» الدولية، اللتين نشرتا كل المادة التى يحتويها هذا الكتاب، وأتاحتا - لى - فرصة نادرة للوصول بهذا الحوار إلى مستهدفيه، عبر المنبر رفيع المستوى الذى تمثله كل منهما.

. . . .

بفضل هؤلاء جميعاً، وبفضلهم - فقط - تمكنت من بداية مشروعى للحوار، وبرعايتهم ومساندتهم دخلت إليه هياباً لا تياهاً. . متعلماً لا مستعلماً. . باحثاً عن الحقيقة لا مدعياً امتلاكها أو احتكارها. . متعرفاً على هموم الوطن لا متحدثاً باسمه. . ملبياً لأشواق البسطاء فى المعرفة، غير قانع بأن يكون كل دورهم هو التلقى لما تجود به النخبة - عليهم - من أفكار ومواقف جاهزة.

مصر الجديدة - القاهرة

٢٦ فبراير ١٩٩٤

د. عمرو عبد السميع

تمهيد

السلام وحق المواطن!

الحوار الذى دخلت ـ بهذا الكتاب ـ دوائره المختلفة، بحكم الطبيعة والضرورة، بل وبحكم التعريف، لا يكتفى بمناقشة أوضاع تأسست سلفاً، وأخذت شكلها، وإنما يسهم فى بلورة أوضاع جديدة وتحقيق استقرارها، والمعاونة على الخروج بها من حالة السيولة التى تعانى منها وهى قيد التشكيل، أو هو يسعى إلى تحقيق دور الحوار السياسى والمهنى فى التنبيه لمخاطر المستقبل، بأكثر من التفسير لعناصر الماضى.

ومن هذه الزاوية الحاكمة جداً تترى دوائر وحلقات النقاش حول موضوع السلام أو حول الآليات والإشكاليات التى سادت عملية الانتقال من حال الحرب إلى حال السلام فى هذا الكتاب.

وواحد من أخطر الأخطار ـ فى الواقع ـ يكمن فى النظر إلى هذه المجموعة من الحوارات الجماعية منزوعة من سياقها الزمنى، معلقة فى الفراغ.

إذ أن طبيعة هذه الحوارات ـ بالدرجة الأولى ـ تكمن فى أنها أقرب إلى ما يسمى Brain Storming أو إعمال النقاش العقلى حول قضايا مثارة، أو التنبؤ بالأشكال التى ستأخذها القضايا محل النقاش فى المستقبل، وبشكل يُمكن الأطراف المشاركة فى الحوار من اختبار مقولاتها الفكرية، على بعضها البعض، مستغلين التوازن النسبى فى تمثيل الإتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة، الذى حرصت على تحقيقه فى دوائر الحوار هذه، ومستغلين ارتفاع ممثلى كل تيار بما يجعل عمليات الإختبار هذه ذات مردود حقيقى ومهم.

كما أن طبيعة هذه الحوارات ـ كذلك ـ تجعل منها محاولة مستمرة لإشراك القارىء (المواطن. . الإنسان العربى) فى ساحة موضوعات طال إستبعاده من ساحتها، وللإحتفاظ له بحقه فى أن يرفض على أساس، وأن يقاطع على معرفة، فضلاً عن القبول (إذا كان ثمة قبول)، وأن يكون طرفاً ـ بشكل ما ـ فى تشكيل المستقبل بالمعلومية وكسر احتكار المعرفة ـ أولاً ـ ثم بتوظيف هذه المعرفة لخدمة قواعد الأمن القومى (مصرياً وعربياً).

وبالنظر إلى المحتوى المطروح بين دفتى هذا الكتاب سنجد أن موضوع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، ثم موضوع السوق الشرق أوسطية، ثم موضوع التطبيع على مستوى الشعوب أو مستوى الدول، ثم موضوع اتفاق غزة ـ أريحا أولاً، قد تم إثارتها أمام الرأى العام من زوايا غير تقليدية، وشديدة الاختلاف عن الطرح الحكومى، الذى تفترض بعض المطبوعات وبعض الكتابات قبوله وكأنه (تعليمة) أو (تعميم)، كما أنه شديد الاختلاف عن الطرح الحزبى المعارض الذى يعتصم أصحابه بقدسية النصوص والمرجعيات الماضوية، أو يعتقدون ـ خطأ ومغالطة ـ باحتكارهم للمعرفة التى لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها.

كنا نناقش. . وكنا نختبر مقولاتنا الفكرية والسياسية. . وكنا نحترم مخالفينا، ولا نقبل أن تمس وطنية أحدهم بحرف واحد، بل وكنا ننهى كل حلقة من حلقات النقاش هذه بالإتفاق على موضوع جديد يستحق أن نعمل فكرنا فيه، وأن نسعى من خلاله إلى ابتكار واستنباط البناءات العقلية والسياسية التجديدية، التى تمثل الرد المصرى غير التقليدى (بكل الجدائل التى تشكل ضفيرته. . بكل العناصر التى تنصهر فى سبيكته) على التحدى الأجنبى غير التقليدى الذى نواجهه فى منطقتنا.

وفوق هذا فإننا ـ للضبط وللتدقيق ـ كنا نسمح بنشر ردود على كل ما ورد فى حلقات النقاش هذه مهما كانت درجة مخالفتها وقد زينت هذه الردود صفحات هذا الكتاب وطبعتها بعلاقة ليبرالية الحوار وديمقراطيته. . وهى القيمة المتصورة لأى حوار وطنى فكرى كبير.

لقد تنبأت آراء الكثيرين من المشاركين فى حلقات النقاش هذه ببعض مما جرى على ساحة التسوية مع اسرائيل، ورصدت آراء الكثيرين من المشاركين فى حلقات النقاش هذه تحولات إقليمية هامة، وقت أن كانت نطفاً جنينية معملية، قيد التحقق والتخلق، وتنبأت بظهورها، كما تنبأت بشكلها.

وشكلت آراء المشاركين فى حلقات النقاش هذه، خريطة دقيقة للعناصر الفكرية التى تحكم منطق القابلين بالتسوية السلامية، مع التحفظ بشأن شروط التوافق، وللعناصر الفكرية التي تحكم منطق الرافضين للتسوية السلامية، مع التحفظ بشأن شروط التضاد، وأخيرا ـ للعناصر الفكرية التى تحكم منطق الرافضين للتسوية السلامية من دون قيد أو شرط، وبدون تحفظات أو تداركات.

وقدم الجميع فى إطار حلقات النقاش هذه صورة فريدة للرد المصرى غير التقليدى (بكل الجدائل التى تشكل ضفيرته .. بكل العناصر التى تنصهر فى سبيكته) على التحدى الأجنبى غير التقليدى الذى نواجهه فى منطقتنا.

السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط

السفير أشرف غربال - اللواء أحمد فخر - السفير تحسين بشير
محمد سيد أحمد - جميل مطر - السفير صلاح بسيونى

دور محورى..

- فيما هو حرب وقتال، وفيما هو سلام وتسوية -

ذلك الذى تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام به فى منطقة الشرق الأوسط.

ولقد تسابقنا - جميعاً - فى خلع الألقاب على هذا الدور، كل من موقعه، وبحسب كل سياق زمنى مورس هذا الدور فى إطاره.

فنحن الذين أسميناه «طليعة الإمبريالية العالمية» فى زمن بعينه، ونحن الذين أسميناه «الشريك الكامل» فى زمن آخر، ونحن الذين أسميناه «الوسيط النزيه» فى زمن ثالث، وبين هذه التسميات جميعاً، كنا نعترف له بأنه صاحب ٩٩ فى المائة من أوراق الحل لأزمة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من كل هذه الألقاب، ما صح منها وما لم يصح، فإن الدور الأمريكى فى العالم كله، أثبت - بالتجربة على الأرض - أنه ليس تعبيراً مطلقاً عن إرادة مطلقة، حتى فى زمن النظام العالمى أحادى القطبية، كما أثبت آخرون أنهم قادرون بالضغط والتضاغط أن يتحصلوا على استجابات من هذا النظام تمثل حالة، تفضل كثيراً وضع الاستسلام لمقولة إنه تعبير مطلق عن إرادة مطلقة.

وتفهم البواعث التى تنطلق منها السياسة الأمريكية تجاه موضوع بعينه، يقتضى معرفة وثيقة بالآليات المؤسسية التى تحكم صناعة القرار الأميركى، كما تحكم تشكيل هذا القرار السياسى بالرأى، وهو أمر لم ينشغل به العرب إلا قريباً.

ومنذ تسلمت إدارة الرئيس الأميركى بيل كلينتون مقاليد السلطة، بدا أن الدور الأميركى فى الشرق الأوسط يتعرض لعملية إعادة صياغة أميركية، كما أن منطقة الشرق الأوسط - ذاتها - تتعرض لعملية إعادة صياغة دولية - إقليمية.

وبين العمليتين برزت ثلاث قضايا كبرى أمام السياسة الأميركية فى منطقة الشرق الأوسط وهى:

* قضية التسوية العربية - الإسرائيلية.

* قضية الخليج بجوانبها المختلفة، وفى مقدمتها الجانب الأمنى والعلاقة مع كل من العراق وإيران.

* موقف الولايات المتحدة من الأوضاع الداخلية فى الدول الصديقة لها فى المنطقة.

وحول هذه المحاور الثلاثة ثارت عشرات الأسئلة عن المدى الذى يمكن أن تبلغه إدارة كلينتون بشأن التدخل فى مضمون المفاوضات فى المسارات الثنائية أو بعضها، وما إذا كان دور «الشريك الكامل» - الذى طرحته هذه الإدارة - يعنى الاتجاه تدريجياً إلى تدخل جوهرى فى المفاوضات وفقاً للنمط الذى اتبعته إدارة كارتر إزاء المفاوضات المصرية - الإسرائيلية (نمط كامب ديفيد)، ثم إذا لم يكن هذا وارداً فما حقيقة الفارق بين دور «الشريك الكامل» الذى تطرحه إدارة كلينتون، ودور «الوسيط النزيه» الذى كانت إدارة بوش تتحدث عنه.

ومن جهة أخرى: هل حدث أى تطور فى المفهوم الأميركى لأمن الخليج بعد تولى إدارة كلينتون، وهل يمكن توقع اتجاه معين - أكثر من غيره - لتطور العلاقة الأميركية - الإيرانية فى الفترة المقبلة، وإذا كان هناك من يتوقع تصعيد المواجهة، فإلى أى مدى وبأى شكل، وكيف يؤثر ذلك على الموقف من العراق؟

ثم.. من جهة أخيرة، هل تتجه الولايات المتحدة إلى خفض معونتها

السنوية لمصر، فى إطار سياسة عامة تشمل الدول الأخرى المتلقية لهذه المعونة؟، وهل تدعم الولايات المتحدة الأنظمة الصديقة بالمنطقة فى معركتها ضد العنف دون أى شروط تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وهل يمكن أن تسمح أميركا بوصول حركات إسلامية معتدلة للحكم فى إحدى أو بعض الدول العربية مستقبلاً من خلال صناديق الانتخابات؟!

. . . .

وغير ذلك عشرات الأسئلة، التى تولد من بطن كل منها تساؤلات جديدة تبحث عن إجابات.

ووجدنا أن من أول الأولويات أمام العقل العربى، البحث فى جوانب هذا الدور المحورى للولايات المتحدة، وفى القضايا الكبرى التى تمثل مجالات حركته، فوضعنا هذا الدور، والأسئلة التى تثور حوله فوق منضدة بحث، تحلق حولها مجموعة من الخبراء والمفكرين والسياسيين، وكانت ندوة «السياسة الأميركية فى الشرق الأوسط».

عُقدت الندوة فى السادسة من مساء ١٤ يونيو عام ١٩٩٣، وشارك فيها السفير أشرف غربال الخبير الاقتصادى والسفير السابق فى الخارجية المصرية، والسفير تحسين بشير المتحدث السابق باسم رئاسة الجمهورية، والأستاذ جميل مطر مدير مركز التنمية وبحوث المستقبل، واللواء أحمد فخر رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، والأستاذ محمد سيد أحمد الكاتب والمفكر المعروف، والسفير صلاح بسيونى المحلل السياسى والسفير السابق فى الخارجية المصرية.

. . . .

كانت أعمال الندوة - فى تلخيص شديد لها - محاولة للاستكشاف ومحاولة للتنبؤ، فقد انعقدت هذه الندوة بعد مضى أربعة أشهر على تنصيب إدارة بيل كلينتون الديمقراطية، بما فرض السعى لمعرفة حدود الاستمرار، وحدود التغير فى السياسة الأميركية عبر ممارسات واختيارات الإدارة الجديدة.

إلى ذلك فإن الإدارة الجديدة - ذاتها - تولت السلطة فى ظروف دولية شديدة الاختلاف، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وانتهاء عصر الحرب الباردة، وتبوؤ الولايات المتحدة الأميركية مركز القيادة فى النظام العالمى.

وعلى الرغم من أن الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون أعطت أولوية للقضايا الداخلية، فقد واجهت إدارته - منذ يومها الأول - عالماً يعصف التوتر بالكثير من أقاليمه، وفى مقدمتها الشرق الأوسط، بل وأصبح التحرك السريع من أجل الحل والتسوية فى هذه الأقاليم، مهمة إجبارية مطروحة على الرئيس كلينتون، حتى يتفرغ لمعالجة الأمور الداخلية فى الولايات المتحدة، وبخاصة المسائل الاقتصادية.

وعلى هذا النحو كانت مائدة النقاش حول هذا الموضوع تواجه واجباً أساسياً، عليها أن تُعمل الفكر، وتطرح المعلومات بشأنه، ألا وهو محاولة الاستكشاف ومحاولة التنبؤ حول مسلك الإدارة الأميركية الجديدة، وأهدافها، وشكل تحركها فى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما سعى إليه واجتهد فيه كل المشاركين.

. . . .

قال السفير تحسين بشير: إن كلينتون لم ينجح بعد ٤ شهور سوى فى إقرار الميزانية، وإن هناك اتجاها أمريكيا يدعو إلى تجنب التدخل المتزامن فى نزاعين دوليين، وإن أسلوب التعامل مع أمريكا يحتاج لمراجعة، وإن أميركا شريك مهم، وليست شريكاً كاملاً فى المفاوضات، وإنها تعتقد أن ميزان القوى فى المنطقة أصبح يسمح بحل، وإنه لا يوجد أحد فى العالم العربى يعارض الحل الأمريكى، وإن التزام أمريكا بتفوق إسرائيل النوعى سيستمر حتى يتحقق السلام، وإن المستجدات فى السياسة الأمريكية أكثر من الموروثات، وإن المنعطف الحالى للمنطقة يقدم أفضل فرصة للسلام.

وأكد وجود مدرستين أمريكيتين مختلفتين فى نظرتهما للحركة الإسلامية فى العالم العربى، وإن معالجة الإعلام الأميركى للإرهاب فى مصر متحيزة وغير أمينة، وإن خطر استيلاء المتطرفين على الحكم فى مصر هو وهم أميركى.

. . . .

أما اللواء أحمد فخر فقال: إن الولايات المتحدة ترفض استخدام العنف لإسقاط أنظمة صديقة لها، وإن المصالح الأميركية هى الأساس فى موقف واشنطن من الصراعات الداخلية فى بعض الدول العربية، وإن هناك إصرارا أميركيا على استمرار التزام العراق بالقرارات الدولية حتى بعد إسقاط صدام، وإن التحدى الإيرانى لأمريكا قد يصبح تهديداً ما لم تنجح سياسة الاحتواء.

وقال: إن أميركا تسعى لقيادة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وإن الدور الأمريكى لن يكون لمصلحة العرب إلا إذا سعوا لذلك، وإن الرئيس الأمريكى لن يكون شريكاً كاملاً، فيما زعماء المنطقة لا يشاركون فى عملية السلام.

. . . .

وقال السفير أشرف غربال: إن كلينتون لم يستطع - بعد - تحديد أولويات السياسة الأمريكية، وإن التدخل الأمريكى سيشمل ضغطاً على العرب وليس فقط إسرائيل، وإن الوضع الاقتصادى لأمريكا لا يسمح باستمرار المعونة الخارجية بمعدلها السابق نفسه، وإن أمريكا تسعى لاستثمار عدم وجود ليكود فى السلطة الإسرائيلية (قبل أن يصل الليكود ونتيناهو للحكم)، وإن التأثير الأمريكى لإسرائيل أصبح أقل من ذى قبل، وإنه إذا تعذر تحقيق السلام سيصبح استمرار التفاوض هدفاً، وأن أمريكا تسعى للتعرف على أهداف وسياسات المتطرفين الإسلاميين، وإن أمريكا ترفض استغلال حقوق الإنسان فى قلب نظم حكم صديقة.

. . . .

أما جميل مطر فقال: إن القطب الأمريكى فى مرحلة تراجع كالتى مرت بها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وإن مشروع «حرب النجوم» كان تعبيراً عن

حالة انحدار، وإن كلينتون هو نتاج لحالة التدهور الأمريكى، وإن الشرق الأوسط من أسهل مناطق العالم بالنسبة للسياسة الأمريكية، وإن «الاحتواء المزدوج» لا ينجح دون تنسيق كامل بين مصدرى السلاح والتكنولوجيا، وإن المشروع الشرق أوسطى يقتضى تأمين موقف إيران، وإن الولايات المتحدة تفرق بين العنف والإسلام المعتدل، وإن مشكلة أمريكا مع الإسلام السياسى ترتبط بطابعه الدولى.

. . . .

وقال محمد سيد أحمد: إنه لابد من إدراك التمايز بين السياسات الرسمية واتجاهات الإعلام فى الغرب، وإن هناك آلية - الآن - لضبط النزاع العربى - الإسرائيلى، وإن بعض التناقضات العربية يأخذ أسبقية على التناقض مع إسرائيل، وإن «الاحتواء المزدوج» الأمريكى لإيران والعراق، لا ينفى «الانفتاح المزدوج»، وإن اعتدال رافسنجانى تطور تكتيكى، وإن أمريكا ما زالت تخشى بروز قطب على الساحة الدولية يستفيد من غيابها إذا انسحبت للداخل.

. . . .

وقال صلاح بسيونى: إنه لابد من وضع حد للأوهام العربية حول تراجع العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، وإن المحاولة الأمريكية لإيجاد توازن لن تصل إلى الحد الذى يطلبه العرب، وإن العرب كثيراً ما يأخذون الالتزامات الأمريكية تجاه إسرائيل بخفة، وإن القضية الكردية عامل ارتباط مهم بين الخليج والمشرق العربى، وإن على العرب الاستعداد للمشروع الشرق أوسطى، وعدم الانتظار حتى اللحظة الأخيرة، وإن الوقت قد حان فى مصر لدعم التعدد الحزبى، وإن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية تعرض لانكسار، وإن هناك قدرا من الرعاية الأمريكية للأفغان العرب.

. . . .

ومضت مناقشات الندوة تضع نصب أعينها ذلك الدور المحورى - فيما هو

حرب وقتال، وفيما هو سلام وتسوية - ذلك الذى تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام به فى منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يلى نص الندوة:

د. عمرو عبد السميع: والآن جاء وقت بحث «السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط»، وكنت قد طرحت ثلاثة محاور للمناقشة فى الدعوة الموجهة لحضراتكم، إحدها يتعلق بالتسوية وعملية السلام، والثانى بالخليج وأمن الخليج، والثالث بعلاقة أمريكا بالدول الصديقة أو الحليفة والتطورات الداخلية فيها.

وفيما يتعلق بالمحور الأول نود أن نسأل عن معنى دور الشريك الكامل الذى طرحته إدارة الرئيس كلينتون، وهل يعنى الاتجاه - تدريجياً - إلى تدخل جوهرى فى المفاوضات وفقا لنمط كامب ديفيد، وإذا لم يكن هذا وارداً فما هى حقيقة الفارق بين دور الشريك الكامل الذى تطرحه إدارة كلينتون، ودور الوسيط النزيه الذى كانت تطرحه إدارة بوش؟

السفير تحسين بشير: أعتقد أن هناك حاجة إلى فهم السياسة الخارجية لكلينتون قبل أن ندخل فى المحاور الثلاثة، ولكى نفهم هذه العملية بعد ١٢٠ يوماً من وجود الرئيس كلينتون فى البيت الأبيض، يجب ملاحظة أنه يتعرض لهجوم شديد من اليمين والوسط واليسار ولم ينجح إلا فى موضوع واحد وهو أن مجلس النواب أقر الميزانية، والمعركة التى تواجهه - حقيقة - هى الميزانية فى مجلس الشيوخ، يوم ٢٥ مايو الماضى كنت فى الولايات المتحدة وقام وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية تارنوف فى نادى المراسلين الأجانب فى واشنطن بتقديم مجموعة أفكار ملخصها أن الولايات المتحدة - بعد الحرب الباردة - لا تريد أن تصبح رجل الدرك أو رجل البوليس الوحيد فى العالم، بل هى رجل بوليس ينتقى المعارك التى يتدخل فيها، فيما عدا ذلك تعتقد أميركا أنه لا بد أن يكون التدخل متعدد الأطراف ويستحسن أن يكون عن

طريق الأمم المتحدة، ويستند هذا الموقف -إلى أن الولايات المتحدة ليست لديها القدرة المالية أو الإرادة السياسية أو الموارد للتدخل فى جميع مناطق العالم، كما أن مسئوليتها الأولى - الآن - هى تنمية قدرة الولايات المتحدة الداخلية اقتصادياً وعلمياً وفنياً لدعم عملية التجديد، والتجديد هنا بمعنى إعادة الحياة لأمريكا كأكبر قاعدة منتجة وخلاقة فى العالم، وفيما عدا هذا مسائل ثانوية، كما قال تارنوف إن عدداً كبيراً من الذين تعودوا على تفكير أيام الحرب الباردة، سيرون فى هذا تغييراً جوهرياً، وحصل رد فعل شديد جداً فى واشنطن، كانت نتيجته أنه فى اليوم التالى كان كريستوفر وزير الخارجية يلقى محاضرة فى جامعة مينسوتا (معهد هامفرى) فقام بتغيير معنى المحاضرة الذى كان قد وزع من قبل، وقال فى النص الجديد إن أمريكا لا تزال القوة الحاسمة، ولكنه لم يأخذ على نفسه التزاماً بأن يكون لها الدور الأول فى سياسة الأمن والسلام الدوليين اللذين ينص عليهما ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن، وهذا التطور أثار نقداً شديداً لا لفحوى الملاحظات، بل لأن توقيت الملاحظات كان سيئاً جداً، فقد ظهر كأنه مجرد تبرير لعملية «الزجزاج» وعدم الثبات فى أى موقف لكلينتون بالنسبة لمشكلة البوسنة، واستند النقد إلى أنه حتى إذا كانت أميركاً لا تريد أن تلعب الدور الرئيسى، فليس من الضرورى أن تعلن ذلك، لكن لم يحدث - إلى الآن - إلغاء لهذه الأخطار، وإنما أدخلت عليها فقط تعديلات، وقبل هذا التطور نجد مجموعة تصريحات أدلى بها كولن باول، وحتى وزير الدفاع ليس أسبن، وكلها تقول إن الجيش الأمريكى لا يستطيع أن يحارب فى معركتين، وإن عملية حرب الخليج تعد عملية استثنائية وليست قاعدة، وخرجوا - حالياً - بمبدأ عسكرى جديد يقول إنه إذا ووجهت أميركا بمعركتين تستلزمان استخدام القوات المسلحة، فالمبدأ الجديد هو أن تضرب فى معركة واحدة، وتجمد الأخرى مع إمكان خوضها بعد ذلك، فى الوقت نفسه نجد أن أعلام السياسة الخارجية الذين يحددون فكر هذه السياسة - سواء كان كيسنجر أو بريجنسكى أو غيرهم - يختلفون فى نقاط كثيرة، ولكن لم يؤيد

أى منهم التدخل فى البوسنة لأنه سيقود أمريكا إلى الدخول فى حرب داخلية نتائجها غير محسوبة.

هذا الموقف الجديد المتعلق بدور أمريكا فيما بعد الحرب الباردة، جوهرى فى فهم سياسة كلينتون، ورغم أننا كتبنا فى «الوسط» نحذر من هذا التغيير قبل حصوله، لا يزال رد فعل الدول العربية كأن البيت الابيض هو البيت الأبيض والرئيس هو الرئيس والسياسة هى السياسة، ومع ذلك وجدنا محاولات كثيرة - غير مجدية - لاكتشاف الرئيس الجديد، فمثلاً قامت مجموعة من أبناء الفلسطينيين - بدلاً من أن يدعموا جامعة بيرزيت التى لا تجد مورداً لمرتبات الأساتذة - بدفع ستة أو سبعة ملايين دولار لقسم الدراسات فى جامعة جورج تاون لإنشاء مركز جديد اسمه «الإسلام والمسيحية»، وهذا مثال واحد من أمثلة فجة كثيرة تؤكد تخلف أسلوب تعاملنا مع الولايات المتحدة بشكل عام، وينطبق ذلك على عملية السلام أيضاً، فالعرب والفلسطينيون تحديداً يصفون الدور الأميركى بكلمة (الراعى) التى لا أساس لها فى الإنجليزية، وهى ترجمة لكلمة «سبونسر» SPONCER التى لا تعنى المعنى الذى يدل عليه تعبير (الراعى) بالعربية، والذى يوحى بالمسئولية عن كل شىء، كما أن الدول العربية تستخدم كلمة «الشريك الكامل» المستقاة من تجربة كامب ديفيد، والحقيقة أن كلمة الشريك الكامل - هذه - كانت اختراعاً من الرئيس السادات للضغط وتوريط أمريكا فى القيام بدور أكبر، لكن أمريكا لم تستخدم هذه الكلمة لا فى عهد بوش ولا فى العهد الحالى، فالمعتاد أن يقول الأمريكيون إن لهم دوراً أو أنهم سيقومون بدور، وهذا لا يعنى الشريك الكامل.

ومن الناحية القانونية أمريكا شريك مهم، ولكنها ليست شريكاً كاملاً فى العملية التفاوضية، بالنسبة للمحور الأول الخاص بالتسوية ترى أمريكا أن المفتاح لحل المشكلة هو وجود رابين فى الحكم، لأنه إذا فشل رابين سيأتى الليكود، وبالتالى يتجمد أى حل لمشكلة النزاع العربى الإسرائيلى لسنوات، ونتيجة لتفهمهم العام لنيات رابين فإنهم يجدون أن استثمار وجوده يقتضى

الوصول إلى اتفاقية مبادئ قبل نهاية هذا العام، وهذه عملية سياسية مهمة جداً، لكن عندما أشرت - قبل قليل - إلى كامب ديفيد كنت أتحدث عن مشكلة كان القرار فيها يصدر من الرئيس الأمريكى. . . القرار والفعل، الرئيس الأمريكى كان يفاوض فى كامب ديفيد لمدة ١٣ يوماً، حاليا الشرق الأوسط يحظى بمباركة من الرئيس الأمريكى، لكن ليس اكثر من مباركة، القرار يهتم به كريستوفر ولكن لا يعطيه من وقته الكثير، مستوى إدارة الحل هو موظفون فى الخارجية الامريكية.

أهمهم إدوارد ديجريجيان (المحرر: حتى انعقاد الندوة) مع ذلك فإن أمريكا تجد - وبحق - أن ميزان القوى فى الشرق الأوسط يسمح بحل كان لا يمكن تمريره فى السابق، وأنه حتى الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال - قد يقبل رغم الاعتراضات، على أن هذا الحل لن يكون مستوفياً المطالب الدنيا الفلسطينية، لأن البديل وهو استمرار الوضع القائم، أسوأ وليس هناك من الدول العربية من يعارض هذا الحل الأمريكى، فجميع الدول العربية تؤيد، وبعضها لا يؤيد بالألفاظ، ولكن بإرسال حجاج للقدس، فجميع الحكومات العربية - لأول مرة فى التاريخ الحديث - قابلة سواء بالمساهمة أو بالصمت أو بتعبير غير مباشر، وهذا لم يتوفر فى الماضى، حتى اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية لم يُجمع العرب على الموافقة عليها.

كما نلاحظ وجود اتجاه لخلق وتنشيط قيادات فلسطينية كثيرة فى الداخل وفى الخارج تساهم علنا، وبعضها كان - أخيراً - فى اجتماعات شمال أوروبا بمباركة الخارجية الأمريكية وهكذا نجد أن هناك مجالا للتقدم فى هذا، وحتى إذا لم يتم الوصول لحل، فعلى الأقل تُخلق ظروف جديدة خيراً من الظروف الحالية، والغريب فى الأمر أن نجد أحد الأقطاب الثلاثة فى منظمة التحرير الفلسطينية (أبو مازن) يعلن - صراحة - أنه إذا اتفقنا على المبادئ - وكلنا نعرف أن اتفاقيات المبادئ مطاطة - سنكون مستعدين لأن نقبل فكرة البدء بغزة وهذه فكرة خطيرة جداً لأن معناها فصل وعزل الاحتلال الإسرائيلى لغزة عن

الاحتلال الإسرائيلي للضفة، وبالنسبة لغزة - بالذات - كل الأطراف الإسرائيلية بما فيها حزب العمل والليكود تتفق فى شيء واحد، وهو أن أحداً منهم لا يريد استمرار السيطرة عليها، بل إن دعاة الصهيونية وفيهم مدرسة كبيرة تقول إن غزة ليست - بالضرورة - جزءاً من إسرائيل، فالتركيز على غزة معناه أن العرب يؤجلون مواجهة أية مصالحة تاريخية مع القضية الإسرائيلية الصهيونية، يعنى بدأنا نستسهل ونسهّل، غزة هى النقطة الضاغطة الرئيسية على الاحتلال، والسؤال هو: إذا بدأنا بها، فعلى من سنلقى عِبْأَهَا، على الأمم المتحدة - على الدول العربية - على مصر. أم من؟ (المحرر: كان هذا - بالطبع - قبل اتفاق غزة - أريحا أولاً).

وإذا كنا سنبدأ بغزة مع أجزاء من الضفة الغربية كنابلس والخليل، فإنى أؤيد ذلك مائة فى المائة لكن غزة وحدها تعنى عملية لها مخاطر كثيرة جداً، ومع ذلك فعملية السلام ستستمر بغض النظر عما إذا وصلت إلى مطاف أخير، أو وصلت إلى ترتيبات تجد أميركا أنها فى صالح الاستقرار فى المنطقة، فكرة غزة أولاً، يمكن أن توفر لمنظمة التحرير موقعاً غير تونس تقيم فيه مكاتب وقاعدة، لكن هل تحل مشكلة الشعب الفلسطينى وتحُل مشكلة ٦٢٠ ألف لاجئ فلسطينى فى غزة، هذا هو السؤال الكبير أو التساؤل الذى أعتقد أن غزة لا تحله.

د. عمرو عبد السميع: السيد السفير أشرف غربال، على ضوء هذا الكلام ما هو الفارق بين إدارتى الرئيس كلينتون والرئيس بوش فى موضوع العلاقات مع إسرائيل وتأثير هذا الموقف على عملية المفاوضات؟

السفير اشرف غربال: دعنى أولاً أنضم إلى تحسين بشير فى كثير مما قاله، وأختلف معه فى بعض النواحى. .

فيجب أن ننظر إلى الموضوع من منظور أن هناك تغييرات فى عدة أماكن فى وقت واحد، ولو حصل تغيير فى واحد منها دون تغيير فى الآخر لكنا رأينا

رؤية أخرى، التغيير الذى حصل فى العالم بانهيار الاتحاد السوفييتى عنصر أساسى وجوهرى، وحصل تغيير فى قيادة أمريكا فى الوقت نفسه تقريباً بتولى إدارة جديدة غير معروفة وليس لها ماض سياسى كبير وهى إدارة كلينتون.

عناصر التغيير كثيرة، لكن أربعة أشهر لا تكشف كل الأوراق فى هذه المرحلة، أضف الى ذلك تغييراً جوهرياً إضافياً وهو الوضع الاقتصادى المتردى فى الولايات المتحدة، فلو استمر هذا الوضع - كما كان فى عهد ريجان - لكانت الدنيا اختلفت وهناك ناحية إضافية وهى أن الآمال عقدت على كلينتون باعتباره الشاب الجديد الذى سيأتى لأمريكا بزعامة ورثتها حتى من غير مجهود ضخم فى الفترة الأخيرة، وسيعطى لأمريكا الصورة الجديدة التى يطمعون فيها، فإذا بكلينتون يفشل فى أولى عملياته، وكما قال تحسين، كان الجانب الوحيد الذى نجح فيه هو إقرار الميزانية فى مجلس النواب، إنما مازالت أمامها مشاكل، هذه التغيرات كلها مهمة، لكن أعود لأؤكد أننا مازلنا فى بداية عهد إدارة كلينتون، لكن هناك نقطة مهمة وهى أن كلينتون لم يستطع حتى الآن أن يحدد الأولويات التى تخدم الصورة الأمريكية، ومازال يحكمه التردد فى السياسة الخارجية رغم أنها تمثل ميداناً بمقدوره أن ينطلق فيه على أساس الاستمرار فى الخط الذى بدأه بوش وأتاح له مكانة قوية. فأولويات كلينتون مازالت دون تحديد وغير معروفة، كما أنه يواجه مشكلات فى اختيار معاونيه، وعندما يترجم ذلك فيما يتعلق بالشرق الأوسط تجده يقول إنه فى حالة حيرة بالغة، وأعتقد أنه وجد أن البلاد العربية والفلسطينيين - بالذات - من ناحية، وإسرائيل - من ناحية أخرى - على استعداد - أكثر من أى وقت مضى - لأن يصلوا إلى اتفاق، وهم يشعرون أن الوقت أصبح مناسباً للوصول إلى هذا الاتفاق. لا شك أن الفلسطينيين والعرب يحمدون الله لأن الليكود ليس فى الحكم، ليس لأن رابين يختلف كثيراً، وإنما - على الأقل من الناحية المظهرية، أو من ناحية الشكل - بتوفر بعض عناصر يمكن أن تؤدى إلى نتيجة أقرب من التى يمكنهم أن يحصلوا عليها لو كان الليكود فى الحكم.

هذه هى النقطة الأساسية التى يستفيد منها كلينتون وإدارة كلينتون فى هذه المرحلة وأنا أتفق مع الأخ تحسين فى أن الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة سواء كان عبر كريستوفر أو كلينتون ليس دور الشريك الكامل بالمعنى الذى رأيناه فى كامب ديفيد، وأتفق معه كذلك فى أن هذا التعبير (الشريك الكامل) تعبير استحدثه أنور السادات، وجر الولايات المتحدة باتجاهه، وهو يعنى إعطاء قدر من الطمأنينة للعرب بحيث لا يتركون فريسة لإسرائيل تفرض عليهم شروط الاحتلال وشروط الأمر الواقع.

وما نستطيع قوله - هنا - هو أن الأمريكيين سيكونون مراقبين، وسيصبحون فى وقت من الأوقات أو فى أوقات معينة معاونين، إذا استدعى الأمر ضغطاً على إسرائيل فهذا وارد، إنما كذلك هناك نقاط سيكون فيها ضغط على العرب، وهذا ما يجب أن نتوقعه.

وتوجد قضيتان جوهريتان، يأخذهما كلينتون والإدارة الأمريكية فى الحسبان، الأولى هى الوضع الاقتصادى الأمريكى وعدم قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار فى المعونة الأمريكية - بالذات - لإسرائيل ومصر وباقى العالم بالمعدل السابق نفسه، إذا كان هناك تصميم على معالجة الوضع الاقتصادى الداخلى، أضف إلى ذلك ناحية جوهرية ورئيسية هى أن الولايات المتحدة تشعر أن هناك مسئولية دولية - وليست مسئولية الولايات المتحدة وحدها - فى أن تتحمل الدول العربية وكذلك اليابان وألمانيا والدول الأوروبية نصيباً أكبر مما تتحمله حاليا، واليهود فى أمريكا لا يختلفون فى قراءة هذه الصورة، وكما قلت عدم وجود الليكود فى الحكم يسهل على الإدارة الأمريكية أن تستفيد من مثل هذا الجو لتساعد فى الوصول إلى اتفاق ما بين الأطراف حتى ولو استدعى الأمر شيئاً من الضغط على إسرائيل وعدم معارضة التجمعات اليهودية فى هذا الشأن.

وأثير هنا سؤالاً مهماً هو: هل أمريكا اليوم بحلها قضية الشرق الأوسط تضفى شيئاً من الاستقرار فى المنطقة - ككل - بما فى ذلك منطقة الخليج؟

أعتقد أن هذا وارد فى التفكير الأمريكى، وأعتقد أن الولايات المتحدة وصلت إلى نتيجة أن إيران يجب أن تُنبه إلى عدم زيادة قوتها بما يؤدى إلى مخاطر فى منطقة الخليج، ونتيجة لهذا كله نصل إلى نتيجة وهى - فى تقديرى - أن الولايات المتحدة تسعى أن تبذل جهداً للتوسط ما بين الأطراف المتنازعة فى قضية الشرق الأوسط، وأتطرق بعد ذلك إلى النقطة المتعلقة بقطاع غزة، والتى أثارها السفير تحسين، واعتقادى أن الأمريكيين لا تغيب عن بالهم فكرة (غزة أولاً) التى طرحت من قبل، لكن على أساس أن المبادئ التى توضع لغزة تلتزم بها إسرائيل بالنسبة للقضية العربية كذلك، هل هذا وارد فى هذه المرحلة فى التفكير الفلسطينى أو التفكير الإسرائيلى، وفى التفكير الأمريكى، لا أدعى أن عندى معرفة بذلك لكن من المهم أن نصل - فى النهاية - إلى نتيجة بأن هناك شعوراً فى المنطقة، وفى الولايات المتحدة، بأن الوقت حان لحل قضية الشرق الأوسط لأن هناك من المشاكل الدولية الأخرى ما يجب التفرغ له، كما قال الأخ تحسين، أمريكا لا تريد أن تكون البوليس الوحيد فى جميع مناطق التوتر فى العالم.

د. عمرو عبد السميع: الأستاذ محمد سيد أحمد. . فى تصورك ما هو المدى الذى يمكن أن تبلغه إدارة الرئيس كلينتون فى التدخل فى عملية المفاوضات فى مساراتها الثنائية أو بعضها؟

محمد سيد أحمد: أريد أن أركز على الافتراضات النظرية المجردة التى من الممكن أن نتصورها فى ظل المقدمات التى قيلت الآن، وهى المقدمات العمومية التى لدينا.

فيما يتعلق بموقف أمريكا من الشرق الأوسط فى الظرف الحالى، أولاً هناك المقولة الأساسية الخاصة بأن أمريكا تنسحب إلى الداخل، هنا نلاحظ أن بوش كان يبنى مجده فى الداخل على إنجازات الخارج، لكن كلينتون يجد أن هذا شيء غير ممكن وأنه لا بد من إعادة بناء الداخل من أجل سياسة فى الخارج

لها وزن، وطبعاً هذا ليس بمعنى التخلى عن الخارج، ولكن من منظور نقل بؤرة ومركز الثقل إلى الداخل بدلاً من أن تكون فى الخارج.

النقطة الثانية: أننا فى عالم مختلف، وأنا - ربما - فى مرات سابقة كنت أستخدم تعبير النظام الدولى القائم، بمعنى أن هناك أقطاباً متعددة، ولا نعلم بالدقة من القطب المسيطر حتى لو كانت أمريكا لها نوع من السبق، ولكن لا بد أن ندرك - إذا كانت الافتراضات التى قلناها صحيحة - أن أمريكا لا بد أن تخشى - اليوم - بروز قطب يستفيد من غيابها النسبى دولياً، وأنه لا بد - بالتالى - أن تكون سياستها الكونية الحالية محكومة بهذا الاعتبار، طبعاً هذا ينسحب بالنسبة لليابان وبالنسبة لأوروبا، وربما - إلى حد أو آخر - إلى أقطاب أخرى مثل الصين والشرق الأقصى، لكن الشىء المؤكد أن هناك سؤالاً كبيراً: ما هو موقف أمريكا إزاء القطب الأوروبى، لأن هذا يهمنا فى الشرق الأوسط، وأعتقد - أولاً - أنه فى الفترة الأخيرة تحقق إنجاز مهم هو «ماستريخت»، وأنه - فى نهاية الأمر - يبدو أن عملية التوحيد الأوروبى يمكن أن تنجح، رغم أنه كان هناك تردد بعد حكاية كوبنهاجن والاستفتاء الفرنساوى، لكن أصبح هناك ما يبرر القول بان «ماستريخت» قد تتقدم، وإذا حدث ذلك، فهو يثير سؤالاً، هل تصمت أمريكا إزاء بلورة القطب الأوروبى، أم من مصلحتها تنشيط بعض بؤر الخلاف والنزاع للحيلولة دون انطلاق أوروبا ولتعميق أوجه التباين فى المواقف الأوروبية؟ طبعاً المرشح رقم واحد لهذا هو يوغوسلافيا، وهذا بديهى، لكنه قد ينسحب على أشياء أخرى، واضح جداً أن أمريكا تمتنع عن التدخل فى يوغوسلافيا، يعنى الموقف الأمريكى من البوسنة يختلف كثيراً، على سبيل المثال، عن الموقف من الصومال، والشىء المؤكد أن أمريكا ربما تكون لها مصلحة فى أن تخلق بؤر توتر خارجية تملأ الفراغ، ما دامت هى لا تستطيع أن تنفرد بالدور الأوحد عالمياً كما تطمع، وطبعاً قد ينسحب هذا على الشرق الأوسط أيضاً.

يوجد احتمال أن تفكر أمريكا -وهى منشغلة بظروفها الاقتصادية

الداخليـة- فى أن تسرع بحل النزاع فى الشرق الأوسط، وتحمل أطرافاً أخرى الأعباء المالية للشرق الأوسط، وهذا هو الأساس لمسألة السوق الشرق أوسطية، وبالنسبة لأمريكا تكون مشكلتها فى هذه الحالة أن يكون فى يدها «ريموت كونترول» للمنطقة وهى منسحبة، حتى لا تحتل أوروبا الشرق الأوسط كطرف مهيمن، أو حتى أطراف أخرى تجد إمكانية للمرور المباشر فى الشرق الأوسط دون أمريكا التى تريد ضمان أن تتم العملية تحت إشرافها بشكل ما، وهذا قد يكون سيناريو متطرفاً أما السيناريو المتطرف الثانى - والمتخيل أيضاً - فهو تعطيل الخروج، يعنى ألا يكون الهدف هو السلام ولكن استمرار عملية السلام نفسها، باعتبارها مبرراً لوجود - ما - أمريكى، أى تعليق المسألة، بينما أمريكا لا تستطيع أن تحسم المشكلة لأن وضعها الدولى إزاء أطراف أخرى لا يسمح بهذا.

فى نهاية الأمر، هذان السيناريوهان ليسا بالضرورة متناقضين تمام التناقض، فقد يكونان مكملين لبعضهما البعض أو يبرزان جوانب مختلفة من حقيقة واحدة، وهى أن أمريكا فى مركز عائم ولا تقدر على مواجهة الأمور وحدها ولكن - أيضا - لا يزاحمها طرف آخر - بشكل كاف - بحيث - بشكل ما - يحسم سياستها، وأنها فى ظل هذا الوضع تبحث عن نوع من تحميل العبء المالى لغيرها فى المنطقة، بحيث يتم ذلك تحت إشرافها وليس على حسابها أو على حساب مركزها الدولى، وتكون هذه هى الهموم الحقيقية حول عملية السلام وتقرير مجريات العملية فى الفترة القادمة ، ولو صح هذا ربما يكون من المفيد إيجاد عدو يجمع الأطراف، وهنا العدو طبعاً هو الصحوة الإسلامية والحركة الإسلامية.

د. عمرو عبد السميع: أثرت يا أستاذ محمد فكرة جعل عملية السلام هدفاً فى حد ذاتها، كيف ذلك؟

محمد سيد أحمد: يعنى عملية السلام وليس السلام نفسه تصبح هى الهم الحقيقى، ويكون السلام كهدف ممكناً فى حالة ما إذا وجُدت صيغة تحمل

الأطراف الإقليمية المسئولية المتبادلة، دون أن تتحمل أمريكا ما تتحمله الآن، فتستطيع أن تجمع ما بين نوع من الإشراف على المنطقة، والتفرغ الكافى للانشغال بمشاكلها.

د. عمرو عبد السميع: هل ترجح أن يكون هذا هو المدى الذى تتدخل فيه إدارة الرئيس كلينتون فى موضوع المفاوضات؟

محمد سيد أحمد: هذا قد يكون الهدف، أو القضية المحورية، فهذا المحور سيكون - باستمرار - فى تفكيرهم، سيكون التعامل مع التفاصيل ومنعرجات التسوية فى ضوء خدمة هذا المحور بشكل أو بآخر أو الوقوف ضد ما لا يخدم هذا المحور.

د. عمرو عبد السميع: أستاذ جميل مطر، هل تعتقد أن مثل هذا التدخل الأمريكى ينطوى على مصلحة عربية كما كان شائعاً بعد مؤتمر مدريد، أم أن الأمر فى ضوء الخبرة المكتسبة من المفاوضات حتى الآن أصبح مختلفاً؟

جميل مطر: أشار محمد سيد أحمد إلى أن أمريكا فى مركز عائم، ولكننى سأذهب لما هو أبعد من ذلك، فأنا أعتقد أن أمريكا تمر - الآن - بما مرت فيه بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهاء بالانسحاب من شرق السويس، فخلال تلك الفترة حصل ما يسمى «حلاوة روح» فى انجلترا، وعبرت عن نفسها فى حرب ١٩٥٦ التى أرادت بها إثبات أنها لم تضعف وتنسحب من العالم، ووجه الشبه الذى أقصده أن ما حدث خلال السنوات العشر الماضية كان ضعف القوتين العظميين معاً، لكن لم يكن ملموساً - طبعاً - بالنسبة للرجل العادى فى الاتحاد السوفييتى حتى سقط مرة واحدة، وفى أمريكا - أيضاً - لم نلاحظ لأنه لا أحد يتصور أن هذه القوة العظمى التى اسمها أمريكا تتراجع، لكننى أقول إنها تراجعت من فترة طويلة، وما حدث فى سنة ٥٦ من جانب انجلترا بالنسبة لمصر وحرب قناة السويس يشبه فترة ريجان، هى فترة «عودة الروح» فى أمريكا والمظاهر التى تدل على ذلك متعددة، أولاً أهم

ما يميز أمريكا وضوح أيديولوجية قيادة عالم رأسمالى ليبرالى فى إطار قيم معينة وضعتها أميركا فى قاعدة تحالف عالمى ضخم، وكلنا نعرف ماهية القيم الأمريكية، والحضارة الأمريكية والأيديولوجية الأمريكية بدأت فعلاً تتراجع منذ ما بين ١٠ - ١٥ سنة، بدأت تتراجع من منظومة قيم مجتمعية ومنظومة أيديولوجية كاملة إلى بدء الاهتمام بمنظومة الفرد، وهذه ظاهرة تصل - الآن - إلى أقصاها فى أميركا بتأكيد حق الفرد فى الشذوذ الجنسى، مشاكل « الإيدز» كلها مشاكل فردية، وكذلك الإجهاض، كما ظهرت مشاكل لم تكن فى أمريكا بهذا الوضوح مثل أزمة لوس أنجلوس التى حصلت فى أواخر أيام بوش، والحالة الاقتصادية الداخلية والبطالة المتزايدة وتمايز الأقليات بشكل واضح، وفكرة (بوتقة الانصهار) بدأت تعانى من أزمة فى أمريكا، الأقلية أصبحت أقلية - بالفعل - تتكلم لغتها وتمارس سلوكياتها فيما فكرة الوطن الأمريكى بدأت تنحسر، وإعادة التفكير - من أيام ريجان - فى فكرة عقيدة عسكرية جديدة بدأت حتى فى أثناء الحرب الباردة، وبالتالى فهى ليست مسألة جديدة مرتبطة بعهد كولن باول، وحتى فكرة حرب النجوم هى فكرة صارخة تعكس حالة إنحدار، كما فعلت انجلترا بشن حرب ١٩٥٦، وكل هذا يفضى إلى مناقشة الأزمة السياسية الداخلية فى أمريكا، وهنا أقول إن روس بيرو ليس شخصية عابرة فى التاريخ الأمريكى، روس بيرو يمثل أزمة سياسية صارخة فى أمريكا، فالرأى العام الأمريكى بدأ يشك فى نظام الحزبين، وفى مجلس الكونجرس، والسياسيين وأصبح يكره مدينة واشنطن حيث تصنع السياسة الفيدرالية.

الأمر الآخر اللافت للنظر، مرتبط بالفكر السياسى الأمريكى، هذا الفكر كانت ميزته - دائماً - فى أنه يتماشى مع الممارسة السياسية، يعنى - فى وقت من الأوقات - كانوا خططوا للحرب الباردة، والفكر السياسى الأكاديمى تماشى مع السياسة الخارجية، فى نزع السلاح حيث كنا نجد الفكر الأكاديمى متسقا مع إجراءات نزع السلاح، مثلا سياسة الحرب الباردة كلها كانت توضع فى

مراكز الأبحاث مع تنفيذها فى وزارة الخارجية، كان هناك تواز بينهما، لكن فى السنوات الخمس أو الست الأخيرة، نلاحظ بداية الفجوة منذ انهيار الاتحاد السوفييتى، والصدمة المرتبطة بسقوط نظام القطبين وخروج الاتحاد السوفييتى من العملية، حصل ابتعاد بين الفكر الأكاديمى والفكر الممارسى أو الفكر السياسى، ونجد ظواهر كثيرة فى هذا المجال منذ ١٩٨٩، وحتى حكاية نهاية التاريخ، وهذه كانت بداية الصرخة الكبرى فى تمايز الفكر عن الممارسة، والأهم من نهاية التاريخ هو مقال «صمويل هنتجتون» فى مجلة (فورن افيرز) فى عدد الصيف، وهو يقول إن ما عرفناه عن العلاقات السياسية الدولية سيتغير، فالدول لن تحارب بعضها البعض لأن لها مصالح أو لأنها تبحث عن توازن قوى - الحرب من الآن فصاعداً، هى حرب حضارات كما حدد هذه الحضارات، بذكاء وخبث بالغين فى: الحضارة الغربية البروتستانتية وبين قوسين (الكاثوليكية) أيضاً بدرجة ما، وهذا أمر خطير، أى الأنجلوساكسون واللاتين مع بعضهم البعض، والحضارة السلافية الأورثوذكسية، والحضارة الهندوسية، والحضارة الكونفوشية والحضارة اليابانية، وفى النهاية نقول من الممكن أن تكون هناك حضارة تركية، وخطورة هذا الكلام أنه يقول إنه - من الآن فصاعداً - ستبدأ هذه الحضارات فى محاربة بعضها البعض، ويضرب مثلا بالبوسنة فأزمة البوسنة ليست صراعا بين الحضارة الغربية والحضارة الشرقية أو حضارة الإسلام، وإنما هى صراع بين الحضارة السلافية والحضارة الإسلامية، وهو يطلب من أمريكا أن تبدأ فى الاستعداد لتشكيل تحالف حضارات، وأن تستغل الخلاف بين حضارتين من هذه الحضارات ليضربا بعضهما البعض، وهذا هو نص التوصية التى يقدمها، أن تبدأ أمريكا فى ضرب الحضارات ببعضها البعض، وهذا مقال خطير نشر جزء منه فى (الهيرالد تريبيون) منذ أيام وهو يدل على أن الفكر السياسى الأميركى، أصبح يعنى بالمطلقات، وهذا بدأ بأطروحة (نهاية التاريخ) التى هى قمة الخيال والوصول للحتمية الكاملة القائلة بأنه لا يوجد غير الليبرالية التى انتصرت، والعالم انتهى والتاريخ انتهى، ثم يأتى هذا المقال ليقول - على العكس - إن العالم يدخل فى عصر

جديد هو عصر حضارات تتصارع وتتضارب، وهذا يذكرني بموضوع البحث عن عدو، الذى أشار إليه محمد سيد أحمد، فلا شك أن أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى ، ومثل أى دولة فى العالم لابد أن تبحث - ليس عن عدو تصنعه - وإنما تبحث عن أهداف سواء أهداف تحالفات أو أهداف عداوات.

د. عمرو عبد السميع: تبحث عن عدو، ووجدته فى الإسلام؟

جميل مطر: في إطار هذا الفكر هناك حديث واضح عما يسمى «الزحف الأخضر»، وهذه الفكرة أصلها فى الصليبية، لكن لا يمكن أتصور أن الأكاديميين فى أمريكا الذين بدأوا ينشطون فى الحياة الدينية، يمكن أن يصوروا الإسلام كخطر على الحضارة الغربية إنما موجود كبديل، والظاهرة الجديدة التى لها شهور معدودة الآن هى الصين، أو محاولة وضع الصين كالعدو المحتمل، أولاً الصين تظهر فى جميع الكتابات الغربية - وبالذات الأمريكية - الآن على أنها العملاق القادم، وليس اليابان، وبلغت هذه الحملة - سواء فى الممارسة الفعلية أو فى الكتابات الاكاديمية - أن وزراء خارجية دول جنوب شرق آسيا طلبوا فى اجتماع لهم من أمريكا أن تخفف من الحملة التى تحاول أن تدس بها بين الصين وبين جنوب شرق آسيا، فهم يعرفون أنهم عندما يضخمون قوة الصين فهذا يخلق مشكلة فى جنوب شرق آسيا عبر إظهار أن الصين أو العملاق الصينى - الذى يتسلح بسرعة - سوف يهدد اليابان، وأن الصين هى الحضارة التى قد تقع - مرة أخرى - فى مواجهة مع الحضاراة السلافية الأرثوذكسية.

وما أريد أن أصل إليه - فى نهاية الكلام - يتعلق بالتركيز على كلينتون بالذات، كلينتون هو نتاج هذه الحالة من التدهور، إلى جانب ظروف شخصيته، حيث بدّا متردداً لا يستطيع أن يختار الناس وبدا كزعيم ضعيف، والحقيقة أنه منذ أيام بوش ونحن نقول: هل لدى أمريكا زعيم قادم بعد بوش؟ يعنى كنا نطرح هذا السؤال لأنه لم يكن هناك فى الساحة الأمريكية ما يؤكد وجود الشخص الذى يستطيع تحقيق التغيير فى أميركا، فأنا أقول إن كلينتون

هو نتيجة أو نتاج حالة التدهور - الأمريكي وليس السبب في حالة تردى السياسة الخارجية الأمريكية والحالة التى وصل لها الاقتصاد الأمريكى.

د. عمرو عبد السميع: لقد تحدثت عن الحالة الأمريكية ولكنك لم تصل بنا حتى الآن إلى الإجابة عن سؤالى الخاص بما إذا كان التدخل الأمريكى ينطوى على مصلحة عربية؟

جميل مطر: الشرق الأوسط من أسهل مناطق العالم بالنسبة لدولة فى هذا الوضع ولشخصية مثل كلينتون وبهذا الشكل الشرق الأوسط يمكن التعامل معه، لأنه لا يمثل مشكلة معقدة بعد أزمة العراق، والشرق الأوسط جاهز لأى عمل تقوم به أمريكا حتى على مستوى الضعف الأمريكى، ومستوى الحالة الأمريكية لسببين، أولهما أن الوضع العربى عموماً وضع مترد، يعنى العرب مستعدون لأى جهود تقوم بها أمريكا، حيث توجد أزمات سياسية فى كل أنحاء المنطقة، وأزمات اجتماعية فى كل دولها. والأمر الآخر هو إسرائيل، وأقول إن إسرائيل ليست فى أفضل أحوالها، إسرائيل ليست فى وضع طيب كما نتصور فعندها مشاكل أيضا تستدعى الإسراع بالسلام، أولاً: أن الضعف الأمريكى ينعكس على إسرائيل فنحن دائما نقول الاقتصاد الإسرائيلى مربوط بالاقتصاد الإمريكى، وإسرائيل مربوطة بأمريكا - إلى حد ما - فعندما تضعف إمريكا ينعكس هذا على الوضع الإسرائيلى الداخلى، على الأقل فى جانب واحد، وهو استمرار المعونات وأستمرار التأييد الدولى، والأمر الثانى: مشكلة استيعاب المهاجرين، وهذه مشكلة ليست سهلة فى إسرائيل ولذلك تتطلب استقراراً إقليمياً وليس فقط استقراراً داخل إسرائيل.

والأمر الثالث: الذى عندى شعور به لكننى مازلت غير متأكد هو أن هناك انقساماً فى الجالية اليهودية الأمريكية، وربما كان انقساماً شديداً.

د. عمرو عبد السميع: هل توجد شواهد على ذلك؟

جميل مطر: من هذه الشواهد، ما حدث أثناء الحملة الانتخابية، حين عزلوا

- بطريقة انقلاب شبه عسكرى - مسئول منظمة (ايباك)، والصراعات بين الكتاب الصهاينة فى الصحافة الأمريكية وصلت إلى حد السب والاتهامات المتبادلة بالإضرار بإسرائيل. والخلاف ليس فقط داخل الجالية اليهودية، ولكن بين الجالية اليهودية وإسرائيل أيضاً، وهو يظهر فى نقطة صغيرة، هى المهاجرين، الجالية اليهودية - كإسرائيل - تريد أن تجدد دماءها فى أمريكا، وبالتالى تريد مهاجرين سوفييت ومهاجرين من شرق أوروبا، الجالية اليهودية هى كيان، ولا أقول كيان إسرائيل داخل أمريكا ولكن كيان أقلية لها احترامها وأقلية لها قدرتها، وتحب أن تحافظ على هذه المكانة داخل أمريكا، وهى تحتاج فى مواجهة الاندماج بين اليهود والشعب الأمريكى - إلى دم يهودى جديد يأتى، إذن هناك صراع حقيقى وحرب داخل أمريكا بين إسرائيل والجالية اليهودية فى أمريكا على من يأخذ اليهود، الجالية اليهودية الأمريكية تشجع اليهود كى يذهبوا لأمريكا، وكل قطاع من الجالية اليهودية يعتبر نفسه هو القطاع الأساسى منها، وإسرائيل تسعى لجذب اليهود بكل ضغوطها.

وفى هذا الإطار يبرز موقف «مارتن أنديك» أهم ممثل لليهود فى إدارة كلينتون وأعتقد أنه معبر الآن عن موقف يعمل لمصلحة الجالية اليهودية من هذه الناحية وهى أن مشكلة إسرائيل كتسوية فى الشرق الأوسط يجب أن تحل لإنقاذ الجالية اليهودية فهو صاحب هذا الرأى: أن الإسراع بالتسوية ينقذ الجالية اليهودية من الدخول فى صراع مع الولايات المتحدة، ويحد من الانقسامات فى داخلها، فهو أيضاً حريص على إحداث تسوية بسرعة.

الأمر الرابع: فى مشكلات إسرائيل أن الموارد الإسرائيلية وصلت إلى أقصى استخدام واستنزاف، فأتصور أن الاقتصاد الإسرائيلى والموارد الخام فيه استغلت بشكل كامل، فبالنسبة للأرض مثلا نجد أن التوسع سواء الرأسى أو الأفقى، وصل إلى أقصى ما يمكن، ولم يعد لدى إسرائيل مجال لأن تستغل الأرض التى فى حوزتها أكثر من ذلك وبالتالى فلا بد من وضع جديد إقليمى تتوسع فيه أفقيا.

والأمر الخامس: هو الانتفاضة، فليس من شك فى أن لها تأثيراً فى السياسة الإسرائيلية، وأصل فى النهاية إلى أن كلينتون هو نتاج الوضع الأمريكى المتدهور، وأيضاً رابين هو نتاج وضع إسرائيلى، فهو يتزعم مسيرة السلام، ليس لأنه رابين، إنما هو نتيجة لما يحدث فى إسرائيل، تراكم كل الأمور التى تحدثت عنها أدى إلى ضرورة أن يكون شخص مثل رابين فى الحكم يتجه إلى التسوية السلمية.

د. عمرو عبد السميع: ننتقل الآن إلى قضية العلاقة بين عملية التسوية السلمية ومسألة ضبط التسلح فى منطقة الشرق الأوسط . ما هو التصور الأمريكى لهذه العلاقة؟

لواء أحمد فخر: أتفق مع معظم المظاهر التى طرحها السفير تحسين بشير والسفير أشرف غربال، والسيد محمد سيد أحمد والسيد جميل مطر، لكن إسمح لى أن آخذ مظاهر الاتفاق هذه، لأطرح رؤية مختلفة بالنسبة لتصورى للدور الأمريكى ثم أركز على منطقة الشرق الأوسط.

بصفة عامة الذى يحدد أهداف السياسة الأمريكية الخارجية وأساليب تحقيقها هى الإدارة الأمريكية، لكن كل شىء فى الولايات المتحدة الأمريكية يبدأ بالدولار وينتهى بالدولار عندما يقر الكونجرس الأمريكى ما الذى يخصصه لهدف من أهداف السياسة الخارجية، أو مرحلة أو وسيلة بدءاً من إنشاء سور حول سفارة، إذن هناك قيود الكونجرس على تنفيذ الإدارة الأمريكية لأهدافها، وأرجو أن ننظر إلى التعديلات التى أدخلتها إدارة كلينتون على موازنة عام ١٩٩٤ التى أعدتها إدارة بوش، وقُدمت قبل ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٢ ـ باعتبار أن السنة المالية الأمريكية تبدأ فى أول أكتوبر جاءت إدارة كلينتون وأدخلت تعديلات مطروحة -اليوم- أمام الكونجرس الأمريكى، وطلبت - للمرة الأولى - أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدفع جميع المتأخرات التى عليها فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، إذن هناك محاولة أمريكية نتيجة انهيار الاتحاد

السوفييتى، لإثبات أنها القوة المؤهلة - فى العالم الآن - لأن تقود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وأن تلعب دوراً عالمياً جديداً أكثر تأثيراً. إدارة كلينتون ورثت زعامة الولايات المتحدة العسكرية للعالم، وأنا متصور - فى رؤيتى - أن إدارة كلينتون تسعى إلى دور زعامة فى العالم ديبلوماسياً واقتصادياً، والمؤشر الثانى أن إدارة كلينتون طلبت من الكونجرس الأميركى أن يوافق على موازنة مواجهة أعباء حفظ السلام فى أى أزمات إقليمية طارئة، إذن تحت شعار الأمم المتحدة - كما حدث فى الصومال - تسعى الولايات المتحدة إلى دور عسكرى جديد ولكن فى إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية كما يطلقون عليها.

والنقطة الثالثة: أن وزارة الخارجية الأمريكية أنشأت وظيفة جديدة اسمها نائب وزير الخارجية للشئون الكونية.

إذن هناك تصور جديد لدور سياسى أمريكى -فى إطار الهيمنة الأمريكية- للعمل كونياً، ونتيجة الاختلافات المتعددة فى الإدارة الأمريكية لوجهات النظر فى صياغة السياسة الخارجية، قرر وزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر أن يخفض عدد نواب ومساعدى نواب وزير الخارجية من ١٢٠ إلى ٧٥ حتى يمكن أن يحقق نوعاً من المركزية فى صنع القرار السياسى الأمريكى للحد من التضاربات الكثيرة التى تحدث.

والأهم من هذا وذاك أن الولايات المتحدة الأمريكية، طرحت تصوراتها بالنسبة للأسبقيات، أول أسبقية أنها رفعت مستوى المعونة الأمريكية لروسيا الاتحادية بمقدار ١٢٠ فى المائة، بغض النظر عما إذا كان هذا المبلغ يرضى عنه يلتسين أم لا، ارتفعت المعونة من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار، هذا يعنى أن هناك أسبقية أولى فى السياسة الخارجية الأمريكية اسمها روسيا ودول الكومنولث. فى الوقت نفسه الرئيس الأمريكى كلينتون أطلق نداء لتحالف دولى يساند دول الكومنولث وروسيا الاتحادية.

الأسبقية الثانية التى طرحت خلال ندوة تحدث فيها المسئول عن الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، ونظمها معهد الدراسات الأمريكية

لشئون الشرق الأدنى وهذه الأسبقية يعتبرونها أسبقية قصيرة الأجل هى البوسنة والهرسك، وسوف أعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

والأسبقية الثالثة فى الشرق الأوسط، وهنا لا مجال للحديث عما إذا كان دور الولايات المتحدة فيه مصلحة للعرب من عدمه، فالسؤال المطروح علينا هو: هل نستطيع أن ننتهز الفرصة لنؤدى واجبنا لكى نحول دور الولايات المتحدة إلى مصلحة لنا أم لا؟ المصلحة لن تُعطى كعمل خيرى، ومن هذه التصورات أقول إن أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى تشعر أنها القوة الموجودة على الساحة، كما قال محمد سيد أحمد.

من هنا أقول إنها ترى أنها القوة المهيمنة على الشرق الأوسط بغياب الاتحاد السوفييتى تماماً، لا دور فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا دور فى دول عدم الانحياز لا مساندة لقضايا شرعية دولية وقضايا حقوق الفلسطينيين، لا دعم للسلاح، هى القوة المهيمنة، وليست مستعدة نتيجة للظروف - التى طرحها جميل مطر - أن تفسد هذا الدور، المشكلة أن كلينتون وإدارته ركزوا على الأوضاع الداخلية، لكن الأمور الدولية فرضت عليه أسبقيات لم تكن فى حسبانه، وهو بطىء فى إعادة تنشيط دور الإدارة الأمريكية كما قال السفير أشرف غربال، نحن نتحدث بعد أربعة أشهر على تولى كلينتون. وكما قال السفير أشرف أيضاً، لا زالت القوى المحركة فى الإدارة غير موجودة على الساحة، لكن المؤشرات تمهد إلى أن الإدارة الأمريكية لا تريد أن تفقد دور السيادة فى العالم، ولكن بدلاً من السيادة العسكرية تتوجه إلى السيادة الديبلوماسية والاقتصادية سواء فى تصورها تجاه الصين أو فى حرب الحضارات أو فى دورها مع أوروبا.

ونأتى لمنطقة الشرق الأوسط بالذات، أولاً أمريكا تعلم - تماماً - أن إسرائيل أدركت - كما أدرك العرب - أن القوة المسلحة لن تأتى بسلام، ولن تؤدى إلى الاستقرار فى المنطقة، وإدارة كلينتون مازالت مستمرة - فيما طرحه

بوش وطرحه ريجان ونيكسون وطرحه الجميع من هدف أمريكى - وهو تدفق البترول بأسعار معقولة لا تؤذى الاقتصاد الأمريكى.

وما أريد الوصول إليه من هذه النقطة أنه ليس نحن فقط الذين نسعى إلى التفاوض، إسرائيل - أيضاً - تعلم أنه لا مجال لفرض سلام بالقوة، وأنه لا أمن لإسرائيل من دون سلام.

النقطة الثانية: وأنا أعتذر للسفير تحسين بشير - هنا - لأنه فى الخطب الانتخابية لكلينتون وفى خلال مسيرة المفاوضات الرسمية وفى الخطاب الذى ألقاه مسئول الأمن القومى يوم ٢٠ مايو أمام معهد شئون الشرق الأدنى، قال: إن أميركا تعمل كوسيط حاليا بين الدول العربية وإسرائيل فى التفاوض، والوسيط عادة ينتظر إلى أن تحدث المشكلة ثم يطرح الحل التوفيقى، وقال: نحن مستعدون أن ننتقل إلى دور الشريك الكامل، بمعنى أن تكون لديه القدرة على المبادرة وطرح جداول أعمال تقبلها الأطراف مشروطة بأن الأطراف تقبل - من الآن - ما يطلق عليه الحد الأدنى لمطالب الطرف الآخر، لكن لا نقول انسحاب كامل من الجولان قبل أن نتحدث فى أمن إسرائيل، ولا نقول تخلص كامل من القدرات النووية قبل الحديث عن ترتيبات ضبط التسلح. لأن أمريكا فى عملية السلام لا تخالف اسرائيل، هى تعمل مع إسرائيل، ومن هنا فهى مستعدة بشرط أن الأطراف تعلن أنها قابلة للوصول إلى الحد الأدنى. المؤسف أن تفسير الحد الأدنى الأمريكى -الإسرائيلى يعنى إنهاء النزاع وتطبيع العلاقات وفتح الحدود وتبادل سفارات وإقامة علاقات تجارية، أى القفز إلى خطوات مطلوبة فوراً قبل أن تصل إلى أى أرضية جادة للسلام، وهذا هو الأمر الذى تأخذه الدول العربية بحساسية شديدة جداً ولها مطلق الحق فى هذا.

السفير تحسين بشير: هل يعنى ذلك أن الشريك الكامل سيأتى عندما نقبل الحد الأدنى؟

لواء أحمد فخر: الشريك الكامل يستلزم دوراً لزعامات دول المنطقة، لا نطالب الرئيس الأمريكى وحده بأن يقوم بدور الشريك الكامل، فعلى زعماء

المنطقة أيضاً أن يقبلوا القيام بدور الشريك الكامل فى التسوية كما حدث فى كامب ديفيد.

ومعنى ذلك أن هناك شرطين أمريكيين للقيام بدور الشريك الكامل، وهما أن تقبل الأطراف المتفاوضة الحد الأدنى لمطالب بعضها البعض، وأن يشارك زعماء المنطقة فى العملية.

وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها مستعدة للتحول من وسيط إلى شريك كامل، إذا تحقق هذان الشرطان. وقد طلبت من اسرائيل أن تعلن قبولها للحد الادنى من مطالب الأطراف العربية، فيما يخص الموقف من الانسحاب من الأراضى المحتلة مقابل السلام.

السفير تحسين بشير: يعنى حالياً هى ليست «شريكاً كاملاً».

لواء أحمد فخر: لا.. ليست شريكاً كاملاً.

النقطة الأخيرة - التى أود الإشارة إليها - هى أن الولايات المتحدة الأمريكية - وهذا تصور أمريكى وليس تصورى - تشعر بأن توازن القوى فى المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وبعد اختفاء (جيش المليون العراقى) هو الفرصة التاريخية لإحداث السلام الحقيقى، فوفقاً للتصورات والافتراضات الأمريكية، لا بد من استثمار هذه الفرصة لتحريك مسيرة السلام، إذن ليس الهدف هو مجرد استمرار مسيرة السلام، لأن توازن القوى - هذا - ليس مفترضاً أنه سوف يستمر إلى الأبد، وإذا فشلت جهود السلام فسيعود مرة أخرى الخيار العسكرى ليطرح نفسه، وستعود محاور وتوازنات عسكرية أخرى مختلفة فى المنطقة، وبخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت مشكلة جديدة فى عملية السلام، وفى عملية صياغة الشرق الأوسط ما بعد السلام، فقد طلبت إعادة التحديد الجغرافى والجيوفيزيقى للمنطقة، فهى تقول - رسمياً - إن الجمهوريات الإسلامية فى وسط آسيا تدخل فى منطقة الشرق الأوسط مما يعطى تركيا دوراً جديداً، وإن هناك دولاً مثل إيران وأفغانستان سوف يكون لها دور، وإن

الصومال جزء من الشرق الأوسط، هذا التوحيد الجغرافى ربما يدخلنا فى متاهات أكاديمية جيوفيزيفية سياسية، وحرب الحضارات تتعدى الإطار الذى نعمل فيه من مؤتمر مدريد حتى الآن. لكن استمرار إمداد إسرائيل بالتفوق النووى كان مقبولاً أيام نيكسون، وكان مقبولاً أيام كارتر، وقل نسبياً وكان مقبولاً أيام ريجان، ولكنه غير مقبول على الإطلاق - إذا كنا نتحدث عن السلام ونتحدث عن توازن مصالح - أن نقول إن ضمان أمن إسرائيل ضرورى فى ظل مجازفة رابين، وأنا متفق - تماماً - مع الأطروحة الخاصة بأن أمريكا تراهن على أن رابين هو الحصان، سواء كان هذا نتاج مرحلة، أو لأنه هو الذى يقود مسيرة السلام الإسرائيلية، فهناك رغبة فى انتهاز فرصة وجود رابين فى الحكم وهو الذى يقول - حتى يطمئن الشارع الإسرائيلى - أنه ما زالت لدينا القدرات النووية. وهذا الكلام - طبعاً - مرفوض سياسياً، ومرفوض عسكرياً وغير مقبول إذا كنا نتحدث عن السلام. إنما كلينتون قال هذا فى خطبه الانتخابية وكرر هذا - أيضاً - فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، بل إن كلينتون تعدى ذلك وأنشأ لجنة اسمها «لجنة العلوم والتكنولوجيا»، بين وزارتى الخزانة والدفاع الأمريكيتين وإسرائيل، حتى يضمن لها استمرار تدفق الدعم الذى يحفظ التفوق النووى، وهذا موضوع يخل تماما باستقرار المنطقة والتوازن العسكرى وتوازن القوى فيها.

والنقطة الأخيرة التى أثيرت هى الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الأخرى، وأنا - شخصياً - أتفق تماما مع أن أوروبا الموحدة قد تكون قوة جديدة بازغة وصاعدة، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصورة أنها القوة الوحيدة الموجودة فى العالم، وبغض النظر عن الهجوم على كلينتون وبطئه، إلا أنه - فعلياً - يبعد الولايات المتحدة الأمريكية عن زعامة العالم ديبلوماسياً واقتصادياً. ولو نظرنا إلى خريطة أوروبا فسوف نجد أن الدول التى تسعى إلى الوحدة الأوروبية الاقتصادية تهدف لإيجاد عملة واحدة وأسعار متوازنة للسلع الزراعية، كما سنجد أن أية سيارة تحمل سلعاً أو سياحاً أو

جرائد أو أفراداً من انجلترا لتركيا أو من اليونان إلى هولندا، يجب أن تمر براً بيوغوسلافيا، فهذا التمزق اليوغوسلافى وهذه الحرب تفصل أوروبا الموحدة إلى قسمين وتؤجل العملية، بحيث لا يوجد توحيد عملة ولا توحيد أمن ولا توحيد صناعة ولا توحيد أسعار ولا دعم زراعى، كل هذا يتأخر وبالتالى القوى الاقتصادية الأوروبية الموحدة تتأخر إلى حد ما. كلينتون يرى أن دور الولايات المتحدة عسكرياً - بالضبط كما شرحه السفير تحسين بشير - اختيارى فى إطار الأمم المتحدة.

وأكرر هنا - أيضاً - أنه فى الموازنة الأمريكية الجديدة طلب كلينتون من الكونجرس الأمريكى التصديق على زيادة المبالغ الممنوحة من الولايات المتحدة الأمريكية فى عمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية التى ينادى بها الدكتور بطرس غالى.

إذن هو يسعى - أيضاً - لدور عسكرى محدود، واختيارى فى إطار الهيمنة الأمريكية والدور العسكرى الأمريكى وبالذات بالنسبة للمنطقة.

وقد أثار جميل مطر موضوع الصين بالنسبة لأمريكا، ولا شك أن الصين تقلق الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة بعد ما قالت المؤسسات المالية الدولية، إن نسبة النمو الاقتصادى فى الصين فاقت كل التوقعات، لكن أعود لأقول إن الولايات المتحدة وإدارة كلينتون وضعت مجموعة من المقاييس سنأتى لها بالتفصيل - فيما بعد - بشأن المعونات والمساعدات الأمريكية، مرتبطة بازدياد النمو الديمقراطى للدولة المستقبلة وباحترام حقوق الإنسان وبالتعامل مع احتياجات السوق.

إذن هو فى الوقت نفسه الذى يتكلم عن الصين اقتصاديا كلاماً جيداً، يتكلم - أيضاً - عن حادث (ميدان السلام السماوى) وعدم احترام حقوق الإنسان، ويوجد توازن - هنا - فى اللعبة السياسية الأمريكية.

د. عمرو عبد السميع: ما زلنا نسأل.. هل هناك تصور أمريكى يربط ما بين عمليات التسوية وعمليات الحد من التسلح؟

لواء أحمد فخر: السياسة الخارجية الأمريكية المطروحة فى خطة الرئيس كلينتون وفى تصريحات المسئولين فى الإدارة الأمريكية، وفى مجلس الأمن القومى، تؤكد أن أحد الأهداف الأمريكية - بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط هو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمؤكد أن توافر صواريخ أرض - أرض، والمحاولات النووية فى المنطقة مع دول الكومنولث، من الأمور المزعجة للاستقرار العسكرى الأمريكى، ومن هنا - أيضاً - هناك نداء ومحاولة لعمليات ضبط التسلح فى المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: هل الربط متحقق فى الدور الأمريكى بين عملية ضبط التسلح وعملية التسوية؟

لواء أحمد فخر: الربط - متحقق باختلاف وجهات النظر - والأمريكان لديهم مهارة فى ابتكار التعبيرات. كنا نسمع عن أسلحة هجومية وأسلحة دفاعية. ثم فشل العسكريون والمدارس العسكرية فى العالم فى التفرقة بين السلاح الدفاعى والهجومى، لأن كل سلاح هجومى من الممكن أن يستخدم فى العملية الدفاعية، وكل سلاح دفاعى من الممكن أن يستخدم فى عمليات هجومية. فخرج الأمريكيون بتعبير اسمه الأسلحة التى تؤثر على التوازن، فعندما أمد الاتحاد السوفييتى السابق سورية بصواريخ دفاع جوى طراز (سام ٥) مداها يصل إلى ١٥٠ كيلو متراً اعتبرتها أمريكا مخلة بالاستقرار، علماً بأن كلمة قوات دفاع جوى تعنى أنها تدافع، لكن قالوا إنها إذا وضعت على الحدود تستطيع أن تمنع طيران أى طائرة مدنية فى مسافة ١٥٠ كيلو متراً، إذن يصبح سلاحاً يؤدى إلى عدم الاستقرار، فابتكروا لنا تعبير أسلحة عدم الاستقرار أو المؤثرة على التوازن، لكن عندما نتكلم عن ضبط التسلح نبدأ بالأسلحة الأكثر خطورة على استقرار المنطقة، من ناحية عواقب استخدامها، فاستخدام طلقة رصاص يختلف عن استخدام قنبلة نووية، استخدام سلاح كيماوى غير استخدام طلقة دبابة، فنحن العرب نطرح فكرة أن تكون المنطقة منزوعة السلاح من أسلحة الدمار الشامل بدءاً بالنووى، والكيماوى والبيولوجى والسلاح فوق

التقليدى الذى استُخدم فى حرب الخليج، أما الطرح الأمريكى / الإسرائيلى - وأنا قلت إن أمريكا فى التفاوض تعمل مع إسرائيل وليس ضدها - فيقول إن الأسلحة التى استُخدمت فى المنطقة، هى التى يمكن أن يتكرر استخدامها، وهى الأسلحة التقليدية ، وهنا نقطة الخلاف، لكن أمريكا قبلت فى نهاية الجولة الأخيرة المتعددة الأطراف، أن تضع على جدول الأعمال المناقشة والتفاوض حول الحد من جميع أسلحة الدمار الشامل من دون تمييز أنواعها، لكن يظل السؤال متى، فهل نبدأ بها أم تصبح آخر شىء؟ هذا - طبعاً - مجاله المفاوضات.

د. عمرو عبد السميع: السفير صلاح بسيونى نحن نتحدث - طول الوقت - عن الجانب الأمريكى، لذلك نسأل عن تقويمك للسلوك السياسى العربى تجاه الإدارة الامريكية الجديدة وبخاصة فى ضوء ما ذكره السفير أشرف غربال من أن على العرب أن يتوقعوا لوناً من ألوان الضغوط عليهم؟

السفير صلاح بسيونى: فى الحقيقة كل الأسئلة المطروحة، والمناقشات الجارية الآن فى العالم العربى تعكس حقيقة الوضع العربى، ونظرته إلى عملية السلام فى الوقت الحاضر بعد مرور ما يقرب من سنتين، كما تعكس هذا القلق الذى تعبر عنه الأسئلة المطروحة فى هذه الندوة، والنظرة العربية تتميز - دائماً - بقدر كبير من الخيال والوهم، بمعنى أنه عندما بدأت عملية السلام كان هناك تصور تفاؤلى - إلى أبعد حد - بالنسبة لمستقبل السلام، وأنه من الممكن أن تصل عملية السلام إلى منتهاها فى خلال فترة بسيطة وأن الولايات المتحدة جادة ومسارعة فى الضغط على إسرائيل، وأن هناك متغيرات كثيرة ستحكم الموقف الأمريكى بداية من المتغيرات الدولية التى حدثت، بالإضافة إلى تصور العرب بأن هناك تغيراً فى العلاقة الاستراتيجية القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فكان هناك تصور عربى بأن أساسيات العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية حدث فيها تغير، وأريد أن أوضح - فى هذا المجال - أن هناك بالفعل أساسيات لم تتغير فى هذه العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية، وأن بداية

التحديد الواضح لهذه الأساسيات كان فى اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، هناك تعهدات أمريكية مكتوبة لإسرائيل مرتبطة بتوقيع اتفاق كامب ديفيد، ومرتبطة بتوقيع معاهدة السلام، فيها ضمان لأمن إسرائيل، وفيها ضمان لوصول البترول إلى إسرائيل، وفيها - أيضاً - التعهد بعدم اتخاذ أى موقف سياسى دون التشاور مع إسرائيل، ولو نظرنا إلى هذه التعهدات الأساسية - والتى لا تزال قائمة حتى الآن - يمكن لنا الرد على التساؤل حول مفهوم الشريك الكامل، كما يرد فى الإعلام العربى، ويتم التركيز عليه بالصورة التى نلمسها الآن.

مفهوم الشريك الكامل كلمة صدرت فى دمشق أثناء زيارة وارن كريستوفر، وبدا كما لو أننا تعلقنا بالقشة، وأصبحت هذه الكلمة أساسية فى كل المقالات فى الصحافة والإعلام العربى عموماً، وحقيقة الأمر أنه أصبح على وزير الخارجية الأمريكى وعلى المسئولين الأمريكيين أن يفسروا مفهوم الشريك الكامل، أو هذه الكلمة، ويقولوا إنها لا تعنى أننا شركاء مفاوضون بالفعل فى المفاوضات، ولا تعنى أننا سنضغط على أى طرف، حيث المقصود بها الضغط على الطرف الإسرائيلى، ولا تعنى أننا سنرغم أى طرف على قبول شىء. وبالتالى أصبح التعريف الذى تعلق به العرب مجرد تأكيد للدور الأمريكى الذى بدأ - حقيقة - منذ عام ١٩٧٣ بعد حرب أكتوبر، عندما توجه الخطاب السياسى المصرى إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة الوحيدة التى تستطيع أن تصل بنا - فى المنطقة - إلى السلام.

أيضا ضمن هذه الأوهام العربية، ما كنا نتصوره أو يصوره الإعلام العربى - فى فترة ما وبالذات خلال فترة الليكود مثلاً - من أن أزمة خطيرة جداً ستحدث فى العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية. ولم يحدث ذلك بالضبط، وإنما كان هدفاً واضحاً تماماً للسياسة الأمريكية أن تحد من أى موقف لشامير يؤثر على استمرار عملية المفاوضات، لكن لم يكن فى الموقف الأمريكى - حقيقة - أى ضغط مباشر على إسرائيل باستثناء عملية القروض، وكان لدى الإسرائيليين

اقتناع كامل بأنه سيتم توفير هذه الضمانات فى يوم أو آخر.

والسياسة الأمريكية - فى تقديرى - تتحرك الآن لتأكيد نوع من المصداقية التى أعلن عنها الرئيس بوش فى نهاية حرب الخليج، عندما صرح بأنه لا بد أن يكون هناك تحرك أمريكى من أجل الوصول إلى السلام فى الشرق الأوسط، إنما - حقيقة - لا بد أن نراجع أنفسنا الآن ونتساءل هل هناك حدود لهذا التحرك الأمريكى فى عملية المفاوضات بما يسمح بأن يتحقق الحد الأدنى من المطالب العربية فى هذه المفاوضات، فمثلاً عندما تقول الولايات المتحدة (الأرض مقابل السلام)، هل هذا المبدأ مطلق كما يتصور العرب؟

نحن نطلب تنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام، ونتصور أن السياسة الأمريكية ستصر وتضغط على إسرائيل من أجل أن تنفذ هذا المبدأ دون أى تعديل، وهذا أمر يتنافى مع الواقع ومع طبيعة التفاوض. فعندما تعلن الولايات المتحدة أن هناك ضماناً كاملاً لأمن إسرائيل يصبح السؤال هو: ما هى حدود هذا الضمان؟، لأنه إذا أمكن الرد على هذا التساؤل يمكن - بالتالى - أن نصل إلى الحدود التى يمكن فيها - أو من خلالها - أن يتحرك الموقف الأمريكى بصورة تلبى بعض المطالب العربية فى هذا الاتجاه.

• ما أريد أن أقوله - حقيقة - عندما نتعرض للموقف العربى ونظرته إلى الولايات المتحدةأن هناك محاولة حقيقية أمريكية فى أن يوجد نوع من الموازنة فى علاقتها - الآن - مع العرب وإسرائيل، لكن هذه الموازنة - بالضرورة - لا يمكن أن تكون مرضية للعرب ولن تصل إلى الحد الذى يطلبه العرب على الإطلاق، لأن هناك - كما ذكرت - أساسيات لن تختلف فيها إدارة أمريكية عن إدارة أخرى على الإطلاق. وكما تفضل اللواء أحمد فخر، فالسياسة الأمريكية من صنع الإدارة الأمريكية، ومن صنع البيروقراطية الأمريكية وقد يحدث بعض التغير هنا أو هناك، وإنما الاساسيات والالتزامات الأمريكية لا تتغير.

وأذكر فى هذا المجال - كدليل على مدى التمسك الأمريكى بالالتزامات -

ما حدث عام ١٩٥٧ عندما التزمت الولايات المتحدة لإسرائيل بأنه إذا حدث أى غلق لخليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية فإن ذلك يشكل حالة حرب، ويسمح لإسرائيل بأن تدافع وتشن الحرب، لكننا أخذنا مثل هذا الالتزام بصورة مخففة، وأغلقنا خليج العقبة وقلنا لا يهمنا أمريكا، فكان الذى حدث أن التزمت أمريكا بموقفها.

السفير تحسين بشير: لكن أمريكا لم تخبرنا - رسمياً - بهذا الالتزام.

السفير صلاح بسيونى: لكن هذا الالتزام كان معلناً ومعروفاً للجميع، وقد تحدثت عنه فى كتاب عن حرب السويس قبل أن تقع كارثة ١٩٦٧.

يعنى ما أريد أن أقوله هو أننا - حقيقة - نأخذ بخفة وعدم اهتمام الكثير من الإلتزامات الأمريكية الأساسية فى علاقاتها، سواء كان ذلك مع إسرائيل أو مع دول مختلفة، ونتصور أنه من الممكن أن تتغير هذه الأساسيات بصورة أو بأخرى.

ونحن الآن نواجه وضعاً - بلا شك - جديدا تماماً، وأتصور أن عملية السلام - التى تتم الآن - ستستمر فى طريقها إلى النهاية لأن هناك هدفاً أمريكياً وإسرائيلياً - أيضاً - فى أن تصبح عملية السلام هى الأساس فى النظرة الشرق أوسطية الجديدة، وعندما التقى رابين بالرئيس كلينتون لم يكن هناك حديث أساسى سوى مناقشة الوضع المستقبلى للشرق الأوسط عندما يتم السلام، وبالتالى هناك هذا التوافق الأمريكى - الإسرائيلى حول مفهوم الشرق الأوسط الجديد وأهمية الوصول إلى السلام حتى يمكن أن يتحقق هذا الوضع الجديد، وحتى يمكن أن تحافظ إسرائيل على وضعها الاستراتيجى المتميز مع الولايات المتحدة، وأعتقد أنه يمكن أن ننظر إلى عملية السلام - الآن - على أنها جزء لا يتجزأ من هذا التصور الجديد، وعلينا كعرب - حقيقة - أن نمارس بواقعية ونظرة بعيدة تماماً عن هذه التهبؤات التى أصبحت سمة من سمات السياسات والإعلام العربى فى الوقت الحاضر.

د. عمرو عبد السميع: السفير تحسين بشير لديه بعض التعقيبات؟

السفير تحسين بشير: أمريكا تمر بمرحلة مخاض، ومخاض لا نعرف نحن، ولا كلينتون ولا أمريكا ما الذى سيسفر عنه، ولكن أمريكا استعادت أعلى درجة من النمو الاقتصادى مقارنة بأى مكان فى العالم فيما عدا المناطق الجديدة فى الصين، لكن - بهذا المعنى - أمريكا تنمو أكثر من ألمانيا وأكثر من اليابان، وبالنسبة لإسرائيل، أمريكا تصر فى عهد كلينتون وقبل كلينتون، وأيام بوش - الذى كان معقولاً جداً مع العرب - على التفوق الكمى والنوعى - وأساسا النوعى لإسرائيل - على العرب وهذا سيستمر، سيستمر إلى أن يغير السلام الوضع. والنقطة التى يعتبر العرب متخلفين فيها ضمن حرب الأوهام، هى أنهم يظنون أن السياسة الأمريكية مجرد استمرار للسابق، لأن الفكر العربى لا يزال يقوم على أن السوابق تحكم اللواحق، وهذا غير صحيح، هناك مستجدات جديدة وأشياء مستمرة، ولكن المستجدات أكثر من الموروثات، والمستجدات ليست فى الصراع، كلام الصراع ولغة الصراع مع الاتحاد السوفييتى أو أوروبا تغير، ويوغوسلافيا موضوع آخر، أمريكا لن تتدخل فيه حيث ليست لها مصلحة، أوروبا فشلت بالكامل لأن أوروبا الموحدة ليست لها قوة عسكرية - علينا أن نتعامل مع أمريكا الحالية، وهذه عملية صعبة، وديالكتيك، ولغة الخطاب العربى - الحالية - لجميع الدول العربية نشاز بالنسبة للمستمع الأمريكى.

السفير صلاح بسيونى: فى الحقيقة - حتى الآن - لم أجد فيما تلتزم به الولايات المتحدة أى متغيرات بين إدارة أمريكية وأخرى، فلا تغير على الإطلاق، كما نقول فى التوازن الحالى فى سياسة الولايات المتحدة تجاه العرب وتجاه إسرائيل، ولا أتصور أنه ستحدث مستجدات تسمح بأن تغير الولايات المتحدة من هذا التوازن بحيث يكون فى صالح العرب أو ضد إسرائيل.

لواء أحمد فخر: أريد أن أشير إلى التغير الذى حدث فى فكرة التفوق النوعى الإسرائيلى على العرب، منذ عهد نيكسون - عندما بدأت هذه الكلمة - حتى الآن، أيام نيكسون كان المقصود تفوقاً نوعياً فى جميع أنواع المعدات على

جميع الدول العربية مجتمعة، ولما جاء فورد أخذ الخط نفسه، لكن كارتر قال بنوع من التوازن يعطى إسرائيل تفوقاً تكنولوجياً نوعياً يسمح بأنها تتقدم العرب بستة أعوام تكنولوجياً، بالنسبة للمنطقة كلها، ولما جاء ريجان قال ثلاثة أعوام مع الأعداء العرب المحتملين، أما بوش فقد أخرج مصر والسعودية، وقصر التفوق النوعى على بعض المعدات العسكرية، لكن كلينتون لم يوضح أكثر من أنه يضمن لإسرائيل تفوقاً نوعياً من القدرة الذاتية على استمرار نمو هذا التفوق، ولم يقل - بعد - إلى أى مدى، لكن هناك تغيراً نتيجة تبدل الموقف السياسى، وكما قال السفير صلاح توجد محاولة للتوازن الأمريكى وليس بالضرورة أن يكون هذا ضد إسرائيل، التوازن الأمريكى فى العلاقة مع العرب ظاهر - للمرة الأولى - فى الأهداف الأمريكية المعلنة، وفى خطب كلينتون حيث يتحدث عن توسيع دائرة الصداقة مع الدول العربية، وضمان أمن وسلامة إسرائيل ومنع انتشار الأسلحة، لكن لا أعرف مدى التفوق النوعى الذى سيحافظ عليه كلينتون لإسرائيل. وهنا يأتى دورنا فى إقناع الولايات المتحدة بأن التفوق النوعى هذا ليس مطلوباً لعملية السلام.

السفير أشرف غربال: إذا ترجمنا هذا الجانب فيما يتعلق بالتأثير على صانع القرار فى إسرائيل ودفعه نحو تسوية سلمية مع الدول العربية، يكون معناه أن هناك ما يحس به صانع القرار الإسرائيلى من تغير فى مدى التأييد الأمريكى لإسرائيل، فهو ليس تأييداً مطلقاً مثلما كان فى الماضى، إنما تأييد أصبح على درجة أقل بحيث أنه يسمح للعرب بأن يشعروا بأن هناك إمكاناً للوصول إلى تفاهم مع إسرائيل فى ضوء وضع تصور جديد.

من ناحية أخرى هو يقول لإسرائيل لن أتخلى عنك ولن تفقدى أمنك إزاء جماعة متطرفين من العرب، لكن آن الأوان للوصول إلى تسوية.

ولهذا السبب أعتقد أن ما يجمعنا حول هذه المائدة هو أن هناك فرصاً - الآن - للوصول إلى تسوية سلمية أكثر من أى وقت مضى، وأن عناصر التغير وإن

كانت مطروحة على مدى طويل، إنما هناك عناصر تغير حصلت، بحيث تمكن الأطراف من الوصول إلى هذه التسوية السلمية.

تبقى نقطة واحدة هى أنه بافتراض تعذر ذلك لأى سبب من الأسباب، تظهر أهمية ما حذر منه محمد سيد أحمد من أن يصبح التفاوض واستمرار العملية هدفاً - فى حد ذاته - بما يؤدى إلى أن ينفجر الموقف بالنسبة للمنطقة نفسها وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

د. عمرو عبد السميع: فى هذا السياق هل يمكن توقع حدوث تغير فى النظرة الأمريكية لأمن الخليج فى ظل إدارة الرئيس كلينتون؟

السفير تحسين بشير: أهم عناصر الاستمرار للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط هى تعزيز وتثبيت النجاح الذى حققته الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً فى الخليج، هذا هو الأساس وسيستمر، وقد رأينا أخيراً أنهم ضربوا قوات الجنرال عيديد بعنف مثلما ضربوا صدام حسين بعنف، والمنطقة الوحيدة التى قد يلجأون فيها - ليس إلى التدخل الواسع، كما عمل بوش، ولكن توجيه ضربات سريعة بالطيران، هى الخليج، هذا على الرغم من أنهم سيحاولون تحاشى عملية إرسال قوات.

ومن هنا كان المبدأ الجديد فى السياسة الأمريكية فى عهد كلينتون بالنسبة لإيران والعراق، هو الاحتواء المزدوج، أى استمرار احتواء العراق إلى أن ينتهى صدام، ثم يرون ما الذى سيكون عليه الوضع، مع احتواء إيران وعدم إعطائها تكنولوجيا ولا الإفراج عن أرصدتها، ويواكب ذلك الضغط - حالياً - على الصين وعلى كوريا الشمالية لعدم إعطاء إيران الإمكانات الصاروخية والنووية، وهم يفعلون ذلك بالتعاون مع إسرائيل، حيث زار بيريز كوريا وطالبها بعدم إعطاء سلاح لإيران، ويعرض عليها تسهيل التفاهم مع أمريكا مقابل عدم اللعب فى الشرق الاوسط.

وما زال البترول عنصراً جوهرياً فى سياسة أمريكا تجاه المنطقة، وهم يعلمون

أنه على الرغم من وجود بترول فى طاجكستان، وفى روسيا إلا أن الاحتياطيات الثابتة فى الخليج أكبر، وبعد السعودية أكبر احتياطى موجود فى العراق، وهذه سياسة مستمرة تدفع إلى الربط بين الخليج وبين الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وأحد أهداف عملية السلام هو تحقيق هذا الربط، فما دام هناك عملية سلام، ومادامت الأطراف المباشرة تلتقى وتجتمع، فلا توجد مشكلة بالنسبة لأمريكا التى تقول إنها تشجع وتساعد، ومع ذلك يجب أن نضع فى اعتبارنا - باستمرار - أن المصلحة الأمريكية لها منظور يختلف، حتى إذا تطابق أحياناً مع المصلحة العربية. والمصلحة بطبيعتها مسألة متغيرة، حتى إذا كان فيها درجة من الثبات.

وفى رأى الأمريكان أن الدول العربية - جميعاً - فى حالة تخلف سياسى وأنها فى حاجة إلى تطوير ومن هنا يتكلمون عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكنهم لن يسمحوا لموضوع الديمقراطية ولا لموضوع حقوق الإنسان أن يتحول إلى خلاف. فهى عناصر ضاغطة ولكن لن تكون مفروضة وهى إحدى الوسائل التى تجعل لإسرائيل ميزة على الدول العربية، فعلى الرغم من الكلام الدبلوماسى هم يعتبرون إسرائيل فى حالة تقدم حضارى يسبق الدول العربية، تقدم حضارى بجانب التقدم التكنولوجى، لكن فى كل الأحوال فإن المنعطف الذى نمر به يقدم أحسن فرصة للسلام. وهذا السلام يحقق مصالح لأميركا والعرب والإسرائيليين، وهذا السلام لن يكون متوازياً، لكن سيحصل كل طرف من خلاله على شيء أفضل مما لديه الآن. ولكنه لن يحقق كل ما يدور فى ذهنه سواء بالنسبة للقرار ٢٤٢ أو لأى شيء آخر. المهم تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة حية يحدث فيها تبادل للمصالح فى ظل السلام.

د. **عمرو عبد السميع**: تُناقش فكرة الاحتواء المزدوج - فى نظر كثير من المراقبين - من منظور أن فيها لوناً من ألوان تثبيت بعض المتغيرات، وبمعنى آخر أنها لا تضع اعتباراً لما هو مطروح من تصاعد المواجهة مع إيران تصاعداً متسارعاً وبالتالى هل يمكن أن يؤثر هذا على الموقف فى نظام صدام حسين فى العراق؟

السفير أشرف غربال: واضح - كما ذكرنا - أن الولايات المتحدة ليست على استعداد أن تكون رجل البوليس فى كل الأوقات وفى كل الأماكن فى العالم، وأن ما حصل فى الخليج ينبهها إلى ضرورة احتواء الأمور ومواجهتها، قبل أن تشتعل. فلا أتصور أن الولايات المتحدة على استعداد لأن تعود إلى إرسال نصف مليون عسكرى مرة أخرى إلى هذه المنطقة سواء كان هذا فى الأمد القريب أو فى الأمد البعيد، إنما أتصور أنها ستعمل - قدر طاقتها - على ألا تصل العملية إلى درجة الانفجار.

وفى ضوء ذلك أشعر أن وجود الولايات المتحدة - بالدرجة الكافية - فى منطقة الخليج سواء عن طريق مباشر أو عن طريق غير مباشر، أمر متوقع خلال الفترة المقبلة، وأن مواجهة إيران إذا استدعى الأمر ستتم عن طريق الحد من التسلح - كما تفضل تحسين بشير - الذى يصل إلى إيران بما يمكن أن يهدد أمن المنطقة، أو أمن دول المنطقة، هل وارد أن يشتعل الموقف ثانية بين إيران والعراق؟ ممكن أن يحدث كجزء من عملية تفريغ القوة الإيرانية المتزايدة فى الفترة الحالية. إنما لا أتصور أن هناك رغبة لدى الولايات المتحدة فى أن تشتعل المنطقة اشتعالاً كبيراً، فكما نرى هى تسعى فى مختلف الأنحاء فى العالم لتهدئة بؤر التوتر وبؤر الاشتعال إلا - للأسف - أزمة البوسنة، وفى هذا تحدث الكثيرون بما فيه الكفاية. وواضح مدى التردد الأمريكى الذى يدفع للتساؤل فى بعض الأحيان، هل هو تردد نابع من القرار الأمريكى، أم هو توزيع أدوار بين أوروبا من ناحية وأمريكا من ناحية أخرى. لكن فى تصورى سنرى فى الفترة المقبلة محاولة للحد من النفوذ الإيرانى والتطور العسكرى الإيرانى، والانتشار الإيرانى بالدرجة التى تحول دون الوصول لعملية انفجار فى هذه المرحلة أو فى المرحلة المقبلة.

د. عمرو عبد السميع: ما هى توقعاتكم لأكثر السيناريوهات ترجيحاً فى العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران؟ هل هو تصاعد المواجهة فوق خطها الحالى أو انخفاضها عن مستواها الحالى او التحسن الجزئى فى العلاقات؟

محمد سيد أحمد: اسمح لى - قبل هذا - أن أقارن بين البؤرتين الرئيسيتين فى المنطقة والتحولات والتجددات فيهما، بؤرة اسمها أزمة الخليج، وبؤرة اسمها النزاع العربى - الإسرائيلى والعلاقة بينهما، لقد رأينا أن نشوب أزمة وحرب الخليج أدى إلى نقلة فيما يتعلق بضرورة إيجاد تسوية للنزاع العربى - الإسرائيلى، لأنه لأول مرة يتضح أن البترول واستقرار البترول مهدد تهديداً لم يكن فى الحسبان، وتبين أن الموضوع متفجر، ونحن الآن نكتشف أن هناك آلية تضبط النزاع العربى - الإسرائيلى وفى أحسن الفروض تقود إلى حل، وفى أقل الفروض فهى آلية مستمرة، بينما ليست هناك آلية فيما يتعلق بأزمة الخليج، فهناك أزمة تفجرت وحرب نشبت، والأمور بقيت معلقة - بعد ذلك - بلا حسم، فالطرف الذى حورب موجود والمشاكل المتفجرة فى الخليج قائمة، وعلاقة إيران بالعراق مشكلة، يعنى - بعبارة أخرى - كان يبدو فى السابق أن التناقض العربى - الإسرائيلى هو الذى يرمز لمشاكل المنطقة، لكن منذ فترة كان هناك شك حول هذا الافتراض، وجدل حول ما إذا كانت التناقضات العربية - العربية يمكن أن تأخذ أسبقية على هذا التناقض مع إسرائيل.

ورأينا مظاهر لذلك فى مرحلة كامب ديفيد حيث كانت هناك تعبيرات عدة، ثم رأيناها مرة ثانية فى أزمة الخليج، والحاصل الآن أن قضيتى العلاقات العربية - العربية، والعلاقات مع أطراف أخرى كإيران هى التى تفتقد لآليات، بخلاف قضية إسرائيل التى أصبحت لها آلية، وهذه هى فى إعتقادى المشكلة الاستراتيجية الأساسية فى المرحلة المقبلة، فالأمور انقلبت وما كان يؤخذ على أنه النزاع المركزى أصبح نزاعاً محكوماً بآلية مضبوطة إلى حد أو آخر - وبينما كان النزاع المركزى يؤخذ بوصفه محكوم ومضبوط أصبح هو المعرض للانفجار وللتجدد.

فالنزاعات فى منطقة الخليج لم تُحل، هى معلقة، وفى هذا المجال تفتقد الولايات المتحدة إلى آلية للضبط، فقد دخلت بالحرب ودخلت بالردع، وردعت

صدام لفترة، ولكن المشكلة لم تحل جوهرياً، وهذه مسألة قنابلها موقوتة ومتعددة، هناك القنبلة العراقية والقنبلة الإيرانية، فضلاً عن قنابل أخرى غير مرئية، وكل هذه قنابل موقوتة غير محكومة، والمشكلات المتعلقة بها قد تأخذ أولوية فى تشكيل صراعات المنطقة فى المرحلة القادمة أكثر من النزاع العربى - الإسرائيلى، وعندما نتكلم عن توسيع دائرة التعاون فى المنطقة، فمعنى هذا أن هناك أطرافاً عربية انضمت، أو داخلة فى آلية الضبط والربط، من خلال ما يسمى بعملية السلام مع أمريكا ومع الغرب، بينما أطراف أخرى خارج هذه العملية، ومثل هذه المشكلات هى التى ستأتى فى المقدمة، ومن هذه الوجهة ربما يصبح المحور المتعلق بالخليج أكثر أهمية - مستقبلاً - من المحور العربى - الإسرائيلى.

السفير تحسين بشير: هل يعنى ذلك أن مصالح أمريكا فى الخليج مهددة حالياً، أو حتى فى الأمد القصير؟

محمد سيد أحمد: أميركا يهمها - فى المقام الأول - استمرار تدفق البترول، بدليل أن هذه المسألة اكتسبت من الأهمية ما جعلها تشعر بأن النزاع العربى - الإسرائيلى لا بد أن يُحل.

السفير أشرف غربال: ما هو مصدر التهديد هنا؟

محمد سيد أحمد: مصدر التهديد هو الانفجارات فى المنطقة العربية.

السفير تحسين بشير: هذا لا يهدد تدفق البترول الذى يعانى - على العكس - من مشكلة سوق لأن سعره يتدنى.

محمد سيد أحمد: البترول ليس مجرد سوق، واقتصاد، البترول علاقات قوى بين كتل المستقبل.

السفير أشرف غربال: وجود البترول - كعصب الحياة فى العالم الغربى - فى يد لا تطمئن إليها أمريكا، أو ممكن أن تهدد أمريكا يسبب لها صُداعاً.

السفير تحسين بشير: أنا لا أختلف فى هذا لكنى أقول إن أمريكا أمنت سوق البترول لسنوات كثيرة قادمة وإنتاج البترول من الدول العربية يفوق حاجة السوق العالمى.

السفير أشرف غربال: وفرة البترول فى الاتحاد السوفيتى ودخول الولايات المتحدة فى علاقات قوية مع روسيا، يمكن أن يوفر عناصر وأسواقاً جديدة لم تكن متوافرة لأمريكا فى الماضى، ويمكن أن يخفف شيئاً من اعتماد أمريكا على البترول الخليجى.

محمد سيد أحمد: أنا أقول إن الموضوع - أساساً - غير متعلق بالجانب الاقتصادى، الموضوع متعلق بالجانب السياسى الاستراتيجى فيما يتصل بكتل المستقبل، والدور الأمريكى فى هذه المنطقة عنصر أساسى فى استراتيجية أمريكا كى تحتفظ بمركز القطب الأول إزاء أقطاب أخرى محتملة، بهذا المعنى هذه المنطقة تظل استراتيجية، والجدل الاقتصادى لا يأتى فى المقام الأول، إذ أن موضوع استهلاك البترول أو مدى الاعتماد على البترول موضوع ثانوى، فيما يتعلق بتقرير ذلك، والولايات المتحدة لا تدخل فى عملية كبيرة مثل حرب الخليج لو كانت المسألة ثانوية، وكذلك الحال بالنسبة للنزاع العربى - الإسرائيلى، والسعى إلى حله، وقيام بيكر بجولاته المكوكية - على مدى عام - فى سبيل حل هذا النزاع كان لصلته بالاستقرار فى منطقة الخليج، وفى هذا الإطار النزاع العربى - الإسرائيلى، أصبح له آلية وكل الأطراف قابلة بهذه الآلية، طبعاً يوجد اختلاف فى الشارع لكن هناك آلية ممسوكة، بينما هذه الآلية مفتقدة فيما يتعلق بمنطقة الخليج، وأنا أتصور أن أمريكا لا تستطيع أن تستمر فى معاداة العراق - كما كان الحال فى عهد بوش - فإذا كان هناك احتواء مزدوج للعراق وإيران، فهناك - أيضاً -انفتاح مزدوج دائمًا كان لدى أمريكا انفتاح على إيران والعراق، ولم يكن هناك - فى أى وقت - العداء المطلق الذى يتصوره البعض، يعنى هى لها مصلحة فى نوع من الموازنة بين هذين الطرفين، وفى الاحتفاظ بقدر من العلاقة معهما حتى إذا لم تكن هناك آليات

تحكم هذه العلاقة، لكن توجد اتصالات ومحاولات متجددة، وقد رأينا «إيران جيت» و«عراق جيت» وأشياء من هذا القبيل، طبعاً المخطط الإيرانى المتمثل فى الادعاء بالاعتدال الذى يحاول رفسنجانى أن يبرزه، وأعتقد أنه تكتيكى أكثر منه أى شىء آخر، للإستفادة من أطراف قد تجد فيهم - إيران - حلفاء داخل المنطقة العربية، مما يُلزمها - تكتيكياً - بإبراز وجه أكثر اعتدالا، لكن لا يغير بالضرورة الاستراتيجية الأساسية الإيرانية فى المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: أستاذ جميل. . تكلمنا عن سقف إمكانيات المواجهة مع إيران أسمح لى أن أتساءل أيضاً عن سقف أمريكى لإمكانيات تحسن العلاقة مع إيران؟

جميل مطر: عندى أولاً تحفظ على ما يسمى «الاحتواء المزدوج» لأن نجاحه يفترض أو يعتمد على وضع مثالى غير موجود فى العلاقات الدولية، يعنى أمريكا قد تحاول - وهى تحاول فعلاً - بالضغط لكن فاعلية الاحتواء تقتضى تنسيقاً كاملاً بين الدول المصدرة للسلاح والدول المصدرة للتكنولوجيا، وهذا أمر غير موجود، يعنى ألمانيا ما زالت - على الرغم من الضغوط عليها - تعطى إيران معونات ضخمة، فالاحتواء المزدوج قد يكون سياسة وهدفاً أو مبدأ من مبادئ أمريكا، ولكن - ليس بالضرورة - قابلا للتنفيذ، وموضوع النفط فى الخليج مهم جداً لأمريكا، وجميعنا متفقون على أن مسألة النفط مسألة حيوية - فعلاً - ولكن حين نربط النفط أو الخليج بالمشروع الآخر الذى نتحدث عنه فى مجال الصراع العربى - الإسرائيلى، فهذا جزء من شىء أكبر، وهو نظام الشرق الأوسط، أو الترتيبات الشرق أوسطية أو المشروع الموضوع للمنطقة كلها، فعندما ننظر فى نظام الشرق الأوسط او الترتيبات الموضوعة للشرق الأوسط سنجد خمس بؤرات وليس اثنتين فقط كما قال محمد سيد أحمد.

أولاً: الخليج: وتكلمنا عن أهميته بالنسبة لنظام الشرق الأوسط، ولذلك ربط الخليج بالشرق الأوسط مهم جداً.

والبؤرة الثانية: إيران: فعندما نفكر فى مشروع شرق أوسطى لا يمكن أن نهمل إيران - كعدو - بصفة دائمة، فلابد فى يوم من الأيام أن نفكر هل تستطيع إيران أن تخرب هذا المشروع وتخلق هوامش أخرى معادية مع وسط آسيا - مثلاً - أو مع باكستان، فلابد أن تؤَمَّن إيران بشكل أو بآخر.

البؤرة الثالثة: الصراع العربى - الإسرائيلى: ومسيرة السلام تتعامل معها.

البؤرة الرابعة: والذى أشار لها محمد سيد أحمد هى المفاجآت المنتظرة فى المنطقة والمرتبطة بعدم الاستقرار، فمهما عملت ومهما رتبت فهناك مشكلة فى بعض الدول وبالتحديد العربية مهددة بالانفجار.

البؤرة الخمسة: وأظن أنها مهمة جداً، وهى أن «العثمانية الجديدة»، تركيا - الآن - تفكر جدياً - وليس مجرد كلام إعلام - فى دورها - ليس فقط فى الشرق الأوسط - ولكن أيضا فى وسط آسيا، وفى البلقان.

فهذه البؤر الخمس هى فى النهاية التى ستحدد، ليس فقط مسار السلام، لأنها تلعب دوراً فى الضغط على مسار السلام، ولكن - فى النهاية - تحدد مسألة الترتيبات الشرق أوسطية.

د. عمرو عبد السميع: نعود إلى السؤال عما إذا كانت هناك إمكانية للتعاون مع العراق أو القبول بوجود النظام العراقى الحالى؟

جميل مطر: لا أتصور أن أمريكا جادة فى عملية الاحتواء المزدوج، يعنى هى على الأقل ستحاول أن تنفذ هذا الاحتواء المزدوج، ولكن فى حالة عدم استطاعة أمريكا فرض هذا المبدأ على كل الدول الصناعية، ستحدث خلافات بينها.

د. عمرو عبد السميع: فيما يتعلق بالقوة العسكرية الإيرانية وتنامى هذه القوة، إلى أى مدى يرى اللواء فخر أنها ستكون عنصراً من عناصر صدام محتمل بين إيران والولايات المتحدة؟

اللواء أحمد فخر: أولاً نحن حين نتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة، لا نعبر عن التصورات العربية أساساً، وكما قيل اليوم فالدرس الذى خرجت به الولايات المتحدة الأمريكية من انهيار الاتحاد السوفييتى وحرب الخليج، هو أن عليها أن تنظر للمنطقة باعتبارها منطقة متكاملة، فليس هناك تعامل مع مشكلة اسمها الخليج منفصلاً عن الصراع العربى - الإسرائيلى، ومن هنا الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تتحرك فى كل الاتجاهات، فشرقاً هناك فلسفة أو سياسة الاحتواء المزدوج التى تحدث عنها السفير تحسين بشير بالنسبة لإيران والعراق، وغرباً الصراع العربى - الإسرائيلى، وشمالاً إدخال تركيا والجمهوريات الوسطى ضمن المنطقة بدور تركى جديد باعتبارها دولة حلف أطلنطى ودولة علمانية ودولة ذات سوق، ثم هناك منع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ككل، ثم التقليل من احتمالات القنابل الموقوتة والانفجارات بتنمية - ما تتصوره أمريكا - من نظم ديمقراطية فى المنطقة وعدالة اجتماعية عن طريق اقتصاديات السوق.

والدرس الثانى هو التخلى عن فكرة توازن القوى - بمفهومها السابق - أى دعم إيران أيام الشاه لتواجه العراق، ثم دعم العراق لتواجه إيران، ثم العودة لتدعيم إيران لتواجه العراق، فهذه الفكرة لم تعد واردة لدى إدارة الرئيس كلينتون، والمقصود بالاحتواء المزدوج هنا يتركز فى احتواء كل من العراق وإيران، فكلا النظامين - اليوم - من وجهة نظر إدارة كلينتون معاديان للمصالح الأمريكية، ووزير الخارجية الأمريكى قال فى الكونجرس - أخيراً - إن ما تطلقه الصحافة الأمريكية عن تليين السياسة الأمريكية فى اتجاه العراق غير حقيقى، هذا نظام حكم مجرم، ومن الضرورى ـ ليس فقط التخلص من صدام حسين - وإنما يجب أن يكون الذين سيخلفون صدام حسين قادة ملتزمين بقرارات الأمم المتحدة وبتحجيم العراق بالطريقة التى حددتها قرارات الأمم المتحدة، وبالنسبة للاحتواء الأمريكى لإيران، توجد نقطتان فى فكر الإدارة الأمريكية، أولاً: نوايا إيران، فهى لا تصدق النوايا المعلنة التى تكلم عنها الأخ

محمد سيد أحمد والمتعلقة بالاعتدال، فهم يقولون إن نوايا إيران اليوم أكبر من قدراتها، فقدرات إيران - تجارياً - ضعيفة جداً، فهناك تضخم ٣٠ فى المائة، وبطالة ٣٠ فى المائة، وأكثر من خمسة آلاف مليون دولار فوائد ديون متأخرة، إنما نواياها الحقيقية - التى تراها الولايات المتحدة الأمريكية - هى أنها دولة تدعم الإرهاب وتسعى لإغتيالات على مستوى العالم، وتحاول تقويض نظم الحكم الصديقة للولايات المتحدة فى المنطقة، وتسعى للهيمنة على الخليج - بالطرق العسكرية - وتقاوم فكرة أمريكا بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتسعى إلى امتلاك قدرة نووية.

كما تقول أمريكا إنه فى خلال خمس سنوات، إذا لم تنجح سياسة الاحتواء المزدوج بالنسبة لإيران، فسوف تشكل هذه الدولة - ليس فقط - تحدياً للمصالح الأمريكية، وإنما تهديداً حقيقياً للولايات المتحدة فى منطقة الخليج والبترول.

ومن هنا - كما قال جميل - هناك خلاف أمريكى / يابانى / أوروبى (وأساساً ألمانيا الغربية) فى العلاقة مع إيران، وأمريكا تقول إن حلفاءها يهتمون بالمكاسب الاقتصادية، وعرضوا قروضاً لإيران تصل إلى بلايين الدولارات، وبدون تماسك هذه الجبهة (الولايات المتحدة مع حلفائها) فى احتواء إيران، سوف نجد أن سياسة الاحتواء المزدوج لن تنجح مع إيران فى المرحلة المقبلة، ويمكن أن تتحول من تحدٍ إلى تهديد حقيقى، لكن - مرحلياً - ليس هناك لدى إدارة كلينتون للأسباب التى طرحها الزملاء - والتى تقول إن النوايا أكبر من القدرات - اتجاه للقيام بعمل عسكرى ولو محدود فى تصورى، تجاه إيران، لكن الموجود هو محاولة تحجيم إيران عن طريق الاحتواء، وليست هناك محاولة لتحسين أو تطبيع العلاقات مع إيران، إلا إذا تراجعت عما تتصوره الإدارة الأمريكية تحديات لمصالحها، وإذا نجحت عملية الاحتواء هذه، فمن الممكن أن نتحدث عن تحسين علاقات أمريكية - إيرانية، وإذا لم تنجح يمكن أن يتصاعد الموقف إلى حد مواجهة لا أعلم حدودها، أنا متفق مع

السفير أشرف تماماً والسفير تحسين، فى أن القوة البرية الأمريكية لن تستخدم، ولكن علينا - أيضاً - أن نرى الدرس الثالث الذى خرجت به أمريكا فالوجود العسكرى الأمريكى سوف يستمر، ولا مجال لانسحاب هذا الوجود العسكرى الرمزى البرى المحدود، والوجود العسكرى البحرى المتسع والذى يشمل حاملات طائرات وبالتالى مشاة بحرية وبالتالى قوات جوية فضلاً عن غواصات وتلغيم مياه وقفل ممرات مائية، إذن الوجود البحرى الأمريكى مستمر ولن يتنازلوا عن هذا، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة تسرب المعدات والتكنولوجيا والعلماء والخامات النووية والكيماوية والتقليدية من دول الكومنولث إلى إيران، وظروف دول الكومنولث - الآن - جعلت كل شىء ممكن أن يباع، وهذا الوضع تحاول الولايات المتحدة أن تحسمه فى علاقاتها الجديدة مع روسيا الاتحادية ودول الكومنولث إنما التسرب بابه مفتوح، والفكرة أن القدرة النووية ليست فى مجموعة صواريخ ذات رؤوس نووية أو فى قنابل تقذف من الطائرات أو فى قذائف مدفعية ودبابات أو ألغام، أو حتى فيما يطلق عليه «الحقيبة السوداء» ببصمة الصوت وبصمة الأصبع، التى تسمح بفتح سلسلة الأوامر للقدرة النووية، والتى أصبحت فى يد الرئيس يلتسن الآن، القدرة النووية توجد - أساساً - فى معامل، وتستطيع أن تحصل على المعامل أى تشتريها أو تؤجرها ومن هذه المعامل تطور قدراتك الذاتية، ويقدر طالب فى كلية الهندسة أو العلوم على استخدام هذه المعامل، كما أن القدرة النووية تعنى خامات، والمعامل موجودة فى ست جمهوريات منها ثلاث من الجمهوريات الإسلامية، والخامات ليست موجودة - فقط - فى روسيا وأوكرانيا، ولكنها موجودة على امتداد أكثر من سبع جمهوريات فى دول الكومنولث، من ضمنها أربع جمهوريات إسلامية، ومن الضرورى - أيضاً - الإشارة إلى مراكز التدريب التى تدرب العاملين على العمل النووى، لأنه ليس المهم أن تمتلك السلاح، وإنما المهم قدرتك على استخدام السلاح.

إذن التسرب يمكن أن يكون موجوداً وهذا تخوف أمريكى ضخم جداً، لأن

إيران لديها نوايا للتحول إلى قدرة نووية للهيمنة على الخليج عسكرياً، وإسرائيل يهمها أن تُطرح إيران كدولة نووية فى المنطقة حتى لو لم تحصل على هذه القدرات، حتى لا يقال إن إسرائيل تحتكر السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط الجديدة، التى تُعاد صياغتها وحتى تستطيع إسرائيل الادعاء بوجود توازن، وهناك خطورة على العمل العربى والعلاقات العربية - الأمريكية من هذا المنظور، لكن عملاً عسكرياً أمريكياً - اليوم - تجاه إيران فى المدى القصير أنا أشك فيه جداً نتيجة العوامل التى طرحتها.

د. عمرو عبد السميع: السفير صلاح بسيونى، تحدثنا عن آليتين هما آلية التسوية فى الشرق الأوسط وآلية الموقف فى الخليج، يبدو من خلال ما طرح من آراء أن نقطة الالتقاء بين الآليتين هى ما يطرح من مشروع شرق أوسطى للمنطقة.. هل ترى أن هذا المشروع الشرق أوسطى تعبير عن تصور أمريكى محض.. أم أن هناك احتياجاً عربياً - بالفعل - يفرض مثل هذا المشروع؟

صلاح بسيونى: بداية أود أن أقول إننى أتفق مع الرأى الذى يرى أن هناك تكاملاً للنظرة الأمريكية مابين الخليج وما بين الشرق العربى. أما إذا كان هناك هذا التكامل - من جهة الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط - بمفهومه الشامل والجديد، فإنه لايعنى على الإطلاق أن الاستراتيجية الأمريكية تقبل أن يكون هناك دور عربى متكامل - أيضاً - بالنسبة لأمن الخليج يعنى هناك فرق بين وجود هذا التكامل فى النظرة الأمريكية وبين أن يكون هناك قبول لدور عربى متكامل فى نفس الإطار. وبالتالى فعندما نتساءل هل هناك تطور فى المفهوم الأمريكى لأمن الخليج، لا أعتقد أن هناك ما يسمح بأن يحدث مثل هذا التطور لأن القضية الأمنية استقرت بالنسبة للولايات المتحدة فى الإطار الثنائى، لكن إذا كنا نضع الأمور على هذا النحو فلا نستطيع أن نغفل عناصر معينة - الآن - تلعب دوراً فى تحريك الموقف بأكمله من جانب الشرق العربى تجاه الخليج، فهناك القضية الكردية وواضح تماماً - من الاجتماع الأخير بين تركيا وسوريا وإيران - أن هناك قلقاً متزايداً بالنسبة لتطورات المشكلة الكردية

وتأثيرها على الدول الثلاث وبدا كما لو أن العراق كان ممثلاً فى هذا الاجتماع الثلاثى، لأن ماصدر من قرار أو اتجاه عن هذا الاجتماع يفيد أن موقف الدول الثلاث مساند تماماً للعراق فى هذه القضية. وهذا عنصر جديد - الآن - فى الموقف ويرتبط بالوضع العام فى هذه المنطقة وتأثيره على منطقة الخليج وعلى أمن الخليج، إذا ما حددنا النظرة إلى العراق بوضعه الحالى، وفى إطار الحصار المفروض عليه الآن.

ومن ناحيه ثانية هناك قضية جديدة تلعب دوراً فى النظرة إلى الوضع الحالى فى الخليج والعلاقة مع العراق، وهى قضية المصالحة العربية المطروحة على الساحة سواء كان ذلك من جانب الأمين العام للجامعة العربية أو من جانب الرئيس حسنى مبارك، وما كُتب فى هذا الموضوع يفيد أن البعض لا يمانع فى أن تتم هذه المصالحة العربية بالشروط المعروضة، والبعض الآخر مازال يتحفظ على حدوث هذه المصالحة، لكن مجرد طرح هذه المصالحة العربية يفيد أن هناك احتمالاً لمتغيرات فى الموقف العربى تجاه قضنية الخليج، أو تجاه الوضع فى الخليج بوجه عام وبالتالى أتساءل - فى هذه الحالة - ومع استمرار السياسة الأمريكية المعلنة فى الحصار ومع استمرار السياسة العربية المعلنة فى ضرورة أن تطبق كافة قرارات الشرعية الدولية على العراق، ما تأثير هذه الأوضاع الجديدة على مستقبل العلاقة مع العراق، وخاصة والولايات المتحدة تصر وتعلن عن أنها فى إطار الاحتواء المزدوج ستستمر فى حصار العراق، هل يمكن أن يكون هناك توافق بين هذه المواقف العربية والمواقف التركية مع دول الخليج، وبالتحديد فى مواجهه العراق وإيران، سؤال مطروح والإجابة عليه تفترض أنه ليس هناك قطع - على الإطلاق - بالنسبة لمستقبل العلاقة مع العراق أو مع إيران من جانب العرب أو من جانب - حتى - القوى الدولية الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، إذن أنا أتصور أنه ليس هناك شىء مطلق فى عملية الاحتواء المزدوج، وليس هناك شىء مطلق فى عملية العداء والقطيعة مع العراق، وليس هناك شىء مطلق فى عملية العداء والقطيعة مع إيران، خاصة

وأن السياسة الإيرانية مع دول الخليج تتضمن تأكيدات مستمرة على علاقات حسن الجوار وعلى التعاون، وهكذا فعندما نتحدث عن السياسة الأمريكية نجد أنه برغم أن لها هذه العلاقات الأمنية الثنائية بالنسبة للخليج، وبالنسبه للوضع تجاه العراق، وبالنسبة للوضع تجاه إيران فإن هناك عوامل أخرى عربية إيرانية / تركية تتضارب مع هذه الأهداف المحددة للسياسة الأمريكية، وبالتالى لايمكن - كما ذكرت - أن يكون هناك قطع، سواء فى عملية التصعيد أو عملية التحسين فى العلاقات، ولابد أن نتصور أنه ستحدث متغيرات، وهذه طبيعة العلاقات الدولية، لأنه كما تفضل الأخ جميل مطر وقال: لايمكن على الإطلاق أن أتصور أن الولايات المتحدة إذا وجدت أن لها مصلحة فى التعامل مع إيران غداً لن تتعامل معها، إذا وجدت من إيران ما يسمح لقيام هذه العلاقة، ونفس الشيء بالنسبة للأوضاع فى العراق، إذن تقديرى للموقف أن ما يحدث الآن من متغيرات على الساحة العربية، وعلى ساحة دول الجوار، - بوجه عام - يسمح بالقول بأن الموقف فى الخليج ستحدث فيه متغيرات مستقبلية.

د. **عمرو عبد السميع**: إلى أى مدى يمكن اعتبار المشروع الشرق أوسطى المطروح على المنطقة حالياً مشروعاً شرق أوسطى بالفعل وليس مشروعاً أمريكيا؟

السفير صلاح بسيونى: هناك أفكار تتعلق بنظام شرق أوسطى جديد، معالم هذا النظام مرتبطة - أساساً - بعملية السلام وضرورة قيام التعاون الاقتصادى والمالى وقيام المؤسسات المالية والاقتصادية والبيئية، التى يمكن أن تلعب دوراً فى قيام سوق شرق أوسطية مشتركة، فهناك أفكار حقيقية قائمة بالنسبة لنظام شرق أوسطى، وفى المؤتمر الأخير الذى نظمه المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة، جاء مندوب من السوق الأوربية المشتركة يعرض منطقة تجارة حرة - بوضوح كامل - وفى مشروع متكامل، فطبعاً كان الرد عليه أنه لا يمكن النظر فى هذه الأمور قبل أن يتم السلام، إنما حقيقة الأمر أنه لابد - فعلاً - للجانب العربى أن يبحث هذه الأمور ويدرسها دراسة مستفيضة من الآن

ولا ينتظر حتى يتم السلام كما يحدث - دائماً - وهو أن ننتظر حتى اللحظة الأخيرة، وهناك آخرون يتكلمون عن سوق شرق أوسطية وكتبوا مقالات فى الصحافة المصرية ومسئولون كبار كتبوا عن هذا الموضوع، وحبذوا قيام سوق شرق أوسطية، ثم هناك مشروع بيريز نفسه، وأنا أذكر أن هذه الأفكار قدمتها الأكاديميات الإسرائيلية منذ الخمسينيات، حيث كانت لديهم دراسات وتصورات حول الشرق الأوسط فى عام ٢٠٠٠، إذن الفكرة فى هذا الموضوع محل دراسات مستفيضة من جانب المعاهد الإسرائيلية.

السفير تحسين بشير: الحقيقة من يسمعنا نتكلم - الآن - يظن أن صانع القرار فى أمريكا ليس له عمل إلا مشكلة الشرق الأوسط وهذا يتناقض مع حديثنا فى أول الندوة عن أن كلينتون غارق فى المشاكل الداخلية، والأجندة التى حددها داخلية بنسبة ٩٩ فى المائة، السياسة الامريكية لاتوضع بهذه الطريقة، السياسة الأمريكية كأى سياسة خارجية تتضمن قوة دفع ذاتى فيما هو قائم، ما هو قائم يستمر طالما كان مردوده مفيداً وإذا ووجهوا بمشاكل جديدة يعالجوها على قدر حجم هذه المشاكل، وفكرة الاحتواء المزدوج ظهرت للرد على مشكلة الموقف من إيران والعراق، وفى غير هذا لديهم منطلقات كثيرة جداً، فموضوع الشرق الأوسط - إذا حدث سلام - يعنى أن إسرائيل ستتاجر مع جيرانها، وتركيا لن تقف متفرجة، معنى هذا أن منطقة الشرق الأوسط ستنفتح، لكن حتى إسرائيل فى عملية سوق الشرق الأوسط لاتسمح بحرية الهجرة وبحرية انتقال الافراد، والدول العربية - أو بعضها - لن تسمح بهذا، هناك إمكانات حبلى فى المستقبل القريب للشرق الأوسط إذا امكن الوصول إلى وضع يمنع حالة الحرب، وقد لا يكون وضع سلام ولكن حالة انفتاح، وبالتالى حالة استقرار وتهدئة الاوضاع الحالية فى الشرق العربى لاتسمح بالإستمرار كما هى، وتتطلب - كنتيجة منطقية - أن تحدث تنمية ويقتضى ذلك أن نفكر فى تحديد شروط وقيود ونوع الشرق الأوسط الذى سنساهم فى صناعته، هذه مسائل مفتوحة عبارة عن أسئلة، ولكن الإجابة تتطلب أن يكون

لدينا طرح بالشروط والقيود، والإمكانات المتاحة والى الآن لم يتقدم أى طرف عربى بأى فكرة متماسكة مستقرة لنوع تنظيم العلاقات مع جيراننا فى حالة السلام.

السفير صلاح بسيونى: هل عندما تفرض هذه الأوضاع نفسها دون أن يكون هناك نظام عربى، هل سيكون لدى العرب حرية القرار فى القبول أو الرفض ؟ هذه قضية خطيرة جدا.

لواء أحمد فخر: اسمح لى أن أعلق لأنه ذكر اسم سوق شرق أوسطية، واسم المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط الذى أتولى رئاسته، وأنا لم أسمع ولم أقرأ ولم أشاهد وثيقة رسمية واحدة تتحدث عن سوق شرق أوسطية. وأنا أتحدث من منطلق أننى عضو وفد مصر الرسمى فى المحادثات متعددة الأطراف، التى تشارك فيها ٢٦ دولة، منها ١٤ دولة من المنطقة، وفكرة المحادثات متعددة الأطراف هى أن تسعى إلى دراسة ما الذى سينتج عن نجاح المحادثات الثنائية بعد الوصول إلى اتفاقيات سلام، ما هو شكل المنطقة فى البيئة وفى المياه وفى ضبط التسلح وفى الاقتصاد، وشكل المنطقة - فى هذا الإطار - قد يتضمن علاقات تجارية، وقد تكون - هناك - مؤسسات مالية عربية لها دور أو مؤسسات مالية أوروبية وكلها أفكار تطرح، وقد تصل إلى التعبير - الذى قاله جميل مطر - وهو أن هذه الأفكار تتحول إلى نوع من الترتيبات لا تنفذ إلا فى حالة السلام، لكن أنا لم أر شيئاً اسمه سوق شرق أوسطية، وما طرح فى ندوة المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط هو احتمالات التعاون الاقتصادى فى المنطقة بعد السلام أو المصاعب والتحديات، وكان هناك تركيز على دور المؤسسات المالية والاقتصادية العربية القائمة، وما الذى ستفعله؟ فنحن نفكر مسبقاً - كما تفضل وقال السفير تحسين بشير والسفير صلاح بسيونى - لكن أين الموقف العربى؟ أريد أن أقول إن هذه الندوة انتهت إلى أنه لا تعاون اقتصادياً مع وجود احتلال، وأحب أن أوضح هذا لأنه حدث خلط فى بعض وسائل الإعلام بين تعبير السوق الشرق أوسطية

وبين ما طرح فى الندوة، كما أشير إلى أن الأخوة من الأرض المحتلة فى القطاع والضفة، جاءوا للندوة وتكلموا عن مشاكلهم الاقتصادية ومشاكلهم المالية وتكلموا عن العمالة، ولأن ممثل البنك الدولى كان موجوداً فى الندوة فقد نتج عن هذا أنه فى جولة المحادثات التالية المتعددة الأطراف فى روما، قدم البنك الدولى والسوق الأوروبية دعماً مالياً للضفة والقطاع لمحاولة تسهيل الأوضاع الاقتصادية ومساعدة الفلسطينيين.

د. عمرو عبد السميع: المحور الأخير فى هذه الندوة يتعلق بالعلاقة بين الولايات المتحدة والأنظمة الصديقة فى المنطقة، فى مواجهة بعض التحديات الداخلية، وأول هذه التحديات - فيما يبدو - موضوع ظاهرة العنف والإرهاب سواء كان المتعلق منها بالظاهرة الإسلامية السياسية، أو ما يتخطى ذلك فى بعض الأحيان إلى حالات أخرى فى بعض البلاد العربية . السفير تحسين بشير: فى تصورك هل تعين الولايات المتحدة الأمريكية الدول الصديقة فى مواجهة مثل هذه الظواهر من دون شروط؟.

السفير تحسين بشير: الحقيقة سأستعير من ألفاظ محمد سيد أحمد لفظ إشكالية، لأن هناك إشكالية بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى، الإسلام يشكل مشكلة متعددة الأطراف للغرب من الصعب فهمها وإدراكها والتعامل معها، فى الماضى كان الإسلام فى الخمسينيات شيئا جميلاً جداً عندهم لأنه ضد الاشتراكية والقومية، وأحلاف بغداد وغير بغداد كانت مهمة جداً لأنها كانت تمثل استخدام الموروث فى محاربة الجديد، والإسلام حين لعب دوراً فى أفغانستان كان شيئاً جميلاً جداً، والأمريكيون تعاونوا فى تدريب ودعم المجاهدين، أما أن يكون نظام الدولة إسلامياً - بالمعنى التقليدى - فهذا شىء مقبول للغرب وسنجد أن المصدر الرئيسى للتشريع فى الدستور المصرى - مثلاً - هو الإسلام. أما الظاهرة الجديدة فهى ظهور قوى محلية لا تعتمد على أى قوى أجنبية تسعى لقلب نظام الحكم الموالى للغرب، وتسيطر هى على الحكم وتعادى الغرب، وكانت أول تجربة مريرة للولايات المتحدة هى إيران، وإيران

تختلف عن الدول العربية التى تواجه الآن مشكلة التطرف، إيران كانت دولة غنية والشاه ترك إيران وفى خزينتها عشرة بلايين دولار، وأمريكا كانت موجودة فى إيران من خلال تدريب المخابرات والجيش والأمن الداخلى والتعليم والجامعات، وجميع خبراء المعونة الأمريكية اشتغلوا فى إيران وفشلوا بالكامل، والفشل الأمريكى فى إيران يحاول كثير من الأمريكان أن ينسوه، وإيران - إلى الآن - مصدر مشكلة حتى إذا كان هناك تمييز بين رافسنجانى وبين منتظرى وأحمد خومينى، إلا أن المشكلة قائمة، وأصبح السؤال - الآن - ماذا يحدث فى العالم السنى الإسلامى إذا وصلت إلى الحكم جماعات متطرفة؟ انقسم الرأى العام الامريكى - بين الخبراء - إلى مدرستين: مدرسة تقول إن قيام نشاط إسلامى سينتج عنه أن سلطة الحكومة المركزية المطلقة ستتقلص ويحدث حوار، والدليل على نجاح هذا ما حدث فى الأردن التى تسمح بثلاثة أحزاب إسلامية وأدخلت الإسلاميين إلى النظام ولم تحدث مشكلة، على عكس هذا كان ما حصل فى الجزائر حيث أجروا انتخابات تفوق فيها الإسلاميون، واضطرت الحكومة الجزائرية لأن تتدخل بالقوة وتبطل صندوق الانتخاب، وسكتت أميركا وكأنه لم يحدث اعتداء عنيف على الحريات الفردية، وهذه المشكلة تمثل بالنسبة لأميركا إشكالية. وهناك اتجاه أمريكى آخر يدعم عدداً من المتطرفين الصهيونيين يرى أن الإسلام خطر جديد، وأنه سيقلب الشرق الأوسط، وأن كل الإسلاميين مثل (حماس) يرفضون السلام، ولابد من محاربتهم محاربة كاملة، وأن جميع المذاهب الإسلامية والحركات الإسلامية (معتدلة كانت أم متطرفة) هى ملة واحدة ترفض التعاون مع الخارج، وبالنسبة لها العالم منقسم إلى دار السلام ودار الحرب.

وبين هذين الاتجاهين كانت السياسة الأمريكية تقول: إنها ليست ضد الإسلام إنما ضد التطرف.

لكن الإشكالية الآن هى ماذا يحدث لكل أفكار الأمن إذا جاء الخطر من الداخل ومن جماعات إسلامية، خاصة وأن بعض الجماعات الإسلامية التى تدعى حقوق الإنسان ترفض حقوق الإنسان بالمفهوم الغربى.

ويحدث ذلك فى الوقت الذى لا تطرح الزعامات الإسلامية المعتدلة فكراً، فلا يوجد مثلاً محمد عبده الآن، والكلام الصادر عن دوائر الإسلام التقليدية وقيادات الأزهر والمعاهد الدينية لا يؤثر فى أجيال جديدة نشأت فى ظل تجربة ١٩٦٧.

د. عمرو عبد السميع: هناك ما يبدو تجمعاً لبعض المفكرين الإسلاميين المعتدلين فى إطار الظاهرة الإسلامية، يطرحون برامج سياسية بها قدر من التماسك، ويدخل فى هذا الإطار فى مصر مثلاً مجموعة مثل مجموعة كمال أبو المجد وطارق البشرى وفهمى هويدى، وقد طرح كمال أبو المجد فيما أتصور برنامجاً سياسياً لمثل هذه المجموعة.

السفير تحسين بشير: أنا أتحدث عن التطور الأمريكى، وكما قلت هناك مدرستان، إحداهما ترى جوانب إيجابية فى الظاهرة الإسلامية، تنتج تطويرات ديمقراطية والحد من السلطة المركزية، والأخرى ترى فى هذه الظاهرة خطراً وتحاول أن تنظر لهذا الخطر كبديل للخطر السوفييتى الأحمر السابق، لكن - حتى - المجموعة الإسلامية التى أشرتم إليها - الآن- لم يقترح أحد منهم حلاً لأى مشكلة، فهم يطلبون التفكير فى المشاكل، وقد سألت كمال أبو المجد إذن أين حلولك؟.

والترابى - وهو صديق لى - طرحت عليه عندما جاء إلى مصر ١١ إشكالية فأقر بوجودها، فقلت له: إذن أين حلولك؟ فرد قائلا: انضم لنا لنحاول حلها معا، المهم فى المشكلة أن هذه الجماعات تريد أولاً الحكم، ثم بعد هذا البحث عن الحلول الإسلامية، ولو وُجد هذا الفكر الإسلامى، الذى يجدد معنى الإسلام فى إطار العصر للقى تأييداً غربيا كبيراً، الوضع الحالى أن هناك نظماً تستند إلى مفهوم تقليدى للإسلام وهذا المفهوم أصبح يتحداه جيل جديد أو أجيال جديدة، وأطراف منها تستخدم الإرهاب، والإرهاب - بالطبع - مرفوض، ولكن معالجة الدول العربية لمشكلة الإرهاب بطريق المدخل الأمنى - فقط - تعتبر غير مقبولة لدى الولايات المتحدة.

د. عمرو عبد السميع: ما المقصود بعدم القبول من الجانب الأميركى فى هذا الإطار؟

السفير تحسين بشير: أنا درست بدقة أسلوب معالجة الإعلام الأمريكى لأعمال الإرهاب فى مصر، ووجدت أن فيه نوعاً من التحيز غير الأمين، وقد حضرت - أخيراً - فى مجلس المراسلين الأجانب فى نيويورك ندوة وتكلمت فيها، قلت لهم إنكم تمارسون التحيز من خلال طريقة الطرح، فالقول بأن هناك تهديدات من جماعات متطرفة لا غبار عليه، لكن أن تطرحوها بطريقة إما.. وإما... فهذا خطأ وفيه تحيز، ويرجع جانب منه إلى انهم محتاجون لعدو، ويجوز جانب منه راجع لكونه موضوعاً جديداً، مثل الشيخ عمر عبدالرحمن الذى أصبح أشهر شخصية مصرية بعد أنور السادات فى أمريكا، لكن هناك جانب آخر متعلق بأن الإعلام المصرى أساء إدارة ظهور عملية الإرهاب والاعتداء على بعض السياح، فلم يكن هناك داع لإظهار أن السياحة فى خطر لأن وكالات الأنباء نقلت هذا فى حين أن دولاً أخرى مثل إسرائيل وأسبانيا وفى فلوريدا فى أمريكا مات فيها ناس أكثر مما حدث فى مصر ولم تتأثر، فالإعلام المصرى أساء معالجة الموضوع فى الوقت الذى لا يؤيد الشعب المصرى - بجميع طبقاته - عملية الإرهاب، وإنما يؤيد عملية القضاء على الإرهاب، والولايات المتحدة لا تريد قلقلة نظم الحكم الصديقة فلا مصلحة لها فى ذلك، لكن المشكلة أن هناك تخوفا أمريكيا من إن نظم الحكم - هذه بالطريقة التى تتبعها - قد لا تستطيع أن تحل هذه المشاكل، ومن هنا... هناك قلق، والملاحظة - مثلا - أن مصر فشلت إعلاميا فى أن تطرح على العالم أنها حققت معجزة وأنا أسميتها المعجزة المصرية، وهى استيعاب ١٤ مليون مصرى جديد بين عام ٨١، والآن، حيث استوعبنا عدداً من السكان يفوق عدد إسرائيل والفلسطينيين تحت الاحتلال وفى الخارج، وسكان الأردن، ولبنان مجتمعين، ومع ذلك لم يحدث توتر فى مصر، ومع ذلك فشلت أجهزة الإعلام وأجهزة الخارجية فى أن تطرح على العالم المعجزة المصرية، فلا توجد

دولة فى منطقتنا استطاعت - فى هذه الفترة - أن تستوعب ١٤ مليون شخص أضيفوا إلى تعداد سكانها.

وهذا إعجاز كبير جداً فشلت مصر فى أن تطرحه على العالم، مصر لها رسالة حضارية تمارسها من يوم ليوم، وحتى فى خلافاتنا هناك الكثير من الإنسانية، لكن التشنج ضد الإرهاب لا يعنى ان الإدارة الأمنية ناجحة، الإدارة الأمنية الناجحة لا تستخدم التشنج، إذن نحن نحتاج إلى مراجعة مصرية، وكذلك إلى مراجعة أمريكية لفهم كيفية التعامل مع الإسلام.

وأنا رأيى أن مصر- بغض النظر عن الأخطاء - لا تواجه خطر استيلاء المتطرفين على الحكم، فهذا وهم أمريكى، الدولة فى مصر أقوى بكثير جداً من جماعات المتطرفين ولكن هناك تصوراً فى استشعار الدولة لهذه الظاهرة منذ أن بدأت من أواخر عهد السادات نحن فى حاجة كما قال الرئيس مبارك - حديثا - لأن ننزل إلى الشارع.

د.عمرو عبد السميع: السفير أشرف غربال- يطرح بعض الأمريكيين فكرة تقوم على أن كل مسلم هو عربى وكل عربى هو مسلم- فى إطار ما كنا نذكره الآن أيضاً عن تلك النظريات التى تطرح بقوة فى مراكز البحوث وفى بعض وسائل الإعلام الامريكية عن إعتبار أن الاسلام هو العدو الجديد الذى يمكن أن يحل محل الشيوعية بالنسبة للأمريكان، كيف تتصور تفسير مثل هذه الفكرة؟

السفير أشرف غربال: أولاً: الولايات المتحدة دخلت فى تجربة - لا شك - مريرة جداً بالنسبة لها فى عهد كارتر عندما حاول أن يتقرب من الحركات الإسلامية فى إيران، فتصور أنه سيجد أرضية للتفاهم بينه وبينهم، وبالتالى يحدث تغيير هادىء وتغيير تطورى وليس بالطريقة التى حدثت والتى كانت هى العامل الأول والرئيسى فى عدم فوزه بالرئاسة للمرة الثانية، وأكثر من يعرف هذا الموضوع عن كثب هو وارن كريستوفر لأنه كان المفاوض الرئيسى فى كيفية الخلاص من هذه العملية، وأعتقد أن الولايات المتحدة خرجت بتجربة

أنها قبل أن تدخل فى محاولات الوصول إلى تفاهم مع هذه التنظيمات والجماعات لابد أن تعرف أولاً، ما هى أهدافهم وسياستهم، وأتصور أن هذا ما يحكم التصرف الأمريكى الآن، وهم فى حيرة من ناحية أخرى، وقد تكلمنا عن التجربة الجزائرية، وهى لا شك بالنسبة لهم، لها دلالة من حيث اتباع طريق ديموقراطى يؤدى إلى تقويض الديمقراطية، كيف يمكنهم أن يساندوا مثل هذه الحركة وهذا التطور، ولهذا نجدهم يغمضون عيونهم كثيرا عما هو حاصل فى الجزائر من ناحية حقوق الإنسان لأن الهدف الرئيسى - فى النهاية - هو المحافظة على حقوق الإنسان فى إطار استقرار، وليس استغلال حقوق الإنسان لقلب نظام الحكم وإدخال التطرف، إنما لاشك التجربة الأردنية تمثل أسلوباً آخر يمكن أن ينجح فى بعض المناطق الأخرى أو بعض دول أخرى.

وهناك سؤال - لاشك - أنه محير لكثير من المصريين، بالنسبة لموقف أمريكا من الإرهاب فى مصر والشيخ عمر عبدالرحمن، وأنا من الأشخاص الذين تساءلوا: هل من المعقول أن يخطىء الأمريكيون أربع مرات، مرة بإعطائه تأشيرة من مصر، وثانية بمنحه تأشيرة من السودان، وثالثة بالسماح له بالدخول، لأنه حتى لو حصل على تأشيرة، فعندما يدخل يرجعون إلى الكومبيوتر ليروا هل هو ممنوع أم لا، ومرة رابعة بإعطائه البطاقة الخضراء الخاصة بالإقامة، يعنى كيف يمكن ـ عقلانياً ـ أن الواحد يتفهم أن دولة مثل الولايات المتحدة تخطئ أربع مرات بهذا الشكل.

ومع ذلك هناك من يريد أن يحسن الظن بالولايات المتحدة ويقول ربما أرادوا بذلك أن يراقبوا شبكة اتصالاته ويتعرفوا على تفكيره وأيديولجيته.

طرحنا هذه الفكرة على بعض الأمريكان وسألناهم هل هذا تفكيركم، فقالوا هذا وارد، لكن السؤال الثانى المطروح هو: ألم يكن عندكم أى تقدير لتأثير هذا على الشخص نفسه وعلى أتباعه، وهل يمكن أن يؤدى إلى تفكيره فى أن تحتضنه امريكا وتحتضن حركته، وبالتالى تحويله إلى دور يمكن اللعب به فى

المستقبل، السؤال مطروح ، حيث لا أتصور أن الدول، وخصوصا دولة عظمى، فى مثل هذه السذاجة على الرغم من أنها - فى بعض الأحيان - تكون بمثل هذه السذاجة فى تصرفاتها فى أحداث أخرى.

إنما الأقرب إلى الظن أنهم - فى الإطار العام - يريدون أن يعرفوا كيف يتفاهمون لو كانت هناك أرضية للتفاهم، بدليل أن السؤال المطروح للندوة هو: التفاهم مع الدول الإسلامية المعتدلة، فما هى درجة الاعتدال التى يريدون الوصول إليها؟ هل درجة الاعتدال هى المحافظة على حقوق الإنسان والسلوك مسلك إسلامى لا يتعارض مع النظم الديمقراطية فى العالم ومع الاستقرار، أم... هل هى عملية ثورة تطيح بالنظام القائم وتقلب الأمور رأسا على عقب وتحكم بأفكار تطرفية أكثر منها أفكاراً دينية، ترمى إلى الخير والابتعاد عن الشر.

أنا أعتقد أن الولايات المتحدة لا تجد - حتى الآن كدولة - رداً على هذا السؤال، إنما هى تسعى للحصول على ردود تتجمع فى النهاية للكمبيوتر حتى تعطيه صورة أوضح عما هى عليه الآن، أنا فى تقديرى أنه لو كان على أمريكا أن تختار ما بين حقوق الإنسان والدفاع عنه، وتأخير الديمقراطية، بمعنى مواجهة الحركات التطرفية الإسلامية، فهى تختار إغماض العين عن حقوق الإنسان فى هذه المرحلة، لأن الأولوية هى لعملية الاستقرار وبالنسبة للخلط ما بين العرب والإسلام- فى كثير من الأحيان - أنا أسميه خلطاً متعمداً وفى كثير من الأحيان الأخرى أقول إنه مبنى على عدم معرفة أو جهل، إنما فى كثير من النواحى توجد النظرة التقليدية للعرب على أنهم متخلفون، وهى الصورة التى تصنعها الاستوديوهات مثل هوليوود وخلافه، هذه الصورة - فى كثير من الأحيان - مازالت تسيطر على التفكير الأميركى لبساطته.

د.عمرو عبد السميع: أستاذ محمد سيد أحمد: كيف تقوم العلاقة ما بين الموقف الرسمى الأمريكى وموقف وسائل الإعلام الأمريكية، يعنى بعض الدوائر الرسمية العربية تتصور أن الموقف الامريكى الرسمى يمكن أن يكون

متطابقا مع ما يرد فى وسائل الإعلام الامريكية؟

محمد سيد أحمد: أرى أن هذا إسقاط على أمريكا لممارسات مألوفة عندنا تؤدى إلى عدم القدرة على تصور إمكانية وجود تمايز فى هذا الموضوع، علماً بأن اللعبة الأميركية ليست كذلك.

وأعتقد أنه فى هذا الموضوع نحن بصدد سوء تفاهم مع أمريكا فى الظرف الحالى.

د.عمرو عبد السميع: سوء فهم أم سوء تفاهم؟

محمد سيد أحمد: يعنى التباسات، وكل طرف لديه سوء إدراك، بمعنى أن كل طرف يشعر أن هناك مشاكل فهم عنده بشأن الطرف الثانى، أو يفترض نوعاً من سوء النية لدى الطرف الثانى، ولنأخذ مصر كمثال، يعنى مصر الآن يمكن أن تتصور - سواء خطأ أو صواباً أن الإدارة الأمريكية الجديدة ضدها خاصة أن أمريكا وهى تواجه مشاكل اقتصادية، قد تتساءل عما إذا كان استثمارها فى مصر يحقق العائد فيما يتعلق بالاستقرار وفق الحد الأدنى الذى تراه، خصوصا فى ظرف فيه كلام عن تخفيض المعونة، طبعاً هناك ما يبرر هذا الإحساس، فالمبرر الأساسى بشأن المعونة فى الفترات السابقة، قام على أن مصر كانت استثناءً، وأن مصر كانت فى حالة سلام مع إسرائيل، الآن كل الاطراف العربية أصبحت فى مفاوضات مع إسرائيل، فمصر لم تعد الاستثناء الكفيل بأن يُكافأ، كما كان الوضع من قبل، فإذن. . . وارد هذا التفكير، صحيح أن سبب المكافأة الأمريكية لم يكن تحقيق الاستقرار فى مصر وإنما المحافظة على عملية السلام، وهذه مازالت مهمة قائمة خصوصاً وأن أحداً لايستطيع أن يطمئن نهائيا إلى أن عملية السلام لابد أن تنجح، ولكن طبعاً هناك إحساس بأن أمريكا يمكن أن تفكر على هذا النحو، ومن زاوية ثانية لدى أمريكا - أيضاً مشاكل إزاء مصر فى هذا الظرف، لكن الشكوك المصرية تجاه السياسة الأمريكية، تراها الولايات المتحدة أنها بغير أساس، وربما كانت هناك علاقات فى الماضى بين جماعات إسلامية فى مصر وبين أمريكا بسبب أفغانستان، وأن

أجهزة معينة امريكية كانت لها أدوار فيما يتعلق بترحيل بعض العناصر وتيسير عمليات معينة، لأنه كان يهمهم - فى ذلك الوقت - إعطاء صورة بأن المواجهة مع السوفيت لا تقتصر على باكستان وأفغانستان - فقط - وإنما تشمل شعوباً إسلامية كثيرة غير متطوعة فى هذه العملية، فنشأت علاقات بين أجهزة أمريكية وأطراف متطرفة فى المنطقة لمواجهة السوفيت، ثم انتهى هذا الموضوع، لكن ظلت هناك أطراف تملك علاقات سابقة أو اتصالات سابقة، وهذا ما يفسره البعض بأن المقصود به خدمة مخططات أمريكية تتعلق بالمستقبل، لكن ما أقوله هو أن الخطر - الآن - ليس استيلاء قطاعات من التيار الدينى المتطور على السلطة فهذا مستحيل ولكن من الخطر ، مضاعفات التوتر القائم الآن، لأنها من العوامل غير المحسوبة والتى تكون فى نهاية الأمر ذات وزن فى تقرير العلاقات السياسية والتعاملات، ويمكن أن تترتب عليها عوامل سوء التفاهم، أو سوء فهم، وهى مضاعفات الكل فى غنى عنها فى مثل هذه الظروف.

د.عمرو عبد السميع: هل يمكن أن تحبذ الولايات المتحدة وصول أنظمة أو حركات إسلامية معتدلة للحكم فى إحدى أو بعض الدول العربية مستقبلاً من خلال الانتخابات توافقاً مع نموذج الديمقراطية؟

جميل مطر: العرض الذى قدمه السفير أشرف - فعلاً - عرض ممتاز وأنا أؤيده فيه تماما وأتصور أن أمريكا تفرق بين العنف وبين الإسلام المعتدل، فالأمريكان لا يمكن أن يؤيدوا عنفا وإرهاباً، هذا ليس من مصلحتها كدولة عظمى كما أن كلمة (أمريكا) لابد أن تأخذها ببعض التحفظ وأن تحدد ما تعنيه بها، فهل هى السياسة أم الدولة أم بعض أجهزة هذه الدولة، لأنه يحدث - أحياناً - أن تتصرف بعض الأجهزة وحدها فى قطاعات معينة، فى أمور لا تتعلق بالسياسة الكلية الأمريكية، لكن إذا جئنا إلى مسألة الإسلام - الذى أسميه إسلاما سياسياً - فأظن أن أميركا لا تقبل فكرة الإشتراكية العالمية والدولة الاشتراكية التى تنشر الاشتراكية فى الخارج ، إنما تقبل الاشتراكية فى قطر معين، وتعاملت كثيراً معها مثل تعاملها مع النظرية الصينية القائلة بأن اشتراكيتنا داخل الصين، وكان الأمر كذلك أيام القومية العربية، حين تعاملت

مع نظم قومية داخل أقطارها، طالما أنها لا تسعى لنشر القومية، وامتداداً لذلك فإن أميركا قد تقبل نظماً إسلامية معتدلة - داخل قطر أو آخر ، ولذلك أنا أتصور فى الجزائر لو كانت تجربة الانتخابات اكتملت، لربما قبلت أمريكا نتائجها إذا جاء نظام إسلامى معتدل فى الجزائر عبر الانتخابات أى نظام أنتخابى، ولكنها لا تقبل نظاماً من النوع الإيرانى .

د.عمرو عبد السميع: لكن الموضوع فى الجزائر يختلف عما ذكرته وفقاً لما كانت ممارسات جبهة الإنقاذ توحى به؟

جميل مطر: قد يكون، لكن إذا جاء مثل هذا النظام، ولم يمارس عنفاً فأتصور أنه يمكن قبوله من الولايات المتحدة وفرنسا ، وكان هناك استعداد لقبول مثل هذا النظام، وأتصور أن الأمريكان ليس لديهم مانع، فهم مستعدون لأن يتعاملوا مع النظام السودانى لو أثبت أنه لا يصدر الإسلام، المشكلة - فى النهاية - هى أن هناك تناقضاً فى التعريف. . . كلمة إسلام سياسى أو حكومة إسلامية بما أنها فكرة فيها شىء من السلفية، لا أساس لها فى التاريخ، والإسلام داخل قطر واحد لم يوجد فى التاريخ، فالإسلام - دائماً - كان دولة إسلامية كبيرة، انتهاءً بالدولة العثمانية، لم يكن هناك نظام إسلامى فى قطر معين، هذه ظاهرة جديدة من أيام الاستقلال، فكرة الدولة الإسلامية فى المنطقة العربية فكرة جديدة، الإسلام لم يعرف حدوداً قطرية مثل ذلك، فهو بحكم التعريف عالمى، أو لا يعرف حدودا سياسية

د.عمرو عبد السميع: عندما تتحدث الولايات المتحدة الأمريكية عن وضع شرط للاستمرار فى المعونة لدول المنطقة فى الشرق الاوسط سواء كانت مصر أو مصر وإسرائيل، هل تطرح هذه الفكرة نتيجة لعجز هذه الدول عن التأثير فى السياسة الأمريكية بما يجعل هذه المساعدات مستمرة بدرجة أو بأخرى أم أنها كانت حتماً ستصل إلى هذه النتيجة فى كل حال.

لواء أحمد فخر: كنت فى واشنطن - أخيراً - وشعرت تماماً بالمدرستين

اللتين تحدث فيهما السفير تحسين بشير: بخصوص الموقف من العامل الإسلامى أو جماعات التطرف الإسلامية.

وإدارة الرئيس كلينتون - عندما تتحدث رسميا أمام الكونجرس فى جلسات الاستماع - تتبنى المدرسة التى تتحدث عن جماعات التطرف الإسلامى فى الشرق الأوسط، وليس العامل الإسلامى، وليس نظم الحكم الإسلامية وأشارت فى ذلك إلى حركة حماس، والولايات المتحدة كان لها حوار مع حماس إلى أن حدثت الأزمة الأخيرة، فأوقفته كما أشارت إلى جماعة النهضة فى تونس، وإلى الجماعات الإسلامية فى مصر، وأشارت إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر.

وهذا يؤكد قبول الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع نظم إسلامية معتدلة موجودة فى المنطقة، بدءاً من ماليزيا وأنت متجه غربا، إنما وصول اتجاهات العنف للاستيلاء على السلطة وإسقاط نظم صديقة للولايات المتحدة الامريكية ليس مقبولاً لديها، سواء جاء بطريقة ديمقراطية أو بطريقة القنابل.

فالمصالح الأمريكية هى الأساس وستغمض العين لفترة قصيرة، متوسطة أو طويلة الأمد عن حقوق الإنسان إذ اكانت مصالحها أن تساند دولاً تمارس اعتداءات على حقوق الإنسان.

ويقودنا هذا إلى السؤال الخاص بالمساعدات... أولاً: يجب أن نعرف أن الكونجرس الأمريكى فى يونيو ١٩٩٤ يناقش مستوى مساعدات قدمت بواسطة الإدارة الأمريكية فى سبتمبر ١٩٩٢.

إذن عندما نصل إلى عام ١٩٩٤ ستتقدم الإدارة الأمريكية للكونجرس بالمساعدات لسنة ٩٦ لأن مساعدات عام ١٩٩٥ قُدمت بعد أكتوبر، هل كان بمقدور اللوبى العربى أن يحافظ على مستوى هذه المساعدات أو لا يسمح أن تتقلص، لا أتصور... أن هذا كان ممكن الحدوث، المساعدات الامريكية هى إحدى وسائل تحقيق المصالح الأمريكية لدعم ميزان المدفوعات، والآن تم تحويل

من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون للقطاع الخاص مادام هناك تحول إلى اقتصاد السوق، إذن توجد مقاييس جديدة، وعلى حجم نجاحك فى فتح الأسواق الأمريكية ومساندة التجارة الأمريكية - لأنك السوق المستهلك - فإن سلعهم وفرص عملهم تزيد على قدر نجاحك فى المحافظة على المستوى أو زيادته أو تخفيضه، والمصلحة الأمريكية هى التى ستحدد، وممكن جداً أنه عندما تجد الولايات المتحدة الأمريكية أن اقتصاديات السوق والقطاع الخاص فى مصر ستساعد على تنشيط الاقتصاد الأمريكى فى مواجهة قوى أخرى تسعى إلى السوق فى إطار شرق أوسط بصياغة جديدة بعد السلام، مثل اليابان وأوروبا الموحدة، يمكن - فى هذه الحالة - أن تزيد المساعدات، لكن فى ظل الوضع القائم حالياً، ففى تصورى أن الولايات المتحدة ستحاول أن تغير من توجهاتها يعنى اذا تحقق سلام ولم تعد هناك تهديدات أمن يمكن ان تقل المساعدات العسكرية وتزداد المساعدات الاقتصادية لتواجه ظاهرة التطرف الإسلامى التى تقول إن البطالة والمناطق العشوائية وسوء مستوى الحياة تؤدى إلى زيادتها، وبذلك تحدث إعادة التوجيه فيما يخصص من مساعدات للقطاع الاقتصادى، إنما فى نهاية الأمر ومع المشاكل الاقتصادية الأمريكية والصراع والحرب الاقتصادية القادمة، أتصور أن المساعدات لدول العالم الثالث إذا لم تكن تحقق مصالح أساسية مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية فسيحدث تخلص تدريجى منها يبدأ من عام ١٩٩٦.

د. عمرو عبد السميع: هل تعتبر أفكار المجتمع المدنى التى تجتهد دوائر أميركية كثيرة - بعضها رسمى - وبعضها غير رسمى فى الحديث عنها بوصفها وسيلة للإصلاح السياسى لنظم ودول المنطقة من الأفكار التى يمكن بالفعل أن تمثل دوافع محققة وداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان فى دول المنطقة؟.

السفيرصلاح بسيونى: بمناسبة الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية ومواجهة الأحزاب الدينية تحضرنى التجربة اليمنية. وأعتقد أنها فريدة من نوعها لأن النظام اليمنى فتح الباب لفترة -وصلت تقريباً إلى ثلاث سنوات - أمام التعددية الحزبية وبالتالى خرج (بخلاف حزبى الجنوب والشمال)، حزب

اسمه الإصلاح وهو الذى أعلن أن الاسلام هو الحل، إنما على مدى الثلاث سنوات ومن خلال محاولة كل حزب كسب أرضا سياسية قبل إجراء الانتخابات اكتسب حزب الإصلاح شعبية كبيرة جداً فى البداية، لكنه أخذ يفقد هذه الشعبية - تدريجياً - بل وحدث فيه انقسام ما شكك بعض الناس فى توجهاته.

وكانت النتيجة فى الانتخابات التى تمت فى اليمن أن هذا الحزب لم يحصل إلا على ٢٠ فى المائة تقريباً من المقاعد فى البرلمان، وإذا تحدثنا عن الموقف الأميركى من الديمقراطية وحقوق الإنسان فهذه التجربة كانت محل متابعة دقيقة من الحزبين الجمهورى والديموقراطى وكلاهما بعث بلجان كمندوبين لمتابعة هذه الانتخابات.

السفير تحسين بشير: بدعوة من الحكومة اليمنية؟.

صلاح بسيونى: بدعوة من الحكومة اليمنية لكلا الحزبين ونتيجة هذه المتابعة كانت إيجابية إلى حد كبير.

وبالتالى أتصور - إذا كنا نتحدث عن مصر - أن الوقت حان بالفعل ليكون هناك تعديل وتغيير فى الدستور المصرى وفى القوانين التى تحدد التعددية الحزبية وخاصة قانون الأحزاب، فأمام القيادة المصرية - فى تصورى - فترة سنتين حتى نهاية ولاية مجلس الشعب الحالى، وفى خلال هذه الفترة لو فتح الباب أمام التعددية الحزبية وسمح لكل من يريد أن ينشىء حزبا أن ينشئه ويطفو على السطح، ويتحرك سياسياً فى العلن، وأعتقد أنه خلال السنتين ستتم تصفية كبيرة لكل الاتجاهات المطروحة على الساحة السياسية بحيث أن الانتخابات التى تجرى لمجلس شعب جديد ستكون فى إطار ديموقراطى مختلف عن الأوضاع الحالية.

لا بد - فى تقديرى - أن يتم تعديل الدستور وأن يتم تعديل قانون الأحزاب وليس هناك وقت أنضج من الوقت الحالى.

والأصوات التى تقول بأن مصر فى مواجهة، نعم نحن فى مواجهة، لكنها لا تعنى أن نستمر فى نفس المنوال وإلا سيطول بنا الوقت وستزداد الاتهامات بأن هناك خرقاً لحقوق الإنسان.

قضية أخرى - أيضاً - أعتقد أن من الأهمية بمكان أن تكون واضحة، فحقوق الإنسان لم تعد - كما هو واضح - قضية داخلية، فالقانون الدولى - الآن - خرق المبدأ الأساسى لعدم التدخل فى الشئون الداخلية، نتيجة لكل المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق العمالة والتى تسمح بالتدخل فى الشئون الداخلية بل وتوقيع العقوبات على الدول التى تخرق نصوص هذه المواثيق.

وبالتالى فعملية حقوق الإنسان أصبحت سلاحاً حقيقياً تستطيع - من خلاله - القوى الدولية التى لها سيطرة على قرارات الشرعية الدولية أن تتدخل بصورة أو بأخرى - فى الشئون الداخلية، بل - وكما تشير قرارات الأمم المتحدة - توقيع عقوبات على هذه الدولة التى تخرق حقوق الإنسان.

يعنى لم يعد هناك مبدأ مطلق فى القانون الدولى اسمه عدم التدخل فى الشئون الداخلية، هذا المبدأ انكسر وأعتقد أن هناك تطورات ستلى هذا فى المستقبل بحيث ستكون عملية حقوق الإنسان متوازية تماماً مع الديمقراطية فى السنوت المقبلة.

وهنا تساؤل فى إطار ما تم من مناقشات هو لماذا لم يكن هناك تعاون بين الأجهزة الأمريكية والأجهزة المصرية أو مع أجهزة فى دول عربية أخرى بخصوص العناصر التى تسمى بالأفغان وتعتبر مسئولة عن عمليات الإرهاب الحالى فى مصر ؟

أتصور أن هناك قدراً من الحماية الأمريكية لهؤلاء الأشخاص بحكم أن هؤلاء الأشخاص كانوا فى حقيقة الأمز عملاء للأجهزة الأمريكية.

السفير تحسين بشير: رأيى أن هناك ضعفاً فى أجهزة الدولة المركزية فى

مصر، أنا مع الإصلاح الدستورى والانتخابى والرقابة وكل هذا صحيح، ولكن هناك أفكاراً صادرة عن جماعات لها علاقة بالسلطة سواء فى البنك الدولى أو برنامج الأمم المتحدة للمعونة أو مؤسسة فورد، وأفكارها قد تكون جيدة وتحتاج إلى حوار ولكن كونها تدخل إلى الدولة وتعمل مؤتمرات وندوات، الدولة لا تعلم بها وأحيانا تسمح لها بمال من أموال المعونة الخاصة بمصر من الأمم المتحدة، أى تسمح لمنظمات البنك الدولى ولمنظمات الأمم المتحدة أن تقوم بعملية تدخلية دعائية فى مصر، وهذ ليس عمل الأمم المتحدة ولا برنامج البنك الدولى ولا أى مؤسسة يجوز لها أن تدعو وتنظم لأفكار أيديولوجية وهذا أمر لا تقبله إسرائيل ولا تقبله أى دولة، حرية الرأى شىء إنما حرية الرأى المدعمة بتمويل خارجى وبتنظيم خارجى يعرض أمن مصر لخطر شديد حتى إذا كان من جانب وكالة الامم المتحدة للتنمية، فليس عمل الأمم المتحدة التدخل فى أمور الدول الداخلية، بل أكثر من هذا فإن وزارة الخارجية المصرية تقبل بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة بصرف أموال من حصة مصر للتنمية على منظمات غير حكومية تخلق خلقاً بدلاً من إنفاقها على عملية التنمية مثل جمعية النداء الجديد.

التطبيع مع إسرائيل

"تطبيع دول أم مجتمعات"

د. رفعت السعيد - د. عبد العظيم رمضان
تحسين بشير - على سالم

مواجهة الأشباح..

ربما هى أقسى وأشد ضراوة، من مواجهة أعداء أشداء مدججين بالسلاح من قمة الرأس إلى أخمص القدم!

ومواجهة الأشباح هى وصف - شبه أدبى - لنوع التحسبات والتحرزات والمخاوف التى تعصف بقلب المثقف المصرى وعقله، حين تطرح عليه كلمة التطبيع، أو حين يجد نفسه بصدد بناء أو تبنى موقف يتعلق بهذه الكلمة.

والغريب أن مواقف المؤيدين المحبذين لفكرة التطبيع، أو مواقف المعارضين - المحاربين لذات الفكرة، تعتمد فى طروحهم المدونة، أو فى مواقفهم الصوتية، على عناصر هى أقرب ما تكون إلى الأدب الشعبى، منها إلى حقائق التاريخ، وهى أشد ما تكون التصاقاً بمعنى الخيالات والأحلام - بل وأحياناً - التهيؤات، أكثر من التصاقها بمعنى الحقائق والمصالح والعناصر الواقعية المادية التى يمكن لمسها بأطراف الأيدى، أو التحقق منها بالأعين المجردة!

والغريب - أيضاً - أن القسمة السياسية الأزلية - التى حسمت نفسها فى الساحة المصرية إلى مجموعتين تتبنى إحداهما الخيارات السياسية لعصر الرئيس عبد الناصر ومشروعه السياسى، وتتبنى الأخرى الخيارات السياسية لعصر الرئيس السادات ومشروعه السياسى - عكست نفسها على هذا الموضوع كذلك، بحيث نجح الجميع - وبسهولة غريبة - فى اختزال هذا الموقف المصيرى من هذه النقطة المصيرية إلى (ناس مع) و(ناس ضد) ... هكذا بكل البساطة المفلطحة!!

وربما كان النجاح الإضافى الذى حققته كل من المجموعتين عبر الموقف من هذه القضية أيضاً، هو تأكيد قدرة كل منهما على اختزال تاريخ الوطن فى أفراد، أياً كانت عظمتهم وأياً كان نبل القصد والنية لدى كل منهم، وأياً كانت الأساطير التى أحاطت بعصريهما والخيالات التى لفت شخصيهما.

نعم.. عجز الجميع عن الالتقاء فى نقاط وسط تتعامل مع حقائق الواقع، واندمجوا - فى غياب مسترسل - فى تأكيد الانتماء للأفراد، وتأكيد الارتباط بالأساطير.

والغريب - كذلك أن الانكسارات والإحباطات التى مُنى بها معسكر كل من المجموعتين، لم تزد أيهما سوى إصرار غاشم على إبداء المزيد من التمسك بالمقولات القديمة، بعد نزعها من سباق الزمن وتطوره، والتعامل معها فى الفراغ الذى لا يعرف سوى الارتباط بالفرد، أو الالتصاق بالأسطورة.

كان انهيار المعسكر الشرقى، وانكسار حركة القومية العربية، وعجز نموذج التنمية الذى قدمه الانفتاح، والتحدى المرعب الذى يفرضه سؤال الإرهاب الدينى على المنطقة، والتنازلات المهمة التى قدمها الفلسطينيون أصحاب القضية الأصلية، كانت كل هذه العناصر تفترض إحداث شروخ فى مواقف أى من المجموعتين، كما كانت تفترض دفع كل منهما إلى إعادة التفكير، وإعادة الحساب، إلا أن فكرة الخندقة التى سادت تعامل المجموعتين مع كل القضايا التى تزخر بها ساحات الوطن، وكل الأسئلة التى يطرحها الواقع على هذه الساحات، جعلت من خصومة كل منهما للآخر أولوية تسبق ما عداها من أولويات، وتسجل عجزاً جديداً إضافياً عن بناء ما يمكن تسميته بموقف (قومى) تجاه ما يمكن تسميته قضية (قومية).

....

ترتبط أهمية موضوع التطبيع بعملية السلام العربية - الإسرائيلية، التى يفترض أن تقود - حال نجاحها - إلى علاقات طبيعية، وهذا هو جوهر

الخلاف بين مؤيدى ومعارضى هذه العملية فى العالم العربى الآن، ويمكن الحديث عن وجود عدة اتجاهات رئيسية فى الفكر العربى الراهن تجاه التطبيع مع إسرائيل وأهمها:

* اتجاه يفرض التطبيع لأسباب - يعتبرها - عملية، وتدور حول التخوف من هيمنة إسرائيل على المنطقة.

* اتجاه يرفض التطبيع - كلية وتحت أى ظرف أو مسمى - باعتباره تفريطاً فى أحد أهم الثوابت القومية أو الإسلامية.

* اتجاه يؤيد التطبيع باعتباره لا يمثل تفريطاً فى الثوابت، وإنما يعد امتداداً للصراع الذى سيحسم - فى النهاية - من خلال التفاعل السلمى لصالح العرب.

* اتجاه يؤيد التطبيع اعتقاداً فى أنه ينهى الصراع، ويتيح بدء مرحلة جديدة، تتيح التعاون بين أعداء الأمس على أساس مصالح مشتركة.

* اتجاه يقبل التطبيع كأمر واقع لا مفر منه، ما دام لا خيار سوى التسوية فى الوضع الدولى الراهن، لكنه يفترض وضع سقف لهذا التطبيع.

ووجود هذه الاتجاهات - جميعاً - فى الفكر المصرى والعربى - الآن - تجاه هذه القضية المصيرية، أثار مجموعة كبيرة من التساؤلات التى ترتبط بسؤال رئيسى حاكم (تطبيع دول أم تطبيع مجتمعات؟)، وأفضى إلى دائرة حوار جديدة بين الأضداد، تحاول التعامل مع الحقائق وليس الأساطير، وتجتهد فى مواجهة الواقع بدلاً من مواجهة الأشباح!

كان لابد من التساؤل

* هل يوجد ما يمكن اعتباره صراعاً أبدياً غير قابل للحل؟

* هل يمكن - فى حالة سلام شامل - تكرار تجربة التطبيع المحدود بين مصر وإسرائيل، وهل يمكن أن تستمر هذه التجربة - بطابعها المحدود - فى حالة الوصول الى سلام شامل؟

* ما هى المخاطر المحتملة على المجتمعات العربية أو بعضها من جراء هذا التطبيع؟، وهل يوجد أساس جدى للتخوف من هيمنة إسرائيلية، وهل لدى إسرائيل قطاعات صناعية قائدة تتيح لها أن تصبح بمثابة «المركز الصناعى» فى المنطقة؟ أم يعود التخوف من ذلك إلى عقدة أو شعور داخلى بالهزيمة لدى بعض العرب؟

نعم.. كان لابد من أن نحمل كل هذه التساؤلات إلى مائدة حوار جديدة.

وعُقدت الندوة فى السادسة من مساء يوم ١٩٩٣/١/٢٤، وحضرها الدكتور عبد العظيم رمضان أستاذ التاريخ المعاصر فى جامعة المنوفية، والدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع، والسفير تحسين بشير المتحدث السابق باسم رئاسة الجمهورية، والأستاذ على سالم الكاتب المسرحى المعروف.

ومن اللحظة الأولى لبدء أعمال الندوة، بدا واضحاً أن التيارات الخمسة تطرح أسئلتها، وأن الإجابات تأتى على ألسنة الجميع خليطاً من الحقائق النظرية المحكمة، ومن الأساطير، والأحلام - وأحيانا - التهيؤات.. إلا أن هذه الإجابات مثلت - رغم ذلك - حالة من أوضح حالات ظهور فرقاء الرأى، المختلفين حول هذا الموضوع.

. . . .

قال السفير تحسين بشير إن التطبيع آلية مصرية لدفع الشعب الإسرائيلى نحو حالة سلام، وإن الارتباط المصرى بالقضية الفلسطينية يقيد عملية التطبيع، وإن المقاطعة العربية لم تضعف إسرائيل، وإن الخوف من أية علاقة مع إسرائيل هو حديث جهلاء، وإن ما عُرض على الفلسطينيين فى كامب ديفيد أفضل مما هو متاح لهم الآن، وإن السادات أدرك - مبكراً - أنه لا خيار أمام العرب غير السلام، وإن التطبيع هو إدارة للصراع بأسلوب آخر، وإن السلام الكامل يتحقق عبر تجربة تاريخية تنهى صرح العداء، وإن القوى العدوانية فى إسرائيل أصبحت هامشية مثل رافضى السلام والحرب، وإنه لا معنى للتفاهم على سلام من دون تطبيع، وإن التطبيع عامل مساعد لتغيير اتجاهات الشعب الإسرائيلى.

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فقد طرح وجهة نظر تنتظمها حدود قاطعة، وذلك فى الأوقات التى كان الاشتباك بينه وبين الدكتور رفعت السعيد يتوقف!!

وكانت حدود رؤية د. عبد العظيم رمضان كالآتى:

* الحكومة المصرية - وليس الشعب - تقيد التطبيع مجاملة للقضية الفلسطينية.

* عدم ذهابى لإسرائيل يحرم القضية الفلسطينية من فرصة لتدعيمها.

* الاعتقاد بأن السادات سبق إلى مبادرة السلام هو خطأ تاريخى.

* السادات أنجح سياسى عربى فى نصف القرن الأخير.

* السلام ليس وهماً وإنما حقيقة واقعة.

* إسرائيل لم تستغل تفوقها العسكرى فى المماطلة للخروج من سيناء.

* مصر لم تمض فى طريق التطبيع بسبب القضية الفلسطينية.

* الشعب المصرى يؤيد التطبيع من خلال ترحيبه بالإسرائيليين فى مصر.

* المتطرفون من اليسار واليمين يفرضون إرهابهم ضد التطبيع.

* تحاورنا مع إسرائيليين دفاعاً عن قضية فلسطين.

* أكثر العرب تطرفاً هم الذين لم يحاربوا إسرائيل - أبداً - واخرهم صدام.

* التطبيع يفيد القضية الفلسطينية لأنه يقدم نموذج سلام حقيقى للشعب الإسرائيلى.

* الذين أيدوا مبادرة السادات دفعوا ثمناً أغلى ممن عارضوها.

* لا قدرة لإسرائيل على استعمارنا اقتصادياً أو ثقافياً.

. . . .

وعلى الجانب الآخر من جبهة الاشتباك كان الدكتور رفعت السعيد يطرح مقولاته الحاسمة - هو الآخر - والتى تمثلت فى النقاط التالية:

* السادات ليس عبقرياً، وفى علم التاريخ لا يمكن قياس الماضى على الحاضر.

* الإسرائيليون أصروا على التطبيع مستهدفين عزلة مصر.

* السادات سعى لكسر حاجز العداء مع عدو يمارس العداء يومياً!

* الشعب المصرى اكتشف - سريعاً - أن السلام مع إسرائيل وهم.

* السادات فصلنى من الاتحاد الاشتراكى - قبل مبادرته - لمقابلتى أحد دعاة السلام الإسرائيليين.

* بعض أعضاء حزبى هاجمونى لدعوتى إلى الاتصال بقوى السلام فى إسرائيل.

* الدولة الفلسطينية ستصبح المعبر للتطبيع بين العرب وإسرائيل.

* إميل حبيبى لم يراع المشاعر العربية ومد يده لإسرائيل.

* مؤيدو التطبيع لا يزورون إسرائيل خوفاً من المشاعر الشعبية الرافضة لذلك.

* الرأسمالية العربية ضعيفة ولذلك تخشى التطبيع وما يحمله من منافسة.

. . . .

أما على سالم فقد طرح رؤيته فى مزيج من الدراما وعلم النفس، وبرغم أنه كان مؤيداً بشكل قاطع للتطبيع إلا أن رؤيته كان فيها إدراك عميق لطبيعة ومزاج الرافضين، وقد عرض رؤيته بشكل نقدى غير مسبوق، ونظن أنه وضعهم جميعاً فى حرج كبير.

قال: إن السادات خرج من غرفة الكراهية إلى شرفة السلام دفعة واحدة،

وإن التطبيع لم يتقدم لعدم تبلور مصالح مشتركة وبسبب القضية الفلسطينية، وإن السادات خلق واقعاً جديداً قابلاً للنمو وللتطور.

وقال: إنه من الطبيعى أن نتصالح مع أعدائنا، وغير الطبيعى أن نحارب إلى الأبد، وإن التجار المصريين يتعاملون مع إسرائيل من دون عُقد، وإن المصالح هى التى ستخلق وتدعم التطبيع، وإن إسرائيل مطالبة بأن تشعر بمسئوليتها عن جيرانها أيضاً، وإن المواطن العربى يشعر بغيرة من الإسرائيلى الذى يتمتع بحقوق سياسية أكبر، وإن انتشار الليبرالية فى المنطقة يضع القاعدة الأساسية للتطبيع، وإن التطبيع معركة أخرى لا تدوى فيها المدافع ولكن تطلق الأفكار.

. . . .

وهكذا راح الجميع يواجهون الجميع فى نقطة تماس ساخنة، لا ترتبط -فقط- بفصول عملية التسوية التاريخية التى تشهدها المنطقة - الآن - ولكنها ترتبط أكثر بتقسيم المستقبل، وبقدرة كل الأطراف على تحديد حجم أنصبتها فى هذا المستقبل.

المستقبل.. الذى جاءت إجابات الجميع بشأنه، خليطاً من الحقائق النظرية المحكمة، والأساطير، والأحلام - وأحياناً - التهيؤات، إلا أن هذه الإجابات مثلت - رغم ذلك - حالة من أوضح حالات ظهور فرقاء الرأى المختلفين حول هذا الموضوع.

وفيما يلى نص الندوة :

د. عمرو عبد السميع: عنوان الندوة - فى حد ذاته - يحتوى على مجموعة كبيرة من الأسئلة الأولية التى يولدها موضوعها، وسيثار الكثير منها خلال الحوار بطبيعة الحال، ولعل السفير تحسين بشير يبدأ بتفسير ظاهرة تبدو محيرة للكثيرين، فقد ظهر تأييد شعبى كاسح فى مصر للسلام بعد عودة الرئيس السادات من القدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ ثم بعد كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨، لماذا لم يترجم هذا الحماس نفسه إلى سلوك عملى فيما بعد على صعيد تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟

السفير تحسين بشير: كلمة التطبيع تعتبر كلمة جديدة، فالناس يعيشون إما فى حالة حرب، أو فى حالة سلام، أما حالة التطبيع فهى اختراع مصرى، ظهر بعد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والتى لم يكن تنفيذها تلقائياً، بل مرحلياً، وكان هذا السلام هو المدخل لجر إسرائيل وبقية العالم العربى إلى السلام، وبالتالى فمصر أصبحت فى حالة سلام، أو فى حالة صيرورة نحو السلام، وتريد أن تدفع بالدول والشعوب العربية وبدولة إسرائيل والشعب الإسرائيلى إلى هذا السلام، وهو ما لم يتأت حتى الآن إلا بصعوبة شديدة، وبالتالى فإن الكوب نصفه مملوء ونصفه فارغ، السلام معناه حل وسط، وكلمة الحل الوسط جديدة على اللغة العربية، التى تعرف كلمة المصالحة، ويبدو أننا لا نميل إلى مفهوم الحل الوسط، ربما لأنه يعنى أن هناك طرفاً تعرض لهزيمة أو نصف هزيمة، فى حين أن المصالحة معناها أن الاثنين كسبا، فى التاريخ المصرى كله وتاريخ العالم تحدث مصالحات بعد الحروب، والتطبيع كان تكتيكاً أو آلية مصرية لإشعار إسرائيل والشعب الإسرائيلى بأنه من الممكن الوصول إلى حالة سلام مع مصر، إذا حصل الشعب الفلسطينى - وهو أضعف عناصر هذه المعادلة - على حقوقه، وبالتالى لم يكن من الممكن أن نجعل التطبيع بمعزل عن بقية القضية، ومن ناحية القانون الدولى، فإن بعض الدول العربية تقف حتى الآن عند حدود إنهاء حالة الحرب، فمثلاً الرئيس الأسد يقصد

بالسلام إلغاء حالة الحرب، لكن الإسرائيليين بحثوا فى الكتب العربية وأخذوا يفرقون بين السلام والصلح، وقالوا إن العرب يريدون الصلح وليس السلام، وهذا غير صحيح، فالأجيال الجديدة العربية لا تعرف هذه الفوارق، والناحية الأخرى أن هذا السلام بين مصر وإسرائيل تحقق مع استمرار الاحتلال والكبت للشعب الفلسطينى، فبالتالى لكى تكون مصر صادقة مع نفسها كان عليها أن تؤيد السلام مع إسرائيل، وفى نفس الوقت تهاجم الحكومة الإسرائيلية لسياسة الاحتلال المستمرة للأراضى الفلسطينية، وضحاياها يومياً من اثنين لثلاثة يموتون، غير القابعين فى السجون والمستوطنات وخلافه، مما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة التى أقر العالم - بما فيه أمريكا ومجلس الأمن - بأنها واجبة التنفيذ على إسرائيل، فكانت هذه الآلية المصرية هى أداة ضغط لتأكيد أن السلام ليس استسلاما، والسلام هو الوصول إلى مصالحة تاريخية تحقق نوعاً من الاعتراف المتبادل والاحترام المتبادل والتعاون المتبادل.

فإذا كنا نتحدث عن التطبيع، نجد أن الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، وجزءاً من الشعب اللبنانى فى الجنوب يخضع لتطبيع يومى، وأكبر سوق لإسرائيل خارج الولايات المتحدة والسوق الاوروبية هى سوق المنطقة المحتلة فى فلسطين، وإسرائيل - حتى الآن - تتكسب من عملية الاحتلال، فهى تحصل على ضرائب من الفلسطينيين لا تقل عن ٧٠٠/ ٨٠٠ مليون دولار سنوياً وصباح كل يوم يغادر نحو ٧٠ ألفاً إلى ٨٠ ألفاً من سكان غزة، وعدد أكبر من الضفة الغربية بيوتهم، ويذهبون فى عربات إلى أماكن العمل الإسرائيلية حيث الأجور معقولة على الرغم من أنها أقل مما يحصل عليه الإسرائيليون، فهناك - إذن - ما لا يقل عن ١٥٠ ألف فلسطينى يشتغلون كل يوم فى إسرائيل، وهذا نوع من التطبيع ولكنه تطبيع إجبارى.

د. عمرو عبد السميع: هنا الحالة الفلسطينية تمثل حالة إجبارية، لكننا نتحدث عن حالات عربية غير فلسطينية، وتحديداً الحالة المصرية، وقد تحدث السفير تحسين عن موقف الدولة المصرية وحرصها على ربط التطبيع بأمور

أخرى متعلقة بالحق الفلسطينى، لكننا نريد الحديث عن الناس، ما الذى منع تحول شعورهم الجارف نحو السلام إلى موقف يستقبل بالترحاب فكرة التطبيع؟

السفير تحسين بشير: مصر لها ارتباط بالقضية الفلسطينية - شعبياً - بجانب الارتباط الحكومى، الشعب يتألم من أن الإسرائيليين مستمرون فى الاحتلال للفلسطينيين، وعملية المفاوضات عملية طويلة ورهيبة، وبخاصة أن الجانب الفلسطينى ليس فى حالة تماسك، ويُطبق عليه القانون الإسرائيلى، ولا ننسى أن الانتفاضة قامت على مبدأ التفاوض والوصول إلى حل سلمى مع إسرائيل، الانتفاضة لم تقم لتقول مثل الفلسطينيين القدامى، إن إسرائيل ليس لها كيان، وإن الحل الوحيد هو القضاء عليها، الانتفاضة قائمة على استقلال الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ فى إطار سلمى مع إسرائيل، طبعا الانتفاضة كانت أعظم إنجاز حصل من الفلسطينيين، ودخل البيت الإسرائيلى والضمير الإسرائيلى.

والنقطة المهمة أنه إذا تصورنا إمكان تحقيق سلام، فإن حالة السلام ستخلق نوعا من التطبيع والتعاون بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا محالة، لسبب بسيط جغرافيا أنه لا يمكن لأهل غزة الذهاب للضفة من دون المرور على أرض إسرائيل.

وهذا أمر واقع، وعلينا أن نسعى إلى حل متقدم يحقق أفضل مصالحة ممكنة بين الشعب الفلسطينى - يدعمه ويؤيده الشعب العربى - وبين الشعب الإسرائيلى - ووراءه يهود العالم - هذه هى المعادلة الحقيقية التى تقوم على حل يبدأ بإرضاء الطرفين. فكرة التطبيع جاءت فى إطار إنهاء المقاطعة وهى سلاح لجأنا إليه بعد عام ١٩٤٩ بغرض إضعاف إسرائيل اقتصادياً، فكانت النتيجة أن إسرائيل نمت اقتصادياً، والمقاطعة لم تفعل ما تريد، أما الخوف من إسرائيل، فهو حديث الجهلاء، وهو خوف مبنى على أساس أن التقدم العربى لن يحدث، أنا - فى رأيى - أنه لو قبلنا التحدى الإسرائيلى العلمى والثقافى والإنسانى والسياسى لأمكننا أن نوازن إسرائيل، وأكثر من إسرائيل، وسيصبح

من صالح إسرائيل أن تسعى إلى طلب ود العالم العربى، أما عن النماذج التاريخية فهى غير واردة، سواء كان نموذج التحالف اليهودى الإسلامى كما حصل فى عصر صلاح الدين لما فتح القدس وفتح جميع المعابد اليهودية التى كانت مقفلة ومظلمة بفضل الصليبيين، أو فى عهد أول معاهدة إسلامية والتى كانت مع اليهود، أو العهد الزاهر فى توليدو فى طليطلة، كل هذه نماذج لا تنطبق على الحل الراهن، ولكن ممكن أن نستوحى منها مجال الانسجام المتبادل على أساس عدم الضغط لأنه يفيدها فى المرحلة الحالية.

الحل الحقيقى - الآن - هو الوصول إلى مصالحة تاريخية تحقق للشعب الفلسطينى حقوقه وتفتح الباب لعلاقة بين العرب وإسرائيل، لا تكون علاقة عدائية مائة فى المائة، بل نفتح المجال للمصالح المشتركة.

د. عمرو عبد السميع: أستاذ على سالم ما تصور حضرتك لما ورد فى حديث سيادة السفير تحسين بشأن الخوف من إسرائيل، الذى يشعر به الجهلاء من وجهة نظره؟ فى تصورك ما هى العوامل التى تغذى الخوف فى المجتمع العربى من فكرة التطبيع مع إسرائيل؟

على سالم: عندما قام السادات بمبادرته السلمية كان يبدأ مشواراً نحو السلام، بينما كان المجتمع نفسه محكوماً بآليات الحرب، أى أنه خرج من غرفة الكراهية دفعة واحدة إلى شرفة السلام، بينما الشعب - ككل - لا يزال موجوداً فى قاعة الكراهية وهذا أمر طبيعى للغاية، فعندما يحارب الناس ويكرهون لمدة ٣٠ سنة يكون من الصعب للغاية أن يتحولوا.

د. عمرو عبد السميع: لكن كان هناك شعور شعبى بالسعادة للتوجه نحو السلام، وربما بحماس لم نشهده فى حالة أخرى؟

على سالم: بالتأكيد، ولكن كانت هناك خبرات فى سياق عملية السلام المصرية - الإسرائيلية، لا تغذى هذا الاتجاه، لأنها كانت خبرات مؤلمة جداً للمصريين، منها موقف بيجين مع السادات فى مدينة الإسماعيلية، والشعب

المصرى رأى أن أقصى ما يمكن أن يصنعه إنسان هو هذه المبادرة التاريخية وأنه غير مطلوب منه أدلة أخرى لحسن النية، وفوجئوا ببيجين فى الإسماعيلية يتجاهل ما حدث، على أية حال انتهى الأمر وحدث السلام ووقُعت المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، وأنا كنت أراهن على السلام من حيث أنه سيكون دافعاً للتحدى، بين طريقة التفكير المصرية وطريقة التفكير الإسرائيلية، أى أننا سنصطدم بأفكار الإسرائيليين وسنتعرف على طريقتهم فى العمل، وعلى طريقتهم فى الحكم، وفى هذا الإطار نستجيب للتحدى ونتفوق عليهم، لكن كان هناك حرص دائم على عدم التطبيع. . لماذا؟ هنا أستعير كلمة السفير تحسين، وهى المماطلة، فالتطبيع فى الفترة التى أعقبت المعاهدة مباشرة كان أمراً غير طبيعى، ولذلك تم فى أضيق الحدود بين الدولتين، ولم يخلق حتى الآن مصالح بين المواطنين المصريين ككل على قدم المساواة وبين الإسرائيليين، بالإضافة إلى أن القضية الحقيقية التى نرتبط بها شعبيا هى قضية الشعب الفلسطينى، فمثلاً عندما تشاهد زوجتى على التلفزيون بشراً مبعدين تحت الثلج، فمن الطبيعى أن تسب الإسرائيليين، هنا القضية خاصة بالعواطف، فلن يحدث تطبيع حقيقى بين المصريين كمجتمع والمجتمع الإسرائيلى إلا بعد حل القضية الفلسطينية بمصالحة حقيقية.

د. عمرو عبد السميع: حتى على مستوى المفكرين والمبدعين. . هل يظل التطبيع بعيداً؟

على سالم: نعم حتى على هذا المستوى، لأننى عندما أتحاور مع مفكر إسرائيلى، فإننى أفعل ذلك كى أثبت - لنفسى - أننى أتمتع بالشجاعة العقلية الكافية، وقادر على أن أتخطى وأخرج من قاعة الكراهية، لكن يظل بداخلى ألم شديد جداً، فالصراع لم يكن قضيتى أصلاً كمصرى، وإنما هو قضية شعب بأكمله شُرّد من وطنه، وأنا لا أناقش اعتبارات تاريخية لكن يوجد شعب - الآن - مظلوم ويعانى من الاحتلال.

د. عمرو عبد السميع: حديثك هذا يعيد إلى الذهن عبارة قالها أحد الكتاب

المصريين الكبار غداة عودة الرئيس السادات من كامب ديفيد، قال بالحرف: «الناس معه والتاريخ ليس معه».

على سالم: لا . . التاريخ معه، فالسادات عمل ما يسمى خلق واقع تاريخى جديد طبيعى وقابل للنمو، والازدهار، وهذه مسألة أنا أدركتها - ربما بالحدس - فى يوم مبادرته، واستاء منى أصدقاء كثيرون لأننى هنا أحسست بحدس الفنان، أن هذا الرجل يقوم بخلق واقع جديد طبيعى وقابل للنمو، وهذه هى السياسة، وهذا هو دور رجل الدولة، فمن الطبيعى أن نتصالح مع أعدائنا، وليس من الطبيعى أننا نحارب للأبد، ليس هناك حرب للأبد.

السفير تحسين بشير: السادات مع كل ميزات وعيوب كامب ديفيد خلق تغييراً فى مسرح الشرق الأوسط لا عودة عنه، والآن تعلم الجميع هذا سواء الذين أيدوا السادات أو عارضوه، وأهمهم الشعب الفلسطينى، فعلى الرغم من كل قيود كامب ديفيد فإن ما عُرض على الفلسطينيين - فى ذلك الوقت - أفضل بكثير مما يعرض عليهم الآن ليس فى قاعة المفاوضات فقط ولكن فى الواقع، خلال المحادثات الأولى فى إطار كامب ديفيد بخصوص الحكم الذاتى، كان عدد المستوطنين الإسرائيليين خارج القدس ١٧ ألفاً، والآن ٢٠٠ ألف، فالواقع اختلف، والفلسطينيون يوقنون بهذا، بالأمس جاءت لى شابة صغيرة من بيت لحم بشأن أطروحة حول هذا الموضوع. السادات كان واعياً لعملية الزمن، وكان منطقه هو قبول أى حل حتى إذا كانت تعوقه اشتراطات وقيود، لكن المهم هو أن أقف على أرضى وأبنى، والسلام عملية بناء، وحل القضية بالنسبة للشعب الفلسطينى، هو أن أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية يكون عليها أكبر نسبة من الشعب الفلسطينى لهم حرية العمل فى ظل السلام، وهذا هو النصر.

د. عمرو عبد السميع: الدكتور رفعت السعيد . . قبل تعقيبك أسأل حضرتك سؤالاً أولاً: فيما يتعلق بموقف الحكومات العربية المختلفة من فكرة التطبيع مع إسرائيل، هل يمكن أن ندخل فيها من دون أن نتهم بالعسف، فهل هى تخاف

من أن يصبح نموذج الديموقراطية الإسرائيلية ماثلاً فى ذهن الجمهور العربى إذا غدت العلاقة يومية؟

د. رفعت السعيد: أولاً نموذج الديموقراطية الإسرائيلية نموذج غير مستحب فى المجتمع العربى، فالديموقراطية الإسرائيلية تفرق فى التعامل بين الإسرائيليين والعرب، وأعتقد أنه تعامل غير ديموقراطى على الإطلاق ونازى وإن كان هتلر أجرى بعض الانتخابات وسمح للشعب الألمانى باعتباره الشعب الأكثر رقياً فى العالم ببعض الديموقراطية - فى إطاره - لكنه كان نازياً فى التعامل مع الشعوب الأخرى، ولا أعتقد أن النموذج الإسرائيلى نموذج محترم من قبل الذين يدافعون عن حقوقهم.

د. عمرو عبد السميع: ولو من حيث استيفائه للشكل؟

د. رفعت: الشكل موجود فى بلاد كثيرة بما فى ذلك بلاد عربية، فيها تعددية حزبية، وأعتقد أن المغرب أكبر بلد به استيفاء للشكل، والشكل موجود فى مصر، وأعتقد أن الديمقراطية مفتقدة أيضاً، يعنى فيه ديمقراطية أقل مما يجب أن تكون، لكن على أية حال أسجل اختلافى المبدئى مع السيد السفير تحسين بشير ومع الأخ على سالم.

فأنا أولاً لا أعتقد أن السادات كان بهذه العبقرية، وفى علم التاريخ لا تستطيع أن تقيس الماضى على الحاضر، فلا السادات كان يتوقع ولا أى منا كان يتوقع انهيار المعسكر الاشتراكى، واختلال التوازن العالمى إلى هذه الدرجة التى جعلت من إسرائيل قوة فى المنطقة، بعد تداعى المعسكر الاشتراكى، وبعد انهيار العراق، إذن القياس صعب جداً، وإذا نظرنا للصراع على أنه صراع عربى - إسرائيلى، فالسادات بكل المعايير مخطئ فى حق الوطن وفى حق القومية، وعندما أصر الإسرائيليون على التطبيع، أنا أعتقد أنهم أصروا على عزلة مصر، يعنى لم يكن التطبيع بهدف إيجاد معابر بين الشعبين المصرى والإسرائيلى لأن الإسرائيليين ليسوا بهذه السذاجة بحيث يتصورون أن الجماهير

المصرية ستعبر هذا المعبر بسهولة، كما لم يكونوا من السذاجة أيضاً بحيث يتصورون أن هذا الأمر يمكن تحقيقه فى وقت قريب، لكنهم كانوا يريدون استمرار القطيعة بين مصر وبين المجموع العربى، وأعتقد أنهم حققوا هذه النتيجة، والتطبيع له عدة أشكال (اقتصادى وسياسى وثقافى وحضارى) والبعض ينظر إلى التطبيع الاقتصادى على أن إسرائيل تريد الأسواق العربية كى تغزوها، لكننى لا أعتقد أن هذا هو الهدف الإسرائيلى الحقيقى، الهدف الإسرائيلى هو ما سماه السادات كسر الحاجز النفسى، أى إنهاء حالة العداء، أن تنهى حالة العداء مع عدو لا زال يمارس العداء يومياً ضد إخوتك العرب، ولا زال يحتل أرضهم ويدوس بكعب حذائه على رقابهم، فكيف أنهى حالة العداء؟ وأشعر بمودة، وأجلس بحالة من التفاهم مع الذين يمارسون الجرائم التى تمارس الآن؟! لكن عندما نتكلم عن التطبيع يجب ألا نتكلم إجمالا، فالتطبيع مع هذا القسم من العالم يشمل أربع حالات: حالة عرب ٤٨: وهؤلاء طبعاً يستحيل أن نقاطعهم، فيأتى توفيق زياد هنا ونستقبله ويتلو شعراً ونصفق له، ويأتى سميح القاسم فنفعل معه الشىء نفسه، وأنا - شخصياً - أستمتع بصداقة كثيرين من عرب ٤٨ لأنى لا أستشعر أى حالة عداء فى مواجهتهم، وهناك عرب الأرض المحتلة ١٩٦٧: وهؤلاء أيضاً نتعامل معهم بذات المودة، وهناك ما أسميهم أو ما أعتقد أنهم قوى السلام الإسرائيلية أى هؤلاء الأفراد من اليهود والإسرائيليين المقيمين على أرض إسرائيل الذين يدافعون عن قضية السلام، ويطالبون بتحقيق المطالب القومية المشروعة للشعب الفلسطينى، وإقامة الدولة الفلسطينية، ويرفضون الفكر التوسعى الصهيونى، وهؤلاء الناس أنا - أيضاً - لا أقاطعهم. إذن فعندما أتخذ موقف رفض التطبيع فهو موقف سياسى فى مواجهة عدو لم يزل عدوا، ولم يزل يمارس سياسة العداء فى مواجهتى، وإذا سمحت لمثل هذه المعابر أن تفتح مع هذا العدو، فلن يكون أمامى سوى أحد خيارين: إما أن أبرر ما يفعل، أو أن أدخل معه فى مجادلة حول مدى صحة أو عدم صحة ما يفعل، وأعتقد أننا

نخطئ كثيراً إذا تصورنا أن بالإمكان أن نغفر لإسرائيل ما ترتكبه من جرائم، وأنا متفق معك فى أن الشعب المصرى صفق للسادات لدى ذهابه إلى القدس ولدى عودته من القدس، وفى هذا الوقت كنا نحن محاصرين، نحن الذين رفضنا زيارة السادات للقدس، والذين رفضنا اتفاقية كامب ديفيد، كنا محصورين ومحاصرين، لكن الشعب المصرى فى ذلك الوقت كان يتصور أن اتفاقية السلام التى عقدت مع إسرائيل ستعنى عدلاً وسلاماً للعرب، وهو ما لم يتحقق، وما لم يكن مطروحاً على الفلسطينيين أصلاً، كان المطروح عليهم الحكم الذاتى فقط، وليست مهمتنا أو واجبنا أن نفرض على الشعب الفلسطينى أن يقبل بالأدنى، فالمفروض أن نساند الشعب الفلسطينى، ونتركه يختار ما يجده ملائماً أو متماشياً مع مصالحه، أيضا الشعب المصرى اكتشف أن السلام لم يأت له لا بالزبد ولا بالخبز وهنا بدأت المشاعر المصرية تتحول إلى حالة عداء ورفض لاتفاقيات كامب ديفيد.

د. عمرو عبد السميع: ألم تكن هناك مقاومات محلية من طراز - مثلاً - موقف حزب العمل فى ذلك الوقت؟

الدكتور رفعت السعيد: حزب العمل فى ذلك الوقت كان يؤيد اتفاقيات كامب ديفيد، الحزب الوحيد الذى رفضه هو حزب التجمع لكى يكون الأمر واضحاً، وحزب الأحرار وافق على كامب ديفيد لكن الشعب المصرى تجمع ضد كامب ديفيد بعد غزو إسرائيل للبنان، واكتشف أنه لا سلام ولا كلام، اكتشف أن السلام مع إسرائيل وهم، وأن المطلوب هو أن يقنع المصريون بما أخذوا، ويعزلوا أنفسهم عن العالم العربى، وأن يتخلوا عن واجباتهم إزاء العرب وبالتالى يتخلوا عن دورهم العربى، الشعب المصرى - بسليقته وبفطرته - اكتشف الخدعة التى أوقعه فيها السادات، وبالتالى - فى ذلك الوقت - ارتفع شعار مليون علم فلسطينى ضد العلم الإسرائيلى، وبدأت تتجمع مقولات كثيرة ضد إسرائيل، وفى الوقت الذى كان الحكام يزهون فى البداية بكامب ديفيد، دخل الحزب الوطنى الحاكم فى مصر ثلاثة انتخابات فى ٨٤ و٨٧

و۱۹۹۰ من دون أن يضع اتفاقية السلام فى برنامجه باعتبار أنها عورة، ومعنى ذلك أنه يشعر بأن الناخب لا يرحب بهذه الاتفاقية ولا يقبلها.

على سالم: على الرغم من خلافى مع الدكتور رفعت، فالواقع أننى سعيد لأنه قال إنه على استعداد للتعامل مع اليسار الإسرائيلى المطالب بالسلام والمدافع عن السلام، وسأفرض فرضاً - نظرياً - أنك تملك محلاً لبيع التحف المصرية، وجاء أنصار السلام الآن للشراء من هذا المحل، فأنت تبيع لهم طبعاً.

د. رفعت السعيد: أنت تقصد موقف التجار.

على سالم: لا أنا أقصدك - أنت - بالذات، أنت على استعداد أن تتعامل مع اليسار الإسرائيلى وهو مجموعة «السلام الآن» وهم مفكرون وفنانون، ووقفوا مع الحق العربى بأكثر مما وقف بعض المثقفين العرب، لو أنهم زاروك - هنا - وأنت بالصدفة عندك محل عاديات أو قمصان أو غيره هل ستبيع لهم؟ أعتقد أنك ستبيع، وأريد أن أقول إن الحضارة يصنعها التجار، وربما يبدو هذا كلاما غريبا، لكن معنا أستاذ فى التاريخ يمكن أن يُعقب على هذا القول، فالحضارة يصنعها التجار، وهذا كلام ديورانت، وأنا كنت فى دمياط بعد تحرير الكويت، وهى بلدى ومشهورة بالموبيليا، وتقع على ساحل البحر الأبيض قلت لهم بعد تحرير الكويت طبعاً ستوردون موبيليا للكويت، لأننى رأيت تاجراً كويتياً يشترى موبيليا، ففوجئت بأنهم قالوا لى إنهم يوردون موبيليا لإسرائيل أيضاً، وأن بعض الخبراء الإسرائيليين يأتون ليختاروا نماذج معقدة جداً من الموبيليا ويوصوا عليها، ويصل سعر الحجرة إلى ۳۰ ألف دولار، طبعاً أستطيع أن أستنتج أن اليهود لن يستخدموا هذه الغرف وإنما سيعيدون تصديرها لأوروبا.

مرة أخرى هو ليس اختلافاً فى وجهة نظر، ولكن ما يحدد أن السادات على حق أو على باطل ليس سلوك الحزب الحاكم الذى لم يستخدم اتفاقية السلام، لأنه ببساطة شديدة جداً غير قادر على الدفاع عن أى شىء موضوعى، عملياً

وسياسياً كان من المستحيل على أى رجل دولة داخل حدوده أن يتفاوض لمنطقة أخرى، فهل كنا نريده أن يتفاوض نيابة عن الشعب الفلسطينى؟

أمر مستحيل.. لأنه شرعياً وشرعاً لا يستطيع، واختفاؤه من على الساحة بقتله لم يجعله يكمل مشواره، كان هناك مشوار حقيقى من خلال الخطابين اللذين يقال عنهما إنهما غير ملزمين، وهما الخطابان المتصلان بالضفة، وعندما تقرأ مذكرات كارتر نجد الكلام عن الخطابين وأنه لا بد من العودة لهما لتكملة الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية، فهذه الاتفاقية خاصة بمصر وخاصة بالعرب أيضاً، لأن القتال فى حقيقته، القتال - بالمعنى المادى للكلمة - كان مصرياً - إسرائيلياً، وسورياً - إسرائيلياً، أما التطبيع - الذى نتكلم عنه - فقد تم مع عرب كثيرين من قبل، وهذا موجود فى المراجع الإسرائيلية، والمصلحة هى التى ستخلق التطبيع، كانت لنا مصلحة فى السلام، وتحققت هذه المصلحة، وإلا كنا - الآن - نعانى حالة قتال حقيقية وتدميرية هذه المرة، وقد تحققت هذه المصلحة، وستكون هناك حالة مماثلة بين المجتمع المصرى وإسرائيل بعد أن تحل القضية الفلسطينية. وهى تمثل ما سماه السادات حاجزاً نفسياً وهو طبعاً حاجز نفسى حقيقى، وعندما تحل هذه القضية سنفاجأ بحالة تطبيع حقيقية بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى أى شكل من الأشكال، وفى حالة وجود ديموقراطية وليبرالية سياسية واقتصادية فى مصر، سيكون هناك تطبيع حقيقى، لكن أى مصلحة لى الآن فى أن أزور إسرائيل؟ ليس لى مصلحة هناك، أنا لست ضد فنلندا، لكننى لا أتاجر مع فنلندا ولا أزورها، والإسرائيليون يسألون أحياناً: لماذا لا يأتى المصريون؟ الواقع أنهم سيذهبون عندما تتوفر المصلحة، وهى مؤجلة الآن، لكنى آخذ بوجهة نظر، أنه لا توجد حالة حرب دائمة إلى الأبد، وهناك مصالحة تتم، ومصالحة تتم بأكبر قدر من التنازلات، ومن المكاسب، ومن يخوض معركة تفاوض لا يستطيع الحصول على كل شىء، بينما أزعم أن السادات أخذ كل ما يستطيعه بل وكل ما يستطيعه أى سياسى عربى، كما خلق واقعاً جديداً فى المنطقة طبيعياً وقابلاً للنمو بدليل أن العرب دخلوا عملية التفاوض من أجل السلام الآن.

د. عمرو عبد السميع: تحدثنا عن أن آليات التطبيع لم تمض فى طريقها بالإيقاع الذى كان متوقعاً فى البداية، فهل يمكن أن نفسر ذلك - جزئياً - بدور جماعات الرفض السياسى بشقيها القومى العربى والإسلامى، والتى لعبت دوراً معيناً فى التصدى لفكرة التطبيع بوصفها فكرة مرفوضة أو يجب التحرك ضدها. . الدكتور عبد العظيم رمضان فى تصورك ما هو حجم تأثير هذا العامل؟

د. عبد العظيم رمضان: أريد أولاً أن أقدم بعض التعليقات - وبخاصة - على ما قاله صديقى الدكتور رفعت السعيد، فى عدم إيمانه بعبقرية السادات، وما يتصل بذلك من اعتقاد لدى البعض بأن السادات سيق إلى المبادرة وإن الإسرائيليين والأميركان خدعوه، رأيى أن فى هذا الكلام خطأ تاريخياً، والسؤال هو: ما الذى دفع السادات للمبادرة؟ ببساطة كانت هذه هى مقتضيات الموقف، لأن السياسة فن الممكن، فما هى المعطيات التى كانت موجودة أمام السادات فى ذلك الوقت؟ وهل كان لديه ما هو أفضل من المبادرة؟ هذه المسألة تتحدد بنتيجة حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهذه الحرب لم تكن نصراً كاملاً لمصر، فكما نعرف فى البداية حققنا العبور وبعد هذا حصلت الثغرة، ودخل الإسرائيليون وحطموا حائط الصواريخ على الرغم من أن جيشهم كان محاصراً، اضطر السادات لدخول محادثات الكيلو ١٠١ بهدف إدخال تموين لقوات الجيش الثالث المصرى، وتبع ذلك اتفاق فك الاشتباك الأول وفك الاشتباك الثانى، إذن السادات كان فى هذه الحالة محاصراً أيضاً والقوات الإسرائيلية موجودة فى الضفة الغربية لقناة السويس، والمفروض أنه كزعيم أو كرئيس دولة ينهى هذه المسألة ويحرر الجيش الثالث ويُخرج الإسرائيليين من الضفة الغربية، وهذا ما فعله عن طريق فك الاشتباك الأول وفك الاشتباك الثانى، وبعد هذا لم يحدث أى تحسن فى الموقف، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى استناموا لمسألة اللا حرب واللا سلم والاسترخاء العسكرى، وأدرك السادات أن شيئاً سيضيع لأن ما تم فى أكتوبر ١٩٧٣ كان أقصى ما يستطيع أن

يفعله الجيش المصرى، والأخطاء الإسرائيلية فى حرب أكتوبر كانت أقصى ما تستطيع إسرائيل أن ترتكبه فى أى حرب أخرى، فكانت النتيجة أنه عمل مبادرة السلام، على الرغم من أنه فى تصورى لم يكن رجل سلام، بل كان رجل حرب، وحارب فى أكتوبر، ولكن كان عليه أن يحرر بقية سيناء وليس أمامه غير السلام.

إذن السادات كان يسعى إلى تحرير سيناء، وبعد أن حارب لم يعد أمامه غير لعبة السياسة وقد لعبها وكان من الضرورى أن يكملها بكامب ديفيد، أو بمبادرة السلام، وهو لم يكن مساقاً إلى ذلك، بل على العكس كان أنجح سياسى مصرى على الإطلاق فى نصف القرن الأخير واستطاع أن يحقق ما لم يستطع أن يحققه أى مناضل عربى آخر، والنماذج أمامنا موجودة حتى فى الوقت الحالى، فالسادات - بالفعل - كان عبقرياً فى تصورى، وكان سياسياً من الطراز الأول واستطاع أن يحقق بالسياسة ما لم يستطع أن يحققه بالحرب.

والنقطة الثانية التى أعلق عليها هى ما يقوله صديقى الدكتور رفعت السعيد من أن السلام عبارة عن وهم، وأقول إن السلام حقيقة واقعة، وتجربة مصر وإسرائيل تثبت أن السلام يتحقق عندما تصفى النوايا وحينما يكون هناك عزم حقيقى، فعندما خرجت إسرائيل من كامل سيناء ولم يبق غير كيلو متر مربع فى طابا - خرجت منه أيضاً ولم تماطل - وقد يقال إنها ماطلت لكنها فى نهاية الأمر لم تستغل وضعها العسكرى، وحررنا سيناء كاملة، وهذا - فى حد ذاته - عنصر مهم جداً من عناصر السلام، والعنصر الثانى مسألة الشعب، فالإسرائيليون يزورون مصر بالمئات والألوف سنوياً، ويعيشون فى القاهرة ويجوبون أنحاء مصر من دون أية مشكلة بل ويتمتعون بأمن أكثر مما هو لديهم فى إسرائيل، فما هو السلام الذى يقصده صديقى الدكتور رفعت السعيد ويصفه بأنه وهم؟ السلام هنا حقيقة.

د. عمرو عبد السميع: هناك إقبال شعبى إسرائيلى بالفعل على ممارسة التطبيع لكن ماذا عن الجانب الآخر؟

د. عبد العظيم رمضان: هذا يثير السؤال عن معنى التطبيع، معنى التطبيع هو ما قالته جولدا مائير فى أيام حرب الاستنزاف وأيام مبادرة روجرز، قالت إن السلام فى نظرها هو أن تركب الطيارة وتنزل فى شارع فؤاد بوسط القاهرة لتتسوق وترجع، هذه هى عملية السلام فى نظرها، ويعود الأصل التاريخى لها إلى ما بعد هزيمة ١٩٦٧ فعبد الناصر حدد القضية على أساس أننا نقبل بالصلح مع إسرائيل، ولكن السلام شىء آخر، السلام يتم إذا حلت إسرائيل القضية الفلسطينية، فلا يمكن أن يتحقق السلام من دون تطبيع، السلام لا بد أن يكون العنصر الآخر له هو التطبيع، والمفروض أن المعاهدة المصرية -الإسرائيلية تتضمن تطبيع، فالمعاهدة معناها عملية تطبيع، لكن مصر لم تستطع المضى فى عملية تطبيع، وتعمل علاقات مطبعة مع إسرائيل بسبب القضية الفلسطينية، التى هى أصل الصراع العربى- الإسرائيلى، ومن خلالها جاء الصراع المصرى - الإسرائيلى، او الصراع العربى - الإسرائيلى، إذن نحن لا نستطيع تحقيق تطبيع إلا بعد أن تُحل القضية الفلسطينية، لكن موقف منظمة التحرير - فى ذلك الوقت - كان موقفاً متشدداً، وكانت إلى جانبها بعض القوى العربية وعلى مواقف أكثر تشدداً، وإسرائيل فى ذلك الوقت كان عندها استعداد للتفاوض.

إنما المنظمة كانت ترفض بل واعتبرت أن من يجلس مع إسرائيلى لا بد أن يوضع فى «قائمة سوداء»، وأنا كنت من ضمن الذين أدرجوا فى هذه القائمة لمجرد أننا حضرنا مؤتمراً فى فندق ووترجيت لندافع عن القضية الفلسطينية فى حضور إسرائيليين!! لقد بلغ التعصب والتشدد إلى حد أن من يجلس مع إسرائيلى لا ليتآمر على القضية الفلسطينية، وانما ليدافع عنها ويحاول أن يقنع الطرف الإسرائيلى بحل القضية الفلسطينية لصالح الشعب الفلسطينى أصبح يُعتبر كأنه «خائن».

د.عمرو عبد السميع: سؤالى كان عن هذا التشدد على وجه التحديد، هذا التشدد الذى يمارسه التيار القومى، أو التيار الدينى ـ فيما يتعلق بهذه القضية ـ ما هو حجم تأثيره على الشارع العربى فى قضية التطبيع؟

د. عبد العظيم رمضان: على وجه التحقيق الشعب المصرى يقبل عملية التطبيع، بدليل أنه يتعامل مع الزوار الإسرائيليين كل فى مجاله، فلا نجد سائق تاكسى مثلاً يرفض أن يستقل إسرائيلى سيارته، ولا يوجد تاجر يرفض البيع لهم، لكن فرق المتشددين من اليسار المتطرف أو من اليسار ومن اليمين المتطرف، كانت تفرض إرهابها على الشارع المصرى.

د.عمرو عبد السميع: كيف تفرض إرهابها؟

د. عبد العظيم رمضان: جريدة الأهالى - على سبيل المثال - نشرت ذات مرة نداءً بعنوان قاطعوا هؤلاء وعلى رأسهم عبد العظيم رمضان.

د. عمرو عبد السميع: فى عهد أى من رؤساء تحريرها؟

د. عبد العظيم رمضان: فى عهد «الأصدقاء الأربعة».

د. رفعت السعيد: هذا الكلام كان بعد احتلال بيروت وأنت تجلس مع الإسرائيليين الذين يحتلون بيروت.

د. عبد العظيم رمضان: وهل جلست معهم لأتآمر أم لأدافع عن القضايا العربية، وقد رددت - يومها - وقلت إن عبد الناصر جلسْ مع الانجليز وكل قادة الشعوب جلسوا مع الأعداء ليتفاوضوا معهم، لكن الذى حدث أن بعض المتطرفين عندنا انعدم عندهم التمييز بين شخص يجلس مع عدو ليتفاوض معه، أو يستميله للصف العربى، وبين شخص آخر يتآمر، وصل الأمر إلى هذا الحد من التعصب والآن قادة منظمة التحرير يسعون للجلوس مع الإسرائيليين، لكنهم غير قادرين، وحتى الكنيست الإسرائيلى لما وافق على الاتصال مع المنظمة وأزال الحاجز، رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية، قبل ذلك كان الجلوس معه يعتبر تهمة ويعتبر خطيئة، لكن هذه الخطيئة تحولت الآن إلى مطلب يطلبه الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج، ولذلك أقول إن التطرف العربى لعب دورا خطيراً جداً وهذا التطرف مارسه الذين لم يحاربوا أبداً، فمثلا أحد قادة التطرف العربى وهو صدام حسين، متى حارب إلى جوار

القضية الفلسطينية؟ وهو الذى قام بأكبر دور فى مؤتمر بغداد الذى قاطع مصر وطرد مصر، بل إنه عندما امتلك قوة جبارة تستطيع أن تحارب إسرائيل، كانت النتيجة أنه وجهها نحو الكويت، الكل كان يتاجر بالقضية الفلسطينية من دون اعتبار لوجود شعب فلسطينى فى الأراضى المحتلة يعانى كل يوم، أنا كنت أقابلهم وكنت أعرف مدى معاناتهم ولى أصدقاء بينهم وأعرف مشكلاتهم التى لا يشاركهم فيها الفلسطينى الذى يعيش فى الخارج، الشعب الفلسطينى انقسم إلى قسمين: قسم تحت الاحتلال الإسرائيلى، ويريد الحصول على أى شيء فى إطار حل متدرج كما فعلت مصر، لكن الفلسطينيين فى الخارج يعيش الكثيرون منهم فى راحة وهم أثرياء، ولا يهمهم حل القضية، إذن التطبيع - كما أقول - يرتبط بالسلام لكن الذى منعنا من استكمال عملية التطبيع هو اهتمامنا بالقضية الفلسطينية واهتمامنا بالشعب الفلسطينى، ومع ذلك فهناك قدر من التطبيع على الصعيدين الرسمى والشعبى، فيوجد مثلا الآن تعاون على المستوى الزراعى، ومع الأسف الشديد إن الإسرائيليين المفترض أنهم رجال مال - بالدرجة الأولى - يعلمون المصريين الزراعة على الرغم من أفتراض أنهم رجال زراعة بالدرجة الأولى، هناك إذن تعاون، لكنه ليس «تطبيعاً» كاملاً وعندما تقرأ الجرائد المصرية ستجد أن هناك تطوراً حتى فى لهجتها تجاه إسرائيل.

د. عمرو عبد السميع: أريد أن أسأل السفير تحسين بشير عن الوضع العربى بعامة على مستوى المجتمع، هل يتصور أن هناك احتياجاً فكرياً واجتماعياً حقيقياً لأن تدور عجلة التطبيع بشكل أكبر بين الدول العربية عموماً وبين إسرائيل وليس بينها وبين دول المواجهة فقط؟

السفير تحسين بشير: بادئ ذى بدء أنا لا أريد أن تتحول مناقشة التطبيع إلى مسألة مصرية تتعلق بتقييم السادات، ما له وما عليه، ولكن للحق السادات كان يعتقد أن عليه استعادة الأرض المصرية، باعتباره الواجب الأول، ثم عليه أن يسعى بالنسبة لبقية الأراضى العربية، السادات خاض حرب ١٩٧٣ بمخاطر شديدة، ولو كان فشل فى الحرب لعُلق فى ميدان التحرير لأن بعض الأخطاء

التى وقعت والمصائب التى لا تزال ندفع ثمنها منذ حرب ٦٧ هى مشاكل أكبر من قدرتنا النفسية على أن نواجهها بصراحة، ولذلك أصبحت عملية تحرير أنفسنا عملية ضرورية، والملاحظ أن السادات لم يكن رجل سياسة، ولكنه أدرك حقيقة الموقف السوفيتى منذ لقاء كاسيجين فى أغسطس ١٩٦٧ فى مؤتمر جلاسبورج مع الرئيس الأميركى جونسون، حيث تقرر فى ذلك اللقاء/ المؤتمر الالتزام بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وقال لنا الروس قوّوا أنفسكم دفاعياً كى ننفذ القرارات الدولية، وكلما تكلمنا يقولون التعبئة، وأيقن السادات وغيره أن الاتحاد السوفيتى لن يحارب من أجل مصر، ولن يعطى لمصر قوة تتحدى بها إسرائيل عسكرياً من حيث الكم والنوع، بل إن الاتحاد السوفيتى - مع شكرنا الجزيل له - ومساعدته كانت عظيمة، لكنه كدولة مسئولة كان لا يريد أن ينجر أو يجر العالم إلى حرب دولية بسبب الشرق الأوسط، ولذلك لم يكن هناك خيار غير السلام فى النهاية، وهو فى الواقع خيار مصرى قديم منذ قيام ثورة ١٩٥٢، حيث تم تقليص موازنة الدفاع، ولم تكن مصر تركز على إسرائيل، كنا نركز على بناء مصر والرئيس عبد الناصر قبل فى عام ١٩٥٤ خطاب أنتونى إيدن الذى دعا فيه إلى إيجاد حل، لكن إسرائيل كانت قد زادت من مساحتها بـ٢٩ فى المائة بعد قرار التقسيم، وطالب عبد الناصر بالالتزام بهذا القرار، والذى رفض هذا - فى ذلك الوقت - كان بن جوريون وبدأ يهاجم عبد الناصر ومصر، ففكرة الحل السياسى كانت واردة من البداية.

والنقطة التى يجب أن تكون واضحة جداً هى معنى الصراع، الصراع معناه قوى متصارعة قد تقود الصراع بوسائل عسكرية أو عسكرية وسياسية واقتصادية ونفسية وجميع الأنواع، أنا فى رأيى أن التطبيع ليس إنهاءً للصراع ولكنه إدارة للصراع بأسلوب آخر.

الصراع العسكرى بيننا وبين إسرائيل لم يكن فى الصالح العربى، لا صالح الدول ولا الشعوب ولا فى صالح منظمة التحرير الفلسطينية، وأيقن الفلسطينيون - بهذا - أن استمرار الصراع بهذه الصور العسكرية، معناه وضع

العرب فى خانة الخطأ الدولى، وإسرائيل فى جانب الصواب، لما جاء السادات كنت مسئولا عن وضع خطة السلام المصرية التى قضت على احتكار إسرائيل للسلام، وللمرة الأولى تصبح مبادرة السلام قوة مصرية وعربية، وعلينا أن نستمر فى المحافظة على هذا، فالعالم لا يقبل اليوم عملية حرب لا تنتهى، فهذا نوع من الانتحار السياسى لا معنى له، وليس له أى مدلول فى منطق العصر إلا قتل النفس، لكن ماذا يعنى السلام فى هذا السياق؟

اعتقادى أنه لا يوجد ما يمكن أن يسمى بسلام كامل، ولن يكون هنا سلام كامل إلا بعد المرور بتجربة تاريخية ينتهى فيها صرح العداء، فخلافنا مع إسرائيل ليس خلافا على حدود مثل جعبوب أو حلايب، فهناك خلاف مع منطق صهيونى متطرف كان يقول شعب بلا وطن يطلب وطناً بلا شعب، على الرغم من أن فلسطين كان فيها شعب، غلاة الصهيونيين - حتى الآن ضد التطبيع، فلا هم يريدون أن يكونوا شعباً متفرداً يمتد لأوروبا وأمريكا ومراكز التقدم ولا يندمجون فى الشرق الأوسط. إذن الصراع يستمر فى ظل السلام ولكن يستمر فى شكل تسابق فى الإنجاز السياسى والعلمى والاقتصادى والفنى والحضارى، ولكن حتى نصل إلى هذا تظل أمامنا مع إسرائيل مشكلة رهيبة جداً، نحن فى مصر دعاة جعل منطقة الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض منطقة منزوعة من جميع أسلحة الدمار الشامل، ووقف سباق التسلح، فليس فى صالح شعوب هذه المنطقة أن تدخل دولها فى سباق تسلح، فنحن فى سباق سلمى، ولكى يتحقق ذلك سنظل فى خلاف جوهرى مع إسرائيل إلى أن تقبل الدخول فى عملية جعل المنطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل.

د. عمرو عبد السميع: ما زلنا نتحدث عن السلام والتطبيع من منظور الدول، ونريد أن نتكلم عن الشعب وعن مدى احتياجه بالفعل إلى تغيير جوهرى فى هذا المجال؟

السفير تحسين بشير: عندما طلبنى الرئيس عبد الناصر لأكون متحدثاً باسم مصر، كنت فى - هذا الوقت - مدير مكتب الجامعة العربية فى نيويورك،

ومرتبى أربعة آلاف دولار، فيما كان مرتبى فى مصر كوزير مفوض فى الخارجية مائة جنيه، فاشترطت أن أقوم بجولة لأتعرف على موقف الشعب المصرى على الطبيعة، ولم يكن هناك سوى حزب واحد، حزب طليعى، وقد رفضت عضويته لأننى لست حزبياً، وقمت بجولة من كفر الشيخ إلى أسوان أسأل الناس، ومن أذكى الملاحظات التى قالها لى فلاح التقيته فى حقله بالشرقية، وهى قريبة من منطقة الحرب مع إسرائيل، قال: إن الحرب سيئة فنحن نخسر وهم يخسرون، والسلام مع وجود حالة الحرب هذه سيىء أيضاً، ولكن هناك شراً أهون من شر، فإذا أمكنا - بالسلام - أن نغير الوضع لأنفسنا وللفلسطينيين، فلنقدم عليه، ويتحقق التعايش السلمى ويكون هذا أقل الشرين، ويعطينا فرصة لشىء جديد، وفى رأيى أن كثيرين من الإسرائيليين يفكرون هكذا، ربما ليس كل قياداتهم، لكن -الآن - توجد حكومة بها ثمانية أو عشرة وزراء يعارضون رئيس الوزارة لأنه أبعد زعماء حماس، وأعود للقول بأن الصراع يظل مستمراً فى ظل التطبيع، والتطبيع أحد أسلحته، إلى أن يتم صرح السلام الحقيقى، ولا ينبغى أن نخاف من التطبيع فلا الشعب المصرى، ولا الفلسطينى، ولا الشعوب العربية تتسم بالبلاهة، الأخطاء الكبرى وقعت من الحكومات العربية، وآخرها من صدام حسين، وما زالت فى إسرائيل قوى عدوانية، لكنها مثل رافضى السلام من العرب تعتبر قوى هامشية، فالسياسة الإسرائيلية موضوع معقد، وبسبب عدم وجود اتصال فإن فكرتنا عنها هلامية، هناك درجة من الديموقراطية فى داخل إسرائيل بالنسبة للإسرائيليين وحتى للعرب الإسرائيليين ليست بنفس النسبة ولكن لدرجة كبيرة.

ولكن ليس معنى هذا أن التحضر الإسرائيلى فى بعض النواحى يمنع من وجود جزء فى داخل إسرائيل لا يؤمن بالتماثل مع العرب، التماثل لا يأتى كأى - عملية سياسية - إلا بالتدريج، والصراع مستمر، والسلام هو أرضية الصراع الجديدة، و الصراع طابعه أن يتحول، وعملية السلام الحقيقية هى تحويل الصراع، إلى عملية تعاون حسب المصلحة الذاتية لكل طرف.

د. عمرو عبد السميع: هل سمات الشخصية العربية فى مواجهة الشخصية الإسرائيلية تسهل عملية الالتقاء أكثر فأكثر أم أنها تؤدى إلى مزيد من هواجس الشك؟

على سالم: الملاحظ - أولاً - أن الشخصيتين تؤمنان بديانات متقاربة وفى الممارسة يربطهما عنصر الضرورة، فنحن جيران وإحدى النقاط الخطرة فى السياسة الإسرائيلية أنها لا تشعر بمسئوليتها عن المنطقة، فقادة إسرائيل يحصرون مسئوليتهم فى شعبهم، لكن واقع الأمر أن إسرائيل مطالبة فى الفترة المقبلة بأن تشعر بمسئوليتها عن جيرانها أيضاً وعن التقدم فى المنطقة ككل، السلام سيتدعم بالمزيد من الديموقراطية فى المنطقة العربية لأن مخاوف العرب من إسرائيل ترتبط بمخاوفهم الأخرى.

د. عمرو عبد السميع: بأى معنى؟

على سالم: أعتقد أن المواطن العربى يشعر بغيرة من الإسرائيلى لأنه يتمتع بحقوق سياسية أكثر والمنطقة العربية - بطبيعتها - داخلة على مرحلة جديدة من حقوق الإنسان الفرد، وهذه حقيقة فعلية، المزيد من حقوق الإنسان الفرد فى المنطقة العربية، يعنى المزيد من سقوط كل «التابوهات» والتفكير فى مصلحة الفرد فى إطر ليبرالية اقتصادية، وسياسية فى المنطقة العربية، وهو الذى سيصنع القاعدة الحقيقية لما يسمى بالتطبيع فقد تكون للمفكر مصلحة فى التمسك بطريقته القديمة فى التفكير، لكن فى التعامل اليومى لحركة التجارة ستكون هناك مصلحة فى استيراد هذا الكتاب، أو ذاك للرغبة فى قراءته، فالمزيد من الليبرالية فى مصر سيدعم التطبيع، لأن المزيد من الليبرالية يقود للمزيد من العمل، وقد أشار الدكتور عبد العظيم إلى التعاون فى مجال الزراعة، لكن لا بد من ملاحظة أن الخبرة التى تقدمها إسرائيل ليست فى الزراعة نفسها وإنما فى التكنولوجيا الجديدة وفى التطوير العلمى للزراعة، بينما - فعلاً - الزراعة نحن أساتذة فيها.

وأنا كانت لى رغبة فى أن أعرف كل شىء عن الحركة الثقافية الإسرائيلية، وقد توقعت أن تكون الثقافة مدخلاً مهماً للسلام، لكن توقعى أحبط، لأنه إذا كنا غير مهتمين بالثقافة جدياً هنا، فلماذا سنهتم بثقافتهم؟ وأريد - بعد ذلك - التعليق على ما قاله الدكتور رفعت السعيد من أنه لا يمانع فى الاتصال مع أنصار السلام الآن، وأذكر أنه عقب المعاهدة مباشرة فى حديث لى مع الاستاذ محمد عودة قلت له: دعنا نتكلم سياسة.. فليس أمامكم فى حزب التجمع إلا التعاون مع اليسار الإسرائيلى لتدعيمه لأن السلام سيتحقق لا محالة، وقلت له: على الأقل ادعوا العرب الإسرائيليين الذين نحترمهم، لكن فى تلك الفترة كان الرفض لكل شىء هو سيد الموقف وهو أمر طبيعى جداً، لأننا إزاء قضية عاطفية، والقضية العاطفية تفسد كل شىء.

د. عمرو عبد السميع: نخرج من هذا الاستطراد الطويل السياسى ونعود مرة أخرى إلى السياق الذى كنا نتحدث فيه وهو الشخصية الإسرائيلية من وجهة الشخصية العربية، من وجهة النظر الدرامية حضرتك ذكرت المخاوف التى تعوق هذا، وذكرت ضرورة وجود محيط ليبرالى تستطيع فيه فكرة العمل أن تنمو أكثر فأكثر فتسهل فكرة الالتقاء.. وماذا أيضا؟

على سالم: لا بد أن نعترف بأن الشخصية العربية أخذت درساً بليغاً جداً فى حرب الخليج، وتعلمت ألا تأكل طعاماً من الكلمات مهما كانت نبيلة، وربما أصبحت أقرب - الآن - للتفكير الرياضى بمعنى واحد + واحد يساوى اثنين، وأتصور أن الشخصية العربية - حالياً - بعد حرب الخليج أقرب فعلا للعقلانية فى التفكير، لأنها عرفت أن عدوها يجب ألا يكون له اسم محدد بالضرورة، وإنما عدوها الذى يريد قتلها.

د. عمرو عبد السميع: هل يحدث التغير بهذه السرعة فيما يسمى أنساقا فرعية للشخصية القومية؟

على سالم: سيحدث بهذه السرعة عن طريق التجارة، وبسرعة لا تتصورها وبخاصة بعد حل القضية الفلسطينية، وبدء التطبيع الطبيعى بين الشخصية

الفلسطينية والشخصية الإسرائيلية، فقضية الصراع السلامى ليس بين القاهرة وتل أبيب فقط، ولكن بين القاهرة - طهران - تل أبيب، هذا الصراع السلامى بين ثلاث دول، كل منها تريد أن تفرض نموذجا على المنطقة، هذا الصراع نستطيع أن نسميه صراع فرض نموذج، هناك عواصم أخرى فى المنطقة تخلت عن هذا الصراع وخرجت منه، بعضها لأنها استخدمت أساليب غير أساليب العصر فى إدارة الصراع، وبعضها لأنها لم تفطن لدورها فى فرض النموذج لكن الصراع سيكون موجوداً بين الثلاثة، والمهم - كما قال السفير تحسين - هو كيفية التحكم فيه، لجعله سلامياً، لأننا لا نستطيع أن نثير أعاصير حول العرق والجنس والدين، فهناك أعاصير تهب على المنطقة من الشرق والغرب، الآن وأهمها إعصار حقوق الانسان الفرد، وهنا تسقط كل الكلمات التى ليس لها معنى محدد فى الواقع على الأرض، وتظل مصلحة واحدة هى مصلحة الإنسان الفرد وحقه فى أن يحيا فى حرية وفى أمان.

د. عمرو عبد السميع: ما تصورك لتأثير رد الفعل العربى تجاه الجائزة الإسرائيلية التى حصل عليها إميل حبيبى ومدى ما يعكسه من إمكان الالتقاء أو عدم الالتقاء؟

على سالم: بمزيد من الصراحة والوضوح، ليس الكُتّاب دائما على وعى ويعبرون بالضرورة عن مشاعر شعوبهم، فهذا أمر لا يتأتى إلا لكُتّاب على درجة عالية من الإبداع، وهذا ليس حال الذين ثاروا على قبول إميل حبيبى للجائزة فأنا لم أسمع عن شعب أو شارع مثلاً فى مدينة الرياض أو القاهرة أو فى السنبلاوين أو فى الكويت قالوا يسقط أميل حبيبى، لكن قرأنا لكُتّاب يطالبون برفض الجائزة، ألا يذكرنا ذلك بجائزة صدام التى أخذها يوسف إدريس، فقد تعرض لهجوم أيضاً، واكتشفت بعد ذلك أن كاتباً آخر حصل على الجائزة نفسها، ولم يقترب منه أحد وهو فتحى غانم.

ولذلك أقول إنه عندما نقترب مما يفعله الكتاب العرب يجب أن نقترب بحرص، فالكُتّاب العرب ٨٠ فى المائة منهم يعملون عند حكومات، وفى حاجة

إلى معارك بطولية لا يقدرون عليها إلا بشأن ما لا عقاب فيه، وينطبق ذلك على رفض اتحاد الكتاب العرب استعادة اتحاد كتاب مصر لعضويته، فماذا يعنى هذا الآن؟ وإذا أخذنا هذا الموقف بشكل جدى، وقلنا إن لدى القائمين على اتحاد الكتاب العرب أسبابا وجيهة وموضوعية، فهل يعنى ذلك ان تنضم مصر لأوروبا؟ إذن فأين ينضم الكتاب المصريون إذا أغلق أمامهم اتحاد الكتاب العرب؟ واعتقادى أن الهجوم على أميل حبيبى لم يكن يُمثل أكثر من غيرة بعض الكتاب منه.

لكن هذا الوضع سيتغير بمزيد من الليبرالية، بمزيد من حرية الإنسان الفرد، بمزيد من فتح الأسواق، بمزيد من فهم الآخر.

د. عمرو عبد السميع: استمعنا إلى مداخلات من الدكتور عبدالعظيم رمضان والسفير تحسين بشير والأستاذ على سالم، ولدى الدكتور رفعت السعيد بعض التعقيبات عليها.

د. رفعت السعيد: أبدأ بالتعقيب على حديث عبدالعظيم رمضان عن عبقرية السادات، وأوضح أولاً أننى لا أدخل فى خصومات شخصية مع أحد سواء حاكماً أو محكوماً، لكننى أعتقد أن العبقرية لا تتجزأ، وأن النموذج الذى خلفه السادات لا ينم عن أى نوع من العبقرية لقد أستلم السادات مصر دولة مهيبة وسلمها دولة مهيضة الجناح.

د. عبدالعظيم رمضان: استلمها دولة محتلة وسلمها دولة محررة.

د. رفعت السعيد: كان فيها جزء محتل.. لكنها كانت دولة تمتلك إرادتها ولم تكن تابعة للأميركيين، وفيما يتعلق بى أنا شخصياً، والذى أثار هذه القضية هو السفير تحسين بشير، أنا كنت ولم أزل رجل سلام، عملت كثيراً دفاعاً عن السلام، سواء فى العالم أو فى قضية الصراع العربى - الإسرائيلى، ولا أدرى هل السيد السفير يعرف واقعة أن الرئيس السادات فصلنى من الاتحاد الاشتراكى لأننى قابلت أحد دعاة السلام الإسرائيليين فى مؤتمر للعدل والسلام

فى الشرق الأوسط عقد فى إيطاليا، فقد أحلت للجنة نظام وأصدر حافظ غانم قراراً بفصلى من الاتحاد الاشتراكى.

د. عبدالعظيم رمضان: هل كان السادات أكثر تطرفاً منك؟

د. رفعت السعيد: لا ، كان رافضاً لهذا الموضوع فى البداية، وأقول إنه ليس صحيحاً أن هناك موقفين، مع وضد كامب ديفيد، فهناك ثلاثة مواقف: موقف مع كامب ديفيد باعتباره سلاماً غير عادل وغير شامل، وموقف ضد مبدأ السلام مع العدو الصهيونى، وموقف مع السلام العادل والشامل، ولهذا.. فبينما كانت ماكينة الإرهاب الساداتى تدوس علينا، كانت كثير من القوى العربية تهاجمنا وتعتبرنا خونة ومجرمين وحتى بعض أعضاء حزب التجمع كانوا يهاجموننى شخصياً، لأننى أرى أن هناك قوى سلام إسرائيلية يجب أن نتعامل معها، إذن لا ينبغى الخلط فنحن مع السلام، لكن السلام الشامل والعادل.. والتجربة تثبت - الآن - أن السلام الذى تحقق ليس شاملاً.

والنقطة الثانية هى أن من قَبَل كامب ديفيد يقبل التطبيع. هذا طبيعى، أى قبل التسوية التى أعتقد أنها سلم غير شامل وغير عادل، لكن الدكتور عبدالعظيم وضعنى - ووضع نفسه ربما فى تناقض - عندما قال إنه بطبيعة الحال التطبيع لن يتم إلا بعد أن تُحل القضية الفلسطينية، ونحن متفقان.. عندما تحل القضية الفلسطينية وتتحقق الأمانى القومية المشروعة للشعب الفلسطينى ويحصل على حقه فى إقامة دولته على أرضه، فى هذه الحالة من ذا الذى يبقى ضد التطبيع مع الدولة الإسرائيلية؟ فأنا ممن يطالبون بدولتين لشعبين، وعندما تقوم دولتان لشعبين أعتقد أن الفلسطينيين سيصبحون المعبر إلى العلاقة التطبيعية بين العرب وإسرائيل، وفى هذه الحالة لست أعتقد أن عاقلاً سيرفض التطبيع، لأن محور العداء انتهى إلا إذا كان هناك مبرر عرقى أو دينى يرفض عملية التطبيع، وأنا أربأ بنفسى وأربأ بالشعب المصرى أن يضع مبررات عرقية أو دينية فى هذا الموضوع.

كما أننى أميز بين التفاوض والتطبيع، فأى مناضل دفاعاً عن قضية يمكن

أن يتفاوض، والفيتناميون كانوا يتفاوضون وليس بمقدور أحد أن يشكك فى ثوريتهم أو دفاعهم عن قضيتهم، لكن التطبيع أى: إزالة حواجز العداء والسماح للعدو أن يتغلغل فى داخلك وفى نسيجك وأن تتغلغل أو تحاول - أنت - أن تتغلغل فى نسيجه، فهذه قضية أخرى، التطبيع يكون فى أعقاب السلام الذى نختلف هنا على تفسيره، وهناك أيضاً مسألة ألمح إليها الدكتور عبدالعظيم، وقالها صراحة الأستاذ على سالم، وهى أن العربى يشعر بالغيرة من الإسرائيلى لأن الإسرائيليين عندهم تقدم، ولأن عندهم حالة من الحرية، أولاً أنا ممن يعتقدون أنه ليس شعباً حراً ذلك الذى يستعبد غيره، ولا يمكن أن يبقى الشعب الإسرائيلى حراً ولا ليبرالياً لأن الليبرالية وجدان.

د. عبد العظيم رمضان: هل يعنى ذلك أن الإنجليز ليسوا شعباً حراً لأنهم استعبدوا الكثير من شعوب العالم؟

د. رفعت السعيد: الفرق هو أن عملية الاستعمار لم تكن تتم لصالح الجماهير الإنجليزية لكننى أركز على العبارة التى استوقفتنى وهى أن العربى يشعر بغيرة من الإسرائيلى. . الغيرة غير الرفض، الغيرة هى دعوة للاقتداء والتماثل وأنا أشك كثيراً أننا نحاول أن نقتدى بالإسرائيليين أو نتماثل مع ممارساتهم الأساسية.

د. عمرو عبد السميع: فلتسمح لى هذه النقطة حول مسألة الاقتداء من عدمه هى فى الواقع متعلقة بمدى معرفتى عن هذا الآخر الذى أطالب بأن أعرفه - أحياناً - كعدو وأحياناً كجار يمكن التطبيع معه ويمكن إقامة علاقات سلمية معه، هل تظن أننى فى غياب التطبيع الذى يسمح بأن أدخل فى حوارات متعددة الدرجة والمستوى ككاتب صحفى وكمثقف وكتاجر هل أستطيع أن أعرفه - بداية - لأقرر ما إذا كنت أقتدى به أم لا؟

د. رفعت السعيد: الشعب العربى يعرف من الإسرائيليين ممارستهم، ولهذا هو يقرأ هذه الممارسات. . ومعرفة العدو لا تتم - بالضرورة - عن طريق التطبيع وقد نجحت الـ كى. جى . بى. فى أن تعرف الكثير عن المجتمع

الأميركى، ونجحت الـ سى. آى. ايه. فى أن تعرف الكثير عن المجتمع السوفييتى، ونجح الإنجليز فى أن يعرفوا كثيراً عن ألمانيا النازية، ليس عن طريق التطبيع، فالمعرفة شيء آخر، وأنا أعرف أن الكثير من الباحثين المصريين والباحثين الإسرائيليين يعرفون الكثير، والسفير تحسين بشير - ببحثه ومعرفته - يعرف الكثير عن المجتمع الإسرائيلى.

د. عمرو عبد السميع: أليس التطبيع من ألوان المعرفة.. حضرتك مثلاً عضو فى نقابة الصحفيين المصريين التى أخذت قراراً يمنع على الصحفى المصرى أن يذهب إلى إسرائيل فكيف يمكن أن تقول بأن الصحفى المصرى يستطيع أن يعرف شيئاً عن صحافة العدو الذى يطالب بمحاربته أحياناً أو الصديق الذى يطالب بالتطبيع معه أحيانا.. كيف يمكن ذلك؟

د. رفعت السعيد: إذا كان المقصود بالمعرفة هو التلامس فالمعرفة ليس شرطاً لها أن تتلامس.

الدكتور عبد العظيم درس تاريخ الحقبة المملوكية ولم يتلامس معها، وأنا درست تاريخ الحقبة العثمانية ولم أتلامس معها، ونحن نستطيع معرفة الكثير عن إسرائيل من دون تطبيع بدليل أن أحداً لم يطالب بالتطبيع قبل كامب ديفيد، وكان العدو عدواً ومعرفته كانت ضرورية لكن لم يطالب أحد أن تتحقق هذه المعرفة عن طريق التطبيع معه، والقضية أنهم طالبوا بالتطبيع عندما تصوروا أن السلام قد حل وأن المشكلة قد انتهت، أعتقد أن هذه المشكلة لم تنته والذى أخشاه هو أن نستخدم الهزيمة سُلماً للتطبيع، فى ظل تصور أنهم أكثر تقدماً، وبالتالى يكون التطبيع مدخلاً لمزيد من الهزيمة، ولنأتى - بعد ذلك - لقضية أميل حبيبى وهو صديق شخصى لى، وأنا أول من وجه له دعوة لزيارة القاهرة كجزء من إحساسى بضرورة التواصل مع عرب إسرائيل.

د. عمرو عبد السميع: هل كانت دعوة شخصية؟

د. رفعت السعيد: نعم دعوة شخصية لأن حزب التجمع ليس طرفاً فى

الموضوع، ولكنى أيضاً رجل قيادى فى الحزب، ولا أستطيع التصرف بشكل مستقل تماماً.

وقد زارنا فى الحزب وعقد اجتماعاً مع قياداته عندما وطأت قدمه - للمرة الأولى - مصر، طبعاً الأستاذ على سالم - بحسه الدرامى - قال إن الناس فى السنبلاوين لم يزعجهم أن إميل حبيبى تسلم الجائزة، لكن الكُتاب العرب غاروا منه، أنا لا أعتقد هذا فالناس فى الناصرة استاؤوا لما إميل حبيبى أخذ جائزة من الإسرائيليين ، فى الوقت الذى يطحنون الانتفاضة، وبالتالى الشعب المعنى والقوى المعنية، هى التى رفضت وأنا - شخصياً - أتابع الصحف العربية التى تصدر فى إسرائيل، واكتشفت وأقرر أن أغلب الكتاب العرب فى إسرائيل قد أدانوا استلام إميل حبيبى للجائزة، ليس من منطلق أنهم رافضون للتعامل مع الإسرائيليين فهم يتعاملون معهم كل يوم، لكن من منطلق أن هذا تبييض لوجه العدو، الذى يطحن الانتفاضة، وما أبأس أن تقترب من العدو، وأن تبتعد عن شعبك فهذا هو خطأ إميل حبيبى، إنه فى الوقت الذى كان شعبه يستشعر قدراً عالياً جداً من الكراهية للممارسات الإسرائيلية قبل أن يمد يده لإسرائيل بلا ثمن، والنقطة الأخيرة بشأن ما قاله الأخ على سالم - أيضاً - من أن معارضة إميل حبيبى هى معارضة كُتاب يسعون إلى بطولة بلا عقاب، لا، أنا أفرق بين غوغائية بعض الكتاب وبين الموقف المبدئى لسياسيين ولكتاب آخرين.

فقد عارضنا كامب ديفيد ونلنا عقاباً صارماً، وأسجل أنه خلال معارضة حزب التجمع لكامب ديفيد، أنا - شخصياً - اعتقلنى السادات ثلاث مرات، واعتقل من أعضاء حزب التجمع ألفين خلال معارضتهم لكامب ديفيد، ودار البلدوزر السلطوى ضدنا بعنف شديد ولم نتخل عن موقفنا، ولا كنا نسعى إلى بطولة زائفة، قد نكون أخذنا موقفاً معارضاً مخالفاً قد يتفق معه هذا الطرف أو ذاك، لكن كل ما فعلناه أننا التمسنا موقفاً تصورنا أنه موقف صحيح مصرياً وعربياً وأننا تمسكنا بهذا الموقف، والشىء الغريب أننا لسنا مدركين أن

الكثيرين عادوا فانحازوا إلى هذا الموقف، وأخيراً أعلق على فكرة قيلت فى هذه الندوة وهى أن هناك جُزراً فى إسرائيل معارضة لليبرالية والتقدم وأنا لا أعتقد أنها مسألة جزر.

فالجسد الإسرائيلى الأساسى صهيونى توسعى، لكن بداخله جزر سلمية ضد التوسع وضد الاحتلال الصهيونى هى جزر محددة بالضرورة -كما يتضح- من العملية الانتخابية.

فالسائد هى الروح العنصرية التى تعتقد بأن اليهود هم شعب الله المختار والتى تعتقد بالتوسعية الصهيونية وبإزاحة العرب.

د. عمرو عبد السميع: عندى سؤال عن قرار عدم تحريم الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية.. هل ترى أن هذا القرار عامل مساعد على التسوية الفلسطينية الإسرائيلية أم أنه عامل مساعد على التطبيع الفلسطينى - الإسرائيلى؟

د. رفعت السعيد: أنا أعتقد أن عملية السلام الحالية بدأت بنوع من التحايل الذى تدرك كل أطرافه أنه تحايل، وكان الإسرائيليون والأمريكان ووفد التفاوض الإسرائيلى يعرفون - جيداً - أن منظمة التحرير الفلسطينية هى التى اختارت الوفد، وأن أعضاء هذا الوفد هم من منظمة التحرير بل وممثلين لفصائلها، وكان معروفاً أن نبيل شعث هو المستشار السياسى الأول للوفد وهو -أيضاً- المستشار للرئيس عرفات، وكان التحايل نابعاً من أن الحكومة الإسرائيلية تعرف علاقة أعضاء الوفد بمنظمة التحرير، لكن لا تريد أن تعترف بهذه الواقعة فما الذى حدث بعد ذلك؟ إنه لأسباب متعددة يتنامى تيار شديد التطرف الدينى داخل الواقع الفلسطينى هذا التيار يتمثل فى «حماس» وحتى فى بعض المنظمات اليسارية التى أصبحت أقرب - الآن - إلى تفكير حماس ليس من ناحية «التأسلم»، ولكن من ناحية حل القضية الفلسطينية، وأدى ذلك إلى عملية تمحور حيث تقف فتح - أحياناً - وحدها وتصدر بيانات موقعة من حماس والديمقراطية والشعبية، وهذا جديد، يعنى أقصى اليسار الفلسطينى إذا

اقتنعنا بأن نسميهم يساراً مع اليمين الفلسطينى، بدأوا يُكوّنون محوراً رافضاً لاستمرار عملية التفاوض وعملية كامب ديفيد، وبذلك أصبح من الضرورى إيجاد وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية، واستخدام ثقل المنظمة كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى، واستخدام ثقل عرفات كزعيم يمتلك كاريزما عند الشعب الفلسطينى فى استمرار عملية السلام وهذا القرار هو مجرد خطوة ستنتهى بأن يجلس الطرفان للتفاوض وجهاً لوجه.

د. عمرو عبد السميع: يبدو أن هناك جانباً ماضوياً فيما يتعلق بالظاهرة التى نحن بصدد الحديث عنها الآن، هذا الجانب يتعلق فى الواقع بأننا إزاء تصورين للتاريخ، وأسال الدكتور عبد العظيم رمضان - كمؤرخ - كيف يرى إمكان حل معضلة وجود تصورين للتاريخ فى منطقة واحدة كمدخل إلى فكرة التطبيع؟.

د. عبد العظيم رمضان: ماذا تقصد بالتصورين؟

د. عمرو عبد السميع: تصور عربى وتصور إسرائيلى.

د. عبد العظيم رمضان: الذى يحل هذه المشكلة - فى تصورى - هو البديل المتاح الآن أى: عملية السلام التى نعرف أن لها سلبياتها الكبيرة، لكن لا يوجد خيار آخر فهل نحن نملك قوة عسكرية تستطيع أن تفرض، أو تعفينا من مشقة المفاوضات الطويلة؟، ومن سوء الحظ أنه لما كانت لدينا هذه القوة كان الجانب المتطرف - عندنا - يمنعنا من استثمارها فى مفاوضات ندخلها بكفاءة من مركز قوة، نحن - الآن - فى مركز ضعف - على وجه التحديد - منشؤه خارجى وداخلى. خارجى لأن القوة الوحيدة فى العالم وفى التاريخ كله التى كانت تساند حركات التحرر الوطنى وهى الاتحاد السوفييتى سقطت، وهذا العامل سلبى بالنسبة لنا ويضعف قوتنا العسكرية، العامل الثانى داخلى وهو أن العالم العربى انشغل بالحرب بينه وبين نفسه وثبت أن التسلح الذى كنا نطالب به، لم يكن بهدف الحرب مع إسرائيل وإنما للحرب فيما بيننا، وثبت أن أكبر المتطرفين فى المنطقة العربية الذين كانوا يقودون حركة الصمود والتصدى لعمرهم ما حاربوا إسرائيل، فقد حاربوا عرباً أو مسلمين.

والمثال على ذلك واضح فى سياسات صدام حسين والنظام العراقى، النظام العراقى عندما ضُرب له المفاعل الذرى عام ١٩٨١، لم يفكر فى أن يرد على ذلك وبدلاً من أن يدخل فى حرب أو صراع مع إسرائيل - كما كنا نتوقع - إذا به يخوض معركة مع الكويت، فكما قلنا التطرف العربى لعب دوراً معطلاً جداً لحل القضية الفلسطينية، ولضرب حركة التحرر الوطنى العربية، إذن يجب أن نعترف بأننا - الآن - فى موقف ضعف فلا توجد دولة خارجية يمكن أن تساعدنا فى مقاومة إسرائيل بالذات، ولا نحن نملك القوة العسكرية التى تمكننا من أن نحارب إسرائيل، إذن ليس أمامنا غير طريق المفاوضات أو طريق السلام، الطريق الطويل الذى نعرفه، وفى هذا السياق فهل مما ينفع فى حل القضية الفلسطينية وغيرها أن نضرب نموذجاً للشعب الإسرائيلى لسلام حقيقى بين مصر و إسرائيل؟ أم نعطل عملية السلام، ومعروف أن أقساما كبيرة من الرأى العام الإسرائيلى تقول إننا تركنا مساحة ١٦٠ ألف كيلو متر مربع فى سيناء، فما الذى أخذناه من المصريين مادام لا يوجد تطبيع؟ وما الذى يجعلهم يحلون مع سورية مثلاً؟ ومعنى ذلك أننى لا أقدم نموذجاً يساعد على نشر عملية السلام وتوسيع نطاقها بحيث تشمل بقية البلاد العربية، ولى بعد ذلك تعقيب سريع على هامش كلام الدكتور رفعت السعيد، عن أن التجمع دفع ثمناً غالياً بسبب موقفه ضد السادات وضد المبادرة وأنا أقول - بالعكس - إن الذين أيدوا المبادرة هم الذين دفعوا غالياً لأننا قوطعنا من العالم العربى كله، ويعرف الجميع أن القائمة كانت تضم شخصيات مثل نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وأنيس منصور وأنا.

د. رفعت السعيد: أعتقد أن المقاطعة ليست أسوأ من السجن.

د. عبد العظيم رمضان: فلنقل إن كل واحد دفع ثمن موقفه المبدئى، وأنا طبعاً لا اشك فى موقف التجمع، وأحترم موقفه لأنه يعتقد أنه حق وعدل، كما أننى أومن بأن موقفى فيه حق وعدل، إنما الكل دفع، وللأسف الشديد أن المثقفين هم الذين يدفعون الثمن، والسياسيين هم الذين يستفيدون من هذا

الثمن، لكن هل هناك بديل لطريق السلام الموجود حالياً؟ وماهى الوسائل التى تنفع طريق السلام؟ هل التطبيع أكثر فائدة أم أن نظل فى معارك بهذا الشكل مع إسرائيل؟ رأيى الشخصى أن أعداء التطبيع وأعداء الحل السلمى هم أكبر حلفاء إسرائيل فى المنطقة، وهذا ما حدث على مدى الصراع العربى - الإسرائيلى، باستمرار كان التطرف هو الذى يخدم إسرائيل، بدليل أنها - اليوم - أقوى مما كانت، والسبب هو التطرف، فأين جبهة الصمود والتصدى الآن؟ ولماذا لم تتصد؟ ولماذا لم تصمد؟

ولذلك فأنا أنظر بريبة وشك شديدين لكل متطرف فى هذه المنطقة العربية وهو يعرف جيداً أنه لا توجد قوة عسكرية تسنده.

د. عمرو عبد السميع: مازلنا إزاء موقفين فيما يتعلق بفهم التاريخ فى منطقة واحدة وهذا ما طلبت منك إيضاحه؟

د. عبد العظيم رمضان: فى تصورى الشخصى أننا فى هذه المنطقة نمثل الغالبية الساحقة، والإسرائيليين أقلية صغيرة، نحن نملك ثقافة عريقة قديمة فى هذه المنطقة والإسرائيليون يملكون ثقافة مجمعة من جهات شتى، ونحن عندنا ما نقدمه للإسرائيليين وهم ليس لديهم ما يقدمونه لنا.

نظرتى لإسرائيل أنها ليست الخطر الحقيقى، إنما الخطر الحقيقى فى تصورى هو الإمبريالية العالمية التى تتحرك فى إطارها إسرائيل، ويتحرك فى إطارها صدام حسين، وتتحرك فى إطارها قوى كبيرة فى هذه المنطقة، نحن الأصل فى هذه المنطقة ونحن الباقون بها، أما إسرائيل فهى تواجه مشكلة عنيفة فإما أن تقبل بالاندماج فى هذه المنطقة وتعيش فى سلام أو لا تقبل، إذا لم تقبل سيستمر الصراع، لكن فى الوقت نفسه القضية بالنسبة لها قضية خوف، خوف حقيقى وأنا لمسته، هم لا يريدون مجرد ورقة سلام، وإنما يريدون أن يحسوا بالسلام - بالفعل - فى تعاملاتهم، وكان اليسار يقول إنهم يريدون أن يستعمرونا اقتصادياً، ونحن نقول إنهم لا يستطيعون، لأننا مستعمرون -بالفعل- من قوى أكبر منهم، وهى القوى المهيمنة عليهم - هم أنفسهم -

إذن ماذا بمقدورهم أن يفعلوا؟ وكيف يستعمروننا اقتصادياً أو ثقافياً؟ بل أقول إننا -نحن- القادرون على أن نستعمرهم ثقافياً إذا أردنا.

د. عمرو عبد السميع: أعتقد أنه إذا كنا نتكلم عن الاستعمار الثقافى أو الفكرى فأنا أفهم - مثلاً - أن قيام مجتمع يملك آلة دعاية قوية ببث مفاهيم معينة فى ذهن مجتمع آخر هو لون من ألوان الاستعمار الثقافى، أفلا تظن أنهم فى هذا ناجحون فى تحويل دلالات الكلمات يعنى تعبير «الهولوكوست» - مثلاً - أصبح يعنى شيئاً آخر تحت وطأة الاستخدام المتعمد لآلة الدعاية الإسرائيلية، فأصبح معناه (ضحايا النازى من اليهود) بعد أن كان يعنى (القربان).

د. عبد العظيم رمضان: أنا لا أحرمهم من أدواتهم للدعاية وغيره، ولكن أنا عندى أدواتى للدعاية فلندعمها ونستخدمها تجاههم، فهل نحن نستخدم أسلحتنا الثقافية؟ الواقع أننا ممتنعون حتى عن استخدام هذه الأسلحة بحجة المقاطعة، وبحجة أننا لا نريد أن نناقشهم.

د. عمرو عبد السميع: كنا قد بدأنا الحديث حول تأثير التعارض بين التصورين العربى والإسرائيلى للتاريخ على إمكانات التطبيع، فهل نستمع إلى وجهة نظر السفير تحسين بشير؟

السفير تحسين بشير: أعتقد أنه كانت لدينا رؤيتان للتاريخ: الأولى: قالت إن استمرار الصراع سيؤدى إلى وحدة العالم العربى، وعندئذ نستطيع أن نتفاهم مع الوجود الإسرائيلى، وهذه الرؤية سقطت فى حرب ١٩٦٧، وتفكك العالم العربى، وهو اليوم بعد حرب الخليج ازداد تفككاً عن أى وقت فى تاريخه، والرؤية الثانية: أن العالم - الآن - يمر بمرحلة تغير عميق، وهذا التغير العميق يفرض على رئيس البوسنة المسلم أن يفاوض رئيس البوسنة الكرواتى والصربى على الرغم من مقتل واغتصاب آلاف من النساء والفتيات البوسنيات، لأنه فى وضع عالمى لا يستطيع الحسم، فالنقطة التى آثارها الدكتور رفعت، وهى أننا مستعدون للتفاهم على سلام، لكن لا نقيم تطبيعاً إلى أن

يأتى السلام، لا معنى لها، وهذا السلام لن يسقط من أعلى، ليست هناك فى العالم قوة تستطيع أن تفرض على العرب ولا على إسرائيل هذا السلام، فشلت إسرائيل فى أن تفرض السلام على العرب باحتلال لبنان أو باحتلال الأراضى بعد عام ١٩٦٧، وفشلت الأمم المتحدة وأميركا فى أن تجد حلولاً حتى لمشكلة قبرص، فنحن نواجه علاقات دولية ودياليكتيك جديد، وهو الآن الذى يفرض خوض كل المعارك بما فيها معركة التطبيع، وهذا التطبيع ليس تطويعاً، هو عامل مساعد مفيد فى السعى لتغيير اتجاهات الشعب الإسرائيلى، وأعتقد أنه نتيجة التطبيق العملى والواعى للتطبيع، يمكن الوصول إلى مصالحة تاريخية تحقق قيام أمة عربية لها صفاتها، وطريقها فى التغيير والتقدم، تعيش فى سلام وتتعامل مع أمة إسرائيلية لها طريقتها، وبيننا خلافات، وهذه الخلافات طبيعية فى منطق القرن المقبل، من دون أن يفرض طرف ما طريقته على غيره، لكن تحقق اعتماد متبادل لا يعنى الخضوع المتبادل، وإنما معناه الوصول إلى شروط وقواعد.

ورأيى أن اليابان وألمانيا تحت الاحتلال، نجحتا على الرغم من التطبيع المفروض عليهما فى أن يحققا - بعد ٢٠ سنة - ما لم يحققه أحد وأصبحتا أقوى من المحتل، ولذلك يجب أن نستغل كل ما هو متاح فى العالم وصولاً للسلام، والسلام أكرر معناه لا يعنى السلام بين الدول العربية وإسرائيل، ولكن بإيجاد أكبر نسبة من الشعب الفلسطينى على أكبر أرض فلسطينية. كما ينبغى أن يكون التعامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين حسب قواعد معقولة للتعامل السلمى السائد فى العالم.

د. عبد العظيم رمضان: أنا - الحقيقة - لا أتكلم عن الرأسمالية البازغة، وفى رأيى أن العالم العربى ليس فيه رأسمالية، ولكنه فى مرحلة تجارية (مركنتالية) لم تَسمُ بعد إلى مرحلة الرأسمالية، وعندما تصبح رأسمالية نتكلم عنها، هناك محاولات تجارية، وأسس مُشتقة وأنا - رأيى - أن إقامة علاقات السلام والمصالحة التاريخية هى الثورة التى تحقق للشعوب العربية أكبر مجال

للتحرر من التخلف، بسبب الحرب وبسبب نظم لا ديموقراطية، هذا بالنسبة لى هو التطبيع، أى الوصول إلى حالة سلام، تتيح مجالاً أكبر للشعوب كما تنطلق - كما تريد - وهذا لا يمنع أننى شخصياً أؤيد الحرية الفردية، ولكن أؤيد فى إطار التعاون الاجتماعى المسئولية الاجتماعية.

د. عمرو عبد السميع: فيما يتعلق بالنقاش حول فكرة التطبيع، أظن هذه القضية انقسمت حولها الآراء بأكثر مما انقسمت حول أى قضية أخرى، وأظن أن منهج السجال بالاعتماد على الاتهام المتبادل وليس الاعتماد المتبادل أصبح هو السائد فيما يتعلق بمناقشة هذه القضية فى مصر والعالم العربى.. فى تصورك ما هى خريطة المثقفين العرب - بالضبط - تجاه هذه القضية؟

على سالم: فى الحقيقة أنا أقرب لفهم المبدعين، فأنا لا أعرف فئة -بذاتها- اسمها مثقفون، لأن المثقف فى تصورى هو الشريحة العليا فى أية مهنة، وهى الشريحة التى تستشعر مسئوليتها عن الحياة وعلى استعداد لاتخاذ مواقف إيجابية فعلية، من أجل ما تؤمن به.

ولذلك سأتحدث عن الإبداع وأقول: سيظل المسرح العربى ضعيفاً ما لم نشاهد المسرح الإسرائيلى، وستظل السينما العربية ضعيفة ما لم نشاهد السينما الإسرائيلية، وقد يقال إننا نشاهد العالم كله، وهذا صحيح لكن إسرائيل فيها عنصر جديد وهو صراع السلام، وهنا الغيرة مرة أخرى، الإحساس بالغيرة إحساس دافع للأمام، والتطبيع أمر شاق للغاية والتطبيع معركة حقيقية، وعندما نقول كلمة تطبيع لابد أن تتم ترجمتها لآلاف الخطوات العملية: أقسام اللغة العبرية عندنا ما هو حالها؟ وماذا تخرج مطابعهم ومطابعنا؟ وكيف نستفيد من أسواقهم؟، وما السلع التى نملك مزايا نسبية فيها؟، وكيفية التعاون الأمنى فى المنطقة، والتعاون الزراعى، والتعاون الصناعى، وأمور أخرى كثيرة والتطبيع معركة أخرى لا تدوى فيها المدافع ولكن تطلق فيها الأفكار، وأيضاً هو معركة بالنسبة للبيروقراطية المصرية من أجل المزيد من حقوق الإنسان الفرد، عندما ندخل فى مقارنة مفتوحة مع إسرائيل فهذا فى الواقع عصر حرية الإنسان

الفرد، وأى شىء يتعارض مع حرية الإنسان الفرد أنا ضده فالتطبيع أمر شاق جداً على عكس ما يبدو، وإذا كانت هناك جبهة رافضة للتطبيع، فهى تتبنى الموقف السهل للغاية، وهو أنك لاتريد أن تعرف بعض ما يفعلون.

د. عمرو عبد السميع: دكتور رفعت السعيد: نحن الآن نسألك بشأن مسألة أُثيرت عدة مرات فى هذا الحوار الممتد عن مسألة التطبيع الاقتصادى والتبادل التجارى والسياحى بين العرب وإسرائيل، إلى أى مدى يمكن أن تفضى مثل هذه الفكرة إلى هيمنة إسرائيلية ليس بالمعنى العاطفى ولكن بمعنى واقعى؟

د. رفعت السعيد: أريد - أولاً - أن أعلق على فكرة رؤيتين للتاريخ لأننى أعتقد أن هناك ثلاث رؤى للتاريخ: هناك رؤية صهيونية توسعية ترى أنه من الضرورى استيطان اليهود المبعثرين فى كل أنحاء العالم فى أرض الميعاد واستبعاد السكان الأصليين المقيمين فيها، وتوجد رؤية ثانية قال السفير تحسين بشير إنها رؤية بعض القوى القومية التى كانت ترى التوحد فى مواجهة إسرائيل من أجل إزالتها من الوجود ورأيى أن هذه الرؤية لاتزال موجودة وأخذت شكلاً آخر على يد التيارات المتأسلمة، وتوجد رؤية ثالثة تدعو لسلام عادل شامل، وهذه الرؤية موجودة وسط العرب ووسط الإسرائيليين، وسط الإسرائيليين يمكن بنسبة أقل، لكن على أية حال هى موجودة فى الطرفين.

السؤال الذى يحيرنى، والذى لم يجب عنه أحد فى هذه الندوة هو لماذا يتعثر التطبيع؟، قلتم إن الشعب المصرى قَبِل كامب ديفيد، وهلل لها، ومصر الرسمية تطبع، لكن لماذا يرفض الشعب المصرى التطبيع؟ وما الذى يمنع السيد على سالم من الذهاب لإسرائيل، ويشاهد المسرح والسينما؟، لكنه لا يفعلها (المحرر: كان ذلك قبل أن يذهب علَى سالم لإسرائيل) لأنه يعرف أنه إن فعلها فهناك مشاعر شعبية ستقف ضده، والدكتور عبد العظيم رمضان يقابل الإسرائيليين فى أميركا وفى أوروبا ويتناقش معهم، لكنه لا يفعلها لأنه يعرف أنه إن فعلها فثمة مشاعر. ليست قضية شباب متشنجين يساريين أو متطرفين أو رافضين وإنما المشاعر الشعبية المصرية التى ترفض ذلك، لماذا يرفض البابا

الذى هو لا يسارى ولا متطرف ولا متشنج أن يحج الأقباط إلى القدس حتى الآن؟ حتى التطبيع الدينى غير موجود، لأن هناك حاجزاً من العداء، هذا العداء لا يخلقه العرب ولكن تخلقه السياسة الصهيونية التى تمارس العسف والاضطهاد ضد الشعب الفلسطينى، وتصور أننا نطوع العدو عبر التطبيع مثل تصور أن بإمكاننا أن ندعو النمر إلى مائدة الطعام فيتناول الأرز بدلاً من أن يأكلنا.

فالقضية ليست قضية تطبيع، وإنما قضية إيجاد توازن داخل المنطقة، وفى اعتقادى أنه على الرغم من اختلال توازن القوى، فقد أثبتت إسرائيل أنها ليست كما كان يعتقد الغرب، الغرب كان يتصور أن إسرائيل هى القوة التى تستطيع أن تحمى مصالحه فى المنطقة، لكن عندما ألقى العراق عليها صاروخين اضطرت أميركا لأن ترسل لها من يحميها، وبالتالى الدور الذى كانت تلعبه إسرائيل كشرطى أمريكى فى المنطقة، لم يعد وارداً ولم تعد أميركا بحاجة إليه، ومن ثم أعتقد أنه - من خلال تصور عمليات متراكمة - بدأت قبل حرب الخليج ثم تأكدت خلالها أصبح الطريق مفتوحاً أمام تسوية سلمية، التسوية السلمية لا يمكن أن يسبقها التطبيع الكامل، فكما قلت التفاوض غير التطبيع، الفيتناميون تفاوضوا لكن لم يطبعوا العلاقات، التطبيع يحل مشكلة العزلة للإسرائيليين، الدكتور عبد العظيم قال إن الإسرائيليين خائفون لأن قطعة ورق لا تساوى شيئاً، لكن كل الدول فى العالم عملت معاهدات ولم تكن خائفة، فلماذا الإسرائيليون هم الذين يخافون ويشترطون التطبيع؟ ولماذا رفض الشعب المصرى عملياً وواقعياً التطبيع؟، ولماذا لا يذهب التجار الذين تكلم عنهم الأستاذ على سالم ليتاجروا مع إسرائيل؟.

د. عمرو عبد السميع: الدكتور رفعت لم يجب حتى الآن عن السؤال الخاص بفكرة الهيمنة الاقتصادية.

د. رفعت السعيد: أنا أعتقد أن الرأسمالية المصرية - على الرغم من كل محاولاتها التاريخية للنهوض - هى رأسمالية ضعيفة، وأنا أعتقد أن من أكثر القوى المعارضة للتطبيع هى قوى الرأسمالية المصرية التى أيدت كامب ديفيد مع

السادات، لكن عندما بدأت العلاقات أوجدت منافسة اقتصادية وإنتاجاً سلعياً أكثر تقدماً فهى خائفة.

د. عبد العظيم رمضان: هل نخاف من المنافسة الإسرائيلية فيما السوق المصرية مفتوحة لكل السلع الأجنبية؟

د. رفعت السعيد: الرأسمالية المصرية ترفض سياسة إلغاء الحماية الجمركية وتطالب بحماية جمركية، لكن فى النهاية شروط صندوق النقد الدولى هى التى تفرض عليها هذا الوضع، فالرأسمالية المصرية تصرخ من المنافسة والواضح أن هناك مناخاً لا يتوافق مع عملية التطبيع، يوجد تطبيع حكومى لكن لا يوجد توافق شعبى مع عملية التطبيع، يمكن للمواطن أن يشترى قميصا مصنوعاً فى إسرائيل لكن لم يحدث أن متجراً باع قميصاً مكتوباً عليه صنع فى إسرائيل، لأنه يعرف أن المواطن ربما يرفض شراءه، فمازال الشعب المصرى يتعرض للامتهان اليومى لمشاعره بواسطة الصهيونية إزاء ما يرتكب ضد الشعب الفلسطينى، سؤالى هو: إذا كان التطبيع مقبولاً من الجماهير المصرية لماذا لا نرى له دلائل؟، وإذا كان التطبيع مباحاً ومقبولاً من الجماهير المصرية، وهو ضرورى لهذا الحد فلماذا لا يتفضل راغبو التطبيع فيركبون الباص إلى إسرائيل ويطبعو؟ فهم يشعرون بأنهم إن فعلوها ستقف الجماهير ضدهم، فالقضية ليست قضية غوغاء يساريين واثنين أو ثلاثة كُتاب.

د. عمرو عبد السميع: هناك ثلاثة تعقيبات على هذا الكلام أولها للدكتور عبد العظيم رمضان.

د. عبد العظيم رمضان : يبدو أن الصديق الدكتور رفعت السعيد واقع تحت وهم أن الشعب المصرى رافض التطبيع، لكن ماذا تريد تطبيعاً أكثر من أن يأتى الإسرائيلى لمصر، ويتعامل معه الشعب بمودة وبصداقة، ويتعامل معه تجارياً، ويقدم له كل الخدمات كسائح؟ فالقضية على العكس، أن الحكومة - مجاملة للقضية الفلسطينية - تضع قيوداً على التطبيع الكامل، ولكن إذا فتحت الحكومة الباب للشعب المصرى سيصل التطبيع إلى ذروته.

د. رفعت السعيد: دكتور عبد العظيم لقد عملت أستاذاً زائراً فى أميركا، هل تقبل العمل أستاذاً زائراً فى الجامعة العبرية؟.

د. عبد العظيم رمضان: على الرغم من أننى لا أحب الأسلوب الشخصى فى الحوار، أقول إننى إذا كنت لا أذهب لإسرائيل فهذا يرجع إلى اعتقادى بأن الشعب الفلسطينى يجب أن يحصل على حقوقه أولاً، وهذا موقف لا يخلو من خطأ لأن ذهابى لإسرائيل سيسهم فى إقناع شعبها بالضغط على حكومته، وفى دعم قوى السلام هناك، ولذلك فإن عدم ذهابى لإسرائيل يعد تقصيراً منى فى حق الشعب الفلسطينى، وعلى كل حال الرجل المصرى العادى من الأسكندرية حتى أسوان يتعامل مع الإسرائيليين، أما عدم ذهابه لإسرائيل كى يتاجر فيرجع إلى عدم وجود مصلحة اقتصادية مباشرة، كما أن مستوى الأسعار هناك مرتفع جداً و بالتالى لا يستطيع شراء سلع لإعادة بيعها، والثابت أن الإسرائيلى يأتى لمصر لشراء حاجاته بأسعار أرخص فليس هناك دافع أو حافز للرجل المصرى العادى للذهاب إلى إسرائيل ، فضلاً عن أن الحكومة المصرية لا تشجع على ذلك مجاملة للقضية الفلسطينية.

السفير تحسين بشير: أنا أتكلم عن التطبيع كجزء من عملية السلام الشامل والكامل، وليس بالنسبة لمصر فقط، لكن بشأن مصر فإن التطبيع هو إحدى أدوات الدبلوماسية للضغط والتشجيع لتوسيع قاعدة السلام وصولاً إلى السلام الشامل وأعتقد أن الحكومة المصرية راعت هذا بكل دقة، لأنه كانت هناك خطورة من أن بعض أطراف الشعب المصرى - غير الواعية بالقضية الفلسطينية - تدخل فى علاقات تطبيع تضر بالشعب الفلسطينى، لكن أنا أعتقد أن هناك تغيرات رئيسية فى العالم اليوم، ولذلك ألوم القدرات المصرية من اليسار ومن الوسط ومن اليمين التى لم تدخل إلى إسرائيل، وتدفع بقضية السلام وتساعد الشعب الفلسطينى، فهناك نوع من التخوف بسبب التركيز على الناحية العاطفية الظاهرية، وليست الحقيقية للشعب العربى، نحن علينا واجب أولى هو مساندة الشعب الفلسطينى قبل أى دولة عربية أخرى، وهذه المساندة لا تقدمها الأيدى المترددة لأنها أيد منافقة، والأيدى الحقيقية هى التى تساعد الشعب الفلسطينى، فالمصرى يستطيع أن يقول للإسرائيلى أشياء قد لا يقدر عليها الفلسطينى من

داخل إسرائيل التى لا تقتصر - الآن - على النظرية الصهيونية القديمة التى أشار إليها الدكتور رفعت، وأنا موافق معه - جزئياً - لكن هناك فى إسرائيل من ينظرون الآن إلى المصلحة الإسرائيلية نظرة جديدة، وكذلك نظرتهم إلى المصلحة العربية، وعلينا أن نتفاعل مع العناصر الفعالة، أما بالنسبة للخوف من النتيجة الاقتصادية، فأرى أن إسرائيل تخسر إذا دخلت فى مجال التجارة مع لبنان. فلا داع للتقليل من الطاقات العربية، الطاقات اللبنانية فى منتهى القدرة فى النواحى التجارية وتستطيع أن تفوق الإسرائيليين، فنحن لا نخاف من هذه الأمور، لكن هناك - مع ذلك - تخوفاً من تخلفنا الذهنى، تخلفنا عن أخذ مخاطر محسوبة نحن الذين كَبَّرنا إسرائيل لأننا تخلفنا عن معرفة مفاتيح العصر، لكن إذا لعبنا اللعبة جيداً لا نخاف من إسرائيل، طالما أننا واعون لمصالحنا وننمى الطاقات المبتكرة والمبدعة فى مختلف المجالات.

علي سالم: لا أوافق على تفسير عدم قيام المصريين المؤيدين للتطبيع بزيارة إسرائيل، على أن الخوف من المشاعر العدائية ينطوى على تجاوز للواقع، فهذا الموضوع لا يدخل فى حساباتى التى تنبع من صوت ضميرى وعقلى، وقلت وشرحت ذلك خلال الندوة، فنحن مازلنا فى معركة مع إسرائيل بسبب القضية الفلسطينية لكن عندما يأتى إلىّ الإسرائيلى - فى مصر - بغرض الحوار أرحب به ولو أننى مكلف من الدولة بزيارة إسرائيل لإعداد تقارير متكاملة عن الحركة الثقافية، أذهب على الفور، فالمهم أن يكون هناك هدف أو مهمة، لأننى على المستوى الفردى ليست لى مصلحة فى الذهاب لإسرائيل، لكن لو أن هناك هذه المصلحة، لا أتردد ليس فقط كمواطن وإنما ككاتب أيضاً وعضو من رجال المجتمع، فالقضية الآن خاصة بالشعب الفلسطينى، وعندما يتم حلها، إذا وجهت لى الدعوة من الحكومة الفلسطينية أو الحكومة الإسرائيلية أعدك بتلبيتها فوراً مهما كانت الانفعالات، لكننى أنبه إلى أن التطبيع يعنى العمل الشاق والوطنى أيضاً، وحكاية أن الحكومة المصرية لا تريد التطبيع، غير صحيحة، فالتطبيع الحادث الآن أعتقد أنه أقصى ما يمكن الحصول عليه من تطبيع فى ظل قواعد البيروقراطية المصرية التى تعطل عمل المصريين أنفسهم فما بالك بالأغراب.

نظام شرق أوسطي..

سوق شرق أوسطية ؟!

د. علي الدين هلال - د. سعيد النجار - فهمى هويدى
د. جلال أمين - جميل مطر - د. ناصيف حتى
د. عبد العظيم أنيس - د. محمد السيد سعيد د. هبة حندوسة

وهذا واحد من الموضوعات التى حدث بشأنها لغط كبير، وخلط أكبر، وأريقت فيه ومن حوله، أطنان من الحبر على أطنان من الورق.

غير أن خطورة الموضوع وأهميته، لا يمكن أن نرضى أمامها بمجرد التوقيع فى دفتر الحضور والانصراف وتسجيل المواقف بينهما، ولا يمكن - كذلك - أن نقبل بشأنها أن تكون المناقشة والمجادلة مجرد «حبر على ورق»!

سوق شرق أوسطية .. هوية شرق أوسطية .. نظام شرق أوسطى.

ثلاثة جوانب تتعرض للخلط، وثلاثة موضوعات يثور حولها اللغط.

ومبعث الخلط، ومصدر اللغط - فيما أتصور - كان عدم الإدراك، أو التحديد الواضح لما هو (أمر واقع) فى مواجهة ما هو (حلم وطنى أو قومى مشروع)، مع انعدام الخيال الذى يقبل ببعض الأمر الواقع فى مرحلة بعينها، مع الاحتفاظ لوجدان الأمة بالقدرة على الحلم، والسعى من أجل تحقيقه فى مرحلة أخرى.

ثم إن مبعث الخلط ومصدر اللغط - فيما أظن - كان فى السقوف الزمنية المنخفضة التى يصر كل طرف على أن تظلل موقفه وتحميه، فكل من الفرقاء يصر على بلوغ كامل تصوره الآن .. حالاً .. فوراً، من دون إبداء حيثيات مقنعة لهذا التحديد الزمنى، ومن دون الحرص على عبور الفرقاء الآخرين معه إلى المستقبل، وكأن كلاً منهم قد وجد فى مناسبة هذا التغيير الدراماتيكى فى شكل ومستقبل المنطقة، فرصة ذهبية للتخلص من بقية الفرقاء عند هذا المنعطف، وهو منعطف - بحق - تاريخى!

ومبعث الخلط ومصدر اللغط - أخيراً - يأتى من شعور فريق بعينه - مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة - بنشوة الانتصار، وشعور الفريق الآخر - إزاء ذات التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة - بحسرة الانكسار، وكل من الشعورين يثير لدى صاحبه، أعلى درجات التشبث، وعدم المرونة، بل ويثير لدى صاحبه أعلى درجات رفض الآخر، والانسحاب من ساحة الحوار مع هذا الآخر، إلى ساحة الكلام مع الذات وعدم القبول بغير هذه الذات ونيساً أو جليساً.

وكان لابد لأداة الحوار الصحفى الجماعى فى شكل الندوة أو حلقة النقاش، أن تحاول الخروج بالجميع من مربع هذا الخلط وهذا اللغط، الذى يفضى إلى واحدة من أبشع أشكال النفى السياسى المتبادل بين الأطراف الوطنية، وكان عليها - أيضاً - أن تحاول الخروج بالنقاش - فى هذا الموضوع - إلى الهواء الطلق، وإلى الناس الذين ينبغى أن يكون لهم رأى فى هذا الموضوع الذى لا يمكن أن نرضى أمامه بمجرد التوقيع فى دفتر الحضور والانصراف وتسجيل المواقف بينهما، ولا يمكن - كذلك - أن نقبل بشأنه أن تكون المناقشة والمجادلة مجرد «حبر على ورق» !!

. . . .

وعُقدت الندوة فى السادسة من مساء يوم ١٠ يوليو ١٩٩٣، وشارك فى مناقشاتها: د. على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية فى جامعة القاهرة، د. سعيد النجار الخبير فى البنك الدولى وعضو المجالس القومية المتخصصة فى مصر، والأستاذ فهمى هويدى الكاتب والمفكر الإسلامى، ود. جلال أمين أستاذ الاقتصاد فى الجامعة الأمريكية، والأستاذ جميل مطر مدير المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل، ود. عبد العظيم أنيس الكاتب السياسى والأستاذ غير المتفرغ فى جامعة عين شمس، ود. ناصيف حتى خبير الشئون السياسية فى الجامعة الأميركية، ود. هبة حندوسة رئيس قسم الدراسات الاقتصادية فى الجامعة الأمريكية، ود. محمد السيد سعيد الخبير فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

أكد **الدكتور على الدين هلال** أن الترتيبات الإقليمية الجديدة ستكون بعد التسويات الثنائية لا قبلها، وأن الشرق أوسطية ليست نظاماً إقليمياً بديلاً، ولا ضرورة لمحاربة أشباح، وأن العرب قادرون على حماية مصالحهم كغيرهم، وأن رفض أى علاقات مع إسرائيل يعنى أنه لا داع للمفاوضات.

. . . .

وقال **د. سعيد النجار** إنه لا تعاون - إقليمياً - قبل تحقيق سلام شامل عادل، وإن الحديث عن إجراءات بناء ثقة قبل تحقيق السلام غير مقبول، وإنه يجب التمييز بين تبادل الرأى فى الترتيبات الإقليمية وبين تنفيذها، وإن الترتيب الشرق أوسطى لا يتعارض مع التعاون العربى، وإنه لا خوف من علاقات طبيعية مع إسرائيل طالما لا تمييز فى المعاملة، وإن رفض التطبيع مع إسرائيل - إذا تحقق سلام - غير مقبول دولياً وأخلاقياً.

. . . .

أما **فهمى هويدى** فأكد أننا فى حاجة إلى مشروع عربى لمواجهة المشروع الإسرائيلى، وأن حديث السلام يحشرنا فى زاوية.. بينما إسرائيل تغير الواقع على الأرض.

وقال: إن الإسلاميين يتعاملون مع قضية الشرق الأوسط من منطلقات وطنية، وإن هذه المنطقة عربية - إسلامية.. ولا مجال لهوية شرق أوسطية، وإن المفهوم الشرق أوسطى مصمم - خصيصاً - لاستيعاب إسرائيل.

. . . .

وقال **د.جلال أمين**: إن الموضوع الشرق أوسطى يتعلق بـ«الأجندة» الإسرائيلية لا العربية، وإنه إذا كانت الشرق أوسطية شرطاً للتسوية فهى تعنى - بحق - إذعاناً، وإن إسرائيل تختلف عن غيرها فى أنها تحمل مشروعاً مناقضاً للآمال العربية، وإن العلاقة مع إسرائيل تمثل خطراً على التطور الثقافى العربى، وإن مهمة مثقفينا هى التمسك بالطموح العربى مهما كانت الظروف،

وإن الهوية العربية فى خطر، والمشروع الإسرائيلى يستهدفها، وإنه ليس ضد السلام لكن ما يحدث الآن ليس سلاماً.

. . . .

وأكد **جميل مطر** أن إسرائيل هى الركيزة الأمنية للغرب فى المنطقة، وأنه لا يمكن تدعيم الاقتصاد على حساب الحضارة العربية، وأن الضغوط لإنهاء المقاطعة هى جزء من الإعداد لترتيب شرق أوسطى، وأن الترتيبات المقبلة تتجاوز العلاقات بين الدول، وأنه ينبغى على العرب تجنب تقديم التزامات من الآن.

. . . .

أما **د. هبة حندوسة** فقالت: إن القدرة التنافسية للسلع الإسرائيلية منخفضة، وإن هناك شكوكاً إسرائيلية فى إمكان نجاح السوق الشرق أوسطية، وإن تدفق الاستثمارات الأجنبية هو أهم مكسب لإسرائيل فى حالة السوق الشرق أوسطية، وإن فرصة السوق العربية ما زالت قائمة حتى إذا دخلنا فى علاقات مع إسرائيل، وإن الإسرائيليين سبقونا إلى دراسة مستقبل المنطقة.

. . . .

وطرح **د. ناصيف حتى** رؤيته متمثلة فى الآتى:

إننا نعانى من حرب باردة بين منطقين: ثقافى واقتصادى، وإن الهوية العربية ستبقى ولا توجد هوية شرق أوسطية، وإن تعامل العرب مع غيرهم أكثر واقعية من تعاملهم مع بعضهم، وإن التحولات التطبيعية الراهنة مع إسرائيل ليست فى صالح المفاوض العربى، وإن السلام العربى - العربى ضرورى لتحقيق السلام مع إسرائيل.

. . . .

وقال **الدكتور عبد العظيم أنيس**: إن المفاوضات لا يمكن أن تنتهى إلى ما يحقق مصلحة عربية، وإن أى اتفاقات ستكون بين حكومات وضد رغبة الشعب، وإن النضال ضد إسرائيل سيستمر فى العالمين العربى والإسلامى،

وإنه يقبل وجود اليهود فى المنطقة، ويرفض أن يكونوا أسيادها، وإنه - أيضاً - ليس ضد التفاوض مع إسرائيل، ولكن ليس فى الظرف الراهن، وإن استمرار المفاوضات يفتت النضال الفلسطينى ويغطى على الانتهاكات الإسرائيلية.

. . . .

وطرح **الدكتور محمد السيد سعيد** رأيه فى مجموعة العناصر الآتية: ضرورة البحث فى بدائل غير عسكرية لإدارة الصراع مع إسرائيل، وأن رفض التفاوض قد يقود إلى سيناريو أسوأ من الأندلس، وأنه يمكن استخدام التسوية لتذويب المجتمع الإسرائيلى ونزع عسكرته، وأن اتباع العرب استراتيجية دفاعية يعرضهم لمخاطر كبرى، وأن تحول المنطقة إلى مجموعة أنظمة وظيفية يدعم دور إسرائيل، وأن أشكال التجارة غير التقليدية ترجح كفة إسرائيل على العرب، وأنه لابد من بحث تحويل الصراع مع إسرائيل إلى مجالات مدنية.

. . . .

ووسط كل الزخم الذى عكسته هذه الآراء، تحركت مناقشات الندوة على محاورها ومساراتها، تشتعل سخونة فى أغلب المواقف، وتناقش بعقلانية باردة بعض العناصر، وفى الحالتين كانت تتصدى بالبحث الدؤوب والمخلص لواحدة من أخطر وأهم تحديات المستقبل فى المنطقة.

وفيما يلى نص الندوة :

د. عمرو عبد السميع: أحد السيناريوهات المحتملة فى موضوع النظام الشرق أوسطى سيناريو نظام إقليمى ذو طابع مؤسسى، وهذا يثير عدة تساؤلات حول وضع جامعة الدول العربية كما يثير تساؤلات أخرى حول ما إذا كانت هناك ترتيبات أمنية يمكن أن تنشأ بين إسرائيل وبين الدول العربية وضد من؟

د. على الدين هلال: هذا منطق بعض المفكرين العرب ممن تخصصوا فى زراعة الخوف وفى أن يكونوا مبشرين بكل ما يتعلق بهزيمة للمنطقة العربية أو للعرب، فالحديث عن موضوع النظام الشرق أوسطى يثير بداية السؤال التالى: أين طرحت هذه الفكرة؟ ومن قال إن هناك نظاما شرق أوسطى؟ مفهوم الشرق الأوسط مفهوم مطروح منذ زمن ولا يوجد شىء جديد فى هذا، كما لا يوجد شىء جديد فيما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر مفهومان: مفهوم النظام العربى الذى طرحته الحركات السياسية العربية ثم جسدته ثورة ١٩٥٢، ومفهوم الشرق الأوسط كإطار استراتيجى، وهذا كان منطلق الدول العظمى فى وصف المنطقة العربية، لكن نحن كأبناء لهذه المنطقة نسميها إما المنطقة العربية أو المنطقة العربية الإسلامية، وقد تصرفنا على هذا الأساس، لكن الدول الكبرى عندما تتعامل مع هذه المنطقة، مثل الإدارة المختصة بنا فى وزارة الخارجية البريطانية أو فى وزارة الخارجية الأميركية، تضعنا فى سياق إقليمى أكبر أو أصغر، وفكرة التعاون الاقتصادى واستخدام المنهج الاقتصادى الوظيفى كمدخل لحل الصراع العربى - الإسرائيلى موجودة منذ منتصف الخمسينيات، ولو نذكر مشروع جونستون الذى طرح على مصر فى ذلك الوقت، كان يتضمن شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادى، لكن فيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة، هذا الموضوع مُثار فى سياق آفاق ما بعد التسوية، يعنى - تحديداً ودون أى لغو أو عبث الحديث عن أى ترتيبات إقليمية يبدأ بعد انتهاء المباحثات الثنائية لتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وأى حديث غير هذا يتناقض مع تصريحات صريحة قالها رؤساء جميع الدول

العربية، المباحثات متعددة الأطراف تشير إلى تصورات لما يمكن أن يحدث فى المنطقة بعد توقيع المعاهدة الإسرائيلية - الفلسطينية، والإسرائيلية - السورية، والإسرائيلية - الأردنية، والإسرائيلية - اللبنانية، وربما يقال كلام آخر من عنديات صحفى أميركى أو صحفى صهيونى أو فى تصريح لمسئول غير مسئول هنا وهناك، لكن عندما نرى التصريحات الرسمية لرؤساء الدول العربية، ولوزراء خارجية الدول العربية ذوى الحيثية بما فى هذا التصريحات الرسمية الأميركية، نجد الحديث عن أى مجالات للتعاون الإقليمى سيكون مطروحاً بعد حل القضايا الثنائية.

وأنا أرى أنه لا مجال لإقحام أمور محسومة فى هذا الموضوع مثل العروبة والقومية، فالعروبة هى انتماء ثقافى وحضارى وقومى، ولا يمكن لأحد أن يناقشه أو يتنازل عنه، فنحن - أحياناً - نخلق أعداءً وهميين، ثم نبدأ فى الصراع معهم، الشرق أوسطية هى مجموعة ترتيبات اقتصادية وأمنية لحل مشاكل معينة، وليست نظاماً إقليمياً، وهنا الخطورة، لقد افترضنا أن هناك نظامَ شرق أوسطى على الرغم من أنه لا يوجد - فيما أعلم - إلا ضمن الدعاية الصهيونية، فنحن نختلق - فيما أتصور والله أعلم - معارك حول هذا الموضوع، وعلينا أن نأخذ موقفا إيجابيا، وهذا الموقف الإيجابى هو أن لدينا نظاماً عربياً له مؤسساته أى الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها، وهناك ٢٢ دولة عربية تشارك فى جميع هذه المنظمات، وعندما تتحقق تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، من المتصور فى مرحلة السلام أن تنشأ ترتيبات إقليمية معينة، لكن لماذا سيناريو شرق أوسطى بالذات؟ أنا رأيى أن نرفض هذا، فالمقصود ترتيبات إقليمية لمنطقة معينة، والمشاركة فيها تختلف وفقا للقضية، فعلى سبيل المثال، مصر قالت إن نهر النيل خارج أى حديث عن هذه المسألة، والموقف العربى السليم - فيما أتصور - أن نرفض منظمة مياه إقليمية ونطرح أن كل مشكلة مياه ينشأ ترتيب إقليمى لها، فمثلاً مشكلة مياه نهر الأردن يشترك فيها مثلاً الأردن وسورية وإسرائيل، ففى مرحلة ما بعد السلام يمكن

أن ينشأ ترتيب إقليمى معين بين هذه الدول. ومياه نهر الفرات، تشترك فيها تركيا وسورية والعراق، إذن تنشأ منظمة إقليمية أو تعاون إقليمى حول هذه المسألة، وبعبارة أخرى بدلاً من أن نعادى أشباحا لم تولد بعد، يمكن أن نوئد هذه الأشباح فى مهدها، بطرح تصورات استراتيجية مناهضة، والتصور الاستراتيجى المناهض لا يستوجب أن نبدأ بالحديث عن نظام شرق أوسطى، ثم نتساءل عن علاقته بالنظام العربى، فبهذا السؤال تكون قد وقعت فريسة للخصم، فالمطلوب هو أن نقدم تصوراً لماهية هذه الترتيبات، وفى تصورى أن هناك مشكلات معينة فى مرحلة ما بعد التسوية الإقليمية للصراع القائم، وأطراف كل مشكلة من المتصور أن يقيموا - معاً - ترتيبات.

النقطة الأساسية هنا ألا يحدث ترتيب جماعى، وإنما مجموعة من الترتيبات الجزئية وقد يضم أحدها ثلاث دول، ويشمل ترتيب آخر خمس دول، وهكذا وفقاً لنوع المصالح.

والنقطة الأخيرة إنه إذا كان الخصوم أذكياء فلا يجب أن نتصرف أو نتصور أننا بُلهاء، فإذا كان الآخرون يقدرون على حماية مصالحهم، فمن المتصور - أيضاً - أن لدينا من مفكرينا وأساتذتنا من يستطيعون - أيضاً - أن يحموا هذه المصالح بشكل أو بآخر.

د. عمرو عبد السميع: على ضوء هذه التقدمة الإيضاحية والتى تأخذنا بعيداً عن مأزق السؤال نفسه الذى يسقط فى براثن منطق إسرائيل، هناك سيناريو آخر يطرح الآن - أيضاً - لمسألة نظام شرق أوسطى وهو نظام سوق اقتصادية تضم - فيما تضم - تركيا وإسرائيل، فهل هناك أخطار على اقتصاديات الدول العربية نتيجة مثل هذا الترتيب. . ثم هل يمكن أن نضم إيران إلى مثل هذا الترتيب أم لا؟ وفى أى وقت يمكن أن تنضم إيران له؟

د. سعيد النجار: أبدأ بإبداء موافقتى على جزء كبير جداً مما ذكره الدكتور على الدين هلال، ونظراً لضيق الوقت وتفادياً للدخول فى مناقشات غير منتجة وغير مثمرة، أريد أن أصوغ القضايا الأساسية التى تثيرها قضية السوق شرق

أوسطية، أول قضية تناولها الدكتور على الدين هلال، وهى أننا عندما نتكلم عن سوق شرق أوسطية إنما نعنى صورة من صور التعاون الإقليمى بعد قيام سلام شامل عادل فى المنطقة، إذن فأى كلام عن أى ترتيب أو تعاون إقليمى قبل نشوء سلام شامل عادل، هو - كما قال - يتعارض مع كل المواقف الرسمية للدول العربية، بل إنه يتعارض مع طبائع الأشياء، لأنه - إلى حد كبير جداً - غير متصور وغير ممكن لا سياسياً ولا إنسانياً، فكيف تدخل فى تعاون إقليمى إذا لم تعالج القضية الفلسطينية حتى وإن تحققت الاتفاقات الثنائية مع كل بلاد الطوق، إنما لم نصل إلى تسوية شاملة بالنسبة للقضية الفلسطينية، فالمفروض أن يكون هناك اتفاق شامل على كل القضايا، ومقبول من كل الأطراف وعلى رأسهم الشعب الفلسطينى، ولا يجوز تضييع الوقت فى غير هذا، والنقطة الوحيدة التى تثار - فى هذا السياق - أن من المعروف أن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تناديان فعلاً بتنفيذ بعض الإجراءات قبل قيام سلام شامل عادل فيما يسمى إجراءات بناء الثقة، على أساس أن مثل هذه الإجراءات التى تنفذ فى أثناء المفاوضات تساعد على الوصول - سريعاً - إلى تسوية شاملة عادلة، وأنا - شخصياً - أرى أن هذا كلام فارغ، فللولايات المتحدة ولإسرائيل أن يقترحا ما يشاءان، ولكن الأمر المؤكد أن التعاون الإقليمى إذا حدث أصلاً، فهو يفترض قيام سلام شامل وعادل فى المنطقة، وأن ما يسمى بإجراءات لبناء جسور ثقة هو فى الواقع ضد قضية السلام وليس معها، لأن إسرائيل إذا شعرت أنها تستطيع أن تدخل فى تعاون إقليمى قبل السلام، فما هو الحافز لها على أن تسعى للوصول إلى تسوية شاملة، وهذا الرأى قلته فى المؤتمر الذى حضر فيه إسرائيليون، وأقامه مركز دراسات الشرق الأوسط بالقاهرة أخيراً، وقلت لهم إننا عندما نتكلم عن أى تعاون فالمقصود أنه يتحقق بعد أن نصفى كل مسائلنا دون استثناء، أما القول بأن نضع -موضع التنفيذ- بعض الإجراءات لبناء الثقة، فهو ضد عملية السلام وليس معها.

والقضية الثانية: أن موقف بعض المثقفين العرب من قضية الشرق الأوسط موقف غير سليم، وموقف سلبى لأننا يجب أن نفرق بين أمرين، بين تبادل الرأى والبحث فى شكل المنطقة بعد السلام، وبين تنفيذ ترتيبات التعاون الإقليمى ولقد اتفقنا على أن تنفيذ ترتيبات لابد أن ينتظر قيام السلام الشامل والعادل، أما البحث فى هذه الترتيبات، فمن الواجب علينا أن نتناوله بشجاعة وصراحة ونعرف أين هى مصلحة البلاد العربية، وأين هى مصلحة إسرائيل، وإلا فإننا نعطى لإسرائيل ميزة علينا، لأن إسرائيل فى المرحلة الحاضرة تبحث بعناية وبدقة شكل المنطقة بعد قيام السلام، ولا يجوز أن نقف موقف المتفرج من هذا وإنما يجب أن ندلو بدلونا، ونقول إنه إذا قام سلام شامل وعادل، ففى هذه الحالة من المصلحة أن نسير فى هذا الاتجاه وليس من المصلحة أن نمضى فى اتجاه آخر، هذه هى القضية الثانية، أى التفرقة بين التنفيذ - الذى لا بد أن ينتظر قيام سلام شامل عادل - وبين البحث وتبادل الرأى الذى ينبغى أن يحدث من الآن، وكان يجب أن يحدث منذ بدء المفاوضات فى مدريد، لكن المفكرين العرب أخذوا وقتاً كى يبدأوا فى البحث فى هذه المسائل، والواقع أننا بسبب سكوتنا وبسبب عدم تناولنا بالمناقشة لهذه المسألة - التى تعالج بطريقة عاطفية - فإننا نضعف مركز المفاوض العربى، فهذا المفاوض فى مركز لا يحسد عليه، بينما المفاوض الإسرائيلى يستطيع أن يستفيد من صحف ومجلات وثروات ومؤتمرات عن شكل المنطقة بعد السلام، المفاوض العربى لا يجد ما يقرأه إلا صيحات غاضبة من بعض الناس تتهم البعض الآخر بإقامة تطبيع مع إسرائيل من غير سلام، وبأنهم يريدون أن يمكنوا إسرائيل من الاستيلاء على المنطقة، نيابة عن الولايات المتحدة الأميزكية، مثل هذا الكلام لا يقدم ولا يؤخر، بل إنه يؤخرنا كثيراً لأن من الواجب أن نبحث فى الصواب والخطأ بدلاً من التراشق بالاتهامات.

والقضية الثالثة: هى علاقتنا بأى تصور وأى تعاون إقليمى شرق أوسطى، أنا هنا لا أتفق - تماماً - مع الدكتور على الدين هلال فى أن أى كلام عن

الموضوع الشرق أوسطى يعنى أننا نُسلم لأعداءنا أو ما يشبه ذلك، وكأننا نلعب اللعبة التى يريدوننا أن نلعبها، وأنا - شخصياً - لا أرى هناك أى تعارض بين أى ترتيب شرق أوسطى إذا كانت هناك حاجة إليه بعد قيام السلام وبين التعاون العربى، فكما قال الدكتور على الدين هلال التعاون العربى والفكرة العربية والعلاقات العربية مسألة حضارية ثقافية، وعلى الرغم من أنها تعثرت إلا أننا لم نيأس إلى الآن ولا يجوز أن نعتبر أى تعاون يضم بلاداً غير عربية هو ضد التعاون العربى، أو على حساب التعاون العربى، هذا غير صحيح، والدليل على ذلك واضح جداً، فمثلاً فى القضايا التى تكون فيها مصالح لبلاد البحر الأبيض المتوسط قامت ترتيبات تضم هذه البلاد، وفى المجالات التى وجدنا أن هناك إمكانية للتعاون الأفريقى، شاركنا فى هذا التعاون، وحتى فى المجالات التى توجد فيها مصالح عربية لكن على المستوى دون القومى مثل مجلس التعاون الخليجى تحقق ذلك، ولم يقل أحد أن أى تحرك من هذه التحركات على حساب التعاون العربى، والأصح أن نقول بأن هناك بعض القضايا قد تتطلب عند قيام السلام الشامل العادل التعاون مع بلاد غير عربية بما فيها إسرائيل، وأن هذه الصيغة أكثر فعالية فى علاج تلك المشاكل من الصيغة العربية البحتة، إنما هذا لا يجوز اعتباره على حساب الصيغة العربية أو على حساب التعاون العربى.

والقضية الرابعة: تتعلق بالسوق شرق أوسطية، لقد اتفقنا على أن نقول إن السلام يجب أن يقوم أولاً، وإنه يجب أن نفرق بين البحث والتنفيذ، واتفقنا على أن هذا ليس على حساب التعاون العربى، إذن يبقى الرأى فيما يتعلق بالسوق شرق أوسطية؟ هنا - أيضاً -آخذ على المفكرين العرب أنهم لم يقفوا دقيقة واحدة لكى يُعَرِّفوا لنا ماذا يقصدون بالسوق شرق أوسطية، لأن هذا المصطلح يحمل عدة معان لا معنى واحداً، فنستطيع أن نتصور عند قيام السلام هذه التفرقة بين نوعين من العلاقات بيننا وبين إسرائيل، النوع الأول من العلاقات ينشأ من تلقاء نفسه وليس فى حاجة إلى قيام مؤسسات خاصة، مثل

الانتقالات السلعية بين البلاد العربية وإسرائيل، وإنهاء المقاطعة والتدفقات الاستثمارية بيننا وبين إسرائيل، لكن ليس على أساس إعطاء ميزة خاصة من طرف لطرف آخر، فنحن لا نعطى ميزة للسلع الإسرائيلية التى تريد دخول أسواقنا، وإسرائيل لا تعطى ميزة للبلاد العربية إنما تدخل السلع الإسرائيلية للسوق العربية على نفس الأساس الذى تدخل به السلع الأميركية أو الإنجليزية أو اليابانية، وكذلك الاستثمارات، إذا أرادوا أن يستثمروا عندنا فإن استثماراتهم تخضع لنفس القواعد التى تخضع لها الاستثمارات الأجنبية لا أكثر ولا أقل، وكذلك الحال بالنسبة لنا، نحن لا نطلب ميزة خاصة للبضائع العربية عندما تدخل إسرائيل ولا نطلب ميزة خاصة للاستثمارات العربية إذا أراد أحد أن يستثمر فى إسرائيل، هذه العلاقات تقوم من تلقاء نفسها، وليست فى حاجة إلى إذن من أحد، وأنا - شخصياً - لا أرى أن يكون عندنا أى تخوف من مثل هذا، ليس هناك أى تخوف من أن البضائع الإسرائيلية سوف تغزو المنطقة العربية وتجتاحها لأن البضائع الإسرائيلية ليست أكثر تفوقاً من البضائع الإيطالية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية، وسوف تدخل عندنا بنفس الشروط، فليس هناك أى محل للخوف وكذلك ليس هناك أى محل للخوف من أن الاستثمارات الإسرائيلية ستأتى هنا وتستولى على الأصول العربية، لأن إسرائيل ليس عندها الطاقة لذلك، ولأن الاستثمارات الإسرائيلية كأى استثمار أجنبى سوف يخضع لنفس القواعد والضوابط التى يخضع لها أى استثمار أجنبى آخر. فإذا خفنا من هذا وأردنا أن نضع قواعد لحمايتنا، فالمهم ألا تكون هذه القواعد قائمة على التمييز بين أى استثمار أجنبى واستثمار أجنبى آخر أو بين بضاعة أجنبية وبضاعة أجنبية أخرى، هذا هو التعاون الذى ينشأ من تلقاء نفسه.

أما النوع الآخر المختلف كل الاختلاف، فهو الدعوة إلى إنشاء سوق شرق أوسطية بمعنى إقامة منطقة تجارة حرة، ومناطق التجارة الحرة ليست من نوع واحد، فمنطقة التجارة الحرة ممكن أن تقوم على أساس تخفيف الحواجز

الجمركية فيما بيننا وبين البعض، مع استبقاء كل دولة لتعريفتها الجمركية وسياستها التجارية الخارجية، ومنطقة التجارة الحرة - هذه - غير الاتحاد الجمركى الذى يقوم على أساس توحيد وإزالة القيود فيما بين البلاد الأعضاء وتوحيد السياسة الجمركية، بحيث يوجد سياج جمركى موحد لكل البلاد الأعضاء كما هو فى السوق الأوروبية، وأعتقد أن المسألة المطروحة هى الأولى فالذى فى ذهن البعض عندما يتكلمون عن سوق شرق أوسطية، هو إقامة منطقة تجارة حرة، بمعنى أنه إما أن تُخفف القيود التجارية أو تُزال القيود التجارية مع استبقاء كل بلد لسياستها الجمركية إزاء العالم الخارجى، وأنا - شخصياً - لا أرى محلاً لذلك، يعنى مع قولى إن العلاقات التى تنشأ من تلقاء نفسها لابد أن تنشأ، فليس هناك أى عقبة ولا أى خوف ولا أى خطر، وفى الوقت نفسه لا أرى أن الظروف مهيأة لإقامة منطقة تجارة حرة، أو سوق شرق أوسطية بمعنى منطقة تجارة حرة بيننا وبين إسرائيل، لعدة أسباب:

أول سبب وهو الأهم، أننا حاولنا ذلك فيما بين البلاد العربية نفسها ولم ننجح، فما هو الأساس كى نتصور أن مثل هذا الترتيب سوف ينجح إذا دخلت معنا إسرائيل؟

والسبب الثانى أن عوامل الفشل قائمة سواء كانت فيما بين البلاد العربية نفسها أو فيما بين البلاد العربية وإسرائيل، ففيما بين البلاد العربية، هيكل الانتاج - نفسه - لا يساعد على قيام تجارة وعلاقات تجارية بين البلاد الأعضاء، والسياسة التجارية لمعظم البلاد العربية قائمة على أساس الحماية الجمركية الشديدة، وليس على أساس فتح الأسواق، ومسألة منطقة التجارة الحرة فى الواقع تؤدى فى أغلب الحالات إلى توسيع نطاق الحماية بحيث أنها تشمل الحماية فى بلاد أخرى التى تمتد إلى سوقنا فى مقابل أن تمتد الحماية لبضائعنا إلى أسواق البلاد الأعضاء، وفى هذا ضرر وليس نفعاً للبلاد الأعضاء، فهى قيود إلى ما يسميه الاقتصاديون بعملية تحويل التجارة من مصادر كبيرة الكفاءة إلى مصادر أقل كفاءة داخل منطقة التجارة الحرة، لأنك تعطى مزايا خاصة

للمنتجين داخل المنطقة الحرة، وليس لنا مصلحة فى ذلك.

مختصر الكلام أننى لا أرى هناك محلاً لقيام منطقة تجارة حرة، وأن هذه المسألة التى فشلت فيما بين البلاد العربية وفشلت - أيضاً - بين كل البلاد النامية سوف تكون فاشلة، إذا جربناها مرة أخرى.

أضف إلى هذا - أخيراً - أن إحدى العقبات فى طريق منطقة التجارة الحرة بهذا المعنى مع إسرائيل هى أن مستوى التطور الاقتصادى الإسرائيلى يمكن أن نقول إنه أعلى من مستوى التطور الاقتصادى لبعض البلاد العربية، وهذا يؤدى إلى وضع يثير الكثير من العقبات، وإسرائيل - نفسها - لما دخلت فى منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة قالت إنها أقل تطوراً من أميركا وترتب على ذلك أنها كانت منطقة تجارة حرة من جانب واحد، بمعنى أن البضائع الإسرائيلية تدخل السوق الأميركية دون أى قيد أو شرط، أما البضائع الأميركية فهى تدخل السوق الإسرائيلية خاضعة للقيود الجمركية وكل قيود أخرى ترد عليها لفترة انتقال تصل إلى عشر سنوات، كذلك الحال بالنسبة لليونان والبرتغال وأسبانيا عندما دخلوا السوق الأوروبية، حيث تم التحرير من جانب واحد، وهو أن البضائع البرتغالية تدخل السوق الألمانية أو الفرنسية دون قيد أو شرط، أما البضائع الفرنسية والألمانية فلا تدخل السوق البرتغالية إلا تحت قيود وضوابط لفترة إنتقالية كبيرة، وعلى ذلك هذا أيضاً يعتبر عقبة، لأن معناه أن إسرائيل إذا أرادت أن تقيم سوقاً حرة فمعنى ذلك أنها سوف تسمح بدخول السلع العربية إلى سوقها دون قيد أو شرط أما السلع الإسرائيلية فتدخل السوق العربية خاضعة لنفس القيود التى ترد على بضائع الدول الأخرى.

د. عمرو عبد السميع: نتنقل إلى الأستاذ فهمى هويدى لأنه يبدو أنه فى وعاء التيار الإسلامى هناك كم كبير من الجدل وكم كبير من الهواجس وكم كبير من الشكوك متعلقة بهذا الموضوع..

د. جلال أمين : لحظة لو سمحت، أحب أن أعرف السؤال الذى ستوجهه لى كى أفكر فيه، يعنى فى الحقيقة لم أتوقع هذا الجو فى الندوة، أى أن نجلس

لنجيب على أسئلة نفاجأ بها، ولذلك أحب قبل أن أتكلم أن أعرف السؤال لأكون مستعداً لا أن توجه لى سؤالاً لا أعرفه وتقول لى تفضل تكلم فى عشر دقائق، أنا أحب أن أرتب عقلى.

د. عمرو عبد السميع: الحقيقة أننا أوضحنا فى التقديم للندوة أنها قائمة على توجيه الأسئلة وهذه الأسئلة شبيهة جداً بالأسئلة التى توجه فى الحوارات الصحفية، ولا أظن أن فى كل الحوارات الصحفية حضرتك تطلب أن تعرف الأسئلة قبل أن تتكلم.

د. جلال أمين: لكننى أريد أن أعرف.. فهل لديك مانع؟

د. عمرو عبد السميع: لا مانع (وكتبت له السؤال) وسأسأل - أولاً - الأستاذ فهمى.. فيما يتعلق بوعاء التيار الإسلامى يبدو أنه أكثر الأوعية السياسية التى تثير الهواجس والشكوك حول فكرة قيام سوق شرق أوسطية أو نظام شرق أوسطى، بل وتطرح - فى هذا السياق - أفكاراً عن الهوية الشرق أوسطية فى مقابل الهوية الثقافية الإسلامية والعربية.. ما هو تقويمك لمثل هذا النوع من الآراء؟

فهمى هويدى: أولاً أنا لا أزعم تمثيلاً للتيار الإسلامى، ولكن أظن أن المقدمة التى استقبلنا بها الكلام تضعنا أمام موقف ملتبس - إلى حد كبير - يعنى الدكتور علىّ قال إننا نتعامل مع شبح لم يولد بعد، بينما نرى أن هناك أشياءً ولدت بالفعل، مثلما حدث فى الزراعة بين مصر وإسرائيل مثلاً والمركز الذى أنشأه الدكتور يوسف والى وهذه حقيقة، والإجراءات التى تتم لإنهاء المقاطعة العربية - الإسرائيلية، هناك شىء حاصل يعنى، فنحن لسنا أمام حقيقة كاملة ولسنا أمام شبح لا أصل له، يوجد جنين - إذا صح التعبير - يجرى تخليقه على مستوى الواقع وعلى مستوى الفكر، هناك مفكرون يتكلمون وهم لا يفعلون ذلك فقط، كمفكرين ولكن يتكلمون كمعبرين عن رؤى سياسية معينة، يعنى المفكر الذى يتكلم هو يعبر عن وجهة نظر نظام سياسى،

وليس فقط عن اجتهاده الشخصى وهو أيضا يعكس شيئاً يحدث، أما إذا كان الموضوع شيئاً لم يحدث أو شبحاً لا أساس له ولا إقدام ولا كيان له، فالمسألة تختلف، وأظن أن الكلام الذى قاله الدكتور سعيد هو كلام يطرح الموقف الأمثل وهو أنه لا يمكن أن يتم شىء إلا بعد كذا وكذا، لكن الحاصل أن هناك أشياءً تتبلور وتتخلق على الرغم من أن الوضع الأمثل لم يتحقق.

ومن هنا فأنا أظن أنه إذا أراد طرف ينتسب إلى الحالة الإسلامية أن يتعامل مع الموضوع، فهو يتعامل معه من المنطلقات الوطنية التى تعتمد أو تسعى إلى تحديد مصالح الأمة وتكريس استقلالها والدفاع عن هويتها.

وموضوع الهوية الشرق أوسطية على الرغم من أن هناك كتابات فى هذا المعنى، لكن يبدو أنها لا تعبر عن أمر له جذور حقيقية، ففى حقيقة الأمر لا يكاد المرء يتصور أن هناك ما يمكن أن يسمى هوية شرق أوسطية، يعنى هذه المنطقة هى منطقة عربية إسلامية بالدرجة الأولى، وموضوع الشرق أوسطية يتعلق بدور جغرافى وله ملابسات وعلى الرغم من أننى قرأت لكتاب محترمين كلاما عن الهوية الشرق أوسطية، لكننى أرى أنه افتعال وكأنه دعوة لتذويب خصوصية هذه المنطقة بحيث تنخلع من انتمائها العربى وانتمائها الإسلامى، وأنا أحد الذين ساورتهم الشكوك من هذا الطرح لأنه عندما نتكلم عن هوية شرق أوسطية فكأنها صيغة مصممة لاستيعاب إسرائيل فى هذه المنطقة، لأنه لو قلنا عربية أو إسلامية فإسرائيل لن تدخل، فبالتالى هذا باب يبدو جذاباً لكنه فى حقيقة الأمر محاولة لغرس إسرائيل فى جسم هذه المنطقة، وأظن أنه يعبر عن رؤى وأحلام وتمنيات أكثر مما يعبر عن معطيات لواقع حقيقى لأن هناك شروطاً لزرع أى طرف فى الجسم حتى يستقيم هذا الجسم، وهذه الشروط فى حدها الأدنى ليست متوافرة لإسرائيل، ومن هنا أظن أن مصطلح هوية الشرق أوسطية هذا، لا أعرف إذا كان علينا أن نأخذه مأخذ الجد أم لا، وأنا أدعو إلى عدم أخذه مأخذ الجد، لأن معطياته على صعيد الواقع غير متوافرة، ومن هنا أنا أستبعد هذا الموضوع وأرجو استبعاده، ولا أظن أن فرصته قائمة، وخارج

هذا النطاق فلا أظن أن أى واحد ينتسب إلى التفكير الإسلامى أو الحالة الإسلامية يختلف فى تقييمه لهذه المسألة، من أى منطلق وطنى حريص على مصالح الأمة وثوابتها بالدرجة الأولى.

د. **عمرو عبد السميع**: فى ضوء ما طرحه سعيد النجار من تصور اقتصادى لسوق شرق أوسطية.. هل يرى جلال أمين أن لهذا الطرح دلالة سياسية قريبة من نموذج التكامل الأوروبى؟

د. **جلال أمين**: أريد أن أبدأ ببعض الملاحظات التى أعتقد أنها مهمة، أولاً أنا أكره اقتراح سوق شرق أوسطية لأنه عربياً سيئ جداً، وأريد أن أسأل الداعين إلى سوق شرق أوسطى.

د. **عمرو عبد السميع**: لماذا هذا الاقتراح سيئ جداً من المنظور العربى؟

د. **جلال أمين**: الاقتراح المتعلق بسوق شرق أوسطية هو مثل الخصخصة، وأريد أن أسأل الداعين إلى سوق شرق أوسطية: هل هذه أجندة إسرائيلية أم أجندة عربية؟ وأنا أعتقد أن هذا مهم جداً، بمعنى أن الذين يطرحون الموضوع هل هم عرب أم إسرائيليون؟ هى مهمة لأننى أشك أن إسرائيل هى التى وضعتها على جدول الأعمال وليس نحن، ولهذا الشك على الأقل سببان: أن الذين حملوا لواءه فى مصر منهم أشخاص كانت لهم مواقف معينة تجاه إسرائيل فى مسائل أخرى لا علاقة لها بالاقتصاد، قبل أن يطرح الموضوع، ثانياً توقيت إثارة الموضوع بمناسبة اتفاقية السلام، فأنا عندى أسباب تدفع للاعتقاد بأن الذى طرح الموضوع هم الإسرائيليون، وهذا فى اعتقادى مهم لأنه طبعاً ممكن جداً أن يطرح الموضوع إسرائيليون ويكون فى مصلحتنا ولا يوجد ما يمنع هذا منطقياً - إنما على الأقل - يجعلنا فى حذر مضاعف لأن المسألة لم تنبع من ناحيتنا، والنقطة الثانية أننى أريد أن أسأل الداعين إلى سوق شرق أوسطية، سؤالاً آخر: هل أساس دعوتهم هو أنه مفيد للعرب أم أنه لا مفر من قبوله لتجنب شر أعظم؟ لأنه فى الجدل القائم نجد أن الحجتين ملتبستان، فمثلاً

نجد أحد الداعين للشرق أوسطية، وهو الدكتور يوسف والى فى الأهرام يوم ٢٧ فبراير الماضى، يبدأ الكلام وكأن هذا شىء عظيم للعرب، لكن فى الجدل عندما يحاصرون يلجأون إلى القول بأن هذه مسألة لا مفر منها، وأننا سنقبلها رغماً عنا. وأنا أعتقد أنه من المهم جداً التمييز بين النقطتين، لأنه إذا كانت المسألة أننا سنقبلها رغماً عنا، فلا داعى للنقاش، أما إذا كانت المسألة أن هذه السوق - حتى لو كانت مضرة لنا - فإن قبولها ضرورى مقابل قبول إسرائيل بنوع من التسوية المقبولة للفلسطينيين. إذا كان هذا هو المعنى المقصود فالمسألة تصبح أشبه بشروط الصلح الذى يفرض على دولة منهزمة فى حرب ولا حول لها ولا قوة مثل ألمانيا، ودفع التعويضات بعد الحرب الأولى، أو تقسيم ألمانيا بعد الحرب الثانية، فإذا كان هذا هو المقصود من الداعين إلى السوق الشرق أوسطى، فما هو التصرف الأمثل من جانب اقتصادى أو سياسى عربى؟ فهل يقف ليقول إن التعويضات خراب على ألمانيا أو أن تقسيم ألمانيا ليس فى صالحها، أم يقف ليقول إن هذا شىء عظيم، أم يقول يا جماعة إننا نقبلها صاغرين. أنا أعتقد أن هناك فرقاً، لكن - للأسف - نجد أن من يقولون إننا سنقبلها رغماً عنا هم أنفسهم يصورونها فى مجالات أخرى على أنها عظيمة جداً. فلو أنك مجبر عليها، فمن المفيد أنك كاقتصادى أو كسياسى عربى أن تقول إننا مجبرون، وأن يحاول المفاوض العربى أن يخفف الثمن بقدر الإمكان.

أما الزعم بأن السوق الشرق أوسطية مفيدة للعرب، فالحجج تتراوح بينها، فمثلاً واحد يقول إننا نعيش فى عصر التكتلات ومن المفيد أن نتكتل، وواحد يتحدث عن مزايا حرية التجارة وتقسيم العمل والمزايا النسبية المعروفة، وواحد يتطلع إلى تكنولوجيا ومهارات إسرائيلية ليست موجودة لدينا، وواحد يقول إنها يمكن أن تتيح فرصاً مجزية للعمل الزائد لدينا، او استخدام موارد طبيعية لا نعرف أن نستغلها أو فرصا مجزية لرؤوس الأموال العربية فى إسرائيل، والبعض يضيف أنها تدعم السلام، ومن الواضح أن المسألة أكثر من تطبيع،

وكلمة سوق فيها إيحاء بسوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة، كما يقول الدكتور سعيد، إنما الواضح أنها شيء أكثر من التطبيع، لكن ما هو الضرر من السوق بمعنى سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة؟ بعض الناس يقولون إن إسرائيل هى المستفيدة الأولى، والعرب لن يستفيدوا كثيراً. وأنا أعتقد أن هذا صحيح، لكن يرد آخر عليه بأنه ما المانع من أن نستفيد نحن وهم، حتى إذا كانت فائدتهم أكبر.

وأنا أثير هنا نقطة أعتقد أنها مهمة وتتعلق بكل المقارنات التى تقول طالما أننا نسمح لإيطاليا وألمانيا، فلماذا لا نسمح لإسرائيل؟ أنا أعتقد بوجود فارق جوهرى جداً بين العلاقة المحتملة أو الممكنة مع إسرائيل، وبين أنك تسمح لسلع واستثمارات إيطالية أو ألمانية، وهو باختصار أن إسرائيل لها مشروع، كان لها - وما زال - مشروع يؤدى تحقيقه إلى ضرر محقق بالمشروع العربى، أو بالآمال العربية، سمها كما تريد، نهضة عربية أو طموحات عربية.

والتاريخ خلال المائة سنة الماضية يؤيد هذا، وإذا كنت تعتقد - صواباً أو خطأ - أن إسرائيل لها مشروع يتعارض مع طموحاتك، فمن الضرورى - ليس فقط - أن تقلق عندما تكون هى التى تحقق نفعاً أكبر من السوق، ولكن أيضا تقلق إذا هى حققت أى نفع على الإطلاق، يعنى أنت ترفض أن تحقق لها أى نفع، لأن مشروعها يتعارض مع مشروعك، ويعنى - مثلاً - يمكن أن تطرح إسرائيل الدخول معها فى مشروع لاستخدام المياه وغرضها تهجير اثنين أو ثلاثة ملايين يهودى من روسيا أو من منطقة أخرى، فكيف تقيس هذا الكلام بمزايا نسبية واقتصاد، ومن سيستفيد ماذا؟

هذا يتعارض مع وجودك أصلاً.

والنقطة الثانية خاصة بالحديث عن مزايا التكتل الاقتصادى كما ورد فى حديث الدكتور والى.

فكأنك تستمع إلى واحد يعرض عليك أن تتزوج امرأة دميمة وقبيحة وسيئة الخلق، ويتكلم عن مزايا الزواج بصفة عامة. لكن لماذا التكتل؟ ومع إسرائيل

بالذات؟ والتكامل العربى لماذا لم يتحقق، ولماذا فجأة اعتبرناه كما لو كان خرافة لمجرد أننا فشلنا - عملياً - فى تطبيقه لأسباب لها علاقة بطموحات إسرائيل نفسها، ثم أصبح التعاون مع إسرائيل هو الشىء المحبب، وعلى ذلك فلنتناول الموضوع من منظور اقتصادى بحت، حيث يُطرح كلام عن مزايا حرية التجارة واتساع السوق وتقسيم العمل.

وهذا الكلام - طبعاً - قديم من أيام آدم سميث وريكاردو ، لكن هناك أيضاً كلام قديم قاله فريدرك لست الذى حذر من الدخول فى حرية تجارة مع بريطانيا طالما هى أكثر تفوقاً فى هذا الجانب أو ذاك.

وإذا كانت بريطانيا حققت هذا التفوق فأنا أيضاً قادر على أن أحقق هذا التفوق لو حصلت على فرصة.

فالانفتاح الاقتصادى على بلد متفوق تكنولوجياً واقتصادياً له أخطار، بالضبط كالعلاقة بين الدولة المستعمِرة والدولة المستعمَرة، له أخطار كلنا نعرفها كما أن له منافع كالتى تحدث عنها سميث وريكاردو، ولكن هل الانفتاح على إسرائيل من النوع الذى تحدث عنه سميث أم من النوع الذى أشار إليه لست يعنى هل نتبع لست أم سميث فى هذا الموضوع؟ أقول إن الإجابة تتوقف على نوع طموحاتك إذا كانت كل طموحاتك أن تشترى بيضاً رخيصاً وكتاكيت رخيصة أو أن متر المنسوجات الإسرائيلى - إذا كان أرخص وأكثر جودة - هو - فى نظرك الأفضل؟

إذا كان هذا طموحك - إذن - فلتدخل مع إسرائيل فى انفتاح لا نهاية له، لكن إذا كانت طموحاتك أكبر من هذا يكون لست هو الذى معه الحق، وعلى فكرة لست لم يكن يتحدث فى الاقتصاد فقط وإنما كان يسعى إلى نهضة فى ألمانيا وكان يصف سميث بأن كلامه مأخوذ من مذكرات تاجر، يعنى من باب التحقير، ولست كان له كلام مهم جداً فى مسائل نهضوية وثقافية وليس فقط فى الاقتصاد، فإذا كانت المسألة أن يرجع عمال العريش من إسرائيل ليقولوا إن

الإسرائيليين عاملوهم معاملة طيبة فلا مجال - إذن - للحديث عن نهضة عربية، فالاستعماريون البريطانيون فى مصر نظموا المالية العامة والضرائب وبنوا خزان أسوان، وزودونا بترتيبات الزراعة، إنما السؤال هو الآتى: لو كانت ثورة عرابى نجحت هل بعد ٧٠ سنة كنا أفضل أم لا، هذا هو السؤال: طموحات عرابى أم ما فعله الإنجليز؟ وبعد ٧٠ سنة من الاحتلال الإنجليزى هل كانت صورة الاقتصاد المصرى أفضل لو أن ثورة عرابى نجحت أم لا؟، وهذا هو السؤال الذى يجب أن يحكم تفكيرنا فمن الممكن أن ندخل فى وحدة اقتصادية مع إسرائيل تؤدى إلى تعظيم التدخل وبعض التقدم الاقتصادى.

لكنى أقول إن بعض التخلف مع بعض النهضة أحسن، أى معدل نمو أقل نسبياً مع نهضة يعتبر أفضل بالنسبة لنا.

فإذا كان طموحك اقتصاديا فقط، إذن فلتدخل فى السوق، لكننى أفترض أن المسألة أكبر من هذا فليس صحيحاً أن الاقتصاد هو كل شيء، وأن الأمور الأخرى غير مهمة، لأنه لو كان الأمر كذلك فلماذا نزعج أنفسنا أصلاً؟

وإذا كان الفلسطينيون يأكلون ويشربون فى ظل الدولة الإسرائيلية، فما وجه الانزعاج من الاحتلال وإذا كان مستوى معيشتهم أحسن مما يمكن أن يتوفر فى دولة فلسطينية فما لزوم المقاومة؟، يعنى إذا كان الاعتبار اقتصادياً فقط، إذن فلننس الموضوع بأكمله، لكن المسألة قطعاً أكبر من الاقتصاد.

وأنا أزعم - أيضاً - أن الدولة المتفوقة تكنولوجياً واقتصادياً تؤثر على تطورك الثقافى والحضارى - أيضاً - مثلما شكلت انجلترا نوع تطورك الثقافى والحضارى لمدة ٧٠ سنة، فإذا دخلت مع إسرائيل فى علاقات اقتصادية وهى متفوقة تكنولوجياً واقتصادياً عليك، ستكون محكوماً فى تطورك الثقافى بنمط الحياة الإسرائيلية والمطامح الإسرائيلية، وهناك كلام كثير لن أقوله - الآن - رداً على السؤال لماذا تخافون من إسرائيل إلى هذا الحد، فهى خمسة ملايين والعرب أكثر من مائة مليون، وأنا أعتقد أن الخوف من الانفتاح على إسرائيل ينبغى أن يكون أكثر من الخوف من الانفتاح على أميركا.

د. سعيد النجار: عندى سؤال لجلال أمين وهو: بافتراض تحقق سلام شامل عادل من غير مؤسسات ومن غير منطقة تجارة حرة، فهل ترى أن السلع الإسرائيلية لا تدخل السوق العربية حتى بفرض إجراءات تمييزية ضدها، ورغم أنك تسمح بدخول السلع الأميركية؟ لقد خلط جلال أمين بين التبادل الاقتصادى مع إسرائيل فى حالة قيام سلام شامل عادل، أى التبادل الاقتصادى الذى لا يحكمنا بأى شيء، وإنما يحدث من تلقاء نفسه، وبين إقامة ترتيب آخر اسمه سوق أو منطقة تجارة حرة، أى ترتيب مؤسسى، الأول قلت إنه يحدث من تلقاء نفسه وليس هناك خطر منه لأن إسرائيل عندما تدخل على قدم المساواة مع الأميركان والانجليز إلى السوق العربية فليس هناك أى ضرر، أما المسألة الثانية فهى إعطاء مزايا تفضيلية للسلع الإسرائيلية وهذا موضوع آخر.

د. جلال أمين: أنا فهمت النقطة يا دكتور سعيد لكن - حتى - فى المجال الذى أنت وافقت عليه، أنا متخوف جداً.

د. سعيد النجار: لماذا؟

د. جلال أمين: عندما تقول إسرائيل إن لديها مشروعاً لاستثمار مشترك فى سيناء ويأتى طلاينة وهولنديون، أنا أخاف من المشروع الإسرائيلى أكثر مائة مرة من مشروع هولندى وإيطالى، أليس هذا هو منطق التجارة الحرة؟.

د. سعيد النجار: المسألة باختصار أنك رغم قيام سلام، لابد أن تعمل تمييزاً ضد السلع الإسرائيلية، وضد الاستثمارات الإسرائيلية.

د. جلال أمين: نعم.

د. سعيد النجار: إذن فلتقل هذا، أنا أريد أن أفهم.

د. عمرو عبد السميع: بخصوص الأفكار المتعلقة بسوق شرق أوسطية، هل الطريقة التى تطرحها بها المفوضية الأوروبية هى نفس الطريقة التى تطرحها بها الكتابات الإسرائيلية وهى نفس الطريقة التى تطرحها بها مراكز البحوث الأميركية، أم هناك تمايزات فى طريقة طرح هذه المسألة؟

د. هبه حندوسة: تصورى للمسألة أنها - فعلاً - محتاجة لدراسة فنحن نتكلم فى غياب أرقام وبيانات وتصورات محددة لماهية السوق الشرق الأوسطية، وهل سيكون فيها تمييز تفضيلى أم لا ؟ والدراسات التى قامت بها هيئات أو مثقفون تنطلق - فعلاً - من مفهوم سوق مشتركة ، مشتركة بمعنى أنها تكتل يقف أمام التكتلات الدولية فى أوروبا أو أميركا وهذا الموضوع فيه مجال كبير جداً للبحث ومهم للغاية، فمثلاً هل الأكثر فائدة - من وجهة نظر إسرائيل - أنها تدخل فى سوق مشتركة .. سوق حرة .. تجارة حرة بحيث يكون - هناك على الأقل تمييز تفضيلى بالنسبة لسلعها واستثماراتها؟، الدراسات الموجودة لا تدخل فى تفاصيل كافية بحيث يتم استخلاص نتائج محددة وإيضاح ما الذى يمكن أن يستفيد به كل شريك فى مثل هذا الترتيب .. ولكن فى تصورى - أولاً - أن دولة إسرائيل مازالت تعانى من ناحية الاستثمارات مثلاً، وهى محتاجة استثمارات مثلنا، وبالنسبة للسلع التى يمكن أن تصدرها فهى سلع محدودة للغاية ولا مبرر للتخوف منها سواء كانت سلعاً زراعية أو بعض التكنولوجيا التى دخلت بها أسواق أوروبا، أما بالنسبة لكفاءة البضائع الإسرائيلية ومقارنتها - مثلاً - بإنتاجية وكفاءة ومستوى الأسعار للسلع اليابانية أو الآسيوية - بوجه عام - فنجد أن كفاءتها منخفضة للغاية، فهذه كلها مسائل تحتاج دراسة تشمل أيضاً التجارة الإسرائيلية الآن واتجاهاتها، والسلع وتكويناتها، وتوزيع الهيكل الإنتاجى فى إسرائيل، وكذلك بالنسبة للدول العربية والدخول فى أى ترتيب بالنسبة لمنطقة حرة، فالتبادل الاقتصادى له مشاكل كثيرة جداً، فقبل أن نحكم على نوع التبادل يجب أن تكون هناك دراسة وتحليل وإبداء الرأى فى ضوء نتيجة هذه الدراسات، وقد اطلعت على دراستين لإسرائيليين فى موضوع التبادل والتجارة ما بعد السلام، ونفس الاقتصاديين الإسرائيليين عندهما شكوك كبيرة جداً، خصوصاً أن مفهوم السوق المشتركة لم ينجح بين الدول العربية وبعضها، وبالنسبة لدخول إسرائيل فى مثل هذا الترتيب يمكن أن نفكر فيه بعد عشرين سنة والكثير من المراقبين

يرون أن هذا الترتيب ليس محتملاً فى المستقبل القريب؟ وإذا نظرنا بموضوعية للمشكلة والتطورات حولها يبدو لى فعلاً أن مثل هذا الترتيب بعيد جداً لكنه يستأهل الدراسة - من الآن - بحيث نكون مستعدين لأى مبادرات من الدولة الإسرائيلية.

وأخيراً - فى رأى - أنه إذا كنا قلنا ما الذى ستستفيده إسرائيل والدول العربية، فلا شك أن إسرائيل ستستفيد أكثر لأن سوقها محدودة للغاية وحجمها أربعة أو خمسة ملايين نسمة مقابل أسواق الدول العربية، وإذا تكلمنا عن نوعية السلع لديها التى يمكن أن تصدرها وتنافس فيها، فهناك عدد كبير من السلع مما يجعل لديها أحلام بأن تغزو الأسواق العربية بهذه السلع، وكذلك بالنسبة للتدفقات الاستثمارية، فهى تضع فى اعتبارها أن هذا هو أهم جانب بحيث تستفيد بالاستثمارات الأجنبية فى ضوء السلام وفى ضوء تطبيع العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية.

فالشركات المتعددة الجنسيات قد تفضل أكثر الاستثمار فى إسرائيل، إذا كانت ستدخل عن طريقها إلى الأسواق العربية، كما تعانى إسرائيل من بطالة حوالى ٢٠ ٪، والمهم أنها ليست أبداً بطالة فى فئات العمل منخفضة المهارة، إنما فى الفئات عالية المهارة، فأهم مكسب لها هو تدفق استثمارات أجنبية للدخول بطريقة غير مباشرة فى المستقبل فى الأسواق العربية.

د. عمرو عبد السميع: هل هناك إمكانات حقيقية لتطور مشروع شرق أوسطى أو مشروع سوق شرق أوسطية فى ظل التناقضات الظاهرة حالياً ما بين الطرف الفلسطينى وما بين الطرف الإسرائيلى فى المفاوضات وفى ظل أيضاً هذه الانقسامات الداخلية فى الدول المرشحة لأن تشكل هذه السوق أو تشكل هذا المشروع أم لا؟ وأيضاً فى ظل استبعاد دولتين مهمتين فى المنطقة من هذه الترتيبات وهما إيران والعراق؟

جميل مطر: سأرجع لما قاله الدكتور على، فهل هذا المشروع شبح فعلاً أم هو جنين كما قال الأستاذ فهمى؟ الدكتور على يقول إن المشروع ليس جديداً

وفكرة شرق أوسط ليست جديدة وإنما مطروحة من قبل الحرب العالمية الثانية، لكنها عندما طُرحت قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها كان مطروحاً - أمامها - ما يسمى بالنظام العربى، لكن ما الذى أتاح للنظام العربى أن يسود وليس النظام الشرق أوسطى، رغم أنه كان مطروحاً فعلاً، وكانت له نظرية أمنية واقتصادية، أقول إن العامل الذى كان مكسباً لصالح النظام العربى هو عدم وجود إسرائيل ولذلك كان بالإمكان إقامة نظام إقليمى بدونها.

وكان هناك أيضاً مد ثقافى وحضارى عربى من العشرينيات والثلاثينات، وثمة عامل آخر هو أن النظام العالمى وقتها - وأميركا وانجلترا بوجه خاص - كان يبحث عن ركائز أمنية فى المنطقة العربية وليس فى إسرائيل، التى لم تكن قد قامت بعد، فكانوا يفكرون فى العراق وفى مصر وفى حلف يبدأ بالعرب، لأن العرب كانوا هم الحلفاء الذين توجد على أراضيهم قوات إنجليزية وقوات غربية وهذا هو الذى جعل النظام العربى يسود أو يكسب المعركة ضد النظام الشرق أوسطى، لا يعنى هذا أن فكرة النظام الشرق أوسطى انتهت تماماً عند أصحاب هذا المشروع، والجديد - الآن - أن هذه العوامل لم تعد قائمة فإسرائيل موجودة والمد العربى فى حالة تدهور، بل يوجد انحسار قومى وحضارى وثقافى عربى.

كما لم تعد أى دولة عربية تمثل ركيزة أمنية للعالم الغربى، بالمقارنة مع الركيزة الأمنية الإسرائيلية، وهى واضحة من عدة جوانب مثل الاتفاقية الأخيرة الأميركية / الإسرائيلية لتحويل ميناء حيفا إلى مركز لأسطول الشرق الأوسط، الأسطول الأميركى ينتقل من إيطاليا إلى حيفا، وهذا ينبغى أن يدفعنى للتفكير جيداً فى أن إسرائيل هى التى تعد لأن تكون الركيزة الأمنية الجديدة للحلف الغربى.

فالعلاقة الأميركية - الإسرائيلية تتعزز و يقابلها انحسار فى العلاقة الأميركية - العربية على مستويات متعددة: العلاقة الأميركية - العراقية، والعلاقة - الأميركية - الليبية، والعلاقة الأميركية مع دول أخرى عربية، وتنحسر فى الوقت الذى تقوى فيه العلاقة الأميركية - الإسرائيلية على جميع الأصعدة.

ودور أميركا مهم ويجب أن ننظر له باهتمام، فالمسألة ليست نظام شرق أوسطى فيه إسرائيل ودول عربية، وأنا مع كل ما قيل من الرأيين، وأنا لا أفهم فى الاقتصاد ولا أعرف إذا كان الاقتصاد يكفى لإقامة نظام شرق أوسطى، أم أن المسألة فيها حضارة أكثر، وأنا أميل طبعاً للقول بأنه ليس من السهل أن نلغى ثقافة وحضارة عربية من أجل تدعيم الاقتصاد، لكن التجربة التى تهمنى تتعلق بما رأيناه فى فى السنوات الماضية على صعيد الضغوط فى موضوع تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، فنجد أميركا هى التى تضغط وليس إسرائيل.

أميركا تضغط لإلغاء المقاطعة، ودفعت قمة طوكيو لأن تصدر بياناً فى هذا الموضوع، وهذا دليل على أن ترتيبات ما بعد السلام يتم الإعداد لها مبكراً من خلال فرض أشياء معينة من الآن، والأمر الآخر أن بعض الدول العربية تتعهد بإلزامات - من الآن - بأنها تؤيد ترتيبات ما بعد التسوية، بينما لم تصدر التزامات مقابلة بأنها ستقدم مؤسسات العمل العربى المشترك، بالعكس نجد فى السنين الأخيرة عدم اهتمام - بل إهمال - لهذه المؤسسات وللتكامل الاقتصادى العربى. مجلس الوحدة الاقتصادية يتم حله، وهذا التناقض يثير الانتباه أيضاً .. ولنأخذ مثلاً هو تجربة التطبيع، ولا أريد أن أقول إنه قد فُرض على مصر شيئاً معيناً، ولكن - بشكل ما - حصل اتفاق مصرى - إسرائيلى على أن إسرائيل تكون لها الأولوية فى اتفاقية التصدير للبترول المصرى وهذا موجود فى المعاهدة، ولا أقول إن أميركا فرضته، إنما هذا نوع من أنواع التطبيع، يعنى أتصور أنه لو جاءت مصر لسبب من الأسباب غير سبب نضوب البترول، وقالت: لا بترول لإسرائيل هذا العام سيفسر هنا على أنه سلوك عدائى مصرى تجاه إسرائيل، وأنا أتصور مثل هذا فى ظل ترتيبات ما بعد السلام بحيث ستكون هذه هى القاعدة إذا امتنعت دولة ما، فى وقت من الأوقات، عن تنفيذ التزام يصدر من الآن، فالتجارب تقول لنا إن المشروعات المقبلة ليست مجرد أسواق تنفتح هذا يبيع وذاك يشترى بحرية التعامل التى نراها فى العالم كله،

ولو أنه فى العالم هناك معاملات مختلفة فهناك دول ما زالت تفرض الحماية وهناك خلافات على الحماية الجمركية إلى الآن، لكن معنا نحن لا، فمن الآن توضع اشتراطات، والأمر الرابع أنه حتى اليوم فى المفاوضات متعددة الأطراف وبالذات فى لجنة المياه ترفض إسرائيل الكشف عن حجم المياه الموجودة فى الضفة الغربية، الفلسطينيون لا يعرفون لأنه ليست عندهم سبل لدراسة المياه التى توجد تحت أراضيهم، بعكس الإسرائيليين الذين قاموا بقياس هذه المياه وحددوا حجمها ويرفضون إعطاءها للفلسطينيين، وهذا يثير الشك كما قال جلال أمين فما هى مشروعاتهم بالنسبة للمياه، وخاصة إذا لم تكف موارد الضفة الغربية منها؟ إذن المسألة ليست مسألة علاقات طبيعية عادية مع دولة تقرر إقامة سلام معها، بحيث نترك مسألة الطبيعية لتطور العلاقات الطيبة مع الدول العربية، لا هذه دولة من نوع خاص وتطلب من اليوم الاشتراطات والالتزامات التى تؤهل لها - أياً كانت طموحاتها وأهدافها - أن تعمل من الآن وهذا يجب أن يكون فى اعتبارنا.

وبالنسبة للمستقبل هناك اتجاه على مدى الكتابات العربية، يقول إن الترتيبات الإقليمية الجديدة حتمية، وإن المسألة ليست بأيدينا ولا نستطيع منعها.

وهذه كلمة تقال بصراحة على كل المستويات، إننا ضعاف وليس لدينا شىء ورأيى أنه لا مانع من أن نقول هذا القول: ولكن نستعد لهذا ونستعد كمؤيدين ومعارضين.

أنا أقول المؤيد لهذه الفكرة عليه أن يهتم بدراستها ويبحث كيفية التخفيف من مضارها، والممتنع أيضا أو الخائف منها عليه أن يفكر فى كيفية منعها.

من المهم أن نفكر فى تحسين ظروف التفاوض العربى وتحسين الإمكانات العربية، فالانقسامات ستظل مستمرة ولكن المطلوب فى هذه المرحلة أن يقال باستمرار، يا عرب ادرسوا مستقبل هذه المنطقة، وإذا طلب منكم الالتزام بشىء

يحدث بعد خمس أو ست سنوات، لا تلتزموا الآن، يعنى لا أحد يضربكم على أيديكم، لماذا تلتزمون من الآن بإعطاء مياه وما إلى ذلك؟، فالأمر يستدعى أن يجلس العرب ويدرسوا تصورهم فى إطار هذه المنطقة إذا حصل سلام بين إسرائيل ودولة عربية، وعندنا فى الدول العربية قسمان على مدى الصراع العربى-الإسرائيلى، دول مواجهة ودول مساندة، إذن على دول المواجهة أن تقرر ما إذا كانت تريد فتح علاقات وتطبيع مع إسرائيل، لكن لماذا إدخال دول المساندة لإقامة نظام شرق أوسطى؟، ولدينا تجربة فى علاقات تطبيع بين مصر وإسرائيل، لكن لم يقم نظام اندماجى أو تكاملى مثلاً بين مصر وإسرائيل، وأنا أظنه لا يقوم ولا يمكن أن يقوم.

فإذا كانت دول المواجهة اقتربت من الصلح مع إسرائيل، وأن تقيم علاقات تطبيع فلتفعل ذلك دون حاجة إلى تحويل المنطقة كلها وفرض ترتيبات إقليمية جديدة.

د. عمرو عبد السميع: ما تصورك لتأثير استبعاد بعض الدول من هذه الترتيبات أو دولتين مهمتين مثل العراق وإيران؟

جميل مطر: هناك دول معينة فى المنطقة ينظر إليها على أنها تسعى إلى الحيلولة دون الوصول إلى ما يسمى ترتيبات السلام، إما لأن عندها الإمكانات التى تسمح بهذا أو لأن عندها المواقف الأيديولوجية التى تنطلق منها فى هذا المسعى.

ومن مصلحة القوى الأجنبية التى تعمل لإيجاد جو سلام فى المنطقة، أن تستبعد هذه الدول المزعجة إلى حين انتهاء مفاوضات السلام، بعدها إذا تحقق هذا السلام سيسمح لهذه الدول بالدخول بشروط هذا السلام، أى بشروط النظام الجديد، ومن هذا المنطلق أيضاً الحرب الدائرة - ولندع جانباً العنف والإرهاب الذى يحارب الآن - حول خطورة الإسلام، وهنا تلعب إسرائيل دوراً مؤكداً فى إثارة المخاوف مما يسمى بالمد الإسلامى الجديد فى المنطقة، سعيا لإيقافه عند حد معين إلى حين الوصول لترتيبات السلام، حيث تأمل إسرائيل فى الدخول بتحالفات مع دول أخرى لمحاربة هذا الاتجاه الصاعد فى المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: إذا قلنا إن هناك تحديات يفرضها هذا النظام الشرق أوسطى أو تطرحها فكرة سوق شرق أوسطية، فالواقع أن هذا يطرح أيضاً إمكانات التنسيق بين الدول العربية فى مواجهة هذه التحديات، كيف يرى ناصيف حتى هذه الإمكانات بخاصة فى ضوء مستقبل المقاطعة العربية لإسرائيل؟

د. ناصيف حتى: يبدو أن الحرب الباردة انتهت فى الغرب، وبدأت عندنا بين الشرق أوسطيين، وأعتقد أن هذه حرب باردة بين منطقتين، منطقة أيدلوجية ثقافية ومنطقة ايديولوجية اقتصادية تطرح نوعاً من الفكر المنفعى، - وكمدخل سريع أو تلغرافى للوصول لهذ الأمر - أعتقد أن سبب ذلك موضوعان .

أولاً: على الصعيد العالمى، هنالك ثورة فى العالم فنحن نعيش مرحلة ورشة بناء فى العالم. هناك ورشات بناء كثيرة فى أوروبا وفى أميركا اللاتينية، وفى آسيا الوسطى، ونحن جزء من هذه الموجة الخاصة بإعادة الصياغات الإقليمية فى العالم.

وثانياً: السبب الرئيسى لذلك على الصعيد الإقليمى طبعا هو عملية السلام - وكما سبق وذكر الأستاذ جميل والدكتور على - طرح فكرة الشرق الأوسط هذه المرة مختلف - بشكل أساسى - عن الماضى، يعنى فى الماضى، كانت هناك محاولة لإسقاط هذا المفهوم من الخارج، مفهوم استراتيجى فى إطار المواجهة مع الاتحاد السوفيتى، هذه المرة هنالك محاولة أكبر لإنشاء أو تأسيس هذا النظام من الداخل وعلى أساس منفعى قيمى، أى اقتصادى تنموى أو سمه كما شئت.

وملاحظة ثانية فى هذا المجال مرتبطة بالأولى، على أنه لا يوجد موقف مبدئى على الصعيد العربى بشكل عام، اللهم إلا موقف بعض القوى السياسية ضد مفهوم التعاون الشرق الأوسطى، وسأوضح هذا الموضوع لأن كل من دخل فى عملية سلام يعتبر أنه فى مرحلة لها صفة المفاوضات الثنائية، ستؤدى إلى مفاوضات متعددة الأطراف لها نتائجها وهذه ستؤدى إلى ترتيبات جديدة، وهنا

تحدث الدكتور علىّ عن وهم أنه لن يكون هناك نظام تدخل فيه كل الدول العربية، فى نفس الوقت سيكون هناك نوع من الأنساق الوظيفية مثلاً نادى نزع سلاح فى منطقة معينة يكون أعضاؤه خمس دول، وتجمع بيئة فى إطار آخر وهكذا دواليك.

إذن ليست هناك مؤامرة بحيث يخرج أرنب الشرق الأوسط من تحت القبعة، وهنا توجد تجربة مهمة جداً للمتخوفين وهى التجربة الأوروبية، نحن ندرك أن أوروبا عندما أنشأت مؤتمر الأمن والتعاون كان ذلك بعد أن تم اختزان النزاع فى أوروبا، وبعد أن تحققت نقلة نوعية فى العلاقات من علاقات صراعية إلى علاقات نزاعية وخلافية.

فإذن نحن لم نصل بعد إلى الجمهورية .. جمهورية إقامة هذا النظام، وأيضا أقول هذا النظام هو مجموعة ترتيبات لا تعنى - مرة أخرى - أن طاقة الدول العربية ستكون مشاركة فيها فى لحظة معينة.

ونقطة ثالثة سريعة هى أنه لا يوجد تناقض بين هذه الترتيبات الأمنية وبين النظام العربى، نحن نتكلم - على مستويين مختلفين - النظام العربى - شئنا أم أبينا - فى حالة انحسار، وإذا شئتم الفكر القومى، لكن الهوية العربية تبقى قائمة، يعنى لا يوجد إنسان يقول أنا شرق أوسطى بعد، أنا إذا كنت لبنانياً لا أقول أنا شرق أوسطى، هناك من يقول أنا أفريقى، وأنا أوروبى، وأنا لاتينى وأنا آسيوى لكن لا يوجد إنسان يقول أنا شرق أوسطى، ولن تقوم هوية شرق أوسطية - بهذا المفهوم - وسيظل الإنسان يقول: أنا عربى، وهو محبط وإحباطه عربى، ويقول أنا عربى بإحباطى، ولا يقول أنا شرق أوسطى، هذا لا يكون، إذن لا يوجد خلاف،ولكننا نضع مستويين ونخلطهما، هذا الموضوع هو غير قائم شئنا أم أبينا، لكن الحديث عن نظام شرق أوسطى يثير السؤال:

هل نقف وننتظر قدوم هذا النظام أم ندخل فى هذه الترتيبات، أم هل نغلق الباب بيننا، نحن لا نستطيع إغلاقه، فعلى سبيل المثال نحن مضطرون - عندما يحصل سلام - لأن ندخل فى نسق حول نزع السلاح مع إسرائيل، ومن

مصلحتنا أن نعرف كيف يتم نزع السلاح مع إسرائيل، وقد ندخل مع دول أخرى فى نسق آخر. إذن المطلوب - هنا - أن نطرح أسئلة على أنفسنا، هناك قوى إقليمية فى المنطقة. ونريد أن نؤسس وأن ندير علاقات مع هذه القوى فهناك تركيا وإيران، وبالطبع هناك إسرائيل. لانقول إنهم على ذات المستوى، بالطبع إسرائيل وضع مختلف كلياً، كيف يكون وضعنا العربى؟ كيف نحذر من ذلك؟ هنا - لو سمحتم لى - فقط أريد أن أعطى صورة مشابهة من حيث تناقضها مع الوضع العربى، فلننظر إلى المسرح الأوروبى المقابل للمسرح الشرق أوسطى. نرى الجماعة الأوروبية تشكل عامل جذب فى أوروبا، ونرى الجامعة العربية تمثل النقيض، وهل يكفى أن نقف متفرجين أم علينا هنا أن نحاول أن نؤسس. نؤسس لعلاقات عربية بحيث ندخل كقطب عربى، لا أتكلم عن اندماج عربى، ولا أتكلم عن وحدة عربية، كقطب عربى حول الجامعة العربية على سبيل المثال فى أى نسق سينشأ فى المستقبل، وأيضاً أوضح أنه سيكون نسقا تعاونيا منفعيا، نسقا لا يلغى هوية لأنه غير قادر على أن يلغى هوية وغير قادر أن يكون بديلا عن هذه الهوية.

هذا هو السؤال المطروح علينا. وفى اعتقادى الوضع العربى - حالياً - قد يكون فى أسوأ ظروف يمر بها منذ أزمة الخليج، ومع ذلك هناك نوع من المثالية فى التعاطى العربى / العربى، ونوع من الواقعية فى التعاطى العربى / الأجنبى، مثلاً هناك دول كثيرة لدينا خلافات معها خارج المنطقة العربية، وعرضى بأن نقيم حواراً، وأن نتكلم بواقعية ونرضى بأن نبحث معها عن خواص مشتركة ولا نتعامل بهذا المنطق مع بعضنا البعض.

وهذه هى الأزمة الرئيسية التى تتطلب نوعاً من المصارحة مع الذات والمصارحة العربية، وفى اعتقادى أن هذا هو المخرج من ذلك، أما الذين يتمسكون بمنطق أيديولوجية ثقافية فى الماضى فلا يجوز أن يطمئنوا - فقط - إلى أن الشرق الأوسط لن يسرق هذه الهوية. المطلوب أن يبحثوا فى إطار هذه الهوية العربية، فهى هوية اجتماعية قائمة، لكن قد يضعف التعبير السياسى

عنها، وعلى من يريدون الحفاظ عليها أن يبحثوا عن إعادة تأسيس وتنشيط هذه الهوية، وفى اعتقادى أن هذا يتم حول مؤسسات العمل العربى المشترك، هذا هو الباب الوحيد لذلك، حتى نستطيع أن ندخل، لاحقاً ومستقبلاً، فى الترتيبات الجديدة، صحيح أن الشرق الأوسط لم يقم بعد، ولكن لا يمكن أن ننتظر حتى يقوم، هناك علاقة عضوية - كما ذكر جميل مطر - فى مسار التحول نحو إقامة هذه الترتيبات سمها إذا شئت الشرق أوسطية، وهنا أيضاً نفتح باباً وعلينا -إذن- أن نمارس هذا العمل بشكل يومى -لو استطعنا أن نكون بهذه الصورة- بشكل يومى لأنها عملية علاقات قوى بالأخرى، يعنى كيف ندخل مستقبلاً فى نسق للمياه يتحدد اليوم، تركيا تطرح - مثلاً - أنبوب السلام، هذا يحدد لهم علاقة بهذا الموضوع. وهكذا دواليك. ثم أيضاً ما هى خطوط هذا الشرق الأوسط. هل الدول العربية فى شمال أفريقيا جزء من الشرق الأوسط. فى مجال الحديث عن شرق أوسطى، علينا - أيضاً - أن نتفق على الحدود حيث تجد برنارد لويس يعتبر آسيا الوسطى جزءاً من الشرق الأوسط، لأن عنده فهم معين. لكن فى اعتقادى أن أى مفهوم شرق أوسطى يجب أن يشمل، ويشمل كلياً، كل الدول العربية، ليس فى إطار نسق تعاونى وليس لأن تبقى الهوية العربية كجزء رئيسى وقطب رئيسى، فلا خوف من أن نفقد طهارتنا، لندخل فى تعاون أشمل إذا استطعنا - نحن - أن نحدد أطر وأسس وقواعد هذا التعامل.

د. عمرو عبد السميع: يطرح بعض الإسرائيليين عدم ضرورة انتظار ترتيبات السوق لترتيبات السلام، وهو عكس ما كان يقوله الدكتور على فى بداية النقاش فهل هناك ضرورة بالفعل لأن تنتظر ترتيبات السوق ترتيبات السلام؟.

د. عبد العظيم أنيس: نحن - أحياناً - نتكلم كأن السلام فعلاً على الأبواب، رغم أنه من الواضح - لنا تماماً - أن هذه المفاوضات متعثرة وتنتهى إلى طريق مسدود، وواضح تماماً أن أزمة هذه المفاوضات قائمة - حتى كما يعبر بعض المحللين الإسرائيليين - على قضيتين أو نقطتين أساسيتين،

فحكومة رابين غير قادرة ومهددة بالطرد من الحكم إذا قبلت المطالب العربية المطروحة فى حدها الأدنى، وخصوصاً قضية المستوطنات ومعروف أن المستوطنين عددهم ١٧٠ ألفاً منهم حوالى ٣٠ ألفاً مسلحون، وقادرون على أن يقوموا قومة رجل واحد ضد رابين، فحكومة رابين يمكن أن تنهار وتنتهى إذا قبلت تنازلات من النوع الذى يطرح فى مثل هذه المفاوضات، وفى نفس الوقت لا يوجد فلسطينى قادر على أن يقبل فكرة التنازل عن حوالى ٥٠ فى المائة من الضفة الغربية فى المفاوضات، وهذا هو - فى الحقيقة - المأزق ولذلك أنا لا أتوقع لهذه المفاوضات أن تنتهى إلى شيء جيد للعرب على الإطلاق، يعنى لاجلاء ناجز غير مشروط عن الجولان ولا عن جنوب لبنان ولا إنشاء دولة فلسطينية على الضفة الغربية والقطاع حتى خمس سنوات، وبالتالى المطروح - واقعياً - هو أن يتنازل العرب عن المواقف الحالية وهذا أسلوب واضح ومعروف وهو أسلوب الجزرة والعصا، لكن فى رأيى - أيضاً - لا يوجد قائد فلسطينى قادر على أن يقبل التنازل المطلوب، وحتى لو حصل اتفاق سلام بين الحكومات وضد رغبة شعوب المنطقة فهذا لا يعنى على الإطلاق أن فكرة السوق الشرق أوسطية فكرة جيدة ولمصلحتنا، بالعكس، يعنى أنا أتصور - نظرياً - أنه حصل اتفاق سلام،وهذا الاتفاق ضغطت فيه الحكومات العربية ضد الشعوب العربية وضد الشعب الفلسطينى، فهل يعتبر هذا سلاما عادلا وشاملا بالتالى، لا، وأنا كمثقف يسارى ألتقى مع المثقف الإسلامى سياسياً وإن كنت أختلف معه فكرياً بشدة، لكن فى نفس الوقت أجد فى مواقف آنية سياسية أننى متفق معه فى كثير من القضايا، ولا أتفق مع الليبرالى العربى أو المصرى فى قضايا من هذا النوع. ففى رأيى أن السوق الشرق أوسطية - ليست شبحا كما قال على الدين هلال - بدليل رفع بعض حواجز المقاطعة الكويتية بطلب أميركى، وهذا المشروع هو مشروع أميركى - إسرائيلى أساساً لضمان مستقبل إسرائيل عند حدوث اتفاقيات السلام، وهنا أشير إلى قضيتين. القضية الأولى قضية المياه والقضية الثانية قضية التمويل.

قضية المياه قضية أساسية بالنسبة لإسرائيل كما قال جميل مطر، الإسرائيليون رفضوا أن يعلنوا حجم مياه الضفة الغربية، وهم يعيشون على مياه مسروقة من الأراضى المحتلة إلى الآن، وفى حالة السلام واتفاق الحكومات. عندنا موضوع أنبوب أوزال الخاص بالسلام، والإسرائيليون يعدون لإحضار مليون يهودى من الاتحاد السوفييتى السابق ومن دول شرق أوروبا، ويحتاجون إلى زيادة المياه ١٠٠ فى المائة.

وكذلك قضية التمويل - كما قالت هبة حندوسة - فعلاً إسرائيل فى أشد الحاجة للتمويل وخاصة فى ظل ظروف الهجرة، كما أن المعونة الأميركية - التى عاشت عليها إسرائيل طوال السنين الماضية - يمكن أن تنخفض أو حتى تنتهى، وبالتالى لابد من وجود دخل لإسرائيل فى هذا الموضوع وهذا الحل هو المال الخارجى، فى ظل اتفاق سلام بين الحكومات وليس بين الشعوب وإذا تركنا كلام الحكومات واتفاق الحكومات جانباً أرجوكم أن تنظروا معى إلى المستقبل بعيد المدى كمثقفين غير حكوميين، وغير مسئولين عن حكومات، فعندى تصور آخر تماماً - وهو قائم حتى لو تصورنا أن الحكومات وقعت اتفاقات سلام غير عادلة وغير شاملة وغير ناجزة- النضال مستمر ضد إسرائيل فى العالم العربى والعالم الإسلامى. ولا مجال هنا للمقارنة التى أعدها ناصيف حتى مع أوروبا والوحدة الأوروبية، والصراعات التى كانت موجودة بينهم فى الحرب العالمية الأولى لأن هذه الدول كانت قائمة منذ مئات السنين فى داخل أوروبا - أما إسرائيل فزرعت فى هذه المنطقة من ٥٠ سنة فقط

د. عمرو عبد السميع: كيف يستمر النضال؟

د. عبد العظيم أنيس: النضال يستمر شعبياً، الحكومات تتغير وكذلك النظام الحالى فى العالم العربى يتغير، وفى هذه الحالة توجد ظروف إقليمية ودولية أخرى بعد عشر سنوات أو بعد عشرين سنة، وقد استمر الاحتلال الفرنسى للجزائر ١٣٠ سنة، وجنوب أفريقيا عانت من حكم عنصرى استمر قرنين ويقترب من نهايته الآن، والحروب الصليبية استمرت من القرن الحادى عشر

إلى الثالث عشر، وانتصرت فى النهاية الإرادة العربية بإخراج الصليبيين، ولا أقول إننى أريد إخراج اليهود أو أن أرميهم فى البحر، إلا أننى أبحث عن حق عادل للشعب الفلسطينى وللشعوب العربية، ويمكن - بعد ذلك - أن يوجد اليهود فى داخل المنطقة، ولكن ليسوا كأسياد للمنطقة وممثلين للاستعمار الأميركى. وتصورى هذا قد يتحقق فى جيل أولادى أو ما بعد أولادى - فليكن - لكن بهذه النظرة أقول إن الشعوب ستظل تناضل ضد اى اتفاقات تلجأ إليها الحكومات.

د. عمرو عبد السميع: طرح ناصيف حتى فكرة الإطار الجغرافى لمشروع شرق أوسطى، وفى الواقع تعددت الرؤى حول هذا الإطار الجغرافى، فسمعنا - مثلاً - من يطرح إطارا جغرافياً يمتد من آسيا الوسطى حتى شمال أفريقيا وهناك من يطرح إطاراً جغرافياً فى غرب آسيا يضم تركيا وإسرائيل ودول المشرق العربى ودول الخليج، فى هذه الحالة تنضم اليه مصر أو لا تنضم إليه.. ما تقييم محمد السيد سعيد لمثل هذه التصورات؟

د. محمد السيد سعيد: أبدأ ببعض التحفظات أو بعض المحددات الأساسية لتناول الموضوع، المحدد الأول هو التفرقة بين التنبؤ بما يرجح أن تنتهى إليه التفاعلات الحالية الخاصة بالشرق الأوسط، وبما يمكن أن نلتقى عليه فى تطوير استراتيجية أو تطوير التصور.

المحدد الثانى أنه - بالفعل - موضوع الشرق الأوسط لا يمكن عزله، بل ولا يمكن فهمه على الإطلاق من دون لملمة أطراف الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية مهما كان محصوراً فى مجال وظيفى بعينه، إلا أنه - فى الواقع - له انعكاساته على بقية المجالات.

وانطلاقاً من هاتين النقطتين، أتصور أنه يمكن معالجة قضية السوق الشرق أوسطى أو الترتيبات الشرق أوسطية من وجهتى نظر، وجهة النظر الأولى نستطيع أن نسميها «دفاعية»، وهى وجهة نظر لها أرجحية عالية جداً بحكم مجموعة كبيرة من الاعتبارات، منها أن ذات الاستراتيجية المطروحة تتكلم عن

مقايضة الأرض بالسلام، وأن تعريف السلام هو - فى الحد الأدنى - علاقات طبيعية، مما يحمل معنى علاقات اقتصادية وغيرها من الأمور.

ووجهة النظر الثانية سأتكلم عنها لاحقاً، لكن سأشير إليها الآن، وهى ما يمكن تسميته استراتيجية هجومية، بمعنى استثمار ما يمكن أن تنتهى إليه هذه الترتيبات من أجل لملمة أطراف المجالات المختلفة، أو التصورات العربية فى المجالات المختلفة الثقافية والاقتصادية والعسكرية بهدف إدارة العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل على المدى الطويل جداً.

ولنبدأ بما هو واضح وما هو مرجح، وهو أن العرب سوف يتبعون استراتيجية دفاعية، فهم - أولاً - سوف يدفعون ثمنا لما هو محتمل من إخلاء أو انسحاب إسرائيلى من الأراضى المحتلة، والمطروح - تلقائيا على أى مفاوض - هو أن يقلل من الثمن المدفوع، وانطلاقاً من الفكرة الدفاعية أعتقد أن هذا المنهج سوف ينتهى إلى مجموعة من الاعتبارات الجغرافية والسياسية، على المستوى الجغرافى بغض النظر عن العنوان، فما هو مطروح فى واقع الأمر أن ينتقل جانب كبير من مركز الثقل -فى التفاعلات الاستراتيجية السياسية الاقتصادية- مما كان يسمى المنطقة العربية إلى منطقة محددة يمكن تسميتها بصورة عامة سوريا الكبرى، يعنى فى الجوهر هناك إنبات تفرقة بين مستويات الدول العربية التى سوف تتفاعل مع إسرائيل بحكم ما يمكن تسميته بالحساسية المتبادلة والتعرض المتبادل.

وهناك من الاعتبارات الموضوعية ما يبرر القول بأن إسرائيل تستطيع استيعاب أو تحويل مركز الثقل الرئيسى لاستراتيجية الاقتصاد السياسى فى منطقة بعينها، وهى المنطقة التى يمكن أن نسميها سوريا الكبرى بما فيها فلسطين نفسها التى هى فلسطين تحت الانتداب، وهذه المنطقة هيكلياً بالفعل مترابطة ارتباطاً عضوياً.

ومن الناحية الفعلية ممكن أن ننتهى إذن - وفقاً لوجهة النظر الاستراتيجية الدفاعية التى تقابل الثمن المدفوع أى ثمن السلام فى مقابل الانسحاب من

الأرض، - إلى شكل مؤسسى ما -سواء سميناه فيدرالية أو كونفدرالية، وسواء شمل - فقط - الأرض المحتلة حالياً والأردن ولبنان أو شمل الأردن وفلسطين المقبلة وإسرائيل، أو توسعت لتضم أيضاً سورياً ولبنان، هناك ما يشبه فى تقديرى حتمية جغرافية لانضمام قوى لهذه المنطقة ومركز الثقل فيها بالتأكيد سوف يكون إسرائيل وأن كانت الحسابات قد تختلف - من وجهة النظر المحاسبية - فى الخسارة والمكسب.

أما آفاق التعاون على المستوى الاستراتيجى والسياسى والثقافى بين إسرائيل وبين منطقة وادى النيل فهى محدودة نسبياً بحكم أن هذه المنطقة غارقة فى مشكلاتها الداخلية ولا أتصور أنه ستكون هناك علاقات على الإطلاق مع المغرب العربى.

إذن نتتهى إلى ناحية معينة هى أن السيناريو الدفاعى يحمل بالفعل أخطاراً حقيقية، أخطار تقسيم المنطقة العربية إلى مستويات مختلفة وشرائح مختلفة فى التعامل مع إسرائيل وهنا آتى لمنهج الدكتور على الدين هلال وأنا - فعلاً - لم أفكر فبه من هذه الزاوية، إنما مهم جداً إثارته، ففى هذه الحالة هل نستطيع أن نتحدث عن علاقات اختيارية تبعاً لكل نظام وظيفى أو كل مشروع على حدة؟

أعتقد - مبدئياً - أن هذه القضية شديدة الأهمية وينبغى أن تناقش بعناية وبدرجة عالية من التفصيل والمهنية، بمعنى آخر أنه لو افترضنا أن تتحول تلك المنطقة إلى مجموعة من الأنظمة الوظيفية، فإحدى النتائج الأساسية أن إسرائيل ستكون عضواً فى معظم الأنظمة الوظيفية، على حين، أن هناك عدداً محدوداً آخر من الدول العربية فى هذه الأنظمة، مما يعنى أن ثقل إسرائيل فى داخل كل نظام فرعى وظيفى أو إقليمى، سوف يكون أعلى مما لو افترضنا العكس وهو أن مجموعة كبيرة من الدول العربية تشارك فى تلك الأنظمة الوظيفية.

وأيضاً فيما يتصل بالمسائل العليا الكبرى أو المسائل الاستراتيجية، فى الجانب العسكرى، من المؤكد أن الخضوع للمنهج الدفاعى يُمكن إسرائيل من التعامل مع أنظمة وظيفية ابتداء من ترتيبات أمن وغيرها، على مستوى اختيارى

وتلقائى، تبعاً لكل مشروع على حدة، مما يعنى السيادة الاستراتيجية لإسرائيل فى المنطقة. وعلى المستوى الاقتصادى أنا - فى الحقيقة - أشارك الدكتور سعيد النجار فى عدم تخوفه من هيمنة اقتصادية إسرائيلية، وفقاً للسيناريو القائم على مجرد علاقات طبيعية، ولكن هذا فقط على المستوى الاستاتيكى، يعنى لو نظرناً للأمر - الآن - من خلال الأشكال التقليدية للعلاقات الاقتصادية، نجد أنه لا توجد بالفعل مخاوف كبيرة ولكن التجارة الدولية - على الأقل فيما كشفت عنه السبعينيات أو الفترة من نهاية الحرب الثانية لغاية السبعينيات -ديناميكية جداً تتحول أنماطها وأشكالها، وتدخل فى التجارة - الآن - أشكال غير تقليدية: تجارة الخدمات التى تتوسع، ومتوقع - طبعاً - أن تنجح دورة «الجات» المعطلة حاليا فى مسألة تحرير التجارة فى ميدان الخدمات وخلافه، غير الأشكال التقليدية فى العلاقات وهى ليست - بالضرورة - استثمار لكن هناك ما يمكن أن نسميه مشروعات المقاولات وتسليم المفتاح وغير ذلك.

وهناك شكل ممكن ومحتمل ويعد الأكثر احتمالا وأرجحية، وهو أن تحول إسرائيل المركز الإقليمى لاستراتيجية إقليمية، لعمل شركات متعددة الجنسية، والأشكال غير التقليدية ترجح - إلى حد كبير - كفة إسرائيل على المنطقة العربية، وإن كنا محتاجين لمنظور ديناميكى فى المستقبل، لنرى فيما لو زادت المستويات الإنتاجية فى البلاد العربية خصوصاً فروعا صناعية معينة، ما الذى سيحدث، لكن - فى تقديرى - أن الاستراتيجية الدفاعية قد تؤدى إلى: إحساس عام بالمذلة والمهانة وأننا نتعاقد بالفعل عقد إذعان، وأتصور أن أحد المجالات الجديدة التى يمكن التفكير فيها هو ما يمكن أن نسميه استراتيجية هجومية بمعنى أنه حصلت بالفعل - أردنا أم لم نرد - هزيمة تاريخية للمشروع العربى، وأنه انتهى فى الجانب الاستراتيجى العسكرى، فما هى إمكانية تحويل الصراع مع إسرائيل إلى مجالات أخرى، مجالات مدنية بصورة أساسية، مجالات تشمل الاقتصاد والثقافة، هنا الاستراتيجية الهجومية شرطها الأساسى أن يكون هناك توافق إرادة، على ما ينبغى عمله ووضع وهيكلة الموارد،

وأسلوب ضخها بما يتفق مع هدف تمدين المجتمع الإسرائيلى أى نزع عسكرته بصورة أساسية، ومحاولة تقييد أو إنهاء الجانب التوسعى فى هذا المشروع وبالذات التوسع فى الأراضى، والجانب الثالث هو اختراق المجتمع الإسرائيلى وتسييد الأنماط الأكثر تطوراً فى الثقافة العربية داخل المجتمع الإسرائيلى ذاته، بمعنى أن يكون جزء كبير من المجتمع الإسرائيلى يسمع أغانى عربية، ويشاهد أفلاماً عربية، وهكذا فعلى المستوى الثقافى يمكن عمل إشياء، واقتصادياً يمكن عمل أشياء كثيرة جداً، وهنا نميز بين الاستراتيجية الهجومية والدفاعية، ولو أخذنا الموضوع على مستوى دفاعى فقط، فأعتقد أن الجردة النهائية لن تكون لصالحنا على المستويات الاستراتيجية الاقتصادية بصورة أساسية، لكن لو أخذنا الموضوع من وجهة نظر هجومية بمعنى مواصلة المشروع التحررى التنموى العربى بوسائل أخرى، ربما من خلال طرح مشروع لمدنية عربية جديدة وحضارة عربية جديدة، وللمة أطراف الاستراتيجيات العربية المختلفة المتصارعة الآن فى الساحة وأحداث المصالحة بينها وأحداث سبيكة معقولة لهذه الحضارة ونموذج للحضارة العربية الجديدة، فمن الممكن أن تنعكس ديناميكية هذا المشروع بشكل هجومى على المجتمع الإسرائيلى بما يحقق تمدينه، وتفتيته من الداخل واستيعابه على المستوى الاستراتيجى وبالتالى يمكن أن نتحدث عن منطقة شرق أوسطية، أو منطقة ممتدة من إيران إلى وادى النيل كحد أدنى، كمنطقة مستقرة نسبيا وقادرة على توليد تطور اقتصادى وثقافى وأخلاقى.

د. عمرو عبد السميع: لقد بدأ على الدين هلال دورة الحوار الأولى بحديثه عن المخاوف، ويبدو أن هذه المخاوف قد زادت بعد دورة حوار واحدة وربما تضاعفت، وبالتالى فاسمح لى أن أعيد عليك طرح القضية مرة أخرى بشكل مغاير، ما هى الأخطار التى يمكن أن تحيق - بالفعل - بالروابط والمصالح العربية من جراء مشروع شرق أوسطى وكيف يمكن تجاوز هذه الأخطار فى عملية السلام؟.

د. على الدين هلال: لأن هذه هى المرة الأخيرة التى أتحدث فيها،

فأستسمحك أن أجيب عن سؤالك، وأقول بعض الملاحظات العامة ليس فيها على الإطلاق معنى الرد أو التعقيب على الآراء المخالفة، وإنما بالعكس محاولة للاستفادة منها وطرح بعض الموضوعات بشكل واضح.

أتصور أن أى مناقشة لهذا الموضوع - بما فيها الآراء المعارضة وبعنف وربما بشكل عاطفى وأيديولوجى - أمر مفيد للموقف العربى عموما، فإحدى علامات صحة أى مجتمع أن تطرح كل الآراء سواء المؤيدة أو المناهضة بغض النظر عن شكل التعبير، طالما لم يتطور الأمر إلى تخوين الناس بعضهم البعض، لأننا - فى هذه الحالة - ننتقل من الحوار إلى نوع من الحرب الأهلية.

وهنا أميز بين الحملات الإعلامية أو تنظيم دولة من الدول لمناورات إعلامية وسياسية معينة، وبين المعارك السياسية الحقيقية، فمثلاً فى موضوع المقاطعة، نلاحظ أن أميركا تطالب بإنهائها منذ ثلاث أو أربع سنوات، ولذلك فإن بيان طوكيو الأخير ليس فيه جديد، فهذا البيان إعلان بأن أميركا تطلب إنهاء المقاطعة وليست هذه هى أول مرة، وقد لاحظتم أن بيان الدول السبع يطالب بذلك، فالآخرون يقولون ما يريدونه، لكن العبرة هى كيف نتفهمه ونتعامل معه وينطبق ذلك على أشياء أخرى ، فأنا هنا أميز بين المناورات التى تقوم دولة بها وبين بدء الالتزام، وعندما استخدمت تعبير شبح لوصف المشروع شرق أوسطى، لم أكن أقصد أنه ليس هناك شىء موجود، هناك أشياء موجودة وتحركات لكن لا أعتقد أن هناك مشروعاً علينا أن نتعامل معه، هناك إرهاصات - وليس عندى مانع فى استخدام كلمة جنين التى قالها الأستاذ فهمى هويدى - وتوجد أفكار ومصالح مختلفة وبعض الناس يجوز أن يدافعوا عن مصالح مختلفة داخل هذا الإطار، وإنما هناك فرق بين التعامل مع هذا الأمر وبين تصور أن هناك تمثيلية أو مسرحية معدة ونرى فصولها تتتالى واحدة بعد الأخرى.

والنقطة الثانية هى أن جميع معاهدات السلام تتم بين دول، جميع معاهدات السلام وجميع الحروب فى الدنيا تتم بقرارات من الدول، والعبرة فى

العلاقات الدولية هى بالعلاقات بين الدول، الدول هى التى تشن الحروب على بعضها البعض، والدول هى التى تبرم معاهدات السلام، وبالتالى يجب ألا ننصرف طويلاً للتمييز بين حكومات وشعوب، الشعب الذى لا يرضى عن حكومته يسقطها، لكننا نرى - الآن - القيادة الشرعية للشعب الفلسطينى تطرح بعض أفكار منها إقامة «بينالوكس»، الرئيس ياسر عرفات طرح فى أحد الأفكار أن أحد الأمور التى يجوز أن نفكر فيها - وهى شكل من الأشكال التى تفضل بها محمد سيد سعيد - وهو فكرة «بينالوكس» أو تعاون اقتصادى بين الأردن وفلسطين ودولة إسرائيل، أيضاً لا نأخذ كل هذا الكلام على محمل الجد، إنما أنت فى وسط مفاوضات قد تناور وقد تقول أشياء هدفك منها أن ترمى حجراً فى الرأى العام الإسرائيلى، أو تكسب بعض التأييد فى داخله، فعلينا أن نتعامل فى هذا المقام بحذر، أى أنه ليست كل كلمة تقال فى وسط معركة سياسية تقصد لذاتها، أو أنها قضية مبادىء، وإنما كثير منها هو لأغراض المناورة والتكتيك والحصول على مكسب صغير.

أيضاً عندما يهدد الفلسطينيون بأنهم سينسحبون من المفاوضات، هذا جزء من المناورة السياسية التى قد تعطل المفاوضات ثم تستمر المفاوضات من جديد، فهذا جزء من معركة مستمرة، فالمفاوضات هى إدارة للصراع بطرق أخرى.

وموضوع السوق هو جزء من سؤال عن شكل المنطقة بعد توقيع اتفاقية السلام، وهذا هو السؤال الكبير، لكن الأمر المؤكد أن هذا سيكون على بساط البحث، فالسؤال سيطرح بغض النظر عن أهوائنا، وحياة الإنسان هى سلسلة من الإحباطات فى كل شىء ابتداء من الاتحاد السوفييتى والثورة الاشتراكية، والعالم الثالث، والقومية العربية، ووحدة مصر وسورية، يعنى الإنسان عندما يقارن بين ما تمت تنشئته عليه وبين الواقع الحالى، نجد اختلافاً جوهرياً.

إذن القضية هى إذا حدثت اتفاقية سلام، يصبح السؤال: ما هو شكل المنطقة؟ هل المفروض أن نستعد من الآن لمواجهة هذا أم لا؟ وهنا أضع علامة استفهام على الرد الأمين والنزيه الذى تفضل به أخى جلال أمين، حيث قال لا

أريد أن أقيم مع إسرائيل أى شىء وحتى التبادل التجارى، وهذا الرد جزء من منظومة فكرية، لكن معنى هذا الكلام أنه لا داع للمفاوضات أصلاً، وهناك ناس لهم هذا الرأى، وهو أن كل مايحدث خطأ، وأن البديل هو تكثيف الكفاح المسلح أو شىء من هذا القبيل، لكن هذا النوع من الآراء فى الحقيقة خارج إطار هذه المناقشة، يعنى هذا رأى يطرح بديلاً مغايراً تماماً ليس فقط لنتائج المفاوضات، بل لفكرة المفاوضات نفسها، لكن إذا قبلت من حيث المبدأ فكرة الحل السلمى، فلا نفترض أن الخصوم أقل ذكاء منا، فالمفروض أنهم سيحيطون ما نصل إليه ببعض السياجات وكانت جولدا مائير عام ٦٩ قد قالت: إن مفهوم السلام هو أن أنزل إلى الموسكى أو خان الخليلى بالقاهرة وأشترى، يعنى أن فكرة العلاقات الطبيعية جزء من هذا، إذن هل يستقيم الحديث عن سلام عادل ومقبول من القيادة السورية والقيادة الفلسطينية والقيادة الأردنية والقيادة اللبنانية، مع طلب عدم المتاجرة مع إسرائيل وأليس فى هذا مصادرة على مفهوم السلام نفسه؟.

النقطة التالية تتعلق بموضوع الطموح فهل الطموحات هى مجرد ترديد شعارات عامة، أم ترجمة هذه الشعارات إلى برامج عمل وإلى خطط؟، يعنى هل اليابان عندما استسلمت وقبلت تغيير مناهجها، ثم أعادت بناء نفسها، هل اليابان تخلت عن طموحاتها أم أنها اليوم تطرح طموحاتها من مركز أقوى، نفس الشىء ينطبق على ألمانيا بعد هزيمتها، وعلى كوريا بعد الحرب العالمية الثانية.

السؤال هو ما معنى الطموحات، مامعنى الطموحات لشعوب عاجزة وفاقدة الفاعلية فى كل شىء ابتداء من نظام تعليمها؟ لإنتاجية العامل، لكل شىء، فهل الطموحات هنا هى الشعارات التى نتغنى بها، أم هى ترجمة هذه الطموحات إلى رفع الإنتاجية وإلى كفاءة وتعليم الناس ورفع مستواهم الثقافى والفكرى وتسييسهم، هل الشعوب العظيمة - أى شعوب - تنسى أحلامها؟ أنا أقول لا، فالشعوب لها آليات لاستمرار أحلامها من خلال المسجد، من خلال

الخطباء، من خلال القصص، من خلال أن هذا الشخص له ابن عم مات فى فلسطين عام ١٩٤٨، وأن آخر مات أبوه فى سنة ١٩٦٧.

إذن السؤال- وهنا أربط كلامى بكلام الأخ محمد سيد سعيد، هل طموحاتى اليوم أن أقول لا أريد هذا أو ذاك، أم أن أعيد بناء بلدى وأطور برامج العمل الاقتصادية الاجتماعية، وأن أمحو أمية بلدى، فلو أن عندى طموحا بالفعل، يجب أن أقول إن هذه وصمة عار، أن يكون لدينا ٦٠ و٧٠ فى المائة أميين، وأى كلام عن طموحات فى ظل هذا الوضع هو كلام نظرى، والطموحات الحقيقية هى أن تعطى لشعبك قوة حقيقية، قوة متمثلة فى رفع مستوى التعليم، قوة متمثلة فى مهارات اقتصادية واجتماعية.

لقد كنا كلنا أبناء لعصر الحرب الباردة، وأبناء مناخ سياسى وثقافى وفكرى معين، والسؤال هو هل نحن مستعدون لأن نتعامل مع مرحلة انتهت فيها الحرب الباردة؟ وإذا قلنا مستعدين فلنر ما هى الضرورات اللازمة لهذا، وليس من هذه الضرورات التخلى عن الأحلام الكبيرة لكن ماهى برامج العمل، وأنا أقول: الشعوب تنهض ليس عن طريق الشعارات وإنما بترجمة هذه الشعارات إلى برامج عمل وخطط واقعية.

د. **عمرو عبد السميع:** فى هذا السياق - أيضاً - ما هى تصورات سعيد النجار لتقسيم العمل وتوزيع الأنشطة الاقتصادية فى إطار منطقة الشرق الأوسط؟.

د. **سعيد النجار:** عبر على الدين هلال تعبيراً بليغاً عن عدد كبير جداً من الأفكار التى تدور فى ذهنى، أول نقطة أذكرها أن بعض إخواننا المثقفين العرب لابد أن يصلوا إلى تصالح مع أنفسهم - أولاً - من باب الأمانة الفكرية، فهل هم مع السلام أم ضد السلام مع إسرائيل تحت أى شرط من الشروط، فى حقيقة الأمر بعض إخواننا - وهذا طبعاً كما قال الدكتور على الدين هلال - موقف معقول محترم هم ضد السلام مع إسرائيل تحت أى شرط من الشروط، ويقولون إن الكفاح بيننا وبين هذا البلد لابد أن يستمر إلى ما لا نهاية، لأننى

أعتقد أن الموقف الرافض لقضية الشرق أوسطية - هو فى الواقع - فى جوهره موقف ضد السلام والدليل على ذلك هو ما ذكره الأخ عبدالعظيم أنيس من أن المفاوضات كلها كلام فارغ، وأنها لن تنتهى إلى نتيجة، وأيضاً ما ذكره الأخ جلال أمين لما طرحت عليه السؤال وقلت له: افترض أنه قام سلام شامل عادل - بقبول من جميع الأطراف - هل أنت مع التبادل التجارى والتبادل الاستثمارى مع إسرائيل دون تمييز فى المعاملة؟ قال لا، يجب أن أُميز ضد إسرائيل، فطبعاً هذا موقف لا يمكن قبوله، لا نستطيع أن ندافع عنه من الناحية الدولية، لأنه ضد كل المواثيق الدولية، ولا نستطيع أن ندافع عنه من الناحية الأخلاقية، فغير معقول أن تقول نعم للدخول فى سلام مع إسرائيل، إنما مع ذلك لا تسمح بدخول البضائع الإسرائيلية ولا تسمح باستثمارات متبادلة.

فالنقطة الأولى - فى نظرى - أنه لابد لإخواننا أن يصلوا إلى وضوح فى تفكيرهم، هل يريدون سلاماً أم لا يريدون سلاماً، إذا كانوا يريدون سلاماً شاملاً عادلاً بأى شروط يقولونها، فمن نتائج هذا السلام أن يكون هناك تبادل تجارى وتبادل استثمار وسياحة، إذا لم يكن هناك أى ترتيب خاص يتعلق بإعطاء مزايا تفضيلية متبادلة، والنقطة الثانية تتعلق بمسألة السوق شرق أوسطية مرة أخرى، ولابد من الدقة فى الاصطلاحات والتعبيرات، ما هو المقصود بالسوق الشرق أوسطية؟ وتقسيم الناس إلى أنهم مع السوق شرق أوسطية أو ضدها لا يمكن أن يكون له أى مضمون مقبول إلا إذا عرفنا ما الذى نحن معه أو ضده، فأنا - شخصياً - ضد السوق الشرق أوسطية بمعنى إنشاء منطقة تجارة حرة تقوم على إعطاء مزايا تبادلية تفضيلية، أنا ضد هذا لكنى لست ضد قيام تبادل تجارى واستثمارى مع إسرائيل كما يقوم أى تبادل بينى وبين أى بلد آخر غير إسرائيل، مثل تركيا أو إيران أو أوروبا طالما أننا نتكلم عن افتراض قيام سلام شامل عادل، والنقطة التالية مسألة هوية الشرق أوسطية كبديل عن الهوية العربية وهذا - أيضاً - موضوع غير وارد ولا يوجد شىء اسمه هوية شرق

أوسطية، هناك أنساق متعددة سوف تقوم إذا افترضنا تحقق سلام، سوف نتعاون مع بعضنا فى إطار نزع السلاح أو نتعاون فيّما يتعلق بالمياه أو نتعاون فيما يتعلق بالبيئة، أو نتعاون فيما يتعلق بأى موضوع من الموضوعات، والبلاد التى تدخل فى أى ترتيب من هذه الترتيبات قد تكون مختلفة عن البلاد التى تدخل فى ترتيب آخر، هذه حاجات وظيفية، ولا علاقة لها بالهوية، هويتنا عربية إسلامية سواء قام سلام أو لم يقم سلام مع إسرائيل سواء نشأت سوق شرق أوسطية أو لم تنشأ.

والنقطة الأخيرة هى أنه عندما نفترض قيام سلام شامل عادل، فأنا مع التبادل التجارى والاستثمارى على أساس عدم التمييز فى المعاملة بين كل البلاد العربية وبين إسرائيل، فأنا ضد قيام أى ترتيب تفضيلى بمعنى السوق، بالمعنى الضيق، أى منطقة تجارة حرة، هذا يترك ما ذكره الأخ محمد سيد سعيد حول بعض حالات سوق تقوم فيها علاقات خاصة، ومن المؤكد سوف تقوم علاقات خاصة بين الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية من ناحية وبين دولة إسرائيل، يعنى النقطة المهمة أن السوق الشرق أوسطية التى أقف ضدها بمعنى إعطاء مزايا تفضيلية، قد تنشأ على نطاق ضيق، لأن مركز فلسطين - بالذات - مركز خاص نتيجة وجود علاقات وثيقة قوية جداً مع إسرائيل فى عدة مجالات، وعلى ذلك يحتمل أن تقوم مثل هذه العلاقات بين إسرائيل وبين فلسطين والأردن وهذه مسألة أخرى مختلفة عن مسألة طرح قضية السوق شرق أوسطية.

وأخيراً أقول إنه ليس مما يساعد على الوصول إلى معرفة المصلحة العربية أن نغلق الباب على طرح وبحث أى موضوع من الموضوعات حتى نستطيع أن نعطى التصور لما بعد قيام السلام، أى التصور الذى يتفق مع المصلحة العربية.

د. عمرو عبد السميع: ماهى تصوراتك حول تقسيم العمل وتوزيع الأنشطة الاقتصادية فى نطاق منطقة الشرق الأوسط؟

د. سعيد النجار: لايوجد شىء اسمه تقسيم عمل بأمر إدارى أو حكومى، تقسيم العمل سوف يتم إذا فتحت الأبواب، وإذا قامت علاقات تجارية بين

العرب وإسرائيل سوف تتم بناءً على التنافس، وأنا متفق مع ما تقوله الدكتورة هبة من عدم صحة التصور القائل بأن إسرائيل على أعلى درجة من درجات الكفاءة والتنافسية، هذا غير صحيح، ومسألة شكل المنطقة وتقسيم العمل بين البلاد العربية المختلفة وإسرائيل أعتقد أنه - كما يحدث الآن - ليس هناك أى شىء أضيفه، لأنه فى العلاقات مع تركيا أو فى العلاقات مع إيران أو فى العلاقات مع أوروبا لم ينشأ أى كلام عن مسألة تقسيم العمل، والقول بأن إسرائيل عندها التكنولوجيا ونحن عندنا العمل، والخليج عنده المال، وعلى ذلك هذه حجة لقيام سوق شرق أوسطية، هذا كلام لا يحتمل النظر، والتكنولوجيا التى عند إسرائيل مستوردة، ونستطيع أن نستوردها كما تستوردها إسرائيل، وعلى ذلك فهذه حجة تقال للدفاع عن إقامة ترتيب خاص لإعطاء ميزات تفضيلية، كذلك لا يجوز - أبداً - أن نقول إن هناك تكتلات فى الخارج، فيجب أن يكون هناك تكتل فى الداخل عندنا، هنا فى المنطقة أى تكتل شرق أوسطى، أيضاً هذه مسألة لا تستقيم عند النظر، المسألة ليست مسألة أن تقيم تكتلاً ضد تكتل، المسألة هى مضمون هذا التكتل، وإذا لم ننجح كعرب فى أن نقيم هذا التكتل بيننا، فمن باب أولى ألا ننجح بالنسبة لإقامة تكتل تكون إسرائيل أحد أطرافه.

د. عمرو عبد السميع: ورد فى كلام محمد سيد سعيد، ثم فى كلام على الدين هلال تصور عن تحول مجرى الصراع مع إسرائيل إلى الصراع الحضارى والثقافى، هل يعتقد فهمى هويدى أن الساحة العربية - الآن - مستعدة وجاهزة لإدارة مثل هذا الصراع الحضارى والثقافى مع إسرائيل؟

فهمى هويدى: أولاً لابد أن يكون واضحاً فى الأذهان أن إسرائيل مشروع، وليست مجرد دولة، هى مشروع له أهدافه التى تتناقض مع المشروع العربى بشكل أساسى، وحتى لو كانت الساحة العربية غير مهيأة، إذ لايعنى هذا بالضرورة التسليم بما هو موجود، وهذا يقودنا إلى نقطة الطموحات أو الأحلام، وأنا لست متفقاً مع ما طرحه الدكتور على، فى ما يمكن أن نسميه

بالواقعية الشديدة جداً، فهو لايتصور إمكانية خوض هذا الصراع فى ظل وجود ٦٠ فى المائة أمية.

وهذا نوع من الصياغات الخاطئة، فوجود الأمية وغيرها من المشكلات، لا ينبغى أن يقلل لا من قيمة ولامن وجود المشروع، والكثيرون يؤيدون فكرة أن وجود ٦٠ فى المائة أمية مع احتفاظك بحلم تسعى إليه أشرف بكثير، من أن يكون عندك مائة فى المائة متعلمين لكن مسلمين بشكل الظروف المفروضة عليك.

أيضاً السؤال الذى طرحه سعيد النجار: هل أنت مع السلام أم ضده، هو سؤال خاطىء، السؤال الصحيح هو هل أنت مع العدل أم ضده؟ أنا مع العدل، لكن هل يتحقق العدل، بالسلام أم بالحرب، هذا موضوع ثان، إذا كنت قادراً على أن أخوض حرباً فليكن، وإذا لم أكن قادراً فلا أنتظر أما أن تحشرنى فى زاوية، وتسألنى هل أنت مع السلام أم ضده، فهذه صياغة غير مضبوطة وتركيبة خاطئة للموقف، وأنا أندهش لهذا القفز أو التعلق بآمال أو احتمالات ما بعد السلام، بينما عندى واقع يعانى من تفكيك مستمر للساحة العربية، يعنى أتصور أنه من المهم جداً - ثقافياً وسياسياً - حتى وأنا أفكر لترتيبات ما بعد السلام أن أعطى اهتماماً للصف العربى ومقومات حصانته أو دفاعاته التى تمكنه من أن يقف على مستوى من الندية، ويدخل هذه التجربة، وهو واقف على أقدامه وليس منبطحاً ومُسَلماً.

فأنا أخشى أن هذه المعادلات الخاطئة تضع المسألة - فى الآخر - وكأننا محشورون فى زاوية، فعندما تسألنى مع السلام أم ضد السلام، فأنا - سياسياً وأخلاقياً ولحسن المظهر أمام العالم - لابد أن أقول أنا مع السلام. وصياغة المسألة بهذا الشكل ترتب مجموعة من التداعيات تضعنى فى حكم المُسير، والمدفوع خطوة خطوة ،لأننى أنا الكثير، فى حين أننى فى أضعف حالاتى، وفى حقيقة الأمر لابد أن نعترف أن هذا الموضوع مطروح فى وقت أعتبر فيه العالم العربى فى أسوأ حالاته، وإذا كان هذا الظرف مواتياً للآخرين

للأمريكان أو للإسرائيليين، فهو يقينا ليس مواتياً للعرب، ثم دعنا نسأل ما الذى تقدمه إسرائيل فى موضوع السلام؟ يوجد كلام عن السلام لكننا لا نرى شيئاً يعنى الكلام عن المفاوضات، والسلام كأنه طعم يستدرجنا - نحن - ويلهينا حتى نحلق فى آمال مستقبلية، وبعض المثقفين الوجهاء يتكلمون عن الصيغة الحضارية للتعامل، وعالم ما بعد الحرب الباردة، وتجربة المجموعة الأوروبية أى إنهاء النزاعات، ومعنى ذلك أننا ندخل فى آفاق - من الناحية النظرية - تجرنا إلى مساحات واسعة، بينما فى الواقع على الأرض، إسرائيل تغير الخريطة فمطلوب منا أن يكون حديثنا دائماً عن السلام، بينما الآخر يكسب باستمرار ويحصد أشياء هائلة، كأنه يستدرجنى - أنا - لمساحة بينما هو واقف على أرض أخرى ويعمل فى اتجاه مغاير تماماً.

ومن هنا أقول إن تصحيح المفاهيم أو المعادلات التى تنبنى عليها المناقشة مسألة من الأهمية بمكان، وينبغى ألا ننسى - فى كل الأحوال - أن ما تمثله إسرائيل فى نهاية المطاف هو شىء يتناقض تماما مع المشروع العربى، كيف نتعامل مع هذه القضية، وباعتبارنا لسنا سياسيين، ولانضع قراراً سياسياً، فهل نتكلم فقط كمثقفين، وهل نسلم بالموجود ونتعامل على الأرضية التى أسسها غيرنا ورسمها غيرنا، أم ننازع فى هذا ونعبر عن طموحاتنا وأحلامنا ومشروعنا، حتى لو كنا عاجزين - فى اللحظة الراهنة - عن أن ننفذ شيئاً من الناحية العملية، وهنا الفرق بين المثقف والسياسى، السياسى ربما مفروض عليه أن يتخذ خطوات معينة، لكن أنا ليس مفروضاً علىَّ أن أسلم بأشياء أراها - فى نهاية المطاف - تضعنى فى موقف التنازل عن عناصر أساسية فى طموحاتى وحلمى كمواطن عربى ومسلم فى هذه الأرض.

د. عمرو عبد السميع: د. جلال اسمح لى أن أوجه إليك سؤالاً لم أطلعك عليه سلفاً لأنه ورد على خاطرى للتو، هل تعتقد أن بعض الفصائل السياسية العربية تعترض - الآن - على ترتيبات السلام تأسيسا على موقفها الأصلى فى الاعتراض على السلام ذاته؟

د. جلال أمين: إذا كنت فهمت سؤالك فالإجابة بنعم، لكن ليس هناك شيء مشين فى هذا لأنه استطراد لكلام الأستاذ فهمى وكلام د. عبدالعظيم قبل قليل، فإن وصف مايحدث بأنه سلام هو - فعلاً - أكذوبه كبيرة جداً، وقد آن الأوان لأن نلتفت إلى هذا، وأريد - أيضاً - أن أبالغ وأضخم فيما قالاه، يعنى لاننسى أنه فى الوقت الذى كان بيجين والسادات مجتمعين فى الإسماعيلية فى يونيو ١٩٨١، ضرب العدوان لبنان فى اليوم التالى فهل هذا هو ما يسمى بالسلام؟ إذن فما هو المطلب. وما مغزى الإعجاب الشديد لسعيد النجار بهذا الذى يحدث، واستغرابه المتضمن فى سؤاله: هل نحن مع السلام أم لسنا معه، والواقع أن تمييز عبدالعظيم أنيس ما بين الشعوب والحكومات فى محله تماماً، لأن هذه وثيقة يوقعها أفراد لا صلة لهم بآمال الناس ولا أحلامهم التى تكلم عنهم عليٌ الدين هلال، فالناس ترفض هذا كله، وإذا كانت الجرائد والإذاعة الرسمية تسميه سلاماً، فهم أحرار، لكن الواقع مختلف تماماً فالإجابة على سؤالك: نعم هذا صحيح إنما ليس فيه ما يشين، وأريد - الآن - لو سمحت لى، أن أرد على بعض المداخلات، وخاصة الكلام البليغ - فعلاً - الذى قاله الدكتور على، وأنا أزداد إعجاباً ببلاغته، لكن لا أتفق مع النتيجة، فقد أعتبر الطموحات شعارات مع أنها ليست بالضرورة كذلك، جمال حمدان فى أعماله عن مصر كان عنده طموح ويعبر عن طموحاته، لكنه لم يردد شعارات، يعنى يمكن أن تكون عندك طموحات وبدون أن تكون مختلاً عقلياً هذه واحدة، كما أضاف د. على أن الطموحات - التى أسماها شعارات ظلماً وعدواناً - يجب أن تترجم إلى مواقف عملية، وهنا لابد أن أميز بين دور المثقفين ودور الدولة، فالدولة مهمتها ترجمة المواقف العملية، أما مهمة المثقف فهى التمسك بالطموح، والمقصود بذلك المثقف الملتزم، ولا ينبغى أن ينقلب إلى رجل دولة، كما أننى لا أوافق على القضية الـ ٦٠ فى المائة أو ٧٠ فى المائة أمية، وأنا - طبعاً - لست ضد محو الأمية، لكن كما قال الأستاذ فهمى هويدى يمكن أن يكون الأميون أعظم ناس، ولعلنا نرى ما يفعله المتعلمون

عندنا، فإذا كان التعليم من نوع معين يقاس بالكم، فربما يكون الأميون هم الذين يحافظون على ذاكرة الأمة.

وهناك نقطة مهمة قالها الدكتور سعيد والدكتور ناصيف وأنا مختلف معهما، وهى أن الهوية لا خوف عليها، لأن هناك خوفا شديدا، لأن أحد أهداف المشروع الإسرائيلى محو الهوية وليس فقط كسب معارك اقتصادية، سواء كان هذا جزءاً واعياً من المشروع الإسرائيلى أو أنه النتيجة الطبيعية له، فهناك خوف -بالفعل- على الهوية العربية ولننظر إلى لبنان وسورية والكويت وغيرهما، فرغم أن هذه دول حديثة العهد، إلا أنهم يتحدثون عن هوية كويتية ولبنانية، دون أن يبذل أى جهد فى خلق الهوية الكويتية مثلاً، لكن إسرائيل ستبذل جهداً فى محو الهوية العربية، والكويتى يقول أنا كويتى واللبنانى يقول أنا لبنانى، رغم أن هذه كيانات حديثة، وحتى عام ١٩٢٠ لم يكن وارداً الحديث عن هوية لبنانية أو سورية أو أردنية، لكن حدث هذا، فما بالك بمشروع تجند له كل الأساليب الجهنمية إعلامية ومالية، وهنا تدهشنى نغمة سائدة لدى مؤيدى مشروع الشرق الأوسط، أو المتعاطفين معه، عندما يسألون، لماذا تخافون من إسرائيل رغم أنها لاشىء، وهى نغمة متكررة والواقع أن تاريخ المائة سنة الماضية يؤكد أن مخاوفنا ضرورية جداً فعلى مدى هذه الفترة، ظل اليهود الصهاينة يخططون ويكسبون، كما أن وراء إسرائيل قوى أخرى، إذن هذا التخوف ليس أوهاما، فالتاريخ كل يوم يقدم لنا دليلاً جديداً: تغلغلهم فى وسائل الإعلام وتغلغلهم فى الثقافة وسيطرتهم على أكبر قوة فى العالم، على انجلترا مرة وعلى أميركا مرة، ثم يقال إنكم تبالغون فى قوتهم.

وهناك نقطة أخرى تتعلق بأحلام الشعوب، فهل تنسى الشعوب أحلامها؟ أظن هذا ممكن جداً لكن على الدين هلال نفى ذلك، وضرب مثلاً بأن اليابان لم تتخل عن طموحاتها، وهذا صحيح، لأن المثقفين اليابانيين والشعراء والروائيين ظلوا متمسكين بالطموحات، لكن ماذا يحدث عندما يتخلى المثقفون أنفسهم؟ وما قالته هبة حندوسة - أيضاً - يدخل فى إطار أنه لا مبرر للخوف

من إسرائيل وممكن جداً أن الكفاءة الإسرائيلية فى بعض الصناعات تكون أقل من اليابان، لكن العالم الواقعى يادكتورة هبة لا يسير بمقارنة الأسعار يعنى ممكن نحرر التجارة وتكون منسوجاتنا أرخص من الإسرائيلية، لكن الإسرائيلى لا يشترى منسوجات مصرية، لأن لديه مشروعاً، فإذا كانت إسرائيل بحكومتها ومثقفيها وكل أجهزتها تشتغل لحساب المشروع الذى تحدث عنه الأستاذ فهمى، سيكون المستهلك الإسرائيلى مثل اليابانى فى علاقته بالسلع الأميركية، أى يشترى سلع بلده بصرف النظر عن الأكفأ، إذن - مرة أخرى - نحن بصدد دولة من نوع خاص لايمكن أن نعاملها نفس المعاملة، ولا تجوز - هنا - المقارنة مع حالة ألمانيا وفرنسا، فهل احتلت ألمانيا جزءاً من فرنسا ورفضت أن تتركه، أم أن الدولتين تحاربتا لأسباب اقتصادية بحتة ثم حلتا المشكلة ووجدتا مصلحتهما الاقتصادية فى التعاون، فالمقارنة - إذن - غير واردة، والحالتان مختلفتان.

وأنا أرى أن الكثير من كلام الدكتور سعيد شكلى محض، فهو يسأل هل أنت مع السلام أم ضد السلام؟ لكن هل هذا سلام؟ وهو يَصِف موقفى بأنه غير قانونى وغير أخلاقى، لا - يا سيدى - موقفى قانونى وأخلاقى، لأننى لا أعتبر أن هذا سلام على الإطلاق، ثم إن هناك مغالطة فى القول بأنه لا مانع أن نناقش الوضع الذى سيترتب على تحقيق السلام؟ هذه مغالطة مهمة وكل المثقفين العرب يستدرجون للبحث فى إمكانات التعاون، وهذا خطر جداً.

د. عمرو عبد السميع: لماذا هو خطر؟

د. جلال أمين: هو خطر لأنك توحى لهم خطوة بخطوة أن ما يحدث -الآن- هو سلام، يعنى ما دمت عقدت ندوة وأحضرت المثقفين وقلت لهم ما رأيكم يا جماعة فيما بعد السلام، فأنت توحى لهم أو توهمهم بأن ما يحدث هو سلام، ومن ثم يتعطل كشف الحقيقة وهى أنه لا يوجد سلام، وثانياً هو خطر لأنك تضع إسرائيل على نفس المستوى مع أى دولة أخرى، وهذا يعنى أنك تمحو فكرة أن إسرائيل دولة من طراز خاص، لك معها عداوة لم تحل

بعد، ويصعب تصور أن تحل، لأنه واضح - من كل الأدلة - أنهم لن يتركوا الأرض للفلسطينيين ولن يسمحوا بعودة الفلسطينين من الخارج، ولن يعطوهم حق تقرير المصير، فاستدراج المثقفين إلى هذا فيه خطورة.

د. **عمرو عبد السميع**: ما تقويم هبة حندوسة للرأى القائل بأن سوقاً شرق أوسطية هى ضرورة لمواجهة أخطار اقتصادية متصورة لأوروبا الموحدة على منطقة الشرق الأوسط والتكتل الاقتصادى الآسيوى أيضاً؟

د. **هبة حندوسة**: هو ليس تصدياً لأخطار، إنما المقصود رد فعل والأخذ بفرصة، والفرصة يمكن أن تكون أيضاً فى السوق العربية المشتركة التى نتكلم عنها منذ ٤٠ سنة، فقد حان الوقت - فعلاً - أن نتصدى لخطورة واحتمالات أن تكون هناك تكتلات تضر بالموقف الاقتصادى للدول العربية، وأريد - الآن - أن أرد على بعض المواقف التى استمعنا إليها.

أولاً: بالنسبة للتمييز بين السوق الشرق أوسطية وسوق مشتركة عربية، لا يوجد أى مانع من أن ندرس ما هى الاحتمالات، والإيجابيات، والمخاطر من الدخول فى سوق عربية، فإسرائيل لا تستطيع إجبارنا على أن نتعامل معها بمثل ما ستعامل مع بعضنا البعض داخل السوق العربية، فمن الممكن أن تكون هناك علاقات طبيعية اقتصادية مع إسرائيل، ولكن - أيضاً - يكون هناك تمييز تفضيلى للمبادلات الاقتصادية ما بين الدول العربية وبعضها البعض وما زال هذا وارداً لكننا نتحدث كما لو أنه لم يعد كذلك.

ثانيا: التمييز بين حكومات وشعوب، وأنا متفقة تماماً فى أن هذا صحيح، والدليل عليه أنه منذ كامب ديفيد - أى أكثر من ١٥ سنة - وهناك علاقة طبيعية على الورق بين دولة مصر ودولة إسرائيل، لكن لو نظرنا إلى التبادلات ما بين أفراد أو مؤسسات غير حكومية، لا نجد أى تبادل، فلا يمكن لحكومة أن تجبر الشعب على أن يتعامل ويتفاوض ويدخل فى مشروعات، فى وقت هى فيه غير راضية عن التحرك نحو السلام، أو إقرار العدالة.

وأكرر أنه من المهم جداً أن تدرس كل الاحتمالات، وكل السيناريوهات للنوعيات المختلفة من العلاقات الاقتصادية بين عدد محدود من الدول، لأنى متأكدة أن فلسطين - نفسها - لديها إيجابيات بالنسبة لعلاقاتها مع إسرائيل بعد السلام، يعنى من الصعب جداً أن تعيش مستقلة اقتصادياً بالنسبة للموارد الأساسية مثل المياه، وبالنسبة للعلاقات والتدفقات العمالية، وبالنسبة للبنية الأساسية، وكل هذا يؤكد أنه من المفروض على الإسرائيليين دراسة الموقف، إذن الفلسطينيون والإسرائيليون يدرسون، ومن غير المعقول أننا كعرب - غير فلسطينيين - نتجاهل الأمور، أنا أعلم أنه تجرى فى الوقت الحالى دراسات جادة وتصورات جادة بالنسبة لتعاون إسرائيلى - فلسطينى، فلا مبرر - إذن - لأن نتجاهل أو نقول إننا لن ندخل فى دراسة أو فى بحث أو فى مشاورات حول هذا الموضوع.

د. عمرو عبد السميع: خارج الإطار التنظيرى للمشروع الذى نتحدث عنه، منذ فترة نشأت كثير من العلاقات غير الرسمية بين إسرائيل وبين دول عربية كثيرة، فما تصور ناصيف حتى، هل هذا اللون من العلاقات يسهل بالفعل قيام مشروع شرق أوسطى أو سوق شرق أوسطية، وفى هذه الحالة ما هو وضع المغرب العربى؟

د. ناصيف حتى: أعتقد أن هذه العلاقات غير الرسمية حيزها ضيق جداً، وهى جزء من عملية التحول البطىء جداً والذى يجرى فى المنطقة، يعنى - بصراحة - عندما يستقبل مسئول إسرائيلى فى دولة عربية، أو عندما تحدث لقاءات بين شخصيات غير رسمية إسرائيلية أو شخصيات من إسرائيل، لم يعد هناك رفض، وهذا وضع جديد إذا قارناه بما كان يحدث قبل خمس أو ست سنوات.

وأنا لا أقول إن الجميع يرضون بذلك، ولا أقول إننى ضد هذا الشىء، هى مجرد ملاحظة رداً على سؤال، فهذا جزء من عملية التحول التى تجرى، ولكن

لا أعتقد أيضاً - رداً على بعض المسرفين فى التفاؤل - أن هذا يدخلنا فى عملية سلام مع إسرائيل، فهذا التطبيع الذى جرى عند البعض لا يستطيع - فى قناعتى - أن يقفز فوق تحقيق ما أسميه القواعد الشرعية من منظور الأطراف العربية المفاوضية، ولا أضع نفسى - هنا - مكان أى من هذه الأطراف، فهذا قد يسهل، ولكنه أيضاً قد يوحى للبعض، وقد يوحى لإسرائيل خاصة، أنها تستطيع أن تقوم بحركة التفاف، ثم أنتقل إلى بعض مخاطر وتداعيات المفاوضات المتعددة الأطراف، لأنها قد تظهر للبعض أنها ليست الجزرة التى تستعمل لإسرائيل، ولكن - أيضاً - العصا التى تُستعمل ضد بعض العرب.

أما بالنسبة للمغرب العربى، فهذه المنطقة تمر خلال السنوات العشر الأخيرة بفورة القومية على صعيد الشارع والتى عشناها فى الخمسينيات والستينيات، ولها أسبابها وظروفها التاريخية، والتى أدت إلى تأخر هذه الإرهاصات القومية، ولا أعتقد أن هذا - بالنتيجة - نوع من محاولة الالتفاف الرسمية المحتضنة شعبياً فى هذا الاتجاه، فقط هى جزء من عملية التحول الجارى، وهى عملية تبقى تأثيراتها فى الحد الأدنى ولو أنها تعكس من جهة التحول الذى حصل على صعيد الشارع العربى، ولا أقول كل الشارع العربى، فقد تعاملوا مع بعض هذه الظواهر التى كانت مرفوضة منذ سنوات قليلة، فهى تعكس هذا القبول، تعكس سقوط بعض المحرمات فى الخطاب غير الرسمى العربى، ولم نقل الخطاب الرسمى، وهذا جزء من التحول، ولكنها لا تشكل قفزة لاحتواء العملية السلمية، هنا أريد الإشارة إلى أننا نتحدث عن السلام بمفهوم ميكانيكى، وأنا مع الأستاذ فهمى فى أن السلام يشمل العدل وإلا لا يكون هناك سلام. فالعملية ليست سلاماً أو غير سلام دون مفهوم عادل له، وهذا المفهوم مفهوم مركب ولا أسمح لنفسى أن أسقط الطرف الفلسطينى الشرعى، وقد يكون رأيى ضد القيادة الفلسطينية، لكن هذه القيادة التى تفاوض نحن متفقون مع ما تفعل من هذا المنطلق، ما ترضى به أرضى به، وما لا ترضى به لا أرضى به، إذن - هنا - يدخل مفهوم العدل وليس العدل فى عملية التسوية، هناك فرق، فتسوية العملية تعنى أن عليك أن تعطى بعض الشيء

مقابل هذا الشيء، وتحديد مفهوم العدل هنا يعود إلى القيادات المفاوضة، السلام عملية، ونحن نبدو كأننا أقمنا نوعاً من السياج أو نوعاً من الطلاء بين شيئين هما عملية السلام مع إسرائيل وعملية السلم العربى، الثانية تؤثر فى الأولى، وسبق أن ذكرت أنه مطلوب حوار عربى - عربى. وهذا الحوار يساهم، بل هو شرط ضرورى، لتقوية موقفنا فى عملية المفاوضات، فالسلام ليس شيئاً ميكانيكياً نذهب له فى طريق، ونستكشفه فى آخر الطريق، فهو عملية مركبة، ثم - أيضاً - هناك هذه العلاقة الجدلية التى يجب أن نؤكد عليها، فبمقدار ما نبتعد عن عملية سلام عربى - عربى، بمقدار ما سنصطدم - فعلاً - بواقع أنه لا سلام أو سلام مفرغ من أى مفهوم عادل.

د. عمرو عبد السميع: طرح عبد العظيم أنيس - منذ قليل - مفهوم النضال طويل المدى لتحقيق الأهداف العربية، وطرح آخرون على المائدة نفسها فكرة الوصول إلى أهداف مرحلية، هل هناك تناقض بالفعل بين المفهومين؟

د. عبد العظيم أنيس: لا طبعاً، لذلك أرجو أن تعطينى فرصة لأقدم بعض الردود على ما قيل حول كلامى قبل أن أرد على سؤالك.

النقطة الأولى، الدكتور سعيد النجار قال يجب على المثقفين أن يكونوا من الأمانة ويحددوا هل هم مع السلام أم ضد السلام، أنا - على وجه التحديد - ضد هذه المحادثات الحالية المحددة وضد - من باب أولى - استمرار هذه المحادثات، موقفى فى هذا قائم على أساس أنه لا طبيعة الظروف الدولية ولا الإقليمية ولا المحلية يمكن أن تعطينا أى أمل جدى فى الوصول إلى سلام عادل فى هذه المنطقة، أنا لست ضد السلام من حيث المبدأ ولا ضد التفاوض مع إسرائيل كمبدأ، لست ضد هذا، لكن فى ظروف غير القائمة الآن، فأنا أدعى أنه لا يوجد أى أساس موضوعى لتوقع سلام عادل، ويمكن استقراء ذلك من علاقات القوى الدولية، بعد الانهيار الذى حصل للمعسكر الاشتراكى وانتهاء وجود حلفاء تقليديين لنا على الصعيد الدولى، ومن خلال الأساس الإقليمى، وتوازن القوى العسكرية والاقتصادية بيننا وبين إسرائيل لن نجد أنه

يسمح بالوصول إلى حلول حقيقية مثل إنشاء دولة فلسطينية على الضفة والقطاع فقط، وجلاء ناجز غير مشروط عن الجولان وعن جنوب لبنان، ولا يوجد أى أساس لهذا.

ومن هنا أنا ضد المفاوضات الحالية، لكن هل هذا هو موقفى وحدى؟ أنا رأيى أن كثيرين من المثقفين العرب لديهم هذا الاقتناع، وأنبهك إلى أن صحيفة «الحياة» نشرت اليوم بالذات عن ندوة أو مؤتمر فى الأرض المحتلة فى بيرزيت بين مثقفين من بيرزيت وبين الجمعية العربية - الأميركية، وجميع من قدموا أوراقا فى هذه الندوة وفق ما تقوله «الحياة» واضح أنهم وصلوا إلى هذا الاقتناع، الذى وصلت إليه وكنت أدافع عنه منذ زمن، لكن بعض الناس يقولون ما هو الضرر من استمرار المفاوضات.

والواقع أن الأضرار كثيرة، فاستمرار المفاوضات بهذا الشكل يؤدى إلى تفتت حركة التحرر الفلسطينى ومنظمة التحرير نفسها، وليس فقط صراعها مع «حماس»، وهذا فى رأيى أمر خطير فى حد ذاته. ولننظر - مثلاً - إلى استقالة الشيخ عبد الحميد السايح رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى ولأسباب سياسية، وكذلك انسحاب البعض من المفاوضات فى الجولتين التاسعة والعاشرة مثل غسان الخطيب ومجموعة حزب الشعب الفلسطينى، وهو الاسم الجديد للحزب الشيوعى الفلسطينى، والانقسامات التى حصلت والتهديدات بالاستقالة داخل الاجتماعات الأخيرة فى المجلس الثورى فى تونس، وهانى الحسن وجماعته، فالضرر الأساسى - إذن - أن منظمة التحرير وحركة التحرير الفلسطينية مهددة بالانقسام إلى شظايا.

والضرر الثانى أن هذه المفاوضات الجارية يمكن أن تؤدى للتغطية على الأعمال الإجرامية، التى يرتكبها الإسرائيليون فى داخل الأراضى المحتلة.

ولذلك - توضيحاً لموقفى - أقول نعم، إننى ضد هذه المحادثات بشكل محدد، وأطالب بتعليق المفاوضات وإنهائها، قد تكون حكومات عربية كثيرة

منها حكومة مصر لها رأى ثان، ولكن هذا موضوع آخر، فأنا أتكلم كمثقف راديكالى.

د. **عمرو عبد السميع**: كان لحكومة مصر رأى آخر، ولكن المعترضين على عملية السلام فى هذا التوقيت كانوا يطلبون بأن يتم ذلك فى إطار المؤتمر الدولى.

د. **عبد العظيم أنيس** : مفهوم، لكننى أتكلم كمثقف وأعبر عن نفسى، كمثقف يسارى راديكالى، وهذا رأيى.

وهناك إضافة أخرى بشأن إثارة سعيد النجار لفكرة أن السوق الشرق أوسطية لها مفاهيم مختلفة، وهذا غير صحيح، لأن ما يتم الحديث عنه فى أميركا شىء شبيه بالسوق الأوروبية، وهذا ليس مفهوماً استاتيكياً، فالسوق الأوروبية بدأت منذ زمن طويل، لكن تدريجياً يتم رفع الحواجز الجمركية والاتجاه إلى توحيد العملة، هذا هو - أيضاً - المطلوب فى داخل السوق الشرق أوسطية، ولو حصل سلام - حتى غير عادل - ولم تدخل إسرائيل ضمن هذا الكيان الشرق الأوسطى، فأنا رأيى أنها مهددة بالزوال إذا تزايدت مشاكل التمويل وشحت المعونات الأميركية، لأنها معتمدة اعتماداً كاملاً على هذا، ولذلك هى فعلاً محتاجة لأن تصبح جزءاً من المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً فى داخل المنطقة، وهذه هى طموحاتها فالموضوع هو منطقة تجارة حرة، وهذا هو المطلوب أن توجد فى المنطقة عملة واحدة فى يوم من الأيام، إذن هناك طموحات لإلغاء الحواجز الجمركية، وتحرك العمالة، من دون قيود وعلى وجه التحديد العمالة الفلسطينية والعمالة المصرية والعمالة السورية، أى سوق مشتركة بالمعنى التقليدى الذى تتجه إليه أوروبا وبالتالى لا ينبغى أن نضحك على أنفسنا.

والأمر الثالث الذى أنبه إليه هو الاتفاق الاستراتيجى بين أميركا وإسرائيل الذى تم عام ١٩٨٩، وبمقتضاه أُنشئت منطقة سوق حرة، وبالتالى من الممكن أن تدخل البضائع الأميركية إلى المنطقة إذا قامت السوق الشرق الأوسطية،

معفاة من الجمارك كأنها بضاعة إسرائيلية، وبالتالى أدعى أن أميركا صاحبة مصلحة أيضاً فى هذا الموضوع ليس فقط من هذه الزاوية، ولكن من زوايا مختلفة، منها - مثلاً - أن تتخفف من عبء المعونة لإسرائيل، أما أن هناك دوائر فى داخل إسرائيل غير متحمسة للسوق الشرق أوسطية، فهذا وارد، لأنهم غير متحمسين لأن يكونوا العميل الرئيسى للولايات المتحدة فى داخل المنطقة، طبعاً لهم طموح أن يؤدوا دوراً مستقلاً فى هذا الموضوع، لكن طبعا المؤسسة الإسرائيلية تسير فى هذا الاتجاه، وهو جزء من الإغراء بالنسبة للمفاوضات الحالية وإنهائها وحافزها، بحيث تتساهل إسرائيل فى بعض القضايا، من أجل الحصول على جزرة جديدة اسمها السوق الشرق الأوسطية.

ونأتى الآن للسؤال الخاص بالعلاقة بين النضال طويل المدى والإجراءات المرحلية، وفى رأيى أنه لا يوجد تناقض، بالعكس إذا كنت قد وضعت طموحات طويلة الأجل لأولاد أولادنا فأنا جاد جداً فى هذا الموضوع، ولا أريد مصادرة على الأجيال القادمة، فالحكومات تتفق وتوقع معاهدات لا تصبح صالحة بعد وقت معين، ولا ننسى تجربة معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، كما أشير أيضا إلى خبرة الحروب الصليبية، وأنا دائماً أستعيد هذا الموضوع لأن فيه دروساً مفيدة جداً بالنسبة لهذا الموضوع، فصلاح الدين الذى دخل معركة حطين وانتصر فيها عقد اتفاقات مع الصليبيين، لكن جاء حكام آخرون بعد صلاح الدين، وقادوا معارك جديدة انتهت بخروج الصليبيين من المنطقة، لكن فى وقت من الأوقات كانت للصليبيين ممالك فى القدس، صيدا وحيفا وعكا وصنور، وكان هناك نوع من اليأس لدى الكثيرين من العرب، ومع ذلك الأمور انتهت بعد حوالى ٢٠٠ سنة، ولذلك لا ينبغى أن نضع حجراً أمام أولادنا وأولاد أولادنا والأجيال القادمة، فمن الممكن أن تعقد الحكومات اتفاقات، ثم تأتى ظروف تتجاوز هذه الاتفاقات ولا يوجد تناقض بين الدورين لكن أنا رسالتى كمثقف أن أضئ شمعة فى هذا الظلام الكامل، وأحاول أن يرى الناس بهذه الشمعة شيئامفيداً لهم.

د. عمرو عبد السميع: هل يعتقد محمد السيد سعيد أن اشتراك المثقف العربى فى مناقشة المشروع الشرق أوسطى أو السوق شرق أوسطية يعنى بالفعل أنه استدرج إلى أرضية لتكريس وضع لا ينبغى تكريسه أو لا ينبغى الموافقة عليه؟

د. محمد السيد سعيد: هناك مجموعة اعتبارات، الاعتبار الأول: هو دور المثقف بشكل أساسى، يعنى هناك تمييز بين المثقف والتكنوقراط، وطبعاً مثل هذا التمييز وارد، ولكن المثقف - فى تقديرى - فى أرقى أشكاله، هو ذلك الشخص الذى لا يحمى يديه من التجريب وإنما - بالتحديد - هو هذا الشخص الذى يلقى الضوء على حقل الاختيارات، ويكشف تداعيات كل اختيار ممكن، وذلك بناء على معايير مضبوطة من حيث أساليب التفكير، ويستحسن أن تكون أساليب تفكير علمية، فمثلاً لو تداولت نموذج العقل التأريخى، ستجد أن الغزو الصليبى للمنطقة العربية الإسلامية كان له شقان، شق اتجه للمشرق وشق اتجه للمغرب، للأندلس، وفشل المشروع المشرقى، لكن نجح المشروع المغربى، وهذا له دلالة مهمة وهى أننى لا أستطيع أن آخذ نموذجاً، وأترك النموذج الثانى، وفى الوقت نفسه لا بد أن أبين الفروق المهمة بين الحروب الصليبية فى كل فترة، والحرب القائمة حالياً أو الصراع القائم حالياً بين العرب وإسرائيل، فهذا العقل التأريخى أو القياس التأريخى قياس ميكانيكى وفاسد منطقياً، يعنى محبط فى فلسفة العلوم، لكن حتى لو استعنت به فأنا عندى نموذج بالفعل، مثل نموذج نجاح الغزو الصليبى للأندلس، نموذج ينبغى - أيضاً - أخذه فى الاعتبار والمفارقة أننا كنا حضارتين فى ذلك الوقت، ولم تكن هناك فروق جسيمة بيننا، بالعكس كانت الحضارة العربية لا تزال - على الأقل - تحتفظ ببقايا نتاج ازدهارها الذى استمر من القرن السابع لغاية القرن التاسع أو العاشر الميلادى، فكانت الفوارق طفيفة نسبياً، وأنا - فى الحقيقة - غير قابل - إذن - للقياس التاريخى، وأعتقد أن أرقى شكل للمثقف ينبغى أن يأخذ شكل التكنوقراطى، لكن ليس بمعنى الناصح للدولة بالضرورة،

مهما كانت طبيعة الدولة، وإنما أن يأخذ مصالح أمته، يحمل رؤيتها للعالم وميراثها ورصيدها من الحضارة والتاريخ والثقافة وأن يثق فى هذه الأمة، هذا أمر مطلوب، لكن كونه مثقفاً - بالتحديد - يحمل معنى أنه يستطيع قراءة نتائج اختيارات بعينها، فمثلاً فيما لو قلنا إن أحد الاختيارات هو أن نكف عن المفاوضات الحالية أو أى مفاوضات أخرى إلى حين أن نصل لمستوى معين مثل الموقف السورى التقليدى، وأن هذه مسألة أجيال، فما الضمان أنه خلال هذه الأجيال لن تقوم إسرائيل باستيعاب - ليس فقط الأرض المحتلة حالياً - وإنما أراض محتلة أخرى، والكلام الذى قاله على الدين هلال أنا فهمته بشكل مختلف، عما فهمه الأستاذ فهمى، فقد فهمت أن الدكتور على - الحقيقة - يطرح مسألة الأداء الوظيفى لأى أمة الذى هو - فى نهاية المطاف - يظهر فى النتاج العسكرى، يعنى الأداء العسكرى لأنه مجموع وانعكاس لمجمل أداءاتها الوظيفية فى مجالات مختلفة، وأنه من الوارد أن تحصل فجوة فى لحظة معينة، فتكون أمة فعلت كل ما تستطيعه على المستوى العسكرى، وأصبح أمامها اختيار أن كل استمرار فيه إنهاك مواردها وتوجيهها للاختيار العسكرى لأمد غير منظور، هو بحد ذاته أحد العوامل الكبرى لهزيمة مشروعها التاريخى على المستوى الثقافى والاجتماعى والوظيفى.. وأعتقد أن أحد الأسباب الكبرى والأساسية لسقوط الحضارتين العربية والإسلامية هو ماحدث من غزو، وطبعاً هناك أسباب كثيرة، لكن مهم جداً تبين الدمار الهائل الذى أصاب المشرق العربى نتيجة الغزوتين التتارية والمغولية لهذه المنطقة.. إبادة موارد المنطقة ثقافياً واقتصادياً وأخلاقياً ووضعها فى مشروع لا يبدو أن آفاقه المأمولة، واعدة باحتمالات انتصار عسكرى أكيد، يجعل من الممكن للمثقف، بل - وينبغى - أن يتأمل البدائل الممكنة لاستئناف الصراع التاريخى انطلاقاً من منطلقات آمنة ببدائل أخرى قد تكون واعدة أكثر بكثير - سواء فى المدى المباشر أو المتوسط أو الطويل - من البديل العسكرى، وفى لبنان - مثلاً - نرى إحتمالات محددة، فى الأداء العسكرى الأجود الذى كان فى الحالات التى حصل فيها

خراب للدولة، فالدولة انهارت ويوجد أداء عسكرى لحزب الله.. لكن انتهى هذا إلى تخريب دولة مثل لبنان، والمحتمل جداً أن هذا الصراع العسكرى مع لجم الاختيار العسكرى من قبل الدول الكبرى معناه تمكين إسرائيل من الانفراد بالشعبين الفلسطينى واللبنانى، وإبادتهما عملياً فى لحظات الفوضى، إذا خرجت أمريكا وأوروبا من الساحة وسادت حالة فوضى عالمية.

ورأيى أننا سنكون خاسرين حتى لو انتصرنا عسكرياً، بمعنى أن أحد جوانب الخريطة المعقدة من حيث النمو المحتمل، أننا عندما ننتصر عسكرياً نكون قد خسرنا كل شىء آخر، بمعنى خسرنا مواردنا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأخلاقية والروحية.. لقد انتصر صلاح الدين - فعلاً - واستكمل مهمته الملك العادل والكامل ، لكن بالفعل - مع تحياتنا لهذا الانتصار - إلا أنه كان محملاً بأعباء تاريخية مهمة، وكان هذا - بالفعل - نهاية المشروع المصرى.. ونهاية آخر كلام فى نمو مصر الاقتصادى، وهذا كلام مثبت لدى عدد من المؤرخين الاقتصاديين الكبار فى تلك الفترة، إذن الاختيار كان معقداً.

وفى تقديرى أن جوهر المشروع العربى هو المصالحة القومية بين شتى التيارات التى تتصارع حالياً بشكل دموى أو شبه دموى بما يسمح بتأليف: أولاً سبيكة ثقافية جديدة، وثانياً وضع اختيار عام متناسق بين كل قوى الأمة.

أنا أفضل أن نتفق كلنا على شكل ما من أشكال التسوية، ولو أننا سندخل فعلاً فى علاقات طبيعية مع إسرائيل فى يوم من الأيام، أفضل أن ندخل بصورة جماعية من خلال تصور مسبق لما ننتوى أن نفعله وكيف نفعله، بدلاً من أن نسمح بالخضوع إلى مجرى الواقع والاستيعاب الواقعى لكثير من الأراضى المحتلة على النحو الذى قد ينتهى بسيناريو أسوأ حتى من الأندلس.

فإذن - على العكس - أنا فى رأيى أن المثقف هو ذلك الذى يستقرئ قراءة كاملة للواقع وأن يمد بعض الخطوط على استقامتها لتأمل تداعياتها فى المستقبل.

والنقطة الأخيرة تتعلق بالكشف عن الدلالة الفلسفية لما يحدث، فهذه المنطقة تاريخياً كانت منطقة ممزقة، بغض النظر عن إسرائيل وبغض النظر عن أن إسرائيل تضيف إضافة جديدة مهمة، وينبغى معرفتها معرفة مستقلة، لكن هذه طبيعة المنطقة التى تمتد من إيران، وهى منطقة تفاعلت تاريخياً، فإيران احتلت مصر مرتين ومعنى هذا أنه فى التاريخ القديم، شهدت هذه المنطقة عملية تعرض متبادل، وفيها عملية حساسية متبادلة، فأى تطور فى إيران بعد سنوات يأتى لمصر أو المغرب العربى والعكس، ولذا المنطقة محتاجة - بالفعل - لنظام والبديل هو ماحدث مثلاً فى حالة الحرب العراقية - الإيرانية، والحرب ضد العراق أو حرب تحرير الكويت، وأنا - حتى - لست واثقاً من أنه إذا فشلنا فى بناء نظام فى المنطقة - بغض النظر عن إسرائيل - فمن الضرورى أن يضم تركيا وإيران إلى المجرى الرئيسى المتفق عليه، على أسس تفاعلات جديدة تكون سلامية بصورة أساسية، أى مع درجة من السيطرة النسبية والمتفق على قواعدها مع التيارات الثقافية والسياسية والاجتماعية والعلاقات العسكرية المستخدمة فى الصراعات فى هذه المنطقة، فالمطلوب إعادة بناء هذه المنطقة على المستوى الاقتصادى والثقافى، فهى تحمل مكنوناً وذخائر وكنوزاً تمكنها - فيما لو تم الاتفاق على سبيكة معقولة وإيقاعات مضبوطة - من الانطلاق من جديد.

فى هذا الإطار أستطيع أن أضع خريطة إسرائيل من زاويتين : الزاوية التقليدية وهى أننى أدفع ثمناً، وهذا لايحتاج إلى عبقرية مثقف أو عبقرية سياسى. . هو اختيار بسيط أن تستعيد الأرض المحتلة وتدفع مقابلاً وإلا لن تستعيدها وتترك الموضوع مؤجلاً، وبالتالى لا تدفع مقابلاً، وهذا هو الاختيار، أما الكلام عن الشعب فهو كلام وهمى، يعنى الشعب المصرى ثبت من دراسة أمبيريقية أن ٩٩ فى المائة فعلاً من الذين بُحثوا وافقوا على كامب ديفيد، فالشعب موافق على كامب ديفيد ويريد أن يعيش فى سلام، لأن تجربته مع الحرب أو على الأقل الحروب التى أديرت - بالشكل الذى أديرت به - لم

تكن إيجابية، فباختصار أنا رأيى أن منطقة الشرق الأوسط محتاجة لنظام بغض النظر عن إسرائيل، والأهم أنه عندما نتعامل مع إسرائيل لا نتعامل معها على أساس أننا ندفع مقابلاً حتمياً وفقط، فهناك إمكان لاستخدام موضوع إعادة رتق نسيج الشرق الأوسط بما فيه منطقة فلسطين المحتلة بهدف تذويب المجتمع الإسرائيلى، ونزع عسكرته وتهجيره تدريجياً بإعمال القواعد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، داخل إسرائيل شاءت أم أبت، يعنى هنا مطلوب تصور مسبق وليس عفويا، مطلوب تعرف على الأدوات والتمييز بين الأشكال والجغرافيات، مطلوب استراتيجية، وأنا أعتقد أنها ممكنة وإن كانت عناصرها الأساسية فى المدى الراهن غير قائمة باكتمالها المطلوب.

د. جلال أمين : خطر ببالى أنه - مثلاً - منذ سنة ١٩٦٧ وإسرائيل طبعا فى ذهنها ماتناقشه الآن، وهذا أحد الأغراض الأساسية من وراء حرب ١٩٦٧، لكن لم يحققوا نجاحاً ملموساً حتى الآن، وملاحظتى أن موقف المثقفين العرب الرافض لا بد أن يكون قد لعب دوراً مشرفاً خلال السنوات الماضية، بمعنى أنه لو كان كل المثقفين قالوا نعم منذ ١٩٦٧، لكانت النتيجة أسوأ بكثير الآن، ولذلك فإن الكلام الذى نقوله الآن لن يضيع هباءً.

" غزة ـ أريحا "

(الاتفاق والسلام رؤى للمستقبل)

السفير سعيد كمال - السفير ديفيد سلطان - لطفي الخولى
د. إيمانويل ماركس - د. على الدين هلال - لواء. أحمد عبد الحليم

لِمَ .. لا ؟!

السؤال يبدو بسيطاً، ولكنه احتاج إلى جدل داخلى طويل .. محتدم .. وصاخب !

* فقد كنت أعرف أن هذه الندوة - بموضوعها وبالأطراف المشاركة فيها - سوف تضعنى - حتماً - أمام مواجهة فكرية - ذاتية، بين عقيدة سياسية (تمنعنى)، وبين عقيدة مهنية (تدفعنى)!

* وقد كنت أعرف أن هذه الندوة - بموضوعها وبالأطراف المشاركة فيها - سوف تطرح أمامى - قطعاً - احتمال الدخول فى جدليات سياسية فارغة كثيرة، تجعل من التبرير أو التفسير مهمة أولى، بينما مهمتى الأولى والأخيرة كانت مهنية واضحة بما لا يحتاج إلى تبرير، وبما لا يحتاج إلى تفسير.

* وقد كنت أعرف أن هذه الندوة - بموضوعها وبالأطراف المشاركة فيها - سوف تعرضنى - يقيناً - للكثير من المخاشنات والسخافات، من جانب بعض أنصاف المتعلمين فى صحف الحكومة، أو بعض الأقلام اللقيطة فى صحف لقيطة.

وهؤلاء - جميعاً - لا يجيدون سوى فن الإلقاء بأجسادهم تحت عجلات أى سيارة - تتحرك فى شارع الصحافة مدركة طريقها بوضوح - كمدخل للابتزاز المهنى والسياسى، مدعين أن إصابتهم أفضت إلى عجز، بينما هى وليدة عجز!!

وهؤلاء - جميعاً - لا يجيدون - كذلك - سوى فن تسول التمويل عبر أى جيب، ومن أجل أى هدف، عن طريق استجداء مشاعر الجمهور والممولين بكلمات مؤثرة يعرفون - مقدماً - وقعها على النفوس، سواء كانت أدعية يرفعونها، أو كانت لعنات يستمطرونها!

* وقد كنت أعرف أن هذه الندوة - بموضوعها وبالأطراف المشاركة فيها - سوف تواجهنى - أكيداً - بآراء أخرى تتحفظ، ولكن من أرضيات فكرية محترمة وواضحة، ومن مواقف مبدئية راسخة وجلية قابلة للنقاش، وقابلة للحوار.

. . . .

إلا أننى دخلت - مع كل هذه التحسبات والتحرزات - فى الجدل الداخلى - الذى أشرت إليه - والذى كان صاخباً ومحتدماً، قبل أن أوقع بطاقة واحدة من بطاقات الدعوة لهذه الندوة، ووصلت - مع كل هذه التحسبات والتحرزات - إلى اقتناع كامل . . كامل بضرورة عقدها!

هذه الضرورة التى ترجمت نفسها فى سؤال بسيط وجهته إلى نفسى: لِمَ . . لا ؟!

وهذه هى الحيثيات:

(١) نحن نعمل فى مهنة، إذا فهمها جيداً، كل من يتحدثون عنها كثيراً، دون أن يعملوا فيها كثيراً، سيعرفون أنها تعنى - إلى جوار المكاتب المكيفة، والسيارات السوداء والالتماع تحت الضوء بالشهرة والنجومية - أن نكون خُداماً لسيد واحد اسمه: القارئ.

وكونك خادماً لدى القارئ، فإن ذلك يعنى أن تكون جاهزاً لتلبية الاحتياج الداخلى الكبير - عند هذا القارئ - فى (المعرفة).

تلك المعرفة التى أصبح احتكارها، عِلْماً له منظروه، وفنيوه، الذين يستبيحون تداولها - أياً كانت المسالك التى سيسلكونها - داخل الغرف

والقاعات المغلقة، ويُحَرِّمون هذه المعرفة على مستحقيها من البسطاء الذين تمر بهم - وأمامهم - أحداث جسام، من دون أن يُمنحوا حقهم الطبيعى فى فهمها والتعامل معها، بتكوين مواقف تقبل أو ترفض، إلا عن طريق الوكلاء التجاريين الذين احترفوا الحديث باسم البسطاء، كما احترفوا تسول التمويل باسمهم أيضاً.

هى تلك المعرفة التى لا أفهمها - أنا أو الكثيرون من أساتذتى وتلامذتى المخلصين لمهنة الصحافة - إلا بوصفها خبزاً يومياً يتداوله الناس على قارعة الطريق، وتنكسر - فى سبيلها - أطواق الاحتكار سواء كان نخبوياً أو غير نخبوى.

. . . .

(٢) ثم إننى واحد ممن يحاولون مدّ البصر إلى المستقبل، ويعلمون أن هذه الأمة التى ننتمى إليها أكبر - بكثير - من أن تعيش فى أسر مخاوف وأوهام وهواجس وترهات، وأنها قادرة - إذا أطلقت كفاياتها فى كل المجالات - أن تحتل مكانها ومكانتها فى هذا المستقبل، وأن دخول هذه الأمة فى صراع حضارى، هو أمر لا يجب أن تخشاه، لأنها تملك من المقومات ما يجعلها مطمئنة - باستمرار - إلى أنها ستثبت ذاتها فى هذا الصراع، وأن انسحابها وراء أسوار الخوف، واستجابتها لمحاولات التخويف، وربطها دائماً بالماضى، أى ماضٍ وكل ماضٍ، هو بداية طريقها إلى التخلف والاندثار.

. . . .

ومن هاتين النقطتين كان يقينى بأن عقيدتى السياسية التى (تمنعنى) هى حقيقة نسبية قابلة للتطور والتعديل، وهى لا تعرف الجمود أو الدوجماطيقية، وتعى المصالح الوطنية والقومية، فى سياق واقعى وعملى، لا يعرف الغياب فى دخان حشيش الشعارات السياسية، ولا يعرف الالتصاق بالأضرحة والقبور التماساً للبركة وانتظاراً لظهور معجزات جاء ذكرها فى الأساطير.

ومن هاتين النقطتين كان يقينى - أيضاً - بأن عقيدتى المهنية التى (تدفعنى) هى حقيقة مطلقة، لا تبدل التزامها تجاه القارئ، ولا تستبدل هدفها فى نشر

المعرفة وكسر احتكارها.

. . . .

هذه كانت مقدمة - لابد منها - قبل أن نعرج إلى ندوة («غزة - أريحا» الاتفاق والسلام رؤى للمستقبل) والتى تشرفت - فيها - بأن مارست دورى كخادم لقارئ أسعى للإجابة على أسئلته، وألبى احتياجه الداخلى للمعرفة.

عقدت الندوة فى السادسة من مساء ١٨/ ١٠/ ١٩٩٣، وشارك فيها السفير سعيد كمال سفير دولة فلسطين فى القاهرة، والسفير ديفيد سلطان سفير إسرائيل فى القاهرة، والأستاذ لطفى الخولى الكاتب والمفكر السياسى المعروف، والدكتور علىّ الدين هلال مدير مركز البحوث السياسية فى جامعة القاهرة، والدكتور إيمانويل ماركس مدير المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة، واللواء أحمد عبد الحليم الخبير العسكرى والاستراتيجى فى المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، والأستاذ يعقوب سيتى الملحق الإعلامى للسفارة الإسرائيلية (كمراقب).

. . . .

وراح كل طرف من الأطراف يطرح حدود رأيه ورؤيته فى موضوع الندوة، بأسلوب حذر - فى بعض العناصر - وبأسلوب مفتوح فى البعض الآخر، وكانت البداية من خلال طرحى السفيرين الذى بدأه السفير ديفيد سلطان بقوله: إن الاتفاق يترك كل الأبواب مفتوحة لمفاوضات الوضع النهائى، وإن المطلوب - قبل كل شىء - إظهار - بجدية - أفكار ومطالب الطرف الآخر، وإن بناء العلاقات الخارجية هو فى يد إسرائيل - حسب الاتفاق - ولا مجال لاجتهاد فيه، وإن الحل السياسى لا يكفى، ولابد أن يشعر كل شعب بأن وضعه تحسن فى ظل السلام، وأن السوق الشرق أوسطية ستتحقق تدريجياً، ولنبدأ بتحسين الأوضاع، وإن الشرق الأوسط الجديد سيضم الدول الراغبة فى التعاون.

ورد **السفير سعيد كمال** بقوله: نأمل فى حل أى خلاف مع إسرائيل بروح بناءة دون توفيق أو تحكيم، ولا يستطيع أحد إنكار حق أى شعب فى تقرير

مصيره، وإن على إسرائيل المبادرة بإجراءات بناء الثقة لأنها سلطة احتلال، وإن المطلوب من إسرائيل أفعال طيبة لا فقط نوايا حسنة، وإن الاتفاق يسهل الوصول إلى حل شامل، وأرفض القول بأننا خرجنا على التنسيق العربى، وإن مصر هى الأساس فى المنطقة، وإن الفلسطينيين سعدوا بكلمة بيريز فى افتتاح أعمال لجنة الارتباط.

. . . .

أما الأستاذ **لطفى الخولى** فقد ألقى بعدة مقولات حاكمة على المستويين الفكرى والفلسفى، والسياسى والعملى، فقال:

* وصلنا إلى انكسار مشروعى القومية العربية والقومية الصهيونية.
* لم تستطع إسرائيل فرض حلها الخاص رغم انتصارها فى ١٩٦٧.
* سيصبح من مصلحة إسرائيل قيام دولة فلسطينية.
* يجب عدم الخلط بين العروبة والشرق أوسطية.
* السوق الشرق أوسطية تعبير عن اتجاه اقتصادى عالمى نحو الأسواق الكبيرة.
* هناك إسرائيل جديدة تحت التشكيل.
* الأمن المتبادل والتعاون الاقتصادى من مصلحة الجميع.
* إسرائيل لديها مشروع شرق أوسطى يرتبط بطابعها الجديد.
* لا أساس للحديث عن مؤامرة على الهوية العربية.

. . . .

كما طرح **الدكتور على الدين هلال** منظومة شديدة الإحكام من الآراء والرؤى فى موضوعات الندوة تمثلت فيما يلى:

* إن حجج المعارضة الفلسطينية للاتفاق أقل مما كان متوقعاً.
* لا يستطيع أى طرف فلسطينى إيقاف تنفيذ الاتفاق.
* أصبحنا - الآن - إزاء دولة فلسطينية فى طور التكوين.
* لا يوجد مشروع إقليمى محدد - حتى الآن - يمكن مناقشته.

* الاتفاق يتحدث عن تنمية إقليمية لا عن سوق شرق أوسطية.
* التعاون الإقليمى مطروح على مائدة التفكير لا مائدة صنع القرار.
* ما هو موقع إيران والعراق من أى مشروع إقليمى جديد؟
* لابد من مشاركة كل القوى التى لها دور فى الاستقرار.

. . . .

وجاء دور **الدكتور إيمانويل ماركس** ليطرح عدة عناصر يلزم - أمامها - أن نقرر أنها لا تعبر عن الرأى الرسمى الإسرائيلى، بمقدار ما تعبر عن آراء مفكر هو جزء من اتجاه له اعتباره فى إسرائيل، وقد قال إيمانويل ماركس:

إن منظمة التحرير تسعى لأخذ زمام الموقف بالضفة وغزة عبر التكيف مع إسرائيل، وإن التنافس بين الداخل والخارج الفلسطينى لن يتحول إلى مواجهة، وإن حماس مفيدة لمنظمة التحرير مثلما ليكود مفيد لحكومة رابين، وإنه لا يمكن الفصل بين الاقتصادين الإسرائيلى والفلسطينى بقرار سياسى، وإن عرب إسرائيل أصبحوا عنصر توازن بين العمل وليكود، وأنه ينصح الفلسطينيين بالتركيز على بناء الثقة أكثر من إثارة قضايا حرجة.

. . . .

أما **اللواء أحمد عبد الحليم** فقال: إن الاتفاق جزء من الحل الشامل للقضية الفلسطينية - فقط - وليس الصراع العربى - الإسرائيلى، وإن إعادة تمركز القوات الإسرائيلية بالضفة لا يؤثر على خططها العملياتية، وإنه يخشى الوصول لحل جزئى - فقط - يحمل فى طياته استمرار التوتر، وإن الاتفاق قد يكون نهاية لمرحلة أو بداية لمرحلة، وإن إسرائيل تريد تفوقاً أمنياً وليس توازنا مع العرب، وإن استمرار المنهج الأمنى الإسرائيلى يقود إلى مواصلة التوتر فى المنطقة.

وراحت الندوة تبحث وتنقب، وتقدم صورة واضحة للقارئ عما يدور فى الغرف المغلقة، وتكسر احتكار المعرفة، طارحة ما تعرفه النخبة، خبزاً يومياً للناس على قارعة الطريق !!

وفيما يلى نص الندوة :

د. عمرو عبد السميع: أولاً اسمحوا لى أن أقدم موضوع الندوة فى عجالة شديدة جداً، فقد دخلت عملية السلام مرحلة جديدة عنوانها: «التقدم للمرة الأولى جدياً نحو حل للقضية الفلسطينية»، ولأن هذه القضية هى جوهر الصراع العربى - الإسرائيلى، فقد أصبحنا أمام فرصة لتسوية تاريخية نرجو أن لا تتأخر، أيضاً يثير الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى عدة أسئلة تتعلق بالمستقبل سواء منها ما يتعلق بهذا الاتفاق فى بنيته وفى أبعاده المختلفة، أو ما يتعلق بالترتيبات الإقليمية المحتملة وشكل المنطقة بعد الاتفاق والعلاقات بين دولها، وهذه الندوة تتيح فرصة فريدة للتعرف على رؤى مختلفة لعملية السلام، وحددنا لها محورين:

المحور الأول: الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى نفسه.

المحور الثانى: الترتيبات الإقليمية المحتملة.

فأما عن المحور الأول، فإن الاتفاق الموقع فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ينطوى - فى نظر الكثيرين - على العديد من جوانب الغموض، سواء ما يتعلق بالقضايا المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائى أو فيما يتعلق بالنقاط الخاصة بالمرحلة الانتقالية ذاتها.

نبدأ بتوجيه السؤال للسفير ديفيد سلطان عما إذا كان هذا الاتفاق أو إعلان المبادئ هو تمهيد لظهور دولة فلسطينية؟

السفير ديفيد سلطان: الاتفاق الذى تم بين الطرف الفلسطينى (المنظمة) وإسرائيل هو اتفاق على ما سيحدث فى الفترة المؤقتة والاتفاق - أيضاً - يترك كل الأبواب مفتوحة، وهو ينص على أنها ستبدأ فى موعد لا يتأخر عن بداية السنة الثالثة لتطبيق المرحلة المؤقتة، محادثات بشأن الحل الثابت، وتعهدنا ضمن هذه المحادثات ليس فقط بإبقاء الأبواب مفتوحة، ولكن - أيضاً - بترك موضوعات لبحثها ضمن هذه المحادثات، كموضوع القدس، وموضوع

المستوطنات، فإذن هناك محادثات للحل الدائم، وللطرف الفلسطينى أن يأتى بآرائه وأفكاره ومطالبه، والطرف الإسرائيلى سيضع موقفه، وإن شاء الله سيتم اتفاق.

د. عمرو عبد السميع: هذا عن شرح الاتفاق ولكن ماذا عن رؤيتكم أو تصوركم للموضوع الذى سألت عنه؟

السفير ديفيد سلطان: الاتفاق الذى تم يخلق وضعاً جديداً وعندما يكون هناك وضع جديد فلا بد أن يحدد كل طرف من جديد موقفه بالنسبة لهذا الوضع، يعنى أكثر من هذا فى المرحلة الحالية لا أستطيع أن أقول.

د. عمرو عبد السميع: لكن على الأقل يمكن تقديم التصور النظرى البحت؟

السفير ديفيد سلطان: بشأن الرؤية النظرية يمكن أن تسأل شخصية لا تمثل الحكومة الإسرائيلية.

د. عمرو عبد السميع: هل يوحى هذا الاتفاق أو إعلان المبادئ بإمكانية ظهور دولة فلسطينية؟

السفير ديفيد سلطان: الاتفاق بيننا لا يُغلق أبواباً.

د. عمرو عبد السميع: السفير سعيد كمال.. أشار الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى إلى أن أى خلاف فى تفسير أو تنفيذ بنوده سيحال إلى لجنة الارتباط المشتركة، فإذا استمر الخلاف سوف يتم اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم.. ولكن لم يتحدد بصورة قاطعة شكل التوفيق أو التحكيم.. فكيف تقوّمون هذه المسألة؟

السفير سعيد كمال: أنا لست قانونياً ولا أعرف فى القانون الدولى بالمعنى الصحيح، وربما غيرى يستطيع الإجابة أفضل، لكن التوفيق معروف، يعنى توافق آراء على أساس نوع من الوصول إلى تفاهم، أما التحكيم فهو إخضاع قضية خلافية جوهرية - فى هذه الحالة - لقواعد التحكيم الدولى، لكن نأمل

ألا نلجأ إلى إلتوفيق أو التحكيم، حتى نحل قضايانا بروح بناءة وإيجابية وهذا ما لمسته من أول اجتماع للجنة الارتباط.

د. عمرو عبد السميع: هذا الكلام - أيضاً - يدفعنى إلى أن أعيد طرح السؤال - الذى بدأت به مع ديفيد سلطان - عليك، هل ترون أن اتفاق إعلان المبادئ بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمهد لظهور دولة فلسطينية؟

السفير سعيد كمال: هذا يعتمد علينا فحق تقرير المصير هو حق لا يستطيع أحد أن ينكره على شعب، طالما اعترف أنه شعب، لكن المسألة مسألة تدرج، وما سيناله شعبنا فى بناء كيانه الذاتى سوف يقود ألى الاستقلال، أما بالنسبة لدولة مستقلة، فلا ننسى أننا نحن والأردن خليط - تقريباً - متجانس، ومنذ ١٩٤٨ أصبح الشعب الفلسطينى الجزء الكبير من السكان فى الأردن الذى يوجد سواء فى الضفة الغربية أو الشرقية، وأصبح هذا التجانس يخلق نوعاً من المصالح اليومية المشتركة مما يؤدى إلى إقامة اتحاد كونفيدرالى أو كونفيدرالية أردنية - فلسطينية، يتعايش فيها الشعبان ضمن القرار الذى صدر عن المجلس الوطنى، وبالخيار الحر.

د. عمرو عبد السميع: أريد أن أسأل الأستاذ لطفى الخولى سؤالاً فكرياً يتعلق بالموضوع: هل ترى أن فكر مرحلة السلام يمكن أن يتوافق أو يتعايش مع فكر القومية العربية؟ وهل ترى أن فكر مرحلة السلام يمكن أن يتعايش أو يتوافق مع الفكرة الصهيونية؟

لطفى الخولى: أنا أعتقد أنه خلال الصراع العربى - الإسرائيلى ومراحله المختلفة، وفى أجوائه الإقليمية والدولية، وصل بنا الحال إلى ما نسميه انكسار فى مشروع القومية الصهيونية، كما بدأ كذلك انكسار فى مشروع القومية العربية. فقد كان كل منهما يحاول أن ينفى الآخر نفياً مطلقاً وبالتالى كان هناك «التجييش» العقائدى والسياسى والعسكرى، لدى كل من الطرفين، على أساس أنه يستطيع أن يلحق بالطرف الآخر هزيمة عسكرية ساحقة ماحقة،

يمكن بعدها للطرف الذى يحقق هذه الهزيمة أن يفرض حله السياسى على الطرف الآخر، وهو الأمر الذى يعنى نهاية هذا الآخر.

وأنا أعتقد - دون الدخول فى تفاصيل وتتبع المراحل - أنه بالنسبة للانكسار فى المشرع القومى العربى يمكن أن تأخذ محطة هزيمة ١٩٦٧ - التى لم تكن متوقعة فى الجانب العربى - وأيضاً ما تبع ذلك من تحول فى الفكر السياسى العربى، خصوصاً عند قيادته ذات الوزن العربى مثل عبد الناصر، وهو تحول إلى فكرة المفاوضات مع العدو الإسرائيلى حيث كان هذا العدو - بالنسبة للعرب - لا مجال لأية مفاوضات معه، وأيضاً نأخذ القرار الفلسطينى الصادر عن المجلس الوطنى الفلسطينى فى ١٩٧٤، بعد أن كان أبو عمار وكل «فتح» - وهى الأساس والعمود الفقرى بجانب التنظيمات الأخرى - يروى أن الحل للصراع العربى - الإسرائيلى، وبالذات الإسرائيلى - الفلسطينى، لن يأتى إلا من خلال «فوهة البندقية».

ويذكر سعيد كمال أننى تناقشت - كثيراً - مع الأخ أو الرئيس ياسر عرفات فى هذا الموضوع فى وقتها، وللمرة الأولى يتخذ قراراً بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فوق أية أرض تتحرر أو تنسحب منها إسرائيل، ثم بعد ذلك جاء الحديث عن الدولة، لكن - حتى هذه المرحلة أيضاً - كان الفلسطينيون يتكلمون عن الجانب الفلسطينى ويتجنبون الحديث عن الجانب الآخر، أى إسرائيل، إلى أن حدث أيضاً التطور فى اتجاه الدولة الفلسطينية بعد الانتفاضة لأن الانتفاضة هى التى قررت دولة فلسطينية بجانب الدولة الإسرائيلية.

فإذن من الممكن أن نقول إن هذه هى مظاهر الانكسار، وبالطبع فى هذا الإطار هناك حدث مهم وهو أن مصر عقدت معاهدة سلام مع إسرائيل على الرغم من معارضة العرب، فإذن حصل الانكسار فى الهدف وبنية المشروع القومى العربى أو القومية العربية، وفى الجانب الإسرائيلى أنا أعتقد أن الانكسار حدث - أيضاً - بعد حرب ١٩٦٧ على الرغم من انتصار إسرائيل

الكبير، لأنها مع هذا الانتصار - الذى تصورت أنه يمثل هزيمة ماحقة للعرب - لم تستطع ان تفرض حلها الخاص على المنطقة، وأنا - هنا - لا أقصد إسرائيل كلها، وإنما القوة الحاكمة، لأنه - فى الحقيقة - نحن تعامينا - إما عمداً أو جهلاً - عن قوى ديمقراطية سلامية فى إسرائيل كانت - باستمرار - مع حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره بغض النظر عن إحجامها.

إذن فإسرائيل عندما كان فى يدها هذا النصر الكبير لم تستطع أن تفرض حلها على البلاد العربية متجاوزة الشعب الفلسطينى، الذى كانت تطمح لأن يُمتص أو أن ما يبقى منه يُمتص داخل كيان الدولة الإسرائيلية الكبير فى هذا الإطار، وأيضاً الانكسار حدث عندما جاءت حرب ١٩٧٣، وعرف الإسرائيليون أن الاستمرار فى محاولة حل الصراع العربى - الإسرائيلى من فوهة البندقية - أيضاً - لن يجدى لأن الطرف الآخر - بعلاقة الجدلية بالحتم - سيكون رد فعله أن يكتسب مزيداً من المهارات العسكرية والاقتصادية بحيث يواجه إسرائيل، وبالتالى فعلى الرغم من صعود الموقف السياسى لـ«ليكود» وبيجين، والحديث عن جوديا وسماريا، جاءت الصدمة بإخفاق عملية غزو، ضرب منظمة التحرير فى لبنان عام ١٩٨٢، والفشل السياسى الذريع ليس فقط إسرائيلياً، بل وإقليمياً ودولياً واستطاعت الثورة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية - بعدما نُفيت تماماً من جوار إسرائيل فى البلاد العربية وأصبحت تطارد - استطاعت أن تفتح ميدان الجبهة الداخلية داخل إسرائيل وفى الأراضى المحتلة.

ومن هنا نشطت القوى الفلسطينية التى أدت إلى الانتفاضة كنهوض، ونشطت - أيضاً - القوى السياسية السلامية الإسرائيلية التى بدأت محاورات واتفاقات وصلت - حتى - إلى عناصر من الليكود مثل «موشى عميرات» وهو عضو الحيروت الذى طرده إسحق شامير، بالإضافة إلى مجلس السلام الذى ضم كثيرين من الضباط أو الجنرالات، وإدراك أن قضية الأمن لم تعد مرتبطة بالمساحة الجغرافية، وبالتالى الفكرة الأساسية والجوهرية للمشروع الصهيونى -

التى وُلد بها على أرض إسرائيل - هى فكرة وهمية وأنها لا يمكن أن تتحقق فى هذا الإطار.

طبعاً دخلت الانتفاضة فى الوقت نفسه، وفى تقديرى أن الانتفاضة عملت نسيجاً سياسياً جديداً بين الفلسطينيين والإسرائيليين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية - بغض النظر عن التفجرات - حيث أحسوا بأنه لا بد من أن يكون هناك حل وسط، ومن هنا أنا أعتقد بحدوث هذا الانكسار المزدوج لظاهرتين قوميتين ظهرتا فى وقت واحد تقريباً، فى أواخر القرن التاسع عشر وبغض النظر عن العوامل الخارجية التى حاولت أن تستفيد من كل منهما سواء أميركا أو الاتحاد السوفييتى.

كما أعتقد أن هذا الانكسار المزدوج هو الذى فتح المجال - ضمن عوامل أخرى - لإمكانات حل وسط، وفى تقديرى أن الحل الوسط ليس فقط - وهذا رجوع إلى سؤالك - هو ما يسمى الآن بالحكم الذاتى، وإنما هذا الحل الوسط - فى تقديرى، ومن خلال قراءة الاتفاق والحركة - سيؤدى إلى الدولة الفلسطينية، وسيصبح من مصلحة إسرائيل قيام هذه الدولة الفلسطينية فى إطار المنظومة الجديدة التى يتكلم كل منا عنها من زاوية مختلفة، ولنقرأ مثلاً ديباجة الاتفاق:

«إن حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ ممثلاً ـ للشعب الفلسطينى يتفقان» أنظر إلى الندية، بمعنى أن الوقت حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

هذا اتفاق بين دولتين وليس بين دولة ومنظمة، وإنما دولة تحت التنفيذ، وأنا أعتقد أن الفلسطينيين والإسرائيليين الذين عقدوا هذا الاتفاق تواصوا بحكمة، وألا يحرقوا المراحل. وكما قال السيد السفير ديفيد سلطان، فكل الإحتمالات مفتوحة من خلال التجربة التى سيدخلها كل منهما على الآخر فى التعايش والحياة معاً للمرة الأولى منذ بدء الصراع.

د. عمرو عبد السميع: فى كل من الجانبين توجد معارضة للاتفاق، أولاً - فى صياغة عامة - أحب أسمع من حضرتك ما إذا كنت تتصور أن لهذه المعارضة تأثير على مستقبل عملية السلام أم لا؟ ثم بالتفصيل أكثر، هذه الجماعات الفلسطينية المعارضة فى حالة ما إذا قبلت أن تدخل إلى انتخابات المجلس هل تتوقع لها تمثيلاً كبيراً؟ وما هو تأثير هذا التمثيل على مستقبل عملية السلام وبالذات عملية بناء الثقة؟ من جهة أخرى إذا ما وصل الليكود إلى الحكم عام ١٩٩٦ أو عبر انتخابات مبكرة ما تصورك لتأثير ذلك على عملية السلام أيضاً؟

د. على الدين هلال: بحكم أهمية الاتفاق - اتفاق إعلان المبادئ - الذى تم، وبحكم النقلة الموضوعية والجذرية التى يدخلها لنسيج الحياة السياسية - ليست فقط الفلسطينية - وإنما العربية ككل، فمن الطبيعى أن تكون هناك معارضة، يعنى وجود المعارضة هو أمر طبيعى يتسق مع خطورة الموضوع محل البحث، ناهيك - أيضاً - عن مفاجأة توقيته. فهو لم يأت نتيجة المفاوضات الثنائية التى كانت تتم والتى كانت تلقى عليها الأضواء، وإنما جاء - بشكل مثير ودراماتيكى - فى غضون أسبوع أو عشرة أيام بحيث فوجئ العالم بواقعة جديدة، ومن اللطيف أننا إذا أخذنا حجج ولغة المعارضين على الجانبين قد تكون متماثلة يعنى المعارضة الليكودية أو اليمينية فى إسرائيل، والمعارضة الفلسطينية أو العربية لما أقدمت عليه منظمة التحرير تثير ما يلى:

التنازل عن الحقوق التاريخية والتفريط فى الحقوق القومية، وأنه كان يمكن الحصول على ما هو أكثر من ذلك، أى نفس الاتهامات التى يوجهها الليكود لحكومة إسرائيل هى - فى مضمونها وفى كلماتها - الاتهامات الموجهة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فمن وجهة نظر الليكود أن حكومة حزب العمل فرطت فى أرض إسرائيل التاريخية، وأن إسرائيل لم تكن مضطرة لعقد مثل هذا الاتفاق، أى أنها بحكم توازن القوى فى المنطقة وبحكم قدرتها العسكرية على فرض الوضع القائم لم تكن مضطرة إلى ما تعتبره المعارضة اليمينية

تنازلات لا مبرر لها، فإذا كانت إسرائيل احتلت هذه الأرض ٢٦ أو ٢٧ سنة فإنها تستطيع أن تحتلها - حتى بخسائر أكبر نسبياً - لسنوات مقبلة.

المعارضة الفلسطينية - أيضاً - تطرح أفكاراً مماثلة، فترى أن الاتفاق لا يرتقى إلى مستوى الحل التاريخى للقضية الفلسطينية، وأنه أقل مما كنا نتحدث عنه باعتباره الحل العربى ومقررات مؤتمرات القمة وغير هذا من الأمور، وأن منظمة التحرير قبلت بقدر كبير من التدرج وبقدر كبير من تأجيل الموضوعات، وأن القضايا الخلافية مؤجلة على الرغم من أنها من الأساسيات، فنجد - إذن - فى واقع الأمر أن المعارضة على الجانبين تعبر عن منهج واحد فى التفكير ولغة واحدة.

لطفى الخولى: حتى استخدام كلمة الخيانة، فيوصم عرفات بالخائن، ويوصم رابين بالخائن فى الوقت نفسه.

د. على الدين هلال: إذن كان من الطبيعى أن يحدث هذا، بحكم خطورة وجدية ما حدث، والسؤال: هل تؤثر هذه المعارضة على تطبيق الاتفاق؟ وهل يمكن أن يكون من شأنها تعطيل الاتفاق أو وقفه أم لا؟ هنا لا بد من التمييز بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى.

من ناحية فلسطين، واضح أن حجم المعارضة أقل مما كان متصوراً من قبل، يعنى لم نر مظاهرات عنيفة، ولم نر أحداثاً تبين أن غالبية هذا الشارع ضد الاتفاق. توجد معارضة، وإنما من الواضح أن منظمة التحرير استطاعت أن تقنع، وأن تحرك معها قطاعاً أساسياً أو قطاعاً كبيراً من الشارع الفلسطينى، أهم معارضة هى «حماس» وهنا موقف «حماس» جديد، لأنها عارضت لكنها لم تُخرب، يعنى رفضها أو تحفظها على الاتفاق نابع من مخاوف معينة، إنما - حتى الآن - لا يبدو أنها تسعى لتخريبه، وهذا يظهر من أول يوم، أى يوم توقيع الاتفاق فكان هناك تخوف من حدوث حرب أهلية فلسطينية، بمعنى أن البيت الفلسطينى ينهدم على أصحابه كلهم، لكن من أول يوم، سنجد نوعاً من

تقسيم العمل، إن من يعارض له الحق أن يعارض، وسنخصص عدداً من الساعات تكون الشوارع فيها خالية ومن يريد أن يقول خيانة يقول، وبعد ذلك عدداً آخر من الساعات من النهار لمن يريد أن يؤيد، وهذا يُظهر لى أن حماس على الرغم من معارضتها لنظرية الاتفاق وإعلان موقف معين، إلا أنها أدركت أنه ليس لها مصلحة فى العمل ضده، لماذا؟

لأن حماس حركة جماهيرية، وهى تدرك أن هناك انتخابات مقبلة وسيخوض ممثلو حماس هذه الانتخابات، وهذا تصرف سياسى، أى تصرف رجل دولة، فما دام هناك انتخابات جمهور فلسطينى، وهذا الجمهور بدأ يتعب ويقبل - حتى - حكماً ذاتياً غير مكتمل، لكن مفتوحة أمامه آفاق المستقبل، باعتباره أفضل من الاحتلال، لأن ظروف الاحتلال، وبالذات إغلاق غزة وعدم ذهاب المائة ألف عامل إلى إسرائيل، وظروف البطالة وظروف تدهور البنية الأساسية، وظروف تدنى مستوى المعيشة، كل ذلك جعل الحياة تزداد صعوباتها على الناس العاديين، إذن فى غيبة حماس كتحرك جماهيرى تصبح المعارضة الأخرى معارضة لفظية أو معارضة بيانات، وفى أكثر الأحوال عمليات اغتيال فردية، إنما لا تؤثر على العملية.

إذن الموقف تغير، فإذا كانت حماس أخذت موقفاً سياسياً بالنضال الجماهيرى فى الشارع لإسقاط الاتفاق، لكنا إزاء حرب أهلية فلسطينية، لكنها نظرت إلى الموقف نظرة سياسية لعاملين:

أولاً: لأن العمل السياسى يتوقف على السؤال: هل لك قاعدة جماهيرية أم لا؟ وأكثر الناس ثورية واندفاعاً هم الذين لا يملكون قاعدة جماهيرية، والواحد منهم فى نهاية الأمر يجلس فى مكتب مكيف سواء فى داخل بلده أو خارجها، وبقدر اتساع قاعدتك الجماهيرية بقدر زيادة شعورك بالمسئولية على أساس أن لديك قواعد جماهيرية أنت مسئول عنها، عن رفاهيتها، عن أمنها، عن حياتها، عن تعليمها، عن الأجيال القادمة، كما أن هناك انتخابات قادمة وتستطيع المنافسة فيها، فإذن حماس عينها على الانتخابات من ناحية، وعلى

الشعب الفلسطينى من ناحية أخرى، لأن الاحتلال كان بلغ درجة عالية من القسوة، وأن بديل التحرير أو بديل الحكم الذاتى هو بداية بديل مقبول.

فأقول - إذن - على الصعيد الفلسطينى لا أتصور أنه فى سياق الأحداث الحالية أن يحدث شىء يوقف الاتفاق، إذا سارت الأمور فى الاتجاه المرسوم.

أما على الجانب الآخر للاتفاق، فأنت تتحدث مع دولة اسمها دولة إسرائيل، والارتباطات الدولية للدولة لا تتغير بتغير الأحزاب، مصر وقعت معاهدة السلام مع حكومة، وتغير رئيس الحكومة ثم تغيرت الحكومة، وهذا ممكن أن يؤثر على درجة الاندفاع أو عدم الاندفاع، وإنما سوف يكون من الصعب جداً - إذا نفذت المعاهدة بشكلها التدرجى وظهرت منافعها للطرفين من الصعب للغاية حتى على حكومة قادمة - أنها تغير من هذا.

أكثر من هذا أقول إن نجاح الاتفاق، وتغيير الوضع سيجعل احتمال تغيير الحكومة أقل، بل أنا أقول إن أحد العوامل التى دفعت رابين - أنا لن أتدخل فى الأمور الإسرائيلية - هو أن رابين خاض انتخاباته على حملة سلام، وأن الناخب الإسرائيلى لما كان يقارن بين العمل والليكود، فالفرق الأساسى بين البرنامجين أن شامير كان يريد إبقاء الأمور على ما هى عليه، اللجاجة والتأخر والتظاهر بالمضى فى عملية السلام وهى فى الواقع لا تعمل، ورابين نازل يقول سأعقد سلاماً مع الفلسطينيين، ولذا الناخب الإسرائيلى أعطاه.

إذن رابين يعلم أن إحدى أوراقه أمام القواعد المناصرة له هى ورقة السلام، ولذلك فإن نجاحه فى تحقيق هذا وأحد العوامل أو أحد المتغيرات التى سيدخل بها معركة الانتخابات القادمة، وكلما نجح فى تطبيق هذه المسألة كلما دعمه هذا.

وإذا سمحت لى أعلق تعليقاً بسيطاً على موضوع الدولة، أنا لا شبهة عندى، نحن إزاء دولة فى طور التكوين، والحديث عن أنها أقل من مستقلة ومتحدة مع الأردن، فهذه مماحكات لفظية، لماذا؟ أريد أن أرجع إلى «أبا إيبان»

حين كتب مقاله فى «الفورين أفيرز» عقب اتفاقية كامب ديفيد، وقال سواء علم بيجين أو لم يعلم، فبتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد فإن الحكم الذاتى الذى قبله بيجين وضع الأساس للدولة الفلسطينية فى المستقبل، هذا كلام أبا إيبان فى «الفورين أفيرز» عام ١٩٨٠، أنت تتحدث عن التطور التاريخى، وأهواء الناس أو نوايا الناس ممكن أن تكون مهمة، لكن الأهم ما هى الحقائق الجديدة على الأرض، وكلما وضعت حقيقة جديدة على الأرض تخلق تداعيات، فما هى الحقائق الجديدة على الأرض؟ الاتفاق يتكلم عن سلطة تشريعية بنص الإعلان، الإعلان يتحدث عن انتخابات سياسية بنص الإعلان، إذن هناك تسليم بانتخابات سياسية وتسليم بسلطة تشريعية، بحيث أن اختصاصاتها تأتى بعد ذلك، وإنما تم التسليم بالمبدأ فى حق التشريع فى هذا الكيان الفلسطينى، وهو موضوع كان مختلفاً عليه، قبل ذلك كنا نقول هذا مجلس إدارى أو مجلس له اختصاصات إدارية، فالتسليم بأن له اختصاص تشريعى - إذن - يتضمن نقلة معينة، وعلى الأرض، بعيداً عن رغبات الناس، سيتم بناء مؤسسات دولة، سلطة وتعليم وسلطة صحة وسلطة كهرباء.

وهذه المؤسسات هى نواة الدولة، وتدخل فى عملية تدريب الكوادر اللازمة لإدارة الدولة، كما أنها تدخل فى ممارسة عملية للسلطة، ممارسة عملية لإدارة الأمن، ولإدارة التعليم ولجمع الضرائب. يعنى إذا فهمنا الدولة بأنها إلى جانب الأمور الكبيرة، مجموعة وظائف واختصاصات، إذن أنت تبدأ منذ البداية فى وضع الأساس لدولة فى طور التكوين ولاختصاص إقليمى معين.

فما أريد أن أقوله إنه يجوز عندما تنظر للاتفاقية - كنصوص وعبارات - لا تجد هذا، لكن لا بد أن تنظر لها نظرة سياسية، من منظور أنها تفتح الباب إلى تكوين دولة بمؤسسات، بكوادر، باختصاصات على الأرض، بقوة شرطة، وما إلى ذلك من اختصاصات، فالقضية هى أن نرى هذا كعملية تاريخية.

د. عمرو عبد السميع: يبدو أن الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى يفتح الباب - أيضاً - أمام نوع من الاختلاط السكانى يرى البعض فيه أنه سيؤدى إلى

مزيد من التمازج بين اليهود من أصل عربى وبين الفلسطينيين الموجودين فى فلسطين منذ ١٩٤٨ وبين العالم العربى نفسه وهم يرون فى ذلك تأثيرات معينة على تماسك الثقافة الإسرائيلية والتقاليد الإسرائيلية، فما مدى هذا التأثيرات؟

د. إيمانويل ماركس: أعتقد أن هناك عمليتين جاريتين - الآن - فى الأراضى المحتلة:

الأولى: أنهم طوروا منظمات قاعدية قوية وتفصيلية، وهذه المنظمات تطورت بالفعل، وما يجرى الآن على الساحة السياسية، هو اعتراف بأن هذه الأشياء حدثت، ويمكننى أن أرى هذا موازياً لما حدث فى بداية إسرائيل، فعندما اعترفت الأمم المتحدة بإسرائيل عام ١٩٤٧، كان هذا اعترافاً بهوية كانت قد أصبحت موجودة بالفعل، وطورت مؤسسات مستقلة، الآن أعتقد أن الفلسطينيين لم يصلوا بعد إلى هذا المستوى الذى حققته إسرائيل فى ذلك الوقت، فلم يحصلوا على وقت كافٍ، كما أنهم عملوا فى ظل قيود كثيرة. لكن يمكن أن نرى بدايات. وهذا مستوى واحد لما حققوه بشكل جيد، خاصة أن الانتفاضة مستمرة منذ عدة سنوات.

أما المستوى الثانى: وهو المتعلق بتطوير التنظيم السياسى. ففيه الوضع أكثر تعقيداً ويمكن أن نرى فيه تطورات مثيرة فى المستقبل. فالفلسطينيون فى الأراضى المحتلة أنفسهم يحاولون إقامة تنظيمهم السياسى الخاص دون إنكار الارتباط بحركة «فتح» أو إنكار القبول بسيطرة عامة للسلطات الفلسطينية فى تونس، لكن القوة الحقيقية لديهم كبيرة، ونجحوا فى تدعيم أنفسهم كشركاء لإسرائيل فى المفاوضات التى جرت. وإذا كانت منظمة التحرير فى تونس - الآن - تتخذ إجراءات للتكيف مع إسرائيل، فإن لهذا أسباباً منها أنهم يريدون أن يأخذوا زمام الموقف من الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، ويحصلوا على بعض مصادر القوة فى الداخل. ولا أعتقد أنه ستكون هناك مواجهة بين هذين الفريقين، لكنهما سيتجهان إلى تشكيل جناحين فى إطار نفس التنظيم

السياسى، حيث سيتنافسان على التمثيل والقوة. وهناك مجموعة ثالثة وهى المسماة بـ«حماس» والتى تضم أقساماً مختلفة، لكن تنظيمها بشكل عام جيد. وهذه المجموعة مفيدة جداً للفلسطينيين، تماماً مثلما أن التيار اليمينى المعارض مفيد لإسرائيل وموقفها التفاوضى، فهذه المجموعة يمكن أن تضغط على الممثلين الرسميين وتحثهم على أن يكونوا أكثر حرصاً. وهذا يخلق نوعاً من الديناميكية التى سمحت لمنظمة التحرير بأن تنظر إلى الجانب الإسرائيلى وترى ما هى الحدود والتنازلات التى تقدمها. وبالنسبة لإسرائيل فإنها اضطرت لتقديم تنازلات لمنظمة التحرير وياسر عرفات لأنه يواجه الكثير من المعارضة. وفي هذا السياق تقوم المعارضة بدور مهم فى الوضع الراهن، وأعتقد أنه فى المستقبل سيكون الوضع كذلك أيضاً؛ ويمكن أن نرى تطور حزبين أو ثلاثة فى أوساط الفلسطينيين، وإذا تذكرنا ما حدث فى الجزائر بعد الاستقلال، حيث كانت هناك صراعات داخلية بين القادة، وهذه الصراعات كانت ضارية وكانت لها تكلفة عالية، وهذه هى مشكلة الحركة المقاتلة التى يصعب عليها التحول إلى تنظيم سياسى مدنى. والآن فى أوساط الفلسطينيين يمكن أن نرى بالفعل بدايات تحول من حركة مسلحة منظمة إلى تنظيم سياسى ينطوى على جماعات تتنافس على القوة فى ظل قيود كثيرة.

د. عمرو عبد السميع: نحن نسأل عن التداعيات الاجتماعية والثقافية للسلام على إسرائيل؟

د. إيمانويل ماركس: بالطبع. التأثيرات الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى جانبين:

أولهما: الوضع الاقتصادى.. وهنا اقتصاد الفلسطينيين تدهور كثيراً كنتيجة لاعتماد الفلسطينيين على الاقتصاد الإسرائيلى، فالكثير من المؤسسات الاقتصادية أصابها الضعف. وهنا نلحظ تناقضاً غريباً، فمن ناحية يوجد تدفق كبير للأموال، لكن من الناحية الأخرى تجد الاقتصاد كما لو كان قد اختفى، لأنه فى اللحظة الراهنة هناك نحو ٤٠ فى المائة أو أكثر من القوة العاملة

الفلسطينية تعمل فى إسرائيل، وهذا له تأثيرات على الاقتصاد الإسرائيلى أيضاً، لكنها ليست كبيرة إلا أن الاقتصاد الفلسطينى تحطم تقريباً. وهذا يسمح لى بإثارة نوع آخر من التناقض، عندما فرض رابين على الفلسطينيين أن يعودوا إلى الضفة وغزة وأن يجدوا عملاً هناك، كان هذا ضاراً بهم فى المدى القصير. لكن على المدى الطويل، فإن هذا يدفعهم إلى إعادة بناء اقتصادهم، وبهذا المعنى يصبح إجراء رابين مفيدا لهم، لكن فى المستقبل لا أتوقع أن يكون هناك انفصال بين الاقتصاد الفلسطينى والاقتصاد الإسرائيلى، بل سيكون لدينا الكثير من التفاعل والكثير من الحركة، وحتى إذا اتخذ السياسيون قراراً بأنه يجب أن يكون هناك انفصال واضح، فمن الصعب تطبيق ذلك لأن الأبواب ستكون مفتوحة، ولأن هناك علاقات طويلة المدى لا يمكن إنهاؤها فجأة.

وعلى المستوى الثقافى.. أعتقد أنه لوقت طويل كان هناك تأثير متبادل - بدرجة عالية - بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكان هناك نوع من إحياء الاحترام فى إسرائيل للجانب العربى، سواء للفلسطينيين أنفسهم، أو لقدرتهم الثقافية الخلاقة حيث كان هناك كثير من الأدبيات التى أنتجوها فى مجالات الموسيقى والمسرح.

لطفى الخولى: وأيضاً دور عرب إسرائيل.

د. إيمانويل ماركس: أنا أتحدث عن الفلسطينيين فى المناطق المحتلة، لكن بالمعنى الثقافى لا يوجد فصل واضح بين العرب الذين يعيشون فى إسرائيل، والعرب فى المناطق المحتلة، فهناك نوع من الاستمرارية، لكن سياسياً يوجد اختلاف واضح فى التطور، وداخل إسرائيل أيضاً توجد بعض الأمور، فبعض الناس يعتقدون أن داخل إسرائيل يوجد تمييز كبير بين الإشكنازيين والسفارديم، أو بين اليهود الغربيين والشرقيين. والكثير من الأدبيات السياسية قامت على أساس وجود هذا التمييز، لكن لا أظن أن هذا التمييز يوجد بما يتجاوز الإطار النظرى. فالواقع يؤكد أن هناك الكثير من الزيجات المتبادلة بين ما يسمى الإشكناز والسفارديم، والتى تزداد نسبتها عاماً بعد عام، وهى الآن

حوالى ٢٤ أو ٢٥ فى المائة، وهذه نسبة عالية للغاية، كما عليكم أن تدركوا أنه من منظور الطبقة الاجتماعية فنحن نتحدث عن ناس بينهم تقارب.

ومن ناحية أخرى لا توجد هجرة من دول إسلامية بالنسبة للجيل الأخير. ولذلك فإن كل الشباب الذين من أصول يهودية شرقية هم من مواليد إسرائيل، والتمايز بين شخص وآخر ممن وُلدوا فى إسرائيل ليس كبيراً. وعلى ذلك لا يمكن إنكار أن هذا التمايز يمكن أن يفيد سياسياً فى وضع معين. ولننظر مثلاً إلى حزب شاس، الذى يقوم على أساس إبراز هذا الجانب الخاص بوجود طبقات اجتماعية منفصلة، والقول بأن الطبقة العليا تنتمى إلى الإشكناز ولها أحزابها. ولذلك يوجد اعتقاد فى هذه الحقيقة، وأنا كعالم اجتماع لا يمكن أن أنكر الواقع، لأن ما يعتقده الناس هو أيضاً حقيقة اجتماعية. وأحد زملائى يدعى سامى سموحة قدم منذ عدة سنوات نظرية أن إسرائيل تنقسم إلى ثلاث جماعات اجتماعية هى اليهود الإشكناز واليهود السفارديم والعرب، وأن هذه تمثل خطوطاً بين ثلاث طبقات اجتماعية أيضاً. لكن أعتقد أنه ربما كان هذا فى الماضى، أما الآن فالمؤكد أنه لا يوجد مثل هذا التمييز بين ثلاث طبقات منفصلة فى المجتمع الإسرائيلى، وخاصة عندما ندرك معايير الحصول على القوة بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل. فقد نموا فى العدد والقوة إلى الحد الذى يتيح لهم الآن، أن تكون لهم أحزابهم المستقلة ومنظماتهم الفاعلة سياسياً، وبإمكانها تقديم المطالب إلى الحكومة. وفى الواقع هم يمثلون التوازن بين حزبى العمل والليكود فى اللحظة الراهنة، ولذلك لن أندهش إذا رأيت - خلال عام مثلاً - أن العرب يصبحون جزءاً من ائتلاف حاكم مع حزب العمل.

لطفى الخولى: لكن ماذا عن الأصولية فى إسرائيل، أى ما يمكن تسميته «حماس» الإسرائيلية؟

د. على الدين هلال: تقصد جماعات مثل جوش إيمونيم؟

لطفى الخولى: نعم.

د. إيمانويل ماركس: أنا أقبل المجادلة بأن هذه - أيضاً - أصولية، لكن بمعنى خاص جداً، وإذا نظرنا إلى الساحة الإسرائيلية، ستجد الأصوليين هم الأكثر حمائية، إلى حد أن بعضهم ينكرون شرعية دولة إسرائيل. وهم الذين يعتقدون بأن دولة إسرائيل ما كان يجب أن تقوم، أو يؤيدون السلام مع العرب، أو حتى يُحكمون بواسطة العرب. لكن هناك - أيضاً - من يعتقدون في ضرورة الحصول على مزيد من الأرض، ويؤيدون فكرة «أرض إسرائيل»، لكنهم ليسوا أصوليين تماماً أو أنهم أقل أصولية من المجموعات السابقة التي ذكرتها.

د. عليّ الدين هلال: مع نشوء حكم ذاتي فلسطيني، فهل يوجد احتمال لبروز عاطفة فلسطينية لدى عرب ١٩٤٨، وكيف يمكن التعامل مع هذا الاحتمال من وجهة نظرك؟

د. إيمانويل ماركس: هذا ليس مجرد احتمال، إنه يحدث بالفعل، فأعتقد أنه من الناحية الثقافية، الفلسطينيون الذين يعيشون في إسرائيل يحبون - الآن - أن يُسموا فلسطينيين - إسرائيليين، ويريدوا روابط قومية ثقافية مع باقي الفلسطينيين، لكن من الجانب الآخر، فهم مندمجون في إسرائيل اقتصادياً وثقافياً، ولا أظن أن الكثيرين منهم يودون الالتحاق بالدولة الفلسطينية، فهم يريدون البقاء كمواطنين إسرائيليين كاملين.

د. عمرو عبد السميع: سيادة اللواء أحمد عبد الحليم، كيف ترى عملية التنسيق بين القوات الإسرائيلية التي سيعاد نشرها في الضفة خارج أريحا وبين الشرطة الفلسطينية في حفظ مهام الأمن، وهل ترى مشكلات متوقعة لهذا التعاون وكيف تمكن مواجهتها؟ أيضاً هل ترى أن الصلاحيات التشريعية لسلطة الحكم الذاتي تفوض السلطة الفلسطينية مواجهة كل المشاكل التي يمكن أن تنتج عن هذا الوضع، ثم هل هناك حد فاصل في رأيك ما بين قضايا الأمن الداخلي والخارجي؟

لواء. أحمد عبد الحليم: قبل أن نصل إلى هذه النقطة - بالتحديد - من الضرورى أن نضع الإطار العام الذى يوصلنا إليها، سواء كان ذلك فى المستوى السياسى أو فى المستوى العسكرى، فى البداية أقول بوضوح إن قضايا الأمن هى جوهر كل ما يحدث فى المنطقة، وإن القضايا الاقتصادية هى الهدف النهائى لما يحدث فى المنطقة، وهذا يشكل ثنائية قد تكون غريبة، وقد تكون متعارضة فى بعض جوانبها، الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة - إلى حد ما - فى تصور شكل المعادلة النهائية لهذا الموضوع.

وإذا انتقلنا من هذه العمومية إلى ما حدث بالفعل فى الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى، أقول بوضوح - أيضاً - إن هذا الاتفاق، أى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى هو جزء من الحل الشامل، وليس كل الحل للصراع التاريخى الموجود، بما يتطلب بقية الحل، أو التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وهذا يجرنا إلى قضية الدولة الفلسطينية التى ذُكرت والتى سأؤجل كلامى فيها لنهاية حديثى، ثم حل الخلافات السورية - الإسرائيلية ثم تطبيق القرار ٤٢٥ فى لبنان.

وأيضاً - هنا - يجب أن أشير إشارة عابرة سريعة إلى قضايا التفاوض الحالية الموجودة، لأنها تؤثر - بالضرورة - على هذا الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى.

فالتفاوض يسير فى خطين، الخط الثنائى، أو التفاوض الثنائى وهو يتعلق بحل مشاكل وقضاياً الماضى، وهو ما تركز عليه الأطراف العربية بشكل خاص، ثم التفاوض المتعدد وهو الذى يتعلق بقضايا المستقبل، وهو ما تركز عليه إسرائيل بشكل خاص، ومن هنا الارتباط بين النوعين من التفاوض، ومن هنا - أيضاً - لا يمكن لنا أن نتصور شكل المستقبل دون أن نصل إلى حل الماضى، وبالتالى هناك موضوعات أخرى - أيضاً - يتم الحديث عنها فى هذه الفترة، وهى قضايا بناء الثقة، وقضايا الاتفاق على ضبط التسلح فى المنطقة، وإذا انتقلنا إلى القضية التى أثرتها فى سؤالك، فلا بد أن نناقش التفكير

الاستراتيجى الإسرائيلى فى قضايا الأمن، وانعكاس ذلك - فى النهاية - على قضايا الشرطة الفلسطينية وقضايا الأمن الخارجى التى تنص الاتفاقية على أن تتولاها إسرائيل بقواتها، هنا أقول إن إسرائيل لديها مجموعة من الأفكار الرئيسية التى تحدد حدود أمنها الداخلى والخارجى على حد سواء.

* القضية الأولى: أن هناك مجموعة من الاتجاهات الاستراتيجية التى تتصور إسرائيل أن الخطر العسكرى قد يأتى منها، وهذا لن يؤثر على عملية إعادة الفتح أو إعادة التوزيع الاستراتيجى لقواتها طبقا للاتفاقية.

* والأمر الثانى: الذى تعتبره إسرائيل خطراً، وأنا لا أذكر الكل، ولكن مجرد أمثلة، هو دخول قوات عربية لدولة مجاورة لإسرائيل أياً كانت صفة وشكل هذه القوات التى تدخل الدولة، وهذه قضية تؤثر على الأمن الإسرائيلى.

* قضية أخرى - نضعها فى الحسبان - وهى التى يعتمد عليها حل الموقف بين إسرائيل وسورية وتؤثر فى النهاية - أيضاً - على الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، وهى ما تطلق عليه إسرائيل قضايا العمق الاستراتيجى، وقضايا الإنذار الاستراتيجى، وقضايا تأمين الدولة ضد خطر الهجوم المفاجئ، الذى لا تستطيع - طبقاً لفترة زمنية محددة - أن ترصده ثم أن تستعد لمواجهته.

لكل هذا فإسرائيل تعتنق العقيدة الهجومية فى عملياتها، ورغم أن بعض الأصوات الإسرائيلية فى الوقت الحالى، تشير إلى ضرورة تغيير هذه العقيدة - ضمن تغيرات أخرى - بأن تتحول إلى عقيده هجومية / دفاعية، ولكن - فى النهاية - مازالت القوات الاستراتيجية لإسرائيل لها الاهتمام الأكبر فى إطار هذا الموضوع.

لو دخلنا للقضية المحددة فى سؤالك نبدأ بموضوع إعادة التمركز فى تفهم قضايا الارتباط، أو قضايا الاتصال بين الشرطة الفلسطينية والأمن الإسرائيلى، والواضح أن عملية إعادة التمركز الإسرائيلية لن تخل - بأى شكل من الأشكال - بخطط العمليات التى تضعها القيادة العامة الإسرائيلية لتأمين دولة إسرائيل.

والأمر الثانى. . . أنا أشرت للاتجاهات التى تتصور إسرائيل أنها مهددة لها، ويمكن للقوات العسكرية أن تتقدم منها، لكن عملية إعادة الفتح الاستراتيجى، أو عملية إعادة التوزيع الاستراتيجى لقواتها - أيضاً - لن تخل بأسس وإمكانات الدفاع عن هذه الاتجاهات الاستراتيجية، وبالتالى فإن عملية إعادة التمركز الإسرائيلى - فى الحقيقة - ليس لها ارتباط مبشر بقضية الشرطة الفلسطينية، وقضايا التأمين الخارجى لدولة إسرائيل. أما إذا جئنا لجوهر الموضوع الذى تحدثنا عنه وهو الشرطة الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، سنجد فى قضايا التأمين الداخلى أن هناك نوعاً من التداخل بين السلطات الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، فالشرطة الفلسطينية من زاوية - طبقاً للاتفاقية - مسئولة عن الأمن الداخلى فى الضفة الغربية، ولكن هناك شرطاً إسرائيلياً محدداً، وهو أن تتدخل إسرائيل داخلياً فيما يختص بالمستعمرات الإسرائيلية الموجودة فى المنطقة. وقد تطلب السلطة الفلسطينية منها - وهذا خارج الاتفاقية - أن تعاونها فى أمر ما. . وهذا أمر مطروح فى المفاوضات شبه الرسمية التى تتم. والأمن الخارجى - كما قلنا - هو متروك لإسرائيل وهذا مذكور فى المادة «٨» من الاتفاقية الأصلية، والملحق الثانى من الاتفاقية تحت اسم «البروتوكول» حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، فكلاهما يحدد بالضبط تسليم السلطة، سلطة الحكومة العسكرية الإسرائيلية، وسلطة الإدارة المدنية العسكرية، لنظائرهما فى الجانب الفلسطينى فى إطار تكوين قوة الشرطة الفلسطينية المزمع إقامتها، والحقيقة أن الاتفاقية فيها نوع من المرونة فى تحديد هذا المفهوم، لأنها تؤكد أن الفلسطينيين - الذين لهم جوازات سفر أردنية أو الذين معهم وثائق من مصر - هم فلسطينيون موجودون فى مصر يمكنهم الانضمام إلى هذه الشرطة، إضافة إلى أنها مفتوحة - أيضاً - لبعض الأطراف التى قد تشارك مع الشرطة الفلسطينية فى التأمين، وفى كل الأحوال فإن الشرطة الفلسطينية - طبقاً للاتفاقية وطبقاً للمفاهيم الدارجة حالياً - هى مسئولة عن الأمن الداخلى فى قطاع غزة، والضفة الغربية، عدا مناطق

المستعمرات ومناطق الاختصاص الإسرائيلى، كما تحدده الاتفاقية، وهنا بعض الأمور مطروحة بطريقة واضحة صريحة، المستعمرات - مثلاً - مذكورة بصراحة لكن هناك موضوعات أخرى مذكورة بطريقة غير واضحة تماماً، وهى القضايا التى تتعلق بالأمن الإسرائيلى بصفة عامة، وهنا أعطت إسرائيل لنفسها طريقاً للدخول في قضايا الأمن الداخلى.

وقبل أن أنتقل للدولة الفلسطينية أريد أن أعطى تصوراً لشكل التسوية الموجودة فى المنطقة إجمالاً، فهناك ثلاثة احتمالات من وجهة نظرى للتسوية:

* الاحتمال الأول: أن تفشل المفاوضات ولا تتم التسوية، وهذه مرحلة تجاوزناها بالاتفاقات فى مدريد أولاً، ثم فى المفاوضات المستمرة فى جولاتها وبالاتفاق الفلسطينى - الإسزائيلى، ثم الاتفاق الأردنى - الإسرائيلى فيما يختص بجدولة الموضوعات، كل هذه التطورات جعلتنا نتجاوز مرحلة أن تفشل المفاوضات.

* والاحتمال الثانى: أن تحل الخلافات أو أن تنجح المفاوضات، وأقصد - بذلك - نجاح المفاوضات مع كل الأطراف التى تتفاوض معها إسرائيل، وأيضاً نجاح المفاوضات فى كل الموضوعات التى تتفاوض إسرائيل عليها مع هذه الأطراف، والوصول إلى اتفاق نهائى معها، إذا كان الأمر كذلك فمعناه المفهوم، أن هناك حلولاً وسطاً تم الاتفاق عليها بين إسرائيل والأطراف العربية، وهى مقبولة للجميع، وبالتالى تكون هذه أنسب الفرص لاستمرار وسيادة السلام فى المستقبل.

* والاحتمال الثالث: وهو ما أطلق - أنا - عليه «الحل الجزئى» وهو يعنى أن تقوم إسرائيل بحل مشاكلها مع بعض الأطراف وليس كلها، أو أن الموضوعات المطروحة للتفاوض تم الاتفاق على بعضها ولم يتم الاتفاق على بعض الموضوعات الأخرى، وهذه الموضوعات الأخرى - بالتحديد - تشمل قضايا أمنية، لأنها تشمل - على سبيل المثال - التفرد النووى الإسرائيلى

وتشمل التفرد الفضائى الإسرائيلى عن طريق الدفاع بالصواريخ الحديثة، ودخول إسرائيل لقضايا الفضاء عن طريق إطلاق الأقمار الصناعية، أو عن طريق إنشاء الشبكة المضادة للصواريخ التى أساسها الصاروخ «أرو» الذى ينتج بالتعاون مع الولايات المتحدة، وهذا الحل هو أخطر الحلول، لماذا؟ لأنه إذا تم سيكون ذلك بناء على القوى النسبية لأطراف التفاوض، وليس على أساس الحلول الوسط، ومن هنا يحمل هذا الحل فى طياته استمرار التوتر واستمرار احتمالات الانفجار على المدى المتوسط والبعيد، والحقيقة أن هذا موضوع تنبه العالم له، فعلى سبيل المثال أنا مطلوب منى ضمن كتاب عالمى أن أكتب وجهة النظر المصرية فى هذا الموضوع، الكتاب كله يتكلم عن احتمالات الصراع فى المستقبل بعد الوصول إلى السلام ومن ضمن ثمانية كتّاب فيه، مفروض أن أكتب وجهة النظر المصرية.

د. عمرو عبد السميع: هل وجهة النظر الرسمية؟

لواء. أحمد عبد الحليم: لا . . وجهة النظر الشخصية حسب تصورى كرجل مدنى، لكن المهم أنه عندما نبدأ التفكير من الآن - فى ظل اهتمام عالمى - فهذا أمر إيجابى، وطبعاً مراكز الأبحاث تسبق ما يتم على الساحة الفعلية بخطوة أو خطوتين أو أكثر. وعندما أفكر اليوم فى قضايا الصراع المستقبلى بعد إحلال السلام، فهذا يعطينى احتمالاً بأن الحلول التى ستفرض على المنطقة لن تكون الحلول الوسط، التى تلبى معظم رغبات الأطراف، ولكنها ستكون حلولاً نتيجة للقوة النسبية لهذه الأطراف، وبالتالى ستضطر الأطراف الضعيفة إلى قبولها ولكن فى الوقت نفسه تبقى داخل الباطن وداخل الحضارة وداخل العقلية وداخل التفكير لدى الأطراف الضعيفة، التى اضطرت للتوقيع، وبالتالى فإن هذا الحل الجزئى يصبح خطراً شديداً على المدى المتوسط والبعيد.

وفى قضية الدولة، اسمحوا لى أن أستعيد كلمات رسمية «لأبو عمار وأبو مازن» فى المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير، سآخذ منها وأقول تصورى للعملية، كما سأذكر ماذا قالت الصحافة الأميركية فى هذا الموضوع، فمثلاً أبو

عمار يقول: «للمرة الأولى يتم تثبيت الشعب الفلسطينى على الخارطة السياسية، ومن يثبَّت على الخارطة السياسية، لا بد - فى مرحلة ما - أن يثبت على الخارطة الجغرافية».

إذن - كما ذكر الدكتور علىّ والأستاذ لطفى - فهذه بداية فعلاً للدولة الفلسطينية.

وأبو مازن قال نفس الكلام بشكل آخر: «إن اتفاق إعلان المبادئ يحمل فى بطنه دولة فلسطينية مستقلة كما يحمل فى بطنه تكريساً للوجود الإسرائيلى، فإما الاستقلال أو تكريس الوجود، وهذا يتطلب من الجميع معرفة كيفية بناء المؤسسات التى تستطيع أن تواجه هذا التحدى فعلينا الآن أن ننتقل من عقل الثورة إلى عقل الدولة»، كلام أبو مازن - فى الحقيقة - قبل أن أقرأه، كان لى تصور وكنت دائماً أردده وهو أن الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية قد تكون نهاية مرحلة أو بداية مرحلة.

وهذا يعتمد على عنصرين رئيسيين: العنصر الأول: هو وحدة المنظمة الفلسطينية أو المنظمات الفلسطينية، ووقوف الفلسطينيين - كلهم - كرأى واحد حتى يكسب المفاوض الفلسطينى القدرة على الحديث بلسان الكل، وبالتالى يُسهل عملية التفاوض لأن إسرائيل تتفاوض ولديها وضوح فى الأهداف والغايات، لكن يجب أن يكون أمامها فى التفاوض غايات واضحة أخرى، وبناء على التفاوض بغايات واضحة وموقف موحد فلسطينى يمكن الوصول إلى حل.

والعنصر الثانى، الضرورى، هو : تأييد عربى، أو على الأقل من الدول الموجودة فى مواجهة مع إسرائيل وهذا ينقلنا إلى الموضوع السورى وأنا لم أتحدث عنه إلى الآن، لكن أقول إن الدعم العربى وخصوصاً من الدول التى تتفاوض مع إسرائيل فى المفاوضات الثنائية، هو الشرط الآخر الضرورى مع الوحدة الفلسطينية لكى يعطى صوتاً واحداً على مائدة المفاوضات.

والنقطة الأخيرة التى أثيرها هى ما يقال فى الولايات المتحدة - عن طريق الإعلام وليس الأقوال الرسمية - والذى كان أوضح تعبير ما نشر فى جريدة «بلتمرصن» فى ٩/١٧ الماضى، وهو «أن إنشاء دولة فلسطينية يعد حماية لأمن إسرائيل، والخطر الحقيقى على إسرائيل هو عدم وجود الدولة التى تستوعب آمال الشعب الفلسطينى».

إذن الدولة معناها انتهاء الحركات التحتية، أن يكون هناك كيان سياسى واضح محدد يمكن ويسهل التعامل معه، وبالتالى يتحقق فى هذا أمن لإسرائيل.

د. عمرو عبد السميع: السفير ديفيد سلطان، توصف مرحلة الانتقال بأنها مرحلة بناء الثقة بين الطرفين، فى تصورك ما هو المطلوب من كل من الطرفين فى هذه المرحلة التى تحتاج إلى إجراءات وسلوكيات متبادلة بطبيعة الحال؟

السفير ديفيد سلطان: أظن أن المطلوب هو - أولاً - حسن النية بحيث يظهر كل طرف أنه قادر على تنفيذ ما تحمله والتزم بأن يحققه، وقلنا إن الاتفاق - والأكثر من الاتفاق - أن التنفيذ هو الذى سيخلق وضعاً جديداً، وطبعا حسب الوضع الجديد، كل طرف يرى مصلحته وكل طرف يحدد أين تكون الخطوط الحمراء، والخطوط الحمراء ليست خطوطاً ثابتة. هذه خطوط مثبتة للوضع الراهن، وإن شاء الله العملية والتجربة فى مرحلة التنفيذ تكون موفقة وتتيح الفرصة للطرفين لرسم الخطوط الحمراء بناء على الوضع الذى سيتحقق.

د. عمرو عبد السميع: أين تقع الخطوط الحمراء - الآن - من وجهة نظرك؟

السفير ديفيد سلطان: هذا سيجعلنا نتكلم على شكل التسوية النهائية، نحن فى هذه المرحلة نفضل التركيز على المرحلة المؤقتة.

د. عمرو عبد السميع: ربما ليس المطلوب هو طرح شكل التسوية النهائية، ولكن المطلوب هو تصوركم للالتزامات المتبادلة للطرفين وصولاً لشكل التسوية النهائى؟

السفير ديفيد سلطان: يعنى الالتزام من كل طرف، وأن يأخذ - بجدية - من خلال المحادثات الخاصة بالحل الثابت، أفكار ومطالب الطرف الثانى.

د. عمرو عبد السميع: ما هى هذه الالتزامات المتبادلة من وجهة نظرك أيضاً؟

السفير ديفيد سلطان: أظن أننى أجبت عن هذا السؤال.

د. عمرو عبد السميع: لكنك أجبت فى عبارة عامة جداً؟

السفير ديفيد سلطان: يعنى فى هذه المرحلة لا أستطيع أن أقول أكثر من ذلك.

د. عمرو عبد السميع: دعنى أسألك سؤالاً محدداً جداً: ما هو تصورك - سيادة السفير - لمن يسيطر على المعابر، ما بين مصر وغزة، وبين الأردن وأريحا - من سيكون له سلطة الإشراف على هذه المعابر؟ وهناك سؤال ثانٍ محدد أيضاً، فأنا عندى نوع من اللبس حول كلمة أريحا، ففى الاتفاقية منطقةٌ أريحا، لكن أحد المسئولين الإسرائيليين قال مدينة أريحا، فأيهما هو المقصود؟

السفير ديفيد سلطان: بالنسبة للسؤال الأول، ينص الاتفاق على أنه فى الفترة المؤقتة ستكون العلاقات الخارجية فى يد السلطة الإسرائيلية، وبالنسبة للمرحلة التالية - كما قلنا - كل شىء مفتوح.

وبالنسبة للسؤال الثانى: نحن أردنا توضيح معنى أريحا، وماذا تعنى جغرافياً، وهذا موضوع تبحثه اللجنة التى تجتمع فى طابا ولا بد أن تتفق عليه.

د. عمرو عبد السميع: سيادة السفير سعيد كمال اسمح لى أن أطلب منك توضيحاً - من وجهة النظر الفلسطينية - لطبيعة الالتزامات المتبادلة الخاصة بمرحلة بناء الثقة، وللموضوع المتعلق بالمعابر؟ هل هناك تغيير فى الوضع القائم حالياً، هل هناك صلاحيات أخرى لسلطة الحكم الذاتى فيما يتعلق بالإشراف على المعابر؟

السفير سعيد كمال: أولاً فيما يتعلق بإجراءات بناء الثقة أنا سمعت كلام

سعادة السفير ديفيد سلطان ومؤداه أن التنفيذ هو الذى يخلق الثقة وأنا أختلف معه كلياً.

أولاً هذه سلطة احتلال ـ وأنا الضحية ـ ولديها على الأقل مالا يقل عن ١٤ ألف معتقل، وتقول إسرائيل أن منهم حوالى ٧٠٠ معتقل متهمين بجرائم أمنية، وصدرت ضدهم أحكام، وهذا هو المفهوم الإسرائيلى.

ونحن فى هذا نرى أن التزام إسرائيل من - خلال مفاوضات لجنة غزة أريحا فى طابا - بجدول زمنى من الآن، يجب أن يكون الإفراج عن هؤلاء المعتقلين وهذه بداية تفسير حسن النوايا، والمطلوب من الجانب الإسرائيلى أن يبدأ بذلك، وفى المقابل وقعت المنظمة اتفاق إعلان مبادئ وتبادلت خطابات حسن النوايا مع إسرائيل حتى يتم التنفيذ فى الجزء الأول، ويتاح لها الدخول إلى هاتين المنطقتين، كى تلتزم بضبط الأمن، وبعد هذا نتكلم عن المنطقة الثالثة التى ستحكمها لجنة خاصة بها هى لجنة الحكم الذاتى، إلى جانب ما أستطيع أن أتفادى فيه أى إحراج أمنى فى مواجهة إسرائيل، لماذا أمنى؟

أولاً: ليس عندى جيش، ودعونى أتكلم بصراحة، ففى الماضى عندما كان الأمن يختل فى الضفة الغربية قبل الإحتلال، ولا تستطيع الشرطة المحلية أن تقوم بضبط الأمن فلا مانع أن يتم اللجوء إلى الجيش فأين جيشى؟

نظرية الإسرائيليين هى أن وجود ما بين ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف شرطى يكفى لضبط الأمن، وأنا أقول لا، كل ألف مواطن فى حاجة إلى ٣ رجال شرطة لضمان الأمن كما أن ضبط الأمن له أسلحة محددة كما أعرف، وينبغى الاتفاق عليها، ما هى هذه الأنواع الخاصة من السلاح التى تحقق ضبط الأمن على الأرض؟

وهناك - أيضاً - المنازعات التى قد تنشأ بين المواطنين، وهذا شىء طبيعى مثلما يحدث فى أى بلد عربى. إنما هنا المقصود الحساسية المتعلقة بالهاجس الإسرائيلى الدائم الذى تعودنا أن نسمعه، أى أمن إسرائيل.

السفير ديفيد سلطان: لقد قلت «إن كل ألف مواطن يحتاجون ٣ رجال شرطة» يعنى كل ١٠٠ ألف يحتاجون ٣٠٠ وكل مليون يجتاجون ٣ آلاف، يعنى هل هذا هو الطلب الفلسطينى؟

السفير سعيد كمال: لا . . وفقاً لحسابنا لا يقل عن ٣٠ ألف شرطى، إذن كل مائة مواطن يحتاجون ٣ من الشرطة، ربما أنا لا أتذكر الرقم وهو ٣٠ ألف شرطى وأعتقد أننا سألنا هذا السؤال، وكنت أسمع المناقشة بين «بيريز وأبو مازن وأبو علاء»، ولما سألت «أبو عمار»، كان رده هو لو أن عندى جيشاً فلن أحتاج أكثر من ٥ آلاف. يعنى لا بد أن تكون المسائل واضحة - رداً على السؤال - حتى أستطيع حفظ الأمن.

وإضافة إلى إجراءات بناء الثقة، هناك موضوع المبعدين فأنا لا أفهم لماذا يؤجل موضوع المبعدين، ولماذا تستثنى إسرائيل مبعدى ما بعد الانتفاضة من الجيل الحالى، ولو نظرت إلى المبعدين بعد ١٩٦٧ لوجدت أنهم فى عمر ما بعد الستين، وبالتالى فليعودوا إلى أهلهم وأسرهم، هذا هو الموضوع الثانى.

الموضوع الثالث: وهو ما يجرى حالياً بين السيد فيصل الحسينى ووزير الشرطة شاحال، ويتعلق بمدينة القدس، وفك العزلة عنها، فهو ما نتطلع إلى أن يتم بأقصى سرعة لمساعدة الجانب الفلسطينى فى الانفراج، فهذه قضايا أساسية وملحة ومطلوبة من الجانب الإسرائيلى؛ ويقابل ذلك من الجانب الفلسطينى على صعيد الالتزامات الآنية والمستقبلية أن تتم بنفس الروح التى تمثل النوايا الطيبة، وهذا يتوقف أيضاً على إسرائيل فقد قال لى أبو اللطف وهو من المعارضة البناءة، أن هناك حفريات تتم فى القدس، وأن أصحاب النوايا الحسنة يسوقون أنفسهم إلى جهنم، إذن المطلوب النوايا الطيبة - ليس فقط بالكلام ولا بالحديث على المائدة وإنما - بالتنفيذ الحقيقى لأن إسرائيل سلطة محتلة.

ولو أنا السلطة المحتلة لكان مطلوبا منى الجزء الأكبر فى عملية بناء الثقة، وكنت أتصور أنه فى الاجتماع الأول للجنة أريحا - غزة، أو للجنة الارتباط

سيتقدم الجانب الإسرائيلى بخطة، تنفيذية لكن ما حدث هو العكس فى طابا، فالذى تقدم بالخطة هو الجانب الفلسطينى، يعنى مطلوب منى - أنا - أن أقدم الخطة وأناقش الخطة، لكن أعتقد أن الإسرائيليين لديهم خطط وافية كاملة، ودراسة وافية ومع ذلك - أيضاً - من باب الاستباق قمنا بدورنا.

وكنا جاهزين فى أبسط الأمور بقراءة لتنفيذ الاتفاق ومراحله، وكان أخى الدكتور نبيل شعث قد حصن نفسه هو والمجموعة التى معه وقدموا جدول أعمال محدد.

د. عمرو عبد السميع: وماذا عن المعابر؟

السفير سعيد كمال : المتفق عليه حتى الآن أن هناك «ممراً» آمنا بين غزة وأريحا للبضائع ولكن تأمينه سيتم من الجانب الإسرائيلى.

السفير ديفيد سلطان: تعهدنا بتسهيل ذلك.

السفير سعيد كمال: أما معبر غزة - مصر، سيكون كما أعتقد بين الشرطة الفلسطينية والشرطة المصرية بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلى، وهذا هو فهمنا للموضوع، لماذا؟ لأنه فى المراحل الاولى، أى عندما ترى إسرائيل بأنه تم ضبط الأمور واستقرت المسائل، لا أعتقد أنها - بعد فترة - ستكون لديها مشكلة وهذا هو منطق استمرار الحكم الذاتى لخمس سنوات، بحيث تطمئن إسرائيل لجانب الأمن، وأن الأمن لا يتهدد، وإننى - كفلسطينى - قادر على ضبط الأمن، فإذا إطمأنت إسرائيل - وأنا لست محامياً عن إسرائيل، ولكننى أفسر العقل والفكر الإسرائيلى - إذا اطمأنت إسرائيل خلال مدة وجيزة بعد تنفيذ الاتفاق أعتقد أنه لن تكون حاجة للتنسيق ويصبح الموضوع فلسطينياً - مصرياً وكذلك أردنياً - فلسطينياً.

ويما الموضوع الأكثر دقة هو الموضوع الأردنى / الفلسطينى، الذى يحتاج إلى نوع من كثافة التركيز على عملية تأمين المعابر.

د. عمرو عبد السميع: هل لك أية تعقيبات على المحور السياسى؟

السفير سعيد كمال : موضوع العلاقات الخارجية، أنا من داخل الضفة الغربية وغزة فى فترة الحكم الذاتى لا أمارس العلاقات الخارجية - طبقاً لاتفاقية - لكنها ستكون موجودة فى الخارج وبما أن هناك اعترافاً، أعتقد أن القسم الخارجى. . .

السفير ديفيد سلطان: هذه ليس فيها اعتقاد، إن سلطة الحكم الذاتى لن تمارس لا الموضوع العسكرى ولا العلاقات الخارجية.

السفير سعيد كمال : لكن لأنه يوجد اعتراف، فربما ينشأ مكتب اتصال خارجى، إذا تم الاتفاق على مراحله مع المؤسسات الدولية التى ستشهد نقلة جديدة فى العلاقات الإسرائيلية / الفلسطينية، وسوف أرد على اللواء أحمد عبد الحليم، الذى قال إن إعلان الاتفاق هو جزء من الحل الشامل.

وهذا يثير لبساً فى أذهان كثيرين من أشقائنا العرب، ونحن نعتبر أننا سهلنا الوصول لحل شامل، أما كونى أعرف أو لا أعرف مسبقا، فهذه قضية تخضع لحساسية التفاوض، فهذه قضية حساسة جداً لأن الجانب الإسرائيلى وهو يفاوض الجانب الفلسطينى ممثلاً فى المنظمة - كان قلقاً من أن المواضيع تفلت وتسبب حرجاً كبيراً، أما وقد تمت فلعلكم رأيتم كيفية الانفراج، ولذلك أنا لا أتفق مع أشقائنا فى بعض الدول العربية الذين يقولون إن هذا هروب من التنسيق، لا بالعكس هو مفتاح حقيقى للحل الشامل، لأنه إذا أخذنا الموقف السورى، فالموقف السورى ليس الجولان - أساساً - وإنما القضية الفلسطينية، أما وأن الشعب الفلسطينى - وهو لب الصراع - قد اختار، فلندع الأيام تحكم على صحة توجهنا دون إيذاء مشاعر أو مواقف أحد، أما بالنسبة لأريحا إذا نظرنا لها قبل ٦٧ منذ كانت لواء فى الضفة الغربية، مثل لواء نابلس ولواء الخليل ولواء القدس، وإذا كنا نذكر فإن إسرائيل تعتبر العذرية وأبو ديس جزءا من القدس الكبرى، لأن القانون الأردنى كان يعتبرهما جزءا منه، لذلك كانت إحدى المحادثات التى بذلت للتحايل على تمثيل القدس فى

مرحلة الوزير بيكر، هى أن نختار شخصيتين من «أبوديس، أو شخصية من أبوديس، وشخصية من العذرية»، لأنه بحكم القانون الأردنى هم من القدس، وبحكم القانون الإسرائيلى - وقياساً على ذلك - فلواء أريحا هو مدينة زائد مساحات ممتدة فى الأغوار، ونريد أن نكون واقعيين، فأنا أريد تأمينها، أى أريد مجالاً كافياً لأن أؤمن فيه سلطتى وأبسط سلطتى فى هذه المدينة، وما حولها بالعمق الجغرافى أى ٧ إلى ١٠ كيلو مترات عمقاً شرقاً وغرباً وجنوباً، وتصبح هى جانب آمن، وهذه تخضع للمفاوضات طبعاً، أنا لا أستبعد إنما هذا أحد الخيارات المطروحة الآن فى الوسط الفلسطينى الذى يرتب الموقف، لكن مسألة لواء أريحا ربما تحتاج إلى ما يسمونه إنذاراً مبكراً إذا افترضنا أنه سيكون هناك - على الجانب الآخر - ما يهدد إسرائيل، لكن بحكم الواقع - الآن - لا يوجد كما أننى ليس عندى جيش، وبالتالى هذه قضية - فى نهاية الأمر لابد أن أعترف بأنها قضية فلسطينية - أردنية - إسرائيلية.

د. عمرو عبد السميع: السفير ديفيد سلطان هل عنده تعقيب؟

السفير سلطان: بالنسبة لأريحا، الملاحظة الوحيدة، هى أنه من الأفضل أن نتركها للجنة طابا، فلا أفضل طرحها فى نقاش مفتوح حتى لا يصعب تقارب وجهات النظر، فالأفضل نتركها للاتفاق كذلك موضوع السجناء والمعتقلين، أؤكد نية حكومة إسرائيل الإفراج عن الأغلبية الساحقة، وقد أعربت عن استعدادها لمناقشة هذا الموضوع فوراً وإن شاء الله التنفيذ لن يتأخر.

ولا أعتقد أن هناك خلافاً بيننا فى هذا الموضوع، وطبعاً هناك من بين المسجونين من لا يعتبرون مسجونين سياسيين ولا إرهابيين، بل مجرمين جنائيين أى الذين قتلوا دون علاقة بمسألة فلسطينية ولا مسألة يهود، يعنى هذه مسألة لا بد أن نتفق عليها، والمصلحة المشتركة تقتضى أن يكون هناك أمن ونظام.

لواء أحمد عبد الحليم: سعادة السفير سعيد كمال تكلم عن أن الاتفاق هو بداية الحل الشامل للصراع، الحقيقة أنا أختلف معه، قد يكون هو بداية الحل

الشامل للقضية الفلسطينية، ولكن ليس بداية الحل الشامل للصراع، بدليل موقف وزير خارجية سورية الذى أعلن أنه لن يذهب للتفاوض لأنه فقد عناصر التفاوض، وبالتالى ليس هناك جدوى من هذا، والدليل ايضا هو جولة دينس روس بالمنطقة لمحاولة حل هذه المشكلة تمهيداً لمجىء وارن كريستوفر فى إطار عملية مكوكية بين تل أبيب وبين دمشق.

وأنا عندى أدلة كثيرة - ليس هذا مجال الخوض فيها الآن - هناك كلام كثير جداً وأنا على علم بأمور كثيرة جداً ليس هنا مجال للاسترسال فيها.

السفير سعيد كمال: أليس جوهر الصراع فى المنطقة هو القضية الفلسطينية؟

لواء أحمد عبد الحليم: إذا حُلت القضية الفلسطينية بمعرفة الفلسطينيين كما تم فى الاتفاق وكما تقول المنظمة حالياً، تنقلب القضية السورية إلى قضية وطنية خاصة بسورية نفسها، فقضية سورية، هى قضية الجولان والسيادة على الجولان وفى قضية الجولان سنجد الخلاف السورى - الإسرائيلى هو خلاف فى المفهوم، لأن سورية تنادى بالانسحاب من الجولان على أن تؤمن لإسرائيل من الضوابط الأمنية ما يمنع العدوان، هذه وجهة نظر سورية وبالمقابل هناك وجهة نظر إسرائيل التى تقول إن هذا الكلام لا يكفى، وأنه لكى نتكلم عن الانسحاب من الجولان يجب أن تحدد سورية - بالتفصيل - ما هو السلام الذى تقصده، وهل سيتم التبادل الدبلوماسى أم لا وهل سيتم التطبيع فى العلاقات أم لا، فإذن القضية بين سورية وإسرائيل، أيا كان موقفها الآن بعد الاتفاقية، أصبحت فيها وجهة نظر سورية هى وجهة نظر وطنية تختص بالسيادة - أساساً - على الجولان، وأنتم دعمتم هذا عبر القول بأننا أصحاب القضية ونحن الذين نحل الموضوع ولكن هذه بداية حل القضية الفلسطينية فقط، وبالضمانتين اللتين أشرت لهما، وهما وحدتكم وتدعيم العرب لكم.

د. إيمانويل ماركس: أود التعليق على ما قاله السفير سعيد كمال، إذا كنت قد فهمته جيداً، فاهم شىء - الآن - ليس الحديث عن خصوصيات، وإنما مسألة بناء الثقة أكثر فائدة الآن مما يمكن أن نسميه القضايا الحرجة فى الوقت

الراهن، ومثال لذلك أنك تحدثت عن طريق بين أريحا وغزة، ويمكن أن تجرى مفاوضات صعبة حول بناء مثل هذا الطريق، ووضع شروط بشأنه، لكن فى حالة وجود مناخ إيجابى فى إطار عملية بناء الثقة، تستطيع الذهاب أيضاً إلى العقبة وإلى البحر الاحمر، وإنجاز أشياء أكثر فائدة، وهذه نصيحة لأنفسنا أيضاً، لكن عليكم كفلسطينيين أن تتعاملوا مع إجراءات بناء الثقة باعتبارها قضية بالغة الأهمية.

د. عمرو عبد السميع: يتزايد الجدل - الآن - حول قضية الترتيبات الإقليمية المحتملة فى ظل السلام، والتى تطرح فى العادة مقترنة بفكرة الشرق أوسطية، فالبعض ينظر إليها بوصفها ترتيبات تقود إلى ما يسمى بسوق شرق أوسطية. فيما ينظر إليها البعض الآخر بوصفها نظاماً إقليمياً شرق أوسطى بدلاً من النظام الإقليمى العربى، ربما لا توجد فى هذا السياق رؤية واضحة محددة سوى تلك التى يطرحها شيمون بيريز منذ فترة، وبالتالى هذه الرؤ ية - فى حد ذاتها - تطرح العديد من الأسئلة التى نود إفصاحاً بشأنها، سيادة السفير ديفيد سلطان، هل تقوم فكرة سوق شرق أوسطية على أساس جدى، ولماذا يتوقع البعض أن تنجح هذه الفكرة على الرغم من الفشل الذى عانته فكرة سوق عربية مشتركة، وهل تمثل مشاركة إسرائيل فى التعاون الاقتصادى الإقليمى حلاً سحرياً لمشاكل هذا التعاون فى المنطقة؟

السفير ديفيد سلطان: أولاً، الفكرة هى أن الحل النهائى للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، والعربى - الإسرائيلى لا يكفى أن يكون حلاً سياسياً، فيجب - فى الوقت نفسه - أن يساعد على إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التى تعانى منها بلدان الشرق الأوسط وتؤمن لشعوبها مستقبلاً أفضل.. يعنى كل شعب يشعر بأن وضعه تحسن فى عهد السلام. وربما يكون الحديث عن سوق شرق أوسطية سهلاً، لكن - بالفعل - هذه ليست مسألة سهلة بسبب اختلاف ظروف دول وشعوب المنطقة. فإقامة سوق شرق أوسطية ليست مسألة اتخاذ قرار، وإنما مسألة تنمية فى اتجاه معين، أى تنمية تعاون بين شعوب وبلدان

الشرق الأوسط لخلق إقليم تعاون بدون أى فرض.

فمن يريد أن يتعاون فأهلاً وسهلاً، والفكرة التى طرحها شيمون بيريز هى أن - بشكل تدريجى- الاتجاه سيكون لسوق شرق أوسطية. لكن دعنا نبدأ - دون انتظار للمستقبل - ببعض المواضيع التى يمكن أن نبدأ فيها فوراً، وهى تحسين الأوضاع فى المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: مثل ماذا؟

السفير ديفيد سلطان: مثلاً نأخذ موضوع السياحة، التى يمكن أن تتيح لدول الشرق الأوسط دخلاً أكبر بكثير مما تدره الآن، وهذا مجال مفتوح لتطور كبير، فلدى المنطقة شمس وآثار وتاريخ وكل ما يلزم لجذب، ليس فقط مليونين أو ثلاثة، وإنما عشرة وعشرين مليوناً، يعنى المجال مفتوح والإمكانات مفتوحة، ويمكن تحقيق ذلك فوراً، ولا داع للانتظار، والمصلحة هنا واضحة جداً، وخذ مسألة البنية التحتية وربط بلدان وشعوب المنطقة بشبكة طرق وسكة حديد واتصالات، وكذلك مسألة المياه والبحث عن حلول للعجز أو للنقص فى كميات المياه عن طريق تكنولوجيا حديثة، وأول سؤال - هنا - عن التمويل اللازم لذلك، لأن الحكومات ليست لديها قدرات وفوائض، والفكرة هنا بسيطة تتعلق بدور الحكومات فى أوروبا، وفى الولايات المتحدة، وهذه فكرة شرحها شيمون بيريز، فهناك شركات دولية بعدد كبير وعندها «فلوس» وتريد أن تقوم بمشاريع، فلماذا لا يجتمع عدد كبير من هذه الشركات لمؤتمر يبحث بعض المواضيع، ونبدأ التنفيذ، وكل ما تطلبه هذه الشركات هو الضمان من الحكومات الأوروبية والأميركية وهى مسألة ممكنة، يعنى ما نحتاجه هو أن الحكومات تأخذ المبادرة وتجمع عدداً كبيراً من الشركات الدولية فى مؤتمر للبحث فى مواضيع معينة فى مصلحة شعوب المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: هل طرح هذه الفكرة يقوم على بداية مصغرة أو محدودة أم يكون مفتوحاً لمشاركة إقليمية أوسع؟

السفير ديفيد سلطان: كما قلت عندما سألونى فى ندوة أخرى ما هو الشرق

الأوسط؟، فأرى أن الشرق الأوسط هو عدد الدول التى تريد أن تتعاون، هذا هو الشرق الأوسط. فلا أحد سيفرض شيئاً على دولة لا تريد أن تشترك.

د. عمرو عبد السميع: لكن اسمح لى ما تطرحه من أشكال التعاون عبر الربط بالسكك الحديد أو بالتليكوميونيكشن أو ما خ هذا - هو شكل يحتاج إلى تعاون دول كثيرة وليس مجرد تعاون ثنائى فقط؟

السفير ديفيد سلطان: هذا صحيح، وهناك بداية تفكير بهذه الاتجاهات، من خلال المحادثات متعددة الأطراف، توجد مجموعة عمل للشئون الاقتصادية، وهى بدأت التفكير، وتبحث الإمكانات، وفرنسا بدأت التفكير بموضوع شبكة اتصالات فى المنطقة وبالطبع، فى مناخ حلول سياسية وحلول النزاع، يُهيأ لى أن دولة مثل سورية لا تشترك الآن فى المحادثات متعددة الأطراف، إن شاء الله ستشترك.

د. عمرو عبد السميع: سيادة السفير سعيد كمال. فيم تتفق رؤية منظمة التحرير الفلسطينية مع رؤية شيمون بيريز، وفيم تختلف؟

السفير سعيد كمال: لا تضخم حجمها كثيراً، مصر هى الأساس فى هذه المنطقة، لكن هناك عقبات أمام الفكرة التى طرحها السيد شيمون بيريز، وهى مسألة ما يطالب به الجانب الإسرائيلى بشأن التطبيع. فالتطبيع يحتاج إلى اتفاقات سلام بين كل الأطراف لكى يبقى الجسم العربى - بما يملكه من إمكانات - فى إطار ما اصطُلح عليه بضمان الأمن القومى العربى ودخول إسرائيل ، وإذا أمكن - فى المستقبل - تركيا وإيران، لكى يبقى الشرق الأوسط هو واحة الاستقرار، والأمن، وهذا كله موضوع شائك - فى رأيى - لكن نحن لسنا ضده وأنا عندى مشكلات أولية لابد من حلها أولاً، أقول هذا ليسمعه الإخوة الذين يطرحون - دائماً - أن الفلسطينيين سيكونون جسراً للهيمنة والسيطرة الإسرائيلية على المنطقة، ولقد سمعت كلاماً وأحب أن أسجله هنا، كلام فى الجلسة الافتتاحية للجنة الارتباط. قال السيد شيمون بيريز إن

حكومة إسرائيل لا تريد أن تسيطر عليكم ولا على قراراتكم، ولا على اقتصادكم ولا على أى شىء يخص حياتكم بالإطلاق، إذا كنتم تريدون أن تتعاونوا فنحن منفتحون، وإذا لم تريدوا أن تتعاونوا فأنتم أحرار، لا نريد أن تقوم بجانبنا دولة فقيرة. نريد أن يكون بجانبنا دول مزدهرة مستقلة تستطيع أن تصل إلى مستوى امتلاك العلم والتكنولوجيا، وكل أدوات الحضارة الحالية، فهذا الكلام - حقيقة - جميل، وأسعد الوفد الفلسطينى وأسعد القيادة الفلسطينية، لكن فى المقابل أمامه عقبات حقيقية على الأرض، وفى يد إسرائيل أن تسهل انفتاح الوضع ولديها مفتاح الموقف لخلق سوق، وأنا أرجع وأقول عندما يقرأ أى إنسان ما قاله شيمون بيريز فى كلمته الافتتاحية يجد أنها كلمة تنم عن أن إسرائيل يكمن أمنها الاقتصادى فى التعاون مع جيرانها ومع دول الشرق الأوسط دون هيمنة ودون سيطرة ودون عدوان، كل هذا كلام حقيقة جميل، ولكن أرجع لأقول لو تسألنى - أنا - كفلسطينى ما هى أولوياتى الآن، فأقول أولوياتى الآن أن أعمل فك ارتباط لأوضاعى الاقتصادية، وإنهاء المعاناة التى يعيشها الشعب الفلسطينى داخل الأراضى المحتلة وفى الشتات. وبالتالى فإن هذه الأولوية لا تصطدم بمن يستطيع أن يُحضر ويُهيِّىء لهذه السوق، أى مصر وإسرائيل وسوريا وحتى الدول المعنية المحيطة، وعندما يستعرض شيمون بيريز إمكانات السياحة فى المنطقة ويقول، تدمر فى الأماكن التاريخية فى سورية، ويقول جبال لبنان ويقول آثار القاهرة وأسوان ويتحدث عن النهر فى الأردن، ومنطقة أريحا وإسرائيل، كل هذه هى مصادر الدخل عندما يتم الاستقرار وتأمين الأمن للجميع، والأمن المتكافىء، والأمن القائم على العدالة.

السفير ديفيد سلطان: أضيف أن إسرائيل مقتنعة بأن الاستقرار والازدهار- بالنسبة لها - يتحقق من خلال استقرار وازدهار الشعوب والدول المجاورة.

د. عمرو عبد السميع: أستاذ لطفى الخولى، كيف يمكن التوفيق بين دور إقليمى رئيسى تسعى إسرائيل إلى تحقيقه عبر التعاون الاقتصادى، وبين حرص دول عربية أخرى على أدوارها الإقليمية، كما قلت سيادتك؟

لطفى الخولى: فى الواقع نحن أمام مصطلحين: مصطلح السوق أو النظام العربى الإقليمى، ومصطلح ما يمكن أن يسمى بالسوق أو النظام الشرق أوسطى. لا أعتقد أن إسرائيل لها دور فى قيام أو عدم قيام نظام عربى وسوق عربية. هذه قضية خاصة بالعرب وخيارهم وقدرتهم على إنشاء هذه السوق وهذا النظام، ويجب ألا نتحدث عنه، كما لو كانت السوق الشرق أوسطية بديلاً عن السوق العربية، هذه قضية أساسية فى الحقيقة.

السوق الشرق أوسطية هى تعبير عن الاتجاه الاقتصادى العالمى الذى يقوم - الآن - على الأسواق الكبيرة، وفى تقديرى ما يسمى بالنظام العالمى الجديد سينشأ على أساس أن وحداته لن تكون الدول فى حد ذاتها، وإنما ستكون الأسواق الإقليمية الكبيرة. وبالتالى هنا تدخل السوق الشرق أوسطية كمعطى دولى يسير إليه التطور العالمى، بغض النظر عمن يطرح هذه الفكرة قبل الآخر، وبغض النظر عن الرؤى لمصالح هذه الدولة أو تلك فى السوق الشرق أوسطية، وبالتالى من الممكن أن توجد سوق شرق أوسطية ونظام شرق أوسطى، وفى الوقت نفسه توجد سوق عربية ونظام عربى. يجب ألا نخلط الأوراق، والصراعات العربية - العربية هى التى منعت قيام هذه السوق العربية، وأضعفت إلى حد كبير ما يمكن أن يسمى بالنظام العربى الذى انهارت - فى الواقع - بعض أسسه. ومحاولة الترميم - حتى الآن - غير ناجحة فى هذا الإطار. وهذا ليس نتيجة للصراع العربى - الإسرائيلى. وإنما نتيجة لضيق الأفق فى القرارات العربية، ولدى صانعى القرارات العربية عدم القدرة - حتى الآن - على تجاوز سلبيات هذه العلاقات. والنقطة الثانية: نحن نتحدث - الآن فى الحقيقة - عن إسرائيل والفلسطينيين والعرب بعد أمرين أساسيين: الأمر الأول، هو معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. وفى هذا الإطار يجب أن نعرف أن إسرائيل عقدت بذلك معاهدة سلام مع أكبر دولة عربية، والقضية الثانية أن إسرائيل استطاعت أن تصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى، وكما قال الأستاذ سعيد كمال -

الذى هو لُب الصراع العربى - الإسرائيلى. وفى الوقت نفسه عقدت أيضاً اتفاقاً على جدول أعمال مع الأردن. والمفاوضات الثنائية بين سورية وإسرائيل، وبين إسرائيل ولبنان لم تنقطع ولا تزال قائمة. ولا أظن أن الإسرائيليين من الغباء لدرجة أنه يمكنهم تصور وجود سلام فى المنطقة، وتعاون اقتصادى دون تسوية سياسية مع سورية ومع لبنان، طبقاً للمعايير نفسها التى اتخذت فى هذا. هذه نقطة يمكن أن نتحدث عنها نظرياً، نتحدث عنها على الورق. لكن فى الواقع العملى صعبة وتقتضى درجة كبيرة من الموضوعية، بغض النظر عن الآلام الذاتية لدى كل واحد منا، مربوطاً بالخلفية التاريخية للصراع وتضحيات كل منا. ومع ما حدث حتى الآن. نحن فى الواقع لم نعد نتحدث تماما عن إسرائيل التى كنا نعاديها وندخل معها فى صراع عدائى كامل. هذه إسرائيل جديدة، ويمكن أن نكون أكثر دقة، فنقول إسرائيل جديدة تحت التشكيل، فى سياساتها وفى استراتيجياتها، وأخذاً فى الاعتبار أنه حصل انكسار فى المشروع الصهيونى. الحكاية نفسها بالنسبة للعرب. تخطىء إسرائيل إذا ظلت تنظر إلى العرب وإلى الفلسطينيين النظرة القديمة نفسها، من أنهم أولئك الذين يريدون تدمير إسرائيل، إلى آخر كل هذه المعطيات. فإذن هناك شىء جديد يتخلق فى العلاقة. وفى هذا الإطار. أعتقد أن الصراع لن ينتهى. ولكن طبيعة الصراع ستتغير من صراع عدائى إلى صراع غير عدائى.

وفى الصراع غير العدائى سندخل فى تأمين المصالح الخاصة بكل دولة فى المنطقة فى إطار الظروف الجديدة، وهذا طبيعى. إسرائيل ستحاول أن تضمن أمنها وتطورها الاقتصادى، وتضمن نوعاً من التقدم فى هذا الإطار. وفى الأمر نفسه بالنسبة لأى بلد عربى لكن فى الوقت نفسه وبما أنه قد أصبحت هناك حالة سلام تتعمق وتتوسع باتفاق جميع الأطراف، إذن لابد أن تخلق - بالضرورة - ما يمكن أن يسمى جنيناً للمصالح المشتركة. وبالذات فى المجالين الأمنى والاقتصادى. لأنه من مصلحة الجميع أن يكون هناك أمن متبادل، وأن يكون هناك إمكان أن يحقق هذا التعاون الاقتصادى نوعاً من المصلحة لكل هذه

الأطراف فى هذا الإطار، أنا أعتقد - على مستويات عدة - سوف تكون هناك مصلحة اقتصادية مشتركة طبقاً للواقع الاقتصادى والجغرافى بين الإسرائيليين والفلسطينيين - سواء فى شكل سلطة وطنية فى حكم انتقالى أو فى حكم نهائى فى شكل دولة مستقلة أو دولة كونفيدرالية - لأنه فى الحقيقة، لا أتصور أنه من الممكن أن تعيش إسرائيل أو فلسطين بمعزل عن المحيط، وإلا فلماذا تقيمان سلاماً، .وبخاصة أن القوى الخارجية المساعدة تتآكل قدرتها سواء على الجانب الإسرائيلى أو على الجانب العربى عما كانت عليه فى الماضى. فإذن القوة الذاتية لكل منهما أساسية. وهذه القوة الذاتية لن تنمو إلا من خلال التعاون فى هذه المنطقة سواء شئنا أو لم نشأ. نعم ستكون هناك مصالح اقتصادية متضاربة، لكن سيكون هناك - فى الوقت نفسه - مساحة للتوافق حول بعض هذه المصالح. وفى تقديرى أن هذا هو الذى يحرك شيمون بيريز وأيضاً آخرين. وأنا كتبت - وأظنك يا دكتور عمرو تذكر فى «الحياة» - من سنة حول إمكانات قيام سوق شرق أوسطية، وقلت إن هذه السوق الشرق أوسطية إحدى مكوناتها قضيتان: قضية أن هناك إمكاناً لسوق عربية أولاً نتيجة القرار العربى، وأيضاً ما ستئول إليه المفاوضات القائمة - الآن - من إمكان سلام مع إسرائيل. وهنا فى الواقع قضية السوق الشرق أوسطية قضية تحتاج إلى دراسات كبيرة جداً. وكما قال الأستاذ سلطان ليس بين يوم وليلة، يعنى هذه قضية آخذة فى التطور، وإذا سألتنى هل من مصلحة مصر أن تكون هناك سوق شرق أوسطية؟.. نعم ، وهل من مصلحة سورية أن تكون هناك سوق شرق أوسطية؟.. نعم، ودون أن يؤثر ذلك على قيام سوق عربية، لأن السوق العربية أنت تدخل فيها كطرف يساوم ويفاوض اقتصادياً بقية أعضاء السوق فى هذا الإطار. وهكذا سنواجه الحكاية نفسها إذا أقمنا سلاماً مع إسرائيل فمن حقها أن تسأل وإلا نكون - فى الحقيقة - نخدع أنفسنا أو بعضنا البعض. هى لها مصلحة فى إقامة هذه السوق؟ إسرائيل تقول نعم. وأنا أذكر أنه بعد ١٩٦٧ وأمام المجلس الأوروبى، أبا إيبان اقترح - عندما كان

وزيراً للخارجية - ما أسماه إقامة السوق الشرق أوسطية الصغيرة. وفى ذلك الوقت كان أبا إيبان لايزال من الصقور، غير موقفه الآن - ولذلك تصور السوق على أساس دور إسرائيل، وبالتالى لم يذكر فلسطين ولبنان والأردن فى هذا الإطار. وقال: هناك إمكانات لهذه السوق الشرق أوسطية الصغيرة فى ارتباطها مع أوروبا. إذن فكرة السوق الشرق أوسطية ليست - فقط - هى البلدان العربية زائد إيران زائد تركيا زائد أثيوبيا وإريتريا طبقاً للمعايير الإنجليزية والفرنسية، بل أيضاً شمال البحر المتوسط. وفى هذا الإطار هناك طرح من مراكز الأبحاث والدراسات الفرنسية وأيضاً من الإيطاليين. بل إن الإيطاليين تقدموا بمشروع من خلال جانى ديميكيلس الذى كان وزير الخارجية، وأنا شخصياً ناقشته فى هذا الأمر. إذن علينا أن نمضى فى هذه الأمور بخطوات مفتوحة للتعاون. وهذا التعاون لن يتحقق إلا بإيجاد تسوية مع سورية وتسوية مع لبنان، ومع نجاح اتفاقية إعلان المبادئ وترجمتها على الأرض. وأنا أعتقد أنه أصبح من مصالح هذا التوجه الإسرائيلى الجديد، وهذا التوجه الفلسطينى الجديد، أن ينجحا - معاً - هذه التجربة، لأنه من دون نجاحها أعتقد أن هاتين القوتين ستنهاران نهائياً. ومع الانهيار ستنهار المنطقة وستقع - مرة أخرى - فى دائرة العنف الدموى المفزعة. وفى هذا الإطار أنا لا أدرى لماذا نحن باستمرار نعتبر أن إسرائيل يمكنها - باستمرار - فعل أشياء نتوهمها مثل أن تبتلع العالم العربى - كيف تبتلع العالم العربى. إنها لم تستطع أن تبتلع الفلسطينيين وبالتالى نحن نحط من قدراتنا فى هذا الإطار.

وفى الواقع نحن نعلق على إسرائيل مسئولية عدم قدرتنا على تكييف أوضاعنا وتقويتها أو بناء قوتنا الذاتية. ومع الأسف هناك مدارس كثيرة فى الفكر العربى - وليس فقط المصرى - دارت فى هذه الدائرة، وأيضاً هناك مدارس عند الإخوة الفلسطينيين، وأيضاً عند الإسرائيليين كانت تتصور مثل هذا. كل ذلك ثبت أنه اصطدم بحركة التاريخ. الآن إذا أقمنا سلاماً شاملاً فى المنطقة، فالسؤال الذى يجب أن نوجهه إلى أنفسنا: هل سنتعاون مع إسرائيل

أم لن نتعاون مع إسرائيل اقتصادياً؟ آخذين فى الاعتبار مصالحنا، كما تأخذ إسرائيل مصالحها فى الاعتبار؟ فهذا سؤال يجب أن نحاول الإجابة عنه، وقد لا تكون هناك إجابة واحدة لكن لا نستطيع الهرب منه. القضية الأساسية - فى هذا الإطار - أن الإسرائيليين اجتهدوا فى وضع عدد من السيناريوهات حول هذا المستقبل. وأزعم أن الفلسطينيين لديهم هذا، لكن لا أزعم أن العرب - وربما المصريين أيضاً - لا أستطيع أن أجزم أن ذلك كان موضع تفكير بقية العرب، لأنه - باستمرار - كان هناك تأكيد على أنه لا إمكان للتعايش وللتفاهم وللتسوية معها. ومن هنا جاءت الصدمة الأساسية حيث وجدنا أنفسنا أمام وضع جديد لم يكن متصوراً، ومن هنا يأتى الكلام الذى كان يقوله سعيد كمال، وهو عدم العلم - مسبقاً - بالاتفاق. وهذا هو تكتيك المفاوضات ولم يحدث أن بلداً عربياً - على الأقل فيما يسمى بلاد الطوق - لم يكن لها اتصالات غير مرئية مع إسرائيل. لم يوجد بلد بما فيها سورية، بما فيها لبنان، بما فيها الأردن، كلهم. لأن هذه قضية طبيعية، فأنت لا تقطع نهائياً مع عدوك مهما بلغ العداء، وبالتالى أنا فى تقديرى أنه علينا أن نأخذ فى الاعتبار أن هناك مصالح متميزة لإسرائيل قد تتناقض معنا فى المستقبل، لكن - أيضاً - هناك فى إطار السلام الشامل إمكاناً لوجود أرضية مشتركة وهذا جديد علينا.

د. عمرو عبد السميع: دكتور على الدين هلال، ترفض إسرائيل - حتى الآن - الحديث عن إعادة اقتسام الموارد المائية فى الضفة، وتطرح بدلاً منها إيجاد موارد مائية بديلة. . كيف يمكن فى تصورك أن تتم تنمية الضفة وغزة بما يسمح بإيجاد موارد مائية جديدة، علماً بأن الحل الوحيد المطروح فى هذا الإطار هو تحلية مياه البحر. . وهو أمر مكلف للغاية؟

السفير ديفيد سلطان: استأذنك لأن لى ملاحظة بالنسبة للسؤال، نحن لم نرفض أن نتكلم فى موضوع المياه، وتقسيم المياه من المواضيع التى نتكلم عليها. لكن ما نقوله، وهذا قاله أيضا رئيس الوفد الأردنى فى افتتاح محادثات مجموعة العمل الخاصة بالمياه، وكانت فى النمسا، قال: حتى إذا وجدنا الحلول

لموضوع التقسيم العادل فسيظل الأردن يعانى من نقص المياه، وكذلك الفلسطينيين تنقصهم مياه وإسرائيل تنقصها مياه.

لطفى الخولى: توجد دراسة مهمة فى الجامعة العربية عن قضية المياه، ونحن على بداية القرن. ناقص للبلاد العربية فقط ١٨٠٠ مليون متر مكعب فى السنة، يعنى هناك أزمة مياه فى المنطقة كلها.

السفير ديفيد سلطان: يعنى المسألة الرئيسية فى موضوع المياه هى كيف نُوجد الكميات اللازمة لجميع الأطراف التى تنقصها مياه، وكيف نستعمل - بشكل أفضل - كميات المياه الموجودة.

د. عمرو عبد السميع: دكتورعلى، إذن سيحدثنا فى مسألة كيفية تحقيق النمو بما يسمح بإيجاد موارد مائية جديدة.

دكتور على الدين هلال: قبل أن أجيب عن سؤال حضرتك، أريد أن أنوه لموضوع معين، أنا أصبحت أكثر ميلا إلى أن كلمة السوق الشرق أوسطية أصبحت كلمة سيئة السمعة، وأن إقحامها فى أى نقاش يفسد النقاش ويسممه، لأنه يتم الحديث عنها - أولاً - وكأن هناك مشروعاً محدداً علينا أن نقبله أو نرفضه وهذا غيرصحيح. أو كأنها أحد بنود الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، وهذا غير صحيح، فهناك إشارة بسيطة فقط، إنما الحديث حتى فى الاتفاق الفلسطينى هو عن التنمية الإقليمية التى توجد مظاهر مختلفة لها، وغير صحيح أن هناك مشروع سوق شرق أوسطية، فالتعبير الوارد فى الاتفاقية يقول إن برنامج التنمية سوف يتشكل من عنصرين: برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، وبرنامج التنمية الاقتصادية الإقليمى. هذا الحديث ليست فيه كلمة السوق. وأقول عندما نقرأ مثلا الصحافة المصرية ما بين مؤيد ومعارض أو بعض الصحافة الفلسطينية ما بين مؤيد ومعارض أو الصحافة العربية، نجد أنها تعطى القارئ الانطباع بأن هناك مشروعاً على المنضدة، أى منضدة التفاوض وله مواصفات معينة، وأنا أقول إن هذا غير حقيقى، هذه

المناقشة تدور حول لا موضوع. لا يوجد مشروع رسمى تقدم به أى طرف من الأطراف. هذا الكلام أثير فى المحادثات متعددة الأطراف. طُرح هذا الكلام كأحد الأفكار الظاهرة. لكن التعبير الأدق - لمن يريد أن يتكلم - هو آفاق التعاون الإقليمى بعد قرار السلام وبعد حل المشاكل السياسية، القضية الحالية ليست بناء سوق شرق أوسطية أولاً، ولما تتأمل فى الموضوع تجد أنها عبارة زائفة لأن كلمة سوق لها معنى فنى. لم تصل إليه بعد أوروبا الغربية، بعد ٢٥ عاماً من محاولات التكامل الاقتصادى، لم تصل - بعد - إلى سوق بالمعنى الفنى، والذى يقصد به حرية التجارة وحرية انتقال عناصر الإنتاج، وحرية انتقال البضائع وحرية انتقال البشر والأيدى العاملة، وحرية انتقال رؤوس الأموال ومن الكلام الشائع أيضاً بنك الشرق الأوسط، البنك الأوروبى يواجه أزمات فى التمويل. وهو يمثل اقتصاديات قوية وقادرة. أنت تتكلم عن احتمالات وآفاق يختلط فيها التصور بالأحلام، أى أنه يمكن بعد ٢٠ عاماً أو ٢٥ عاماً يحدث شىء، إنما يجب ألا نتعامل مع هذه الأمور وكأنها معروضة على صانع السياسة أو معروضة لكى نختار أحد البدائل.

وسواء استخدمنا سوق شرق أوسطية أو تعاونا إقليمياً، فإن معناها معروف وإنما عندما نقول التعاون الإقليمى، فإن هذا يبدأ بالتعاون لحل بعض المشاكل الإقليمية مثل مشاكل تلوث المياه فى المنطقة، مشاكل الأوبئة والأمراض فى المنطقة، مشاكل البيئة لأن هذه مشاكل لا يمكن التعامل معها داخل الحدود السياسية لأى دولة، لا فى منطقتنا ولا فى أى منطقة أخرى من مناطق العالم، ولمواجهة مكاسب محتملة، كذلك التعاون فى مجال السياحة والتعاون فى مجال كذا وكذا. أنت تتكلم - إذن - إما عن مشاكل إقليمية تقتضى الفطنة والحكمة والتعاون أو التنسيق بين السياسات بخصوصها، أو تتكلم عن آفاق للمنافع المتبادلة قد يكون من الحكمة - أيضاً - الدخول فيها. لكن لا هذا ولا ذاك توجد بشأنه خطط عملية أو اقتراحات محددة، علينا أن نقبلها أو نرفضها. وإنما ما أقوله- وهذا تأكيد لكلام الأستاذ لطفى- أن هناك تحولاً مهماً

فى المنطقة، فأنت تنتقل من وضع سياسى معين قام على النفى المتبادل وعلى حالة عداء. إلى بدايات مرحلة جديدة، إذن فكرة أو موضوع التعاون الإقليمى عموماً أصبح موضوعاً على مائدة التفكير وليس مائدة صنع القرار. لا بد لهذا التعاون كى ينجح أن تكون أولاً: المشاكل السياسية الإقليمية الرئيسية قد حُلت. ثانياً: أن هذا التعاون لن يُفرض من الخارج وإنما ينبع من الداخل، ثالثاً: أن كل طرف شارك فيه بالقدر الذى يخدم مصالحه، ومن ثم سوف تسعى - ولها شرعية فى هذا - لأن تطور المجالات التى قد تتصور أنها فى منفعتها أو مصلحتها، وتضع هذه الأمور فى جدول الأولويات. إنما نفس هذا الحق موجود لدى دولة فلسطين، وموجود لدى دولة مصر، ولدى دولة سورية، ابتداء من اتخاذ القرار بالتعاون، وانتهاء بأى مجالات أو أى مواضيع. شرط هذا التعاون هو المنافع المتبادلة. ما هى المنافع التى يرتضيها أو يتصورها كل طرف لنفسه أو لدولته، موضوع المياه هو أحد هذه المواضيع المطروحة.

المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط من المناطق التى تعانى من نقص مياه ومشكلة المياه مشكلة أساسية، بحيث أنه - حتى فى البلاد الغنية نسبياً بالمياه مثل مصر - أصبحت المياه مقيّدا رئيسيا للتنمية، لأن أى استصلاح أراض يعنى مياها، وغير هذا فإن ارتفاع مستوى المعيشة يعنى مزيداً من استهلاك المياه. مجرد الارتقاء الاجتماعى بالمواطن ودخول المياه النظيفة فى منزل كل مواطن يعنى زيادة فى الاستهلاك، ومن هنا مصر تسعى إلى عمل قناة جونجلى وتتعاون مع دول حوض وادى النيل لزيادة حصتها من المياه. إذا كان هذا بالنسبة لمصر، فالموضوع نفسه بالنسبة لتركيا وسورية والعراق فيما يتعلق بالفرات، بالنسبة للأردن وإسرائيل وفلسطين فيما يتعلق بنهر الأردن، إذن هناك مشاكل مياه، وأتصور أننا نواجه هنا مشكلتين: كيف نُرشد استخدام الكميات الحالية من المياه، من خلال استخدام تكنولوجيات أكثر تقدما فى مجال الزراعة، لأن الزراعة هى التى تأخذ الجزء الأكبر من المياه، كيف نرشد استخدام ما هو متاح، وثانياً: كيف نوسع الكمية المتاحة من المياه بمزيد من

الآبار، ومن خلال التحلية وحفظ مياه الأمطار عندما تحدث، إنما سيبقى الموضوع الأساسى أنه ليس من حق طرف- أو غير إسرائيل - القول بأن موضوع المياه ليس على مائدة المفاوضات، أو أنها ترفض - من حيث المبدأ - البحث فى الموضوع ، ومن ثم كان كلام السفير الإسرائيلى مهماً للتوضيح الذى أبداه فى البداية بأن هذا الموضوع قابل للتفاوض.

لطفى الخولى: لأنه لو لم يكن قابلا للتفاوض فمعناه حرب جديدة.

على الدين هلال: هذا سيكون أحد مجالات الصراع أو التنافس الرئيسية فى المنطقة بعد هذا. وأتصور أيضاً - تأكيدا لكلام الأستاذ لطفى - أن طرح قضية الشرق الأوسط فى مواجهة النظام العربى فيه قدر من التفكير بمنطق المزاوجة (أيهما تفضل الشتاء أم الصيف - السفر بالطائرة أم بالقطار)، أكثر مما فيه من الحقيقة فوجود ترتيبات حول قضايا معينة بحيث يشترك العرب وغير العرب فيها لا يعنى - بالضرورة أو بالحتم - تهديداً للهوية العربية أو تهديداً للنظام العربى.

لطفى الخولى: أتفق مع ما قاله على الدين هلال فى أنه ليس هناك مشروع محدد القسمات لما يسمى سوق شرق أوسطية، لكن هناك استخدام لهذا التعبير خلال المحاجاة السياسية بين إسرائيل وبين بقية البلاد العربية. ولا نستطيع أن نقول أو نجزم بأن إسرائيل لم تفكر فى مشروع شرق أوسطى. وأنا فى تقديرى أن إسرائيل وأجهزة بحثها تعمل على هذا الموضوع، وهذا حقها، وهو أيضاً ضرورة لإسرائيل، وهو - فى تقديرى - يمثل ضرورة لإسرائيل الجديدة التى تريد أن تصبح جزءاً من المنطقة وليس امتداداً للغرب، وتعيش من خلال أنها جزء من هذه المنطقة واقتصادياتها، بالإضافة إلى العامل الدولى، أيضاً الأتراك لديهم مشروع. صحيح أنه ليس متكاملاً، ولكن الأتراك واضح أن لديهم عدداً من المشروعات تحدث عنها الرئيس الراحل تورجوت أوزال، ولما زار مصر تحدث - أيضاً - عن هذا الموضوع، بالإضافة إلى العامل الدولى، أى

عامل الاتجاه نحو الأسواق الكبيرة، وأنا فى تقديرى أن السوق العربية ليست سوقاً كبيرة، هى سوق تحمى المصالح العربية فيها، ويمكن أن تكون هناك مصالح مشتركة. لكن هى فى النهاية سوق حوالى ٢١٠ ملايين على بداية القرن الحادى والعشرين، وهى سوق صغيرة. وأنا أرى أن الخلط هو - فى الحقيقة - خلط أيديولوجى / سياسى، لأن بعض القوى العربية طرحت موضوع الهوية، وحاولت إظهار أن هناك محاولة أو مؤامرة من إسرائيل لاستبدال الهوية العربية بهوية إقليمية شرق أوسطية، ونحن نرى فى أدبيات الفكر القومى العربى من يطرح هذا الموضوع - منذ زمن - على أساس أنه يمثل هوية حوض بحر أبيض بدلاً من هوية عربية، أو هوية آسيوية - أفريقية بدلاً من هوية عربية وهوية إسلامية، وهذا الطرح غير الدقيق - فى الحقيقة - يقفز على معطيات الواقع وينطوى على تصورات أقرب إلى الوهم منها إلى الحقائق، سواء فى وضعها الراهن أو فى المستقبل المنظور، وهذا يؤدى إلى الخلط الخطير الذى تحدث عنه الدكتور على، لكن هناك مشروعات - ربما غير مكتملة - ذات طابع إقليمى، والإقليمى - هنا - يتعدى فى الحقيقة الواقع العربى بدخول إسرائيل.

د. على الدين هلال: لا خلاف حول هذا، أنا أقول هناك أفكار مطروحة على الساحة، ولا يوجد مشروع محدد مطلوب منا أن نقول بشأنه نعم، نقبل أو لا نقبل، لأننا عندما نتحدث عن مشروع محدد فلا بد أن نتساءل أين إيران، فهل من الممكن إقامة نظام اقليمى شرق أوسطى بدون إيران، وأيضاً ماذا عن العراق؟ هل ممكن أن أعمل نظاماً شرق أوسطى والعراق ليس جزءاً منه؟ وكذلك أين تركيا؟ لا يجب تصوير موضوع الشرق الأوسط وكأنه علاقة العرب بإسرائيل لتحقيق الاستقرار فى المنطقة فحسب.

إذا كنا - فعلاً - نريد الأمن والاستقرار الإقليميين فلا بد أن يكون مفتوحاً - أياً كانت نقطة البدء - لكل القوى الفاعلة أو القوى الأساسية فى المنطقة التى تحقق مشاركتها الاستقرار، والتى يكون بقاؤها خارجه مهدداً لهذا الاستقرار.

السفير سعيد كمال: أقترح على الندوة أن يكون كلام على الدين هلال أساساً لطرح موضوع السوق الشرق أوسطية.

د. عمرو عبد السميع: هل يعتقد إيمانويل ماركس أن الاقتصاد و«البيزنس» يمكنهما مواجهة العداء المتراكم بين العرب وإسرائيل؟

د. إيمانويل ماركس: تاريخياً نعرف جميعاً أن الشعوب التى تكره بعضها يمكن أن تصبح فى حالة صداقة، وأعتقد أن العملية أكثر سرعة مما يظن الكثيرون، لكن أرى أن موضوع الاتحاد الاقتصادى كما قيل الآن ليس سهلاً، فهذه قضية تحتاج إلى وقت طويل، وإذا نظرنا إلى الدول العربية، سنجد أن لديها خبرة طويلة فى التبادل الاقتصادى، لكن - حتى الآن - الأساس هو تبادل القوى العاملة بينها، أكثر من تبادل السلع.

أما الجانب الإسرائيلى فهو ليس مستعداً لدخول سوق مشتركة، وهذه حقيقة، وما ينبغى أن نركز عليه الآن هو أمور من نوع المرافق الأساسية، أو البنية التحتية مثل الطرق والكهرباء والتليفونات أيضاً، فحتى الآن يتم الاتصال التليفونى بين إسرائيل ومصر عن طريق إيطاليا، حيث لا يوجد اتصال مباشر يربط البلدين، وهذا يحتاج إلى وقت طويل، أما الدور الدولى فأعتقد أنه سيتركز فى بند رئيسى يتعلق بمشكلة اللاجئين، وأساساً اللاجئين الفلسطينيين لكن - أيضاً - اللاجئين الإسرائيليين وهذه المشكلة تحتاج إلى كثير من الاستثمار.

د. عمرو عبد السميع: سيادة اللواء أحمد عبد الحليم.. هل تعتقد أن التعاون الاقتصادى يساعد على بناء علاقات جيدة بالفعل بما يؤدى إلى تراجع أهمية الترتيبات الأمنية والاستراتيجية؟

لواء. أحمد عبد الحليم: من الناحية النظرية لا شك أن التعاون الاقتصادى يوجد نوعاً من المصالح بين الأطراف، فإذا أمكن وجود هذه المصالح تصبح القضايا الأمنية أكثر سهولة فى التعامل معها، ولكن هذا ليس هو الوضع

الحالى - حتى الآن - فى المنطقة برغم الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، صحيح أن الحديث عن علاقات عربية - إسرائيلية، وعلاقات تعاون عربى - إسرائيلى، وتعاون إقليمى - خاصة مع آمال التطور فى العلاقات الإسرائيلية / السورية / الأردنية / اللبنانية - يدفع المنطقة تجاه ما نصبوا إليه من ناحية الاستقرار وبالتالى التعاون الاقتصادى، لكن - أيضاً - الأمر المهم فى هذا الموضوع هو النوايا الحسنة من كل الأطراف، حتى يمكن تدعيم القضايا الأمنية، وبالتالى القضايا الاقتصادية، أو العكس أى تدعيم القضايا والمصالح الاقتصادية مع القضايا الأمنية فى هذا الإطار أقول إن الشرق الأوسط مقدم على مرحلة تاريخية جديدة لم يسبق له أن مر بها من قبل ومن هنا ضرورة الرؤية الكاملة المتكاملة فى كل الأمور التى تحدث فى المنطقة، وإذا دخلت فى الموضوع مباشرة أقول إن الوضع الحالى الذى يفترض أن القضايا الزمنية هى جوهر الاهتمام الإسرائيلى فهى أيضاً - كذلك - بالنسبة لباقى أطراف المنطقة.

ويجبرنى هذا أن أقول إن جوهر القضايا الأمنية فى المنطقة فى الوضع الحالى، هو قضايا التوازن الاستراتيجى والتوازن العسكرى، وينبع منها أمران رئيسيان أتحدث عنهما - بسرعة - فى هذه الجلسة، الأمر الأول: هو عناصر التفوق الإسرائيلى فى المنطقة والتى تفرض على باقى الأطراف ضرورة رؤية قضايا الأمن بشكل أكثر تجسيماً. الأمر الثانى: مجموعة من المصطلحات الجديدة الأمنية/ السياسية/ الاستراتيجية، التى أدخلتها إسرائيل فى المنطقة وتبنى عليها أسس إقامة الاقتصاد وقضايا الأمن، الأمر الأول هو تكرار للقضايا التى نقولها - دائماً - وهى عناصر التفوق التى تنحصر فى الأساس فى التفرد النووى، وفى السبق فى الدخول إلى المجال الفضائى بكل أبعاده، ثم - أيضاً - فى المجال التقليدى ضمان التفوق النوعى والعددى فى بعض الأحيان وهو ما تضمنه الولايات المتحدة عن طريق مبدأ التفوق النوعى ثم التفوق فى المجال العلمى والتكنولوجى الذى يحقق التفوق فى باقى المستويات مما يعطى للفجوة التكنولوجية بين إسرائيل وباقى الأطراف معانٍ جديدة، من هذا المنطلق، ومن

هذه المعانى الجديدة، ومن هذه الفجوة التكنولوجية والعلمية بين إسرائيل والعرب، تنطلق المصطلحات الجديدة وسأمس بسرعة ثلاثة مصطلحات تتحدث عنها إسرائيل - صراحة - فى اللقاءات غير الرسمية، المصطلح الأول قضية «توازن الرعب» وحينما طُرحت هذه الفكرة - فى البداية - كان التصور هو أن «توازن الرعب» يعتمد على وجود طرفين لديهما إمكانات واحدة، وبالتالى لا يستطيعان أن يستخدما سلاحاً ما ضد بعضهما البعض، بنفس المنطق الذى كانت عليه قضايا التوازن النووى فى المسرح الأوروبى، ولكن التفسير الإسرائيلى لقضية «توازن الرعب» كان غريباً للغاية، «فتوازن الرعب» فى المفهوم الاستراتيجى الإسرائيلى يعنى تفوق إسرائيل فى سلاح ما أساسه السلاح النووى بالشكل الذى يجعل لها اليد العليا تماماً فى المنطقة، بما يدخل الرعب فى قلوب بقية الأطراف من أن تنشأ صراعات مسلحة جديدة ومن هنا توازن الرعب مخالف للمعانى المفهومة.

وهناك مصطلحان آخران هما الردع ثم مفهوم التوازن بشكل عام، والردع من وجهة نظر إسرائيل يعتمد على الردع النووى، والإصرار على استمرار صد الردع بهذا المفهوم، ومن هنا ففى قضايا الردع، ورغم الأفكار الإسرائيلية الأمنية الجديدة التى تدخل على المنطقة، والتحول من حل القوة الهجومية الاستراتيجية لصالح الدفاع الاستراتيجى بشكل عام، نجد أن هناك توازناً فى هذه العملية خلافاً لما يجرى - على سبيل المثال - فى الولايات المتحدة الأميركية، التى هى الأصل بالنسبة لإسرائيل فى هذا المجال، فى الولايات المتحدة عملية إنشاء القوة الدفاعية الاستراتيجية تقوم على حساب الهجوم الاستراتيجى، لكن فى إسرائيل هناك هذا التوازن، قضية التوازن - فى حد ذاتها - من مراقبتنا لهذه العملية، ومن بعض اللقاءات مع بعض الإسرائيليين، تكتسب معنى هو توازن بين إمكانات إسرائيل وقدرتها على اتخاذ القرار السياسى، يعنى ليس هو التوازن بين إسرائيل وبين بقية الأطراف بقدر ما هو مواكبة القرار السياسى مع قدرة العلم والتكنولوجيا، وما تقدمه لإسرائيل سواء كانت هذه القدرة ذاتية أو عن

طريق معاونتها من الخارج، وبالتالى فالتوازن فى كل الأمور هو تفوق لإسرائيل على بقية الأطراف وليس توازناً للأطراف معاً، من هنا تنشأ فكرة ضبط الأمن وهى من الأفكار الجديدة التى طُرحت فى الحديث مع الإسرائيليين، فقضية ضبط الأمن من وجهة نظر إسرائيل ولظروف كثيرة، أساسها ما يطلقون عليه قضايا الانكشاف الجيواستراتيجى التى تعتمد على الجغرافيا والعدائيات والأسلحة الموجودة حولها، وكل هذا يدفع إسرائيل لأن تتصور ضبط الأمن فى المنطقة بتحقيق كل مزايا الأمن لإسرائيل، وأن تقوم بقية الأطراف بمواءمة مواقفها بناء على هذا الضبط الإسرائيلى.

هذا النوع من الضبط يأتى - بالقطع - على حساب قضايا أمنية للجانب العربى، والنتيجة مع بقاء هذه المجموعة من الأفكار الجديدة التى تطرحها إسرائيل، هو استمرار - كما قلت من قبل - التوتر فى المنطقة، مع وجود احتمالات لتفجر الموقف إن لم يكن الآن، فعلى الأقل فى الآجال المتوسطة والبعيدة.

السفير سعيد كمال: واضح أن كل ندوة صحفية أو دائرة بحث تغنى التى بعدها، وإذا استطعت أن ألخص ما جرى خلال هذه الندوة، فمن الواضح أنه فى خصوصية بدء التفاوض حول بعض مبادئ إعلان الاتفاق خاصة فى موضوع غزة وأريحا، نحن نعتبره - بالإضافة إلى الالتزام الزمنى والموضوعى بالقضايا الأخرى - نعتبره هو البداية، وكما وضح أن سفير إسرائيل والبروفيسور ماركس ركزا - بشكل متمايز - بين الالتزام بالموقف الرسمى والحديث عن مستقبل التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على أساس من النوايا الحسنة. وظهر أن الفلسطينيين - كونهم يعتبرون أنفسهم هم الضحية - يتطلعون إلى إبداء حُسن النوايا بإجراءات عملية من الجانب الإسرائيلى وفق جدول زمنى بحيث يعرف الشعب الفلسطينى مسبقاً نوايا إسرائيل عندما يتبلور هذا فى إطار لجنة غزة - أريحا بخصوص المعتقلين والمبعدين، وبخصوص فك الحصار من الزوايا الإنسانية عن مدينة القدس. وهو ما يجرى الآن - من

الناحية العملية - التفاوض حوله. ولكن أنا من الذين يرون أن قضية الإفراج عن المعتقلين هى نقطة الانطلاق فى بناء جسور الثقة، وأن يتحول مجرد الحديث بنوايا طيبة إلى أفعال طيبة على الأرض. هذا أولاً، وثانياً الحديث عن إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة، هو حديث بدأ - نظرياً - منذ فترة وتدرج فيه الفلسطينيون، وفى منظمة التحرير عندما اخترقوا الميادين الدولية دفاعاً عن أن هناك شعباً فلسطينياً لا بد أن يكون له كيان فلسطينى، وأن إسرائيل لها الحق فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها من الطرف الرئيسى فى الصراع وهو الطرف الفلسطينى.

هذا لا يوجد عليه خلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن يوجد خلاف على الأساليب والتطبيق والمنهج للوصول إلى هذا الهدف. هناك من يرى فى المنظمة أن التدرج هو أفضل وسيلة حتى لا نقع فيما وقع غيرنا فيه، وهم يملكون أكثر مما يملكه الفلسطينيون، عندما أخذوا الاستقلال دفعة واحدة وإنتهى عبر ١٠ أو ١٥ سنة إلى الفقر والجوع والدولة التائهة، نحن لا نريد أن نكون هكذا، هذا ليس ضياعا ولا فقدان ذاكرتنا، بالتطلع نحو الاستقلال، قلت إن المصالح الفلسطينية الوطنية تقتضى أن يكون هنالك اتجاه كونفيدرالى بين الفلسطينيين، بين الشعب الفلسطينى، بين دولة فلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية وهنالك أيضاً تعاون اقتصادى لا بد أن يكون - بحكم الواقع - ويبدأ بأطراف ثلاثة وهى إسرائيل وفلسطين والأردن مدعومة بمصر، فمصر دولة عربية كبيرة ذات وزن وذات إمكانات وهى دولة مجاورة، وهناك مصالح عربية متبادلة شأن ذلك مصر مع ليبيا، وشأن ذلك مصر مع السودان، هذا هو التفكير الموجود وهو الغالب فى الموضوع. هنالك من يتوق إلى الاستقلال ودولة مستقلة وأن تكون مستمرة كدولة مستقلة، وهو عبارة عن نتاج لحرمان الشعب الفلسطينى منذ الانتداب البريطانى وصولاً إلى اقتطاع أو انضمام أجزاء من فلسطين إلى الأردن، مع إقامة دولة إسرائيل وبدء الصراع العسكرى، وحرمان هذا الشعب من موضوع الكيان والهوية والوطن يؤدى إلى شوق لأن

تكون له دولة مستقلة، فهنا الاستقلال هدف، ولكن الوصول إليه لا بد أن يكون ضمن برنامج اقتصادى/ سياسى/ أمنى تعبوى قائم على وضوح رؤية فى كيفية حشد الإمكانات المتوافرة لدينا داخل الأرض وخارجها، إذن لا يوجد هنالك فيتو من الجانب الإسرائيلى.

والسفير الإسرائيلى قال: هناك خيارات مفتوحة لا نريد أن نتحدث عنها مسبقاً، ولكن تحدثت عن كيف نفكر نحن حول هذا الخيار الذى نراه نهاية المطاف بالنسبة إلى مصالحنا وأهدافنا الوطنية. لا ننكره ولا يجوز أن ننكره، وإن لم يكن أثير هذا الموضوع - بعمق - حول القضايا التى ستكون فى نهاية المرحلة النهائية: قضية اللاجئين، قضية الحدود، قضية المستوطنات، قضية القدس، وأعتقد أن الوقت سيأتى للتحدث عنها بشىء من العمق والتفصيل، وانتقلت الندوة للحديث عن أسئلة تفصيلية، وأنا لست عسكرياً - طبعاً - ولكن حاولت أن أفهم من قراءاتى ما هو موضوع أريحا؟ ولا شك أن الإسرائيليين يفكرون ونحن نفكر، لقد اخترنا أحد القيادات العسكرية الفلسطينية التى ستنضم إلى هذه الجولة من المفاوضات حول أريحا وهو العميد عبد الرزاق يحيى الذى يملك إمكانات وخبرات واسعة، بالإضافة إلى الاستعانة بالخبرات المصرية مثل اللواء أحمد فخر كى يساعدنا فى ذلك، ونحن نطمح ألا نضع سور النوايا مسبقاً، إنما أيضاً يقابلنا الجانب الإسرائيلى فيطرح ما عنده مباشرة على المائدة ولا نريد أن نخسر وقتاً كما قال السيد شيمون بيريز، وأمامنا شهران فلا نريد المداورة والمحاورة.

ولندخل على طول الخط حتى نصل إلى ما هو أبعد من الاتفاق وهو النظرة إلى الاستقرار والازدهار فى المنطقة.. النقطة التى تخرج عن دائرة هذا الموضوع، هى موضوع الحل الشامل، أو بداية حل أو كما عبر عنه السيد اللواء عبد الحليم وقال إنه جزء من الحل الشامل. الحقيقة هو من ناحية التوصيف جزء، ولكنه أساس الحل الشامل. أنا بغض النظر عن الأسلوب الذى اتبع وأزعج البعض، أقول نصيحة من واحد مجرب، وأنا لا أدعى علماً، ولكنى

أقولها واضحة لأشقائى: ابدأوا كما بدأنا فى عام ١٩٨٠ عندما اخترنا الطريق المتدرج، عندما بدأنا فى الحديث وفتح حوار هادئ وموضوعى مع قادة اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة حتى وصلنا إلى هذا. سورية دولة ولكن نحن لسنا دولة، نحن الطرف المعقد فى الصراع. وصلنا فى نهاية المطاف، ولم نصل عن طريق حوار - فقط - فكرى وإنما أيضاً كانت هناك ممارسة على الأرض أثبت فيها الفلسطينيون جدارتهم بأن تكون لهم حياة هادئة مستقرة مع الجوار. إذن أعتقد أن هذه إحدى النصائح التى أسديها، مع تقديرى للولايات المتحدة ودورها وتحركها واهتمام الرئيس كلينتون بأن يتحقق فى عهده السلام الشامل، وكذلك أريد أن أذكر إسرائيل بأن الحكومة الحالية إذا كانت تعتقد فقط بأن الجانب الفلسطينى سوف يعطيها مدى أكثر فى الجمهور الفلسطينى فأنا لا أعتقد هذا. لأنه مع الزمن الجمهور ينسى وآخر سنتين للحكم الإسرائيلى يجب أن يكون قد تم الوصول إلى تسوية ترضى سيكولوجية الجانب السورى أكثر ما ترضى الجانب الإسرائيلى. فإذا كان الموضوع هو موضوع الاعتراف، فإسرائيل تريد اعترافاً من سورية، وتريد سفارة لها فى سورية حتى تنسحب من الجولان، أعتقد أن البدء بحوار هادئ بالاضافة إلى التفاوض الذى تأجل شهراً أو اثنين أو ثلاثة، حوار هادئ موضوعى فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا، بينها وبين اللوبى اليهودى، هذا سيساعد كثيراً وسوف يلعبون دوراً قوياً جداً، لأن وقف حالة الحرب من الجانب السورى يقابله - انسحاب ضمن جدول زمنى - سوف ينهى المشاكل، وأنا - هنا - لا أعتقد أن السيد رابين سوف يخسر بل بالعكس سوف يكسب فى الانتخابات وسوف يكسب خطوة مهمة وقوية على صعيد التطبيع مع سورية ولبنان وبالتالى ستكون الأبواب العربية الأخرى مفتوحة، وأنتقل إلى الموضوع الثالث الذى تحدثنا فيه كثيراً وهو الترتيبات الإقليمية. وما ذكره على الدين هلال هو حقيقة مماثلة للواقع، أو هو الفرق بين الأحلام والواقع، فقد طرح الشعار، وانتشر فى الصحافة وتلقفته دور البحث. ولكننى لا أنسى أننى كنت فى ندوة سنة ١٩٨٤ فى مونتريال وكان شيمون

بيريز موجودا هناك، ورفض مقابلتى، طبعاً لأنه كان هناك اضطرار، ولكن استطعت أن آخذ أفكاره على الورق لمشروع مارشال وقدمته إلى القيادة الفلسطينية، قلت إن هذا المشروع إذا قبلناه نحن الفلسطينيون - كجزء من الامة العربية - يمكن أن يشكل فى الذهن الإسرائيلى حقيقة أننا نريد التعايش بين شعبين لتكون لهما دولتان. لكن كان الوقت مبكراً، كان الحديث من طرف أحد قادة إسرائيل وهو شيمون بيريز حول هذا الموضوع نظرياً. لكن لكى أصل إليه لابد من اتفاقات سلام مع الدول العربية وتطبيع مع الدول العربية.

ومن هنا أريد أن أقول شيئاً عند ما جلسنا فى نيويورك طلب منى الدكتور عصمت عبد المجيد أن اقرأ خطاب شيمون بيريز، فقرأته ثم ناقشته وأنا فى ضوء هذا الحديث الذى سمعته سواء من الدكتور على الدين هلال أو من السفير والسيد إيمانويل، أعتقد أنه على الجامعة العربية - ولو نظرياً - أن تفتح هذا الموضوع لكى تستنير وتنير الجانب العربى فى مسألة ما أطلق عليه السوق الشرق أوسطية حتى لا يضيع من الذهن العربى ما قاله الأستاذ لطفى الخولى عن فكرة السوق العربية وأنها لا تتعارض مع مستقبل قادم لفكرة إقامة سوق شرق أوسطية، على أساس من المساواة بين كل الأطراف، هذا حلم نرجو أن يصبح واقعاً، ولكن أعتقد أن على الجامعة العربية دوراً فى ذلك وأعتقد أن ما يجول فى ذهن الدكتور عصمت كأمين عام لجامعة الدول العربية، أنه يريد أن يستبق الموضوع حتى يحفظ هذا البيت، وهو بيت العرب أو الكيان العربى. ففى تحركه نحو تكامل اقتصادى تسعى له الجامعة العربية لابد أن يبحث هذا الموضوع حتى يزيل المخاوف ويزيل الشكوك، وأعتمد فى ذلك على ما قاله الدكتور على الدين هلال، ولذلك فإقامة ندوة أو دائرة حوار فى الجامعة العربية أمر مطلوب، حتى ينتهى من الذهن العربى ولدى المثقفين العرب ما ذهبوا إليه من المخاوف واستغلال الفلسطينيين من منظور أنهم سيكونون الجسر للهيمنة الإسرائيلية والهيمنة التكنولوجية إلى آخره.

أقول - فى النهاية - إن الدخول إلى دائرة التطبيق يحكمه عاملان من وجهة نظرى:

العامل الأول: هو أن يمارس الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير، وهذا حق مكتسب لا يستطيع أن يجادلنا فيه أحد ولسنا نطلبه من أحد. هذا حق ولى أن أبحث كيف أترجمه فى استفتاء حول استقلال أو كونفيدرالية، هذا حق فلسطينى وسوف يتم بإذن الله على الأرض.

الموضوع الثانى: على إسرائيل أن تفكر - جدياً - وهى تشرع فى اتفاقيات السلام بنفس القدر أن تبدأ بدراسة كيفية التزامها باتفاقية عدم انتشار السلاح النووى ومسألة التفتيش، والمبادرة المصرية مهمة فى هذا المجال، مبادرة الرئيس مبارك، والخارجية المصرية قطعت شوطاً بشأنها ونرجو أن يحدث اتفاق شامل عليها.

رسالة د. نبيل شعث إلى الندوة:

«الاتفاق يجعل التقدم نحو دولة فلسطينية أمراً حتمياً»

اعتذر الدكتور نبيل شعث المستشار السياسى للرئيس «أبو عمار» - فى آخر لحظة - عن حضور الندوة بسبب تكليف مفاجئ بالسفر إلى عمان: فأرسلت له نقاط ومحاور الندوة فاكسياً .. ورد علىّ بهذه النقاط:

بدون شك أن إعلان مبادىء يمهد لدولة فلسطينية ذلك أن الإعلان - بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل - يخلق ظروفاً وإجراءات لا يمكن التراجع عنها أو التقهقر عما أنجزته إلا بالتوجه نحو دولة فلسطينية، وفى الحقيقة أن الاعتراف وتوقيع المنظمة على الاتفاق فى واشنطن فى البيت الأبيض، ثم تسليم هذا الاتفاق إلى الأمم المتحدة فوراً فى صورة أمينها العام الدكتور بطرس غالى، الذى حضر التوقيع، وما أدى إليه هذا التوقيع من نتائج جعل الاتفاق بين إسرائيل والمنظمة، وكأنه اتفاق بين دولتين حول إقامة حكم مستقل على أرض هى أرض إحدى هاتين الدولتين أى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

والناظر إلى اتفاق إعلان المبادىء واعترافه بحقوق الشعب الفلسطينى

وتوضيحه للعلاقات بين الطرفين يجعل التقدم نحو دولة فلسطينية مستقلة أمرا حتمياً.

إضافة إلى ذلك فمن الأسباب الموضوعية التى جعلت مثل هذا الاتفاق حدث العالم كله مما يشكل ضمانة دولية ولو كانت غير رسمية لنجاح هذا الاتفاق يجعل التقدم نحو الدولة المستقلة أمراً ضرورياً لكى تحقق الأطراف المكاسب التى من أجلها وقعت هذ الاتفاق.

والتوفيق أو التحكيم لإطاران قانونيان دوليان متعارف عليهما تماماً، ومثال طابا مثال واضح للتحكيم والذى تريده إسرائيل توفيقاً، أى أن يقبله الطرفان، بينما فى التحكيم فالمحكم الذى يقبله الطرفان يفرض رأيه حسب قراءته للقضية، وبالتالى لدينا ثلاث مراحل، أولاً: محاولة حل النزاع ثنائياً فإن لم يكن، فلجنة توفيق دولية فإن لم يكن، فلجنة تحكيم دولية.

وهنا تعريفات قانونية دولية واضحة لكل من هذه الإطارات.

أما الحديث عن سوق شرق أوسطية أو عن علاقة إسرائيلية بالمنطقة العربية فيجب أن ينظر إليه أولاً على أنه إضافة أو بعد مختلف عن البعد القومى، وليس بديلاً عن البعد القومى فنحن نتحدث عن علاقات متوسطية-Mediterani an وهناك الكثير من الأعمال التى تنبثق من علاقه البحر الأبيض متوسطية بين الدول العربية والشمال أفريقية وبالذات مصر وبين الدول الأوروبية فى شمال البحر المتوسط، والكلام الكثير عن مؤتمر الأمن والتعاون الإقليمى للبحر الأبيض - وهى فكرة أُطلقت منذ مؤتمر التنمية والأمن الإقليمى فى هلسنكى - تجعل البحر الأبيض بعداً.

وهناك - أيضاً - من يتحدث عن البعد الإسلامى، فهناك بعد فى العلاقات الإسلامية، ودائماً كانت محاولات إدخال تركيا وإيران فى علاقة مع المنطقة، تنبثق من فكرة شرق أوسطية. وهناك أيضاً العلاقة العربية التى تربط الدول العربية الأفريقية بأفريقيا. ولم تحل أى فكرة من هذه العلاقات، محل الفكرة

القومية العربية، والانتماء القومى العربى والأمن القومى العربى، وعلى ذلك لا يجوز تصور أن البعد الشرق أوسطى هو بعد بديل عن المنطقة العربية والبعد القومى العربى أمنياً كان أو اقتصادياً.

كما أن إسرائيل ستبقى - من حيث الثقافة والانتماء الحضارى طالما ظلت فى شكلها الحالى - دولة أوروبية تنتمى إلى ثقافة تختلف عن الثقافة والحضارة العربية الإسلامية.

وإذا كان البعد الحضارى أو البعد الثقافى فى العلاقات يكتسب أهمية خاصة فى هذه الأيام، ببروز الحضارات الكونفوشية الصينية واليابانية والهندية والسلافية والإسلامية - بشقيها العربى والإيرانى التركى - والغربية - بشقيها الأوروبى والأميركى - فلا يمكن تصور أن إسرائيل يمكن اعتبارها جزءاً من هذه الحضارة العربية - الإسلامية، إلا إذا حدث تغير جذرى فى تركيبة الحكم الإسرائيلى وحدثت غلبة للشرقيين فى إسرائيل وهو أمر غير متوقع حالياً.

لذلك سيبقى البعد الشرق أوسطى بعداً إضافياً - تماماً - كبعد البحر الأبيض متوسطى، أو البعد الأفريقى فى دخوله على البعد القومى العربى، الذى سيظل بعداً رئيسياً وأساسياً وانتمائياً لفلسطين، ولكل الأطراف العربيةَ المحيطة بها، هذا من جانب.

ومن جانب آخر هناك مبالغة كبرى فى الحديث عن قيادة إسرائيل لهذه التى تسمى السوق الشرق أوسطية، فالواقع أنه يجب أن ينظر الإنسان إلى تكوين الاقتصاد الإسرائيلى لكى يدرك أن هذا التكوين قد تأثر بـ٤٥ سنة من المقاطعة العربية، فتوجه توجها شبه كامل إلى علاقات اقتصادية تحكمها الظروف السياسية لإسرائيل، ومن ثم غلب على الاقتصاد الإسرائيلى صناعة صقل الماس، التى نجمت عن العلاقات الخاصة مع جنوب أفريقيا والصناعات الألكترونية العسكرية التى نتجت عن علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، وبعض القدرات الزراعية والسلع الزراعية، ويجوز أن الجانب التقنى

فيها كان متقدماً وعكس الاهتمام الإسرائيلى بالزراعة، فى وجود نقص كبير فى المياه، ولكن بالنسبة لحجم التبادل السلعى تشكل الصادرات الإسرائيلية الزراعية كالفواكه والورود جزءاً كبيراً من جملة مواردها.

ومن ثم لا أرى - حقيقةً - أن القدرة الإسرائيلية السلعية التجارية - الآن - يمكن لها أن تنافس فى الأسواق العربية المنتجات العالمية التى تدخل هذه الأسواق العربية، كما لا أرى - أيضاً - أن إسرائيل جاهزة لفتح أبوابها التجارية أمام السلع العربية والاستثمارات والتجارة العربية لأن ذلك سيغير - تماماً - الشكل الاقتصادى والاجتماعى لإسرائيل.

لذلك أنا أتصور أن ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية هو محاولة إسرائيلية لكى تستفيد من وقف المقاطعة العربية فى جانبها الثانوى - أساساً - أى وقف مقاطعة الشركات الأميركية التى تتعامل - أساساً - مع إسرائيل، مما يتيح لها فرصة التعامل مع هذه الشركات فى علاقات من نوع الاستثمارات المشتركة أو العقود المشتركة فى منطقتنا العربية.

أمام ذلك - فمن دون شك - عملية السلام ستفتح الأسوار وسيكون من الصعب - سياسياً - غلقها أمام إسرائيل، ولكن هناك فرق بين أن تفتح الأسوار، وبين أن تُقتحم الأسوار.

فالعلاقات التى طُبعت بين مصر وإسرائيل، سمحت لإسرائيل بالمتاجرة والاستثمار فى مصر. لكن شتان الفرق بين أن تُفتح الأسوار وبين أن تُقتحم، وأن تحدث عمليات فعلية، ذلك أن المصلحة هى التى ستحكم هذه العلاقات. وهذه المصلحة تقول إنه أمام إسرائيل - فى رأيى- على الأقل أعوام خمسة، قبل أن تستطيع أن تكيف اقتصادها بما ينسجم مع دور داخل منطقتنا العربية، فى أوان تنمو فيه - أيضاً - دولة جديدة حديثة هى دولة فلسطين وتستند إلى علاقات خاصة مع مصر والأردن، وقريباً الخليج، عندما تزول الجفوة، وعندما تعود العلاقات الصافية التى ربطت فلسطين دائماً بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى.

ومن ثم فالتحدى المطروح على فلسطين وعلى جوارها العربى، هو تحدى الشكل الجديد الذى تنمو فيه العلاقات الاقتصادية العربية، لتخلق واقعاً عربياً جديداً اقتصادياً ذا أبعاد سياسية طويلة الأجل فى مواجهة السلام، الذى يختلف فى كل تفاصيله عن المواجهة فى زمان الحرب.

ومن دون أى غيبية أو طوباوية يرى الإنسان فى تاريخ العالم، أنه ليس حتمياً أن منْ ينتصر فى الحرب ينتصر فى السلام، والحرب العالمية الثانية تعطينا أمثلة معاكسة فالذين انهزموا هم الذين انتصروا فى المواجهة الاقتصادية، والذين انتصروا جزء كبير منهم لم يستطع تحقيق الانتصار فى السلام الاقتصادى الذى تبعها.

وليس هذا قدراً، وعلينا أن نكون حريصين بالفعل، وأن نبنى سلاماً حقيقياً دون أن نلغى جذورنا وانتماءاتنا ومصالحنا العربية، وهذا هو الأساس الذى سيقرر ما الذى سيحدث فى المستقبل سوق شرق أوسطية أم سوق عربية الى جانبها أبعاد أخرى بحر أبيضية أو أفريقية وأوروبية أو شرق أوسطية.

أما بالنسبة لموضوع المياه فمن المرفوض - تماماً - الإدعاءات الإسرائيلية، فالبداية هى فى حقوق المياه، وقد اعترفت إسرائيل بضرورة التفاوض حول حقوق المياه فى الضفة الغربية وغزة. ولا بد من إعادة المسروق من المياه الفلسطينية أثناء الاحتلال. وهذا جزء مهم من تفاوضنا.

لذلك مقولة إسرائيل بشأن موارد المياه مرفوضة وغير مقبولة إطلاقاً. ولا نستطيع أن ننتظر حتى يرزقنا الله بمياه من تركيا أو من مياه النيل أو بتحلية مياه البحر ذات الكلفة العالية جداً. ولكن أتصور أن هناك بعض الوسائل، وعلى رأسها مسألة المحافظة فى استخدام المياه، بانتقاء المحاصيل ذات الاستخدام القليل نسبياً للمياه من خلال وسائل الرى الحديثة أو بتقليل الاعتماد على الزراعة كمصدر رئيسى للدخل، والتركيز على الخدمات والسياحة والصناعة التقنية المتقدمة.

ولكن هذا كله لا ينفى ضرورة أن نحصل - أولاً - على حقوقنا المائية.

ردود وتعقيبات على ندوة
"غزة ـ أريحا" ..
الاتفاق والسلام رؤى للمستقبل

د. عبد المنعم سعيد - د. وحيد عبد المجيد

السفير تحسين بشير - على سالم - د. رفعت السعيد

تعليق علي ندوة التسوية:

* نفترق عن إسرائيل فى مستوى

التطور والاستعداد للتعاون الاقليمى.

* المأزق الفلسطينى فى التحول

من «قضية عربية» إلى «حالة إسرائيلية».

د. وحيد عبد المجيد:

تثير هذه الندوة عن التسوية، التى شارك فيها عرب وإسرائيليون للمرة الأولى فى صحيفة عربية، جملة من القضايا والمواضيع التى تستحق متابعة الحوار حولها وطرح وجهات نظر أخرى بشأنها. وسيركز هذا التعليق على أربع من تلك القضايا، تدخل اثنتان منها فى إطار التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية التى بدأت بموجب اتفاق إعلان المبادئ الموقع فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وترتبط القضيتان الأخريان بالتسوية الإسرائيلية - العربية وما يقترن بها من ترتيبات إقليمية جديدة.

التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية

شهدت الندوة خلافاً مهما حول تكييف موقع اتفاق إعلان المبادئ من الحل الشامل للصراع بين العرب وإسرائيل. فقد انطلق سعيد كمال من أن هذا الاتفاق يمثل الأساس للحل الشامل وأهم خطوة باتجاهه، مستنداً فى ذلك إلى المقولة التقليدية الخاصة بأن القضية الفلسطينية هى جوهر الصراع العربى -

الإسرائيلى. واختلف أحمد عبد الحليم مع هذا الطرح، حيث رأى فى الاتفاق مجرد حل جزئى قد يكون بداية للتسوية الشاملة بشرط أن يتبعه حل للنزاع السورى - الإسرائيلى.

وينطوى هذا الخلاف على تباين فى النظرة إلى الحجم الذى تمثله القضية الفلسطينية ضمن إطار الصراع بين العرب وإسرائيل.

وبدا طرح كمال متمسكاً بالنظرة التاريخية، على نحو لا يأخذ فى الاعتبار التغيرات التى حدثت فى طبيعة هذا الصراع على مدى أكثر من عقدين، وصولاً إلى الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى. ويبدو لى أنه إذا مددنا هذا الخلاف على استقامته، سيقود بالضرورة إلى التساؤل عما إذا كان الاتفاق المذكور قد وضع حدا للطابع التاريخى للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى ومحور صراعهم مع إسرائيل. وكان هذا الطابع قد بدأ فى التغير تدريجياً وببطء منذ ١٩٦٧، حتى جاء الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى ليمثل نقطة تحول رئيسية. فهذا الاتفاق بمضمونه وملابساته لا بد أن يؤدى إلى إفقاد القضية الفلسطينية طابعها العربى، بل وربما صفتها كقضية أيضاً. والواقع أن هذا أمر طبيعى فى ظل أى حل سلمى لتلك القضية، حتى إذا كان هذا الحل أفضل مما هو متاح الآن. لكن الحل الذى سيترتب على اتفاق ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ قد يؤدى فوق ذلك، لتحويل القضية الفلسطينية إلى مسألة إسرائيلية فى نهاية المطاف. ومع ذلك ستظل هناك مشكلة فى تكييف طبيعة الوضع الفلسطينى خلال مرحلة التحول هذه، والتى يُرجح أن تستغرق معظم فترة الحكم الذاتى الانتقالى. فبحكم التراث والتاريخ، سيبقى الخطاب الفلسطينى الغالب لفترة ما مردداً للطرح القديم كما فعل سعيد كمال فى الندوة. ولا يخلو - هذا - من تناقض، ليس فقط لأن طبيعة الاتفاق لا تنسجم مع هذا الطرح، ولكن لأنها تقتضى أيضاً تجاوزه حتى يمكن المضى قدماً فى تنفيذ ذلك الاتفاق. وبكلام أكثر وضوحاً، فإن نسيان أو تناسى الطرح الفلسطينى القديم يُعد شرطاً لازماً لإنجاح الاتفاق مع إسرائيل. ولا يعنى ذلك قطع الروابط

الفلسطينية مع العرب، وإنما إعادة صياغتها بما ينسجم مع طبيعة الاتفاق أو بالأحرى بما يتسق مع أهداف إسرائيل من ورائه.

وهذا أحد أبعاد المأزق الفلسطيني الراهن، ومصدر جانب مهم من الصعوبات التي تواجه تنفيذ الاتفاق خلال المرحلة الانتقالية، التي سيترتب على تفاعلاتها تحديد الوضع النهائي للضفة وغزة. فبموجب الفلسفة المتضمنة في هذا الاتفاق، تزداد فرصة الفلسطينيين في تحقيق مطالبهم بقدر نجاحهم في تأكيد قدرتهم على أداء الدور المطلوب منهم في المشروع الإقليمي لإسرائيل.

ويقودنا هذا - مباشرة - إلى قضية المستقبل الفلسطيني، التي أثيرت في بداية الندوة ضمن الجدل حول ما إذا كان الاتفاق يمهد لظهور دولة فلسطينية. والملاحظ أن تناول هذه القضية اتسم بالحذر من قبل ديفيد سلطان وسعيد كمال. فالأول تمترس وراء نصوص الاتفاق التي تتعامل مع المرحلة الانتقالية فحسب، مكتفياً بالقول بأن الأبواب تبقى مفتوحة بعد هذه المرحلة. والثاني ركز على خيار الكونفدرالية مع الأردن، مستعيداً توجهات مرحلة ما قبل الاتفاق، عندما كان هذا الخيار هو السائد في الوسط الفلسطيني. وعبر جميع المشاركين، بصيغ مختلفة، عن أن هناك دولة فلسطينية قيد الإنشاء.

لكن يبدو لي أن الجانب الأكثر أهمية في هذا الموضوع أصبح متعلقاً بطابع ووظيفة هذه الدولة. فقد كانت غالبية القوى السياسية في إسرائيل، وما زالت، ترفض قيام دولة فلسطينية إما لأنها قد تمثل تهديدا بالمعنى الأمني، أو لأنها قد تصبح نقيضاً للمشروع الإسرائيلي. فالرفض هنا مقترن بطبيعة الدولة بالأساس، إذا استثنينا التيارات التي تتبنى مفهوم «أرض إسرائيل» وهي محصورة الآن في اليمين المتطرف وقطاع محدود داخل «ليكود».

لكن إذا أمكن بناء دولة «أو بالأحرى دويلة» ذات طبيعة مختلفة، يصبح استمرار الرفض لا معنى له، وخاصة إذا كان المطروح دولة تدعم المصالح الإسرائيلية. ولذلك فإن أهم ما قيل في هذا الموضوع خلال الندوة ورد بشكل عارض في مداخلة للطفي الخولي ضمن طرح رؤيته للحل الوسط المتاح، عندما

أشار إلى أنه (سيصبح من مصلحة إسرائيل قيام هذه الدولة الفلسطينية فى إطار المنظومة الجديدة التى يتكلم كل منا عنها من زاوية مختلفة). ويرتبط ذلك بالتغير الجوهرى فى قواعد اللعبة، والذى جاء اتفاق ١٣ سبتمبر تعبيراً عنه. ومن هذا المنظور ستكون المرحلة الانتقالية فترة اختبار لمدى رغبة وقدرة التيار الغالب بين الفلسطينيين على إثبات حُسن النوايا وحُسن السلوك تجاه مصالح إسرائيل الأمنية ومشروعها الإقليمى. وهذا هو ما أشار أحمد عبد الحليم إلى أن صحيفة أميركية تناولته فى إطار طرحها لفكرة أن إنشاء دولة فلسطينية يُسهم فى حماية أمن إسرائيل. وهذا ما ركز عليه ديفيد سلطان أيضاً فى الندوة عبر تأكيده على أن (المطلوب أولاً هو حُسن النية). ولذلك يمكن القول بأنه بقدر النجاح الذى ستحققه سلطة الحكم الذاتى فى هذا المجال، يزداد احتمال قيام دولة فلسطينية مرتبطة فعلياً وقانونياً بإسرائيل فى ظل صيغة يصعب تحديد ملامحها بدقة الآن.

* الترتيبات الإقليمية المحتملة

طرح لطفى الخولى فى الندوة قضية انكسار مشروعى القومية العربية والقومية الصهيونية. ولا خلاف على أن المشروع القومى العربى إنهار لا فقط انكسر. وما زال معظم المبشرين بإنهاض هذا المشروع يسهمون بجهودهم وأساليبهم الحقيقية فى تأكيد انهياره. أما الحديث عن انكسار القومية الصهيونية فيحتاج إلى مناقشة. فهذا المشروع - على العكس - أثبت صلابة لأنه قام على أساس ديموقراطى حقيقى. واستطاع لهذا السبب تحقيق تقدم كبير فى تذويب التناقضات بين سكان قادمين من شتى البقاع، وليس فقط بين ذوى الأصول الشرقية والغربية. وأرى أن ما قاله إيمانويل ماركس فى الندوة صحيح إلى حد كبير، ومؤداه أن التمييز بين «الاشكنازيم والسفارديم» انحسر، وبخاصة أن جيل «الصابرا» الذى لا توجد فروق ملموسة بين أبنائه من ذوى الأصول الغربية والشرقية يمثل غالبية الإسرائيليين الآن. وربما تكون المشكلة الباقية التى تواجه مشروع القومية الصهيونية (أو بالأحرى القومية الإسرائيلية) هى مشكلة

تعريف اليهودى. وهى ترتبط بالانقسام العلمانى - الدينى، الذى يساعد الطابع الديموقراطى للدولة على التعامل معه بأسلوب يقلص مخاطره.

لكننا نخلط أحيانا بين مشروع القومية الصهيونية، من حيث هو مشروع بناء هوية موحدة، وبين مشروع «إسرائيل الكبرى» جغرافيا من حيث هو مشروع توسعى. فهذا الأخير هو الذى تحول باتجاه مشروع إسرائيل العظمى «إقليميا» الذى يتبناه حزب العمل ويسعى الآن إلى استكمال مقوماته.

وهذا المشروع يفرض نفسه على أى حوار حول مستقبل المنطقة، تحت عنوان «السوق الشرق أوسطية»، بكل ما ينطوى عليه من مبالغات. ويعود - للندوة هذه - الفضل فى التوقف عند هذا الموضوع بجدية يندر أن نراها فى حوارات أخرى، فقد حرص على الدين هلال على تبديد الوهم الشائع حوله، وإيضاح أن إقامة سوق مشتركة فى أى إقليم هى عملية طويلة المدى تحتاج إلى عقود وليس سنوات. وضرب مثلاً على ذلك بأن أوروبا الغربية نفسها لم تصل بعد إلى سوق مشتركة بعد ربع قرن من تجربتها التكاملية.

وهذا ما ينبغى أن يكون واضحاً من أجل ترشيد الحوار حول آفاق التعاون الإقليمى المحتملة فى الشرق الأوسط. فمفهوم السوق المشتركة يرتبط بالمنهج التجارى فى عملية التكامل الاقتصادى. وهو منهج يتضمن مراحل عدة بدءاً بتحرير التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة، ثم إيجاد سور جمركى موحد مع العالم الخارجى. وداخل إطار هذه السوق يتم التوسع فى عملية التحرير التجارى تشمل كذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج، بما قد يتيح بعد ذلك الوصول إلى سوق مشتركة تشمل أيضاً تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية.

ولا يستطيع أحد الزعم بأن مقومات هذه العملية الطويلة متوافرة الآن فى الشرق الأوسط. ولذلك فالحديث عن سوق شرق أوسطية تهدد المصالح العربية هو ضرب من الوهم، لأن المطروح هو مجرد بداية للتعاون الإقليمى. لكن هذا لا يعنى عدم وجود أى مخاطر على العالم العربى من هذا التعاون.

بل ربما تكون هذه المخاطر أكبر فى حالة عدم وجود أطر لتنظيمه كتلك التى يوفرها الاتفاق على البدء فى عملية تكامل اقتصادى. فوجود أطر تنظيمية يؤمن قدراً من عدالة توزيع المنافع والأعباء المترتبة على التعاون الإقليمى، فيما يكون غيابها لصالح الاقتصاد الأكثر عافية فى العادة. وينبغى أن نكف عن خداع أنفسنا، وأن نقر بكون إسرائيل هى الأقوى ليس فقط اقتصادياً، ولكن أيضاً على المستوى الحضارى العام بما يتوافر لها من تنظيم كفء للدولة والمجتمع ونمط حياة على الطراز الغربى.

وليس هنا مجال إجراء مقارنات، لأنها كثيرة ومتنوعة، فنحن إزاء دولة تسبقنا بعشرات السنوات، مهما حاول بعض قادتها طمأنتنا بزعم أنها دولة صغيرة و«عالم ثالثية» كما يفعل بيريز الآن للحد من مخاوفنا.

والمشكلة أننا لم نستعد جديا للتعاون معها، رغم أننا كنا على يقين بأن هذا التعاون آت لا محالة ضمن الحقائق الجديدة فى العالم. لكننا اعتقدنا أن هذه الحقائق ستولد فى منطقتنا ببطء على مدى سنوات عدة حتى نهاية القرن الجارى على الأقل، قبل أن يفاجئنا الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى الذى اختزل فترة الميلاد. فقد كنا ننتظر اتفاقا ثنائيا بالأساس، لكنه جاء إقليميا فى جوهره ليحول إسرائيل إلى دولة مقبولة فى المنطقة على الفور، بدلا من المرور بمرحلة انتقالية هى مرحلة التسليم العربى الاضطرارى بالتعاون معها. فقبل أشهر قليلة، كان أكثر المتفائلين من الإسرائيليين يرون أنه لا مناص من المرور بهذه المرحلة الانتقالية التى قد تطول. كما كان معظم العرب يعتقدون أن هذه المرحلة لا تقل عن فترة الترتيبات الانتقالية الفلسطينية إن لم تزد.

لكن الاتفاق فاجأنا بأن وضع الأساس مبكراً للتعاون الإقليمى، فيما معظم العرب غير مستعدين بعد وبخاصة أن حركتهم بطيئة نتيجة ركود نمط الحياة العربى عموما. فالاتفاق الذى تجاوز الإطار الثنائى إلى الاقليمى وطغى عليه منطق «البيزنس»، حرم العرب بهذا المعنى من الاستعداد على طريقتهم المتمهلة.

ولا يعنى ذلك إعفاءهم من مسئولية الاستعداد الواجب لكل الاحتمالات، وإنما المقصود أن الفارق مع إسرائيل فى مستوى التطور يقترن بفارق آخر فى مستوى الاستعداد. فتملك إسرائيل رؤية واضحة للتعاون الإقليمى، بل ومشروعا حقيقيا لهذا التعاون سواء فى الإطار الجغرافى الأضيق (الإسرائيلى - الفلسطينى - الأردنى) أو الأوسع فى المنطقة.

وإذا أضفنا إلى ذلك إمكاناتها الفعلية والكامنة، يصبح من المشروع التساؤل: أين نحن من كل هذا، وهل بإمكاننا أن نشرع على الفور فى عمل جاد وأن نضع حدا لحالة التشتت وفقدان الاتجاه؟

ملاحظات عاجلة.. حول ندوة متعجلة

د. رفعت السعيد

. . وأعتقد بالفعل أن هذه الندوة متعجلة (ندوة بمشاركة عرب وإسرائيليين عن التسوية) والتعجل يأتى - فى اعتقادى - من مبدأ قبول مفكرين وسياسيين مصريين مرموقين للجلوس مع السفير الإسرائيلى كممثل للدولة العبرية.

ولكى أكون واضحا:

- فأنا لست ضد التفاوض مع إسرائيل كدولة وكمؤسسات بحثا عن تسوية سلمية، فأنا مع التسوية السلمية الشاملة والعادلة والمتحققة على كل المسارات.

- وأنا لا أتخذ موقفا عنصريا، فأنا أرحب بأية علاقات وندوات ولقاءات فردية أو جماعية مع قوى السلام الإسرائيلية التى تعارض التشدد الصهيونى وتقبل بقيام الدولة الفلسطينية وتدافع عن الحق العربى فى انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة بعد ١٩٦٧.

-لكننى أعتقد أن رفض التطبيع مع المؤسسات والدولة الإسرائيلية هو آخر ما تبقى من أوراق ضغط فى يد العرب. . وحرام أن نهدر هذه الورقة المهمة - كهذه ببساطة - فى ندوة متعجلة مع سفير إسرائيل، ومدير المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة بكل ما يحيط به من شكوك.

إن حضور لطفى الخولى وعلى الدين هلال وأحمد عبد الحليم لهذه الندوة هو هدية تقدم للسفارة والمركز الذى حرصت القوى الوطنية والتقدمية المصرية على حصارهما، وحرصت على أن يستمر هذا الحصار كأداة ضغط إلى حين رضوخ إسرائيل للإصرار العربى والعالمى على ضرورة الانسحاب من مجمل الارض العربية التى احتلت بعد حرب ١٩٦٧ .

فلماذا هذا التعجل؟ وماذا أخذنا منه؟ وماذا خسرنا؟

أعتقد أن الخسارة فادحة، ويتعين تلافيها بإصرار شامل من جانب القوى الوطنية والتقدمية المصرية على استمرار رفض التطبيع حتى تقبل إسرائيل بالاستجابة للحق العربى.

فإذا كنا نسلم آخر أوراقنا هكذا وبتسرع لدى أول خطوة تفاوضية، ولدى أول استجابة جزئية ومحدودة، فماذا سنفعل عندما تتعنت إسرائيل؟ وبأى شيء نضغط؟

إننى أنظر إلى المدلول والمحتوى، واحتمالات المحاكاة، والاستفادة الإسرائيلية من مثل هذا اللقاء، ومن هذه الحوارات الممتعة.. وأعتبرها إضعافا لما تبقى فى اليد العربية من أدوات ضغط. وبعد هذه الملاحظة الأولية إمتلك عدة ملاحظات عاجلة.

ولأبدأ بعبارة مثيرة للدهشة تفضل بها اللواء أحمد عبد الحليم فسيادة اللواء يقول: «ولكن هناك شرطاً إسرائيلياً محدداً، وهو أن إسرائيل تتدخل داخلياً فيما يختص بالمستعمرات الإسرائيلية الموجودة فى المنطقة» ثم ومن دون مناسبة يتطوع سيادة اللواء فيقول: «وقد تطلب السلطة الفلسطينية منها (أى من إسرائيل) وهذا خارج الاتفاقية أن تعاونها فى أمر ما، وهذا أمر مطروح فى المفاوضات شبه الرسمية التى تتم».

فماذا يريد سيادة اللواء أن يقول؟

هل يريد أن يقول إن السلطة الفلسطينية قد تطلب من إسرائيل أن تعاونها أمنياً فى مواجهة فلسطينيين آخرين.

وإذا كان هو يقرر أن هذا أمر خارج الاتفاقية فما معنى مثل هذا الحديث؟

إن سيادة اللواء يوحى بأن هناك مسارين للمفاوضات مسار رسمى وآخر شبه رسمى، وأن هذا «الشبه رسمى» يتناول مسائل غاية فى الخطر والخطورة.

وإذا كان سيادة اللواء قد اخترق هذا المسار التفاوضى الشبه رسمى فهل من الحكمة إلقاء مثل هذه العبارات دون ترو، إن عبارة كهذه لا تخدم فقط سوى تشويه العملية كلها، فهى تعطى انطباعاً بصحة ما يروجه خصوم التسوية من أن هناك اتفاقات سرية، وملاحق سرية.. ويضيف سيادة اللواء ومسارات تفاوضية سرية. بل وتعطى انطباعا بأن هذه المسارات شبه الرسمية هى التى تقرر المسائل الأكثر خطورة، وأنها بصدد الاتفاق على أمور مستهجنة سلفا من الجميع.

إن هذه العبارة التى تساق فى غير سياقها، أو تدس - ولا أدرى لماذا - فى إطار حديث برئ كهذا - هى عبارة خطرة بكل المعايير، وما دامت قد ألقيت على الطاولة، فقد كان من الضرورى أن يتم التعليق عليها فلسطينيا، ولم يزل هذا التعليق الفلسطينى مطلوباً.

أما الملاحظة الثانية هى أننى قررت ومنذ البداية ألا أعلق على ما أورده الإخوة الفلسطينيون من آراء، فهذه قضيتهم وهذا شأنهم لكننى أعتقد أنه من المفيد لهم ولقضيتهم أن يتجنبوا الظهور بمظهر المروج أو الداعى أو الوسيط فى موضوع السوق الشرق أوسطية.

إننا نحترم الرأى الفلسطينى فى حدود القضية الفلسطينية، وفى حدود المصلحة الفلسطينية، ولكن اذا ما تعدى الفلسطينيون خطوط قضيتهم قائلين بأنهم يتحدثون باسم المصلحة العربية أو مصالح المنطقة، فإنهم يفتحون على أنفسهم أبواب سعير لا حدود له من جانب قوى الرفض العربية التى تقول بحقها هى ايضا فى التدخل فى سلطة القرار الفلسطينى بزعم أنهم يتحدثون هم أيضا باسم المصلحة العربية أم مصالح المنطقة.

إن القول بحق تقرير المصير يمتد ليشمل الجميع، فللفلسطينيين الحق فى أن

يتحدثوا عن أنفسهم ومصالحهم وعلاقاتهم المستقبلية أما أن يظهروا بمظهر الوسيط الذى يروج لإسرائيل فى المنطقة فذلك غير مقبول وغير مفيد، وبخاصة أن البعض فى بلد كمصر يعتقد - وهذا حقه - فى أن السوق الشرق أوسطية ضارة بالاقتصاد المصرى وبالمستقبل المصرى.

وقد يبدو مثيرا للدهشة أن يحاول الاخ العزيز الدكتور نبيل شعث أن يبث الطمأنينة فى نفوسنا نحن المصريين إزاء مشروع السوق الشرق أوسطية قائلا: «ومن ثم لا أرى حقيقة أن القدرة الإسرائيلية السلعية التجارية الآن (لاحظ الآن) يمكن لها ان تنافس فى الاسواق العربية المنتجات العالمية التى تدخل هذه الاسواق» لكن الضمان الذى يقدمه الدكتور شعث محدود ومحدد المدة فهو يقرر أيضا: «أنه أمام إسرائيل - فى رأيى - على الأقل خمسة أعوام قبل أن تستطيع أن تكيف اقتصادها بما ينسجم مع دور داخل منطقتنا العربية».

شكرا.. لنا خمس سنوات، ولهم ما بعد.. كل ما بعد.

مع إيضاح أننا نعانى من أوضاع غير متكافئة، فنحن نعانى من ضغوط خارجية (صندوق النقد الدولى أو نادى باريس وغيرهما) تستهدف ضرب بل وتصفية صناعتنا الوطنية وزراعتنا الوطنية، بينما إسرائيل المدللة تزداد استمتاعا بمزيد من التدليل.

وينطبق هذا القول أيضاً على مقولة الصديق السفير سعيد كمال عندما يتحدث عن هذه السوق قائلاً «هذا حلم نرجو أن يصبح واقعا».

وأكاد أسأل حلم بالنسبة لمن؟ ولقد يكون هذا المشروع مفيدا فى الحدود الفلسطينية، فلماذا يحاول الفلسطينيون أن يفرضوا علينا أحلامهم حتى فيما يخصنا نحن، وحتى فيما يضرنا نحن؟

أما الأستاذ لطفى الخولى فإنه يصور لنا الأمر وكأنه قدر لا مهرب منه ولا مفر وليس أمامنا سوى التسليم به وله، حتى ولو كان ضد مصلحتنا فهو يقول «السوق الشرق أوسطية تعبير عن الاتجاه الاقتصادى العالمى الذى يقوم الآن

على الأسواق الكبيرة، وبالتالى يدخل السوق الشرق الأوسطية كمعطى دولى يسير اليه التطور العالمى، بغض النظر عمن يطرح هذه الفكرة قبل الآخر» ثم يقول وهذا هو المثير للدهشة والخطير في آن واحد، «وبغض النظر عن الرؤى لمصالح هذه الدولة أو تلك فى السوق الشرق الأوسطى».

وأتوقف أمام هذه العبارة الأخيرة. .

أفهم أن تقول إن السوق تحتاج إلى دراسة لنرى ما إذا كانت فى مصلحتنا أم لا. وأفهم أن تقرر أنها فى مصلحتنا، سواء كنا على حق فى هذا القول أم لا، ولكننى لا أفهم أن يقدم لنا الأمر وكأنه قدر لا مفر ولا فكاك منه، وليس أمامنا سوى الاستسلام له بغض النظر عن الرؤى لمصالحنا.

لكن الأستاذ لطفى الخولى فاجأنا بعد ذلك بعبارات قاطعة «هل من مصلحة مصر أن تكون هناك سوق شرق أوسطية» ويجيب «نعم». و«هل من مصلحة سورية أن تكون هناك سوق شرق أوسطية؟» ويجيب نيابة عن سورية هذه المرة بنعم أيضاً. ولست أدرى لماذا نورط أنفسنا فى الإجابة نيابة عن بلد آخر، بينما نتشدد أولا.

وقد تصورت فى بادئ الأمر أن الأستاذ لطفى الخولى سوف يورد لنا أسبابا مصرية (اقتصادية واجتماعية) تبرر نعم القاطعة الحاسمة التى تفضل بها، لكنه يبرر ذلك بأنه من دون هذه السوق سوف تنهار إسرائيل وينهار الفلسطينيون، ثم «ومع انهيارهما ستنهار المنطقة وستقع مرة أخرى فى دائرة العنف المفزعة».

ولست طبعا مع انهيار أحد. ولا مع وقوع المنطقة فى دائرة العنف المفزعة، لكننى - وببساطة ضد إطلاق أحكام كهذه. . بلا تفسير ولا حتى تبرير.

فكيف يمكننى كمصرى أن أقتنع بمشروع أتشكك فى جدواه، بل وأتشكك فى أنه سيكون ضاراً باقتصادياتى، وبصناعتى وزراعتى، وبقدرتى على التصدير، بل وبقدرتى على الإنتاج أصلاً، وأتشكك فى أنه سيدفعنى أكثر فأكثر إلى عمق الأزمة الاقتصادية وإلى دائرة الإفقار المتزايد، كيف يمكننى

كمصرى أن أقتنع بمشروع كهذا من أجل حجج غريبة وغير مقنعة كهذه؟

ثم ماذا لو جاءنا محلل أو سياسى ليروج لفكرة الخلافة «المتأسلمة» الشاملة قائلاً إن عدم تطبيقها سيهدد بانهيار إيران والسودان، ولا يقول لنا كيف ولا لماذا ولا لأى سبب تماما كما فعل الاستاذ لطفى الخولى، ثم يشفع ذلك بأن هذا سيدفع المنطقة إلى دائرة العنف المفزعة.

فهل يتصور الأستاذ لطفى أننا بمثل هذا القول سنخضع لمشروع المتأسلمين؟

المثال ليس متطابقا نعم، لكنه للتقريب، ولكى نثبت أن مثل هذه الحجج المرسلة وغير المدققة والتى لا تمتلك حيثيات يمكن أن نناقشها، أقول إن مثل هذه الحجج يمكنها أن تستخدم على أكثر من وجه، ومن أكثر من مصدر.

وأخيراً فإن لمشروع السوق الشرق أوسطية أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة.. ولا يجوز تمريره بمثل هذه البساطة.

ولعل الأجدر بنا جميعا أن نتمتع بفضيلة التأنى والحرص وأن نخضع الأمر لدراسات جادة وجدية، إن موضة هذا العصر حتى عندما يفتح بقال دكانا صغيراً هو أن يجد من يعد له «دراسة جدوى».

فكيف يُرَوَّجُ لنا مشروع خطير كهذا دون «دراسة جدوى».

فقط.. فلتقدم هذه الدراسة بتأن وبجد وساعتها يمكن أن ندرس هذا المشروع بجد وتأن.

أما دون ذلك فهو تعجل يثير الدهشة.. وهو اندفاع فى غير موضعه.. وغير مبرر على الإطلاق.

وثمة كلمة أخيرة..

أقولها مخلصاً وهى أن مثل هذا الاندفاع غير المبرر فى موضوع بالغ الخطر يكاد يدفع هؤلاء الذين أيدوا خطوة غزة - أريحا أولاً، بإخلاص وأمل، يكاد أن يدفعهم فى الشك فى أن هناك تعهدات سرية مسبقة بتمرير مشروع كهذا

كمقدم ثمن، بل ويكاد يدفعنا إلى التشكك فى مدى صحة موقفنا.

فلنتأن، ولنتمهل، ولنحاذر من اندفاع غير محسوب، يتبدى فى التعجل بكسر حاجز التطبيع لصالح السفارة الإسرائيلية ومركزها الأكاديمى المشبوه، ويتبدى فى هذا الحماس غير المحسوب لمشروع بالغ الخطر كمشروع السوق الشرق أوسطية.

إننى دافعت عن اتفاق غزة - أريحا أولاً، وقد دافعت وسأظل أدافع عنه، ومن منطلق دفاعى هذا فإننى أتمنى على البعض أن ينأى بمثل هذا الاتفاق عما يثير حوله من شبهات، وما يجمع ضده من عداوات.

ولعل حرصنا على نجاح هذه الخطوة وتواصلها يدفعنا إلى مزيد من التأنى.. والحرص فى القول والفعل.

على هامش ندوة «التسوية» بمشاركة عرب وإسرائيليين

تحسين بشير: لم يسعدنى الحظ بأن أتمكن من تلبية الدعوة للاشتراك فى هذه الندوة لاضطرارى إلى السفر إلى اليابان لإلقاء محاضرة. ولقد سمعت عند عودتى للوطن بعض الأصوات التى تعترض على تبادل الرأى والفكر بين أهل السياسة والفكر من العرب والإسرائيليين. انطلاقا من حجة أن هذا التبادل يعتبر تطبيعا يقر بإسرائيل رغم عدائها للعرب عامة وللفلسطينيين خاصة. والحق أننى أعترف بمشاركتى منذ أكثر من أربعين عاما فى مثل هذا اللقاء الطبيعى مدافعا عن حقوق العرب وباحثاً عن حلول عادلة لهذا النزاع الممتد. ولم أشعر فى يوم من الأيام بأن المقابلة والتفاعل فى هذا المسعى تقل أهمية عن المقابلة الحربية فى ساحة القتال، ففى كلتا الحالتين الهدف سياسى وإن اختلفت الوسائل والأساليب. كما أننى لم أشعر فى يوم ما بأن أى عربى مقتدر يقل قدرة وحكمة ووطنية بتبادل الفكر والرأى والحجة مع الطرف الإسرائيلى.

وإذا استطاع الإنسان بالمنطق والمحاجاة والمناقشة أن يكتشف حلا أو أن يجد معبرا للآخر فى إطار من التماثل والاحترام فإنه يقدم جرعة من الرشد والتعقل

قد لا تثير إلا مساحة محدودة تبدد مساحة من الظلام وتخفف من العتمة الحالكة.

أنا مع كل ما هو طبيعى ومقبول وذو فائدة وضد ما هو مفتعل أو مفروض، ولهذا فإننى ضد فكرة ومصطلح «التطبيع» لأن يحمل معنى الافتعال والإجبار وليس مفهوم المصلحة المتبادلة والقرار الحر. وأخشى - أن نكون قد خلقنا بأنفسنا أستارا حديدية نسجن فيها قدراتنا الخلاقة ونتحول بذلك من أحرار إلى سجناء.

أنا من أنصار الحوار الحر المتكافىء لأنه - على الأقل - يضعف من منطق اللامعقول واللامفهوم، لأنه يزيد درجة إدراكنا لطبيعة الصراع ووسائل التعامل معه بطرق خلاقة ومنتجة.

أعود إلى حلقات الندوة الأربع فأشعر أننى كنت أسمع مجموعة من المنولوجات وليست حوارا بل مجرد شروح وتبريرات ومحاولة لإيجاد موقف عقلانى لتأييد اتفاقية غزة - أريحا.

ولا بأس من التفسير والتبرير لشرح هذا التغيير الكبير فى الموقف العربى الفلسطينى والتغيير الأقل فى الموقف الإسرائيلى. هذا التفسير والتبرير لا يستلزم المبالغة فى التفاؤل أو الإغراق فى التشاؤم كما أنه لا يستدعى القول بحتمية قيام الدولة الفلسطينية أو بحتمية عدم قيامها.

والمأزق - الذى يجب أن نعترف به -بصدق وصراحة - أن الاتفاقية تفتح أبواباً ولكنها كذلك تقفل أبواباً كثيرة. مثل الحلول المسبقة لمشكلة اللاجئين والنازحين والمبعدين، وإيجاد حلول لمشكلة المستوطنات والمستوطنين وما يستهلكون من مياه بالمقارنة مع نصيب المزارع العربى، إلى مشكلة القدس والولاية الجغرافية. . . ، ولكن الاتفاقية تفتح أبوابا والدخول فى تلك الأبواب تتيح إمكانات ومجالات ومسارات جديدة، ولكنها احتمالات قد تقع وقد تتلاشى، والقبول بالاتفاقية هى فى أحسن الأحوال تمثل قفزة وجودية من موقف لا مخرج منه NO EXIT إلى موقف جديد غير معلوم.

ولكننى أتساءل - بنفس الصدق- هل أرفضها، وهل الموقف الفلسطينى

والعربى السابق عليها كان سيؤدى إلى موقف مختلف عن مسلسل تصاعد التضحية وتصاعد الفشل والإحباط؟.

إن أى حل فى مشكلة لم يبد لها حل إلا الفرض من الأقوى على الأضعف يطرح مأزقا صعبا. إن أى حل نتوصل اليه سيجد من يقول: إن الثمن غالٍ وإن المكسب محدود، وتلك طبيعة العملية التفاوضية. السؤال الحقيقى والعملى ليس التساؤل عما إذا كانت الاتفاقية تمثل أحسن حل ممكن الاستحواذ عليه بمزيد من الصبر أو بقدرة تفاوضية أكثر حنكة وأقل تعجلا!

السؤال هو ماذا يمكن أن نقوم به من جهد باتصالات فى الداخل والخارج لإثراء المتفاوضين على الأرض وفى المنطقة جمعاء، هذا هو التحدى الحقيقى. إن الاتفاقية أقرت للمرة الأولى تاريخياً بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل والفلسطينيين. وحتى إذا كان هذا الاعتراف ليس متماثلا فى المستوى والمنطوق إلا أنه دون شك يمثل اعترافا متبادلا لم يقر به الطرف الإسرائيلى ضد وعد بلفور.

إن الحوائط الفاصلة مثل سور برلين أخذت تتهدم. ومنذ سنوات قال أحد كبار المؤرخين الإسرائيليين: إن الصراع العربى ـ الإسرائيلى يمثل حائطاً لا يمكن تحريكه وقوة لا يستطاع مقاومتها. إن الحائط لم يتحرك ولكنه يتحطم والقوة أخذت تتشتت وتغير اتجاهاتها.

منذ وعد بلفور قامت الحركة الصهيونية بتعريب القضية الفلسطينية كما قمنا نحن العرب والفلسطينيين بذلك. وكان التعريب الصهيونى هروبا وتمييعا أو ابتعادا عن الاعتراف بالحقوق والهوية الفلسطينية. وهذه الإتفاقية تثبت نجاح الحركة الفلسطينية فى الحصول على الإعتراف الإسرائيلى.

وبالتوازى فإن مفاوضات أوسلو قد أثبتت أن الورقة الفلسطينية هى ملك الفلسطينيين وليست دولة عربية أو أردنية أو سورية أو مصرية فى المقام الأول.

منظمة التحرير الفلسطينية مثلها مثل بقية النظم والدول العربية وضعت المصلحة الفلسطينية - كما يجب - فى المقام الأول.

وهذه معالم جديدة لطريق جديد لتحويل وإدارة الصراع إلى طريق قد يحقق - إن توفرت القدرة والمعرفة والتماسك - إلى الوصول يوما ما إلى المصالحة التاريخية.

ندوة: «غزة - أريحا» الاتفاق والسلام.. ورؤى المستقبل التفاوض على صفحات جريدة

د. عبد المنعم سعيد: تشكل ندوة: «غزة - أريحا» الاتفاق والسلام.. ورؤى المستقبل أول محاولة فى الصحافة العربية لإقامة حوار بين مثقفين عرب وممثلين رسميين للحكومة الإسرائيلية فى ندوة مفتوحة حول أهم حدث فى ساحة المنطقة. هذا «السبق» الصحفى وما أدى إليه من «خبطة» صحفية، قد يكون موضوعا للمتتبعين للصحافة وسباقها نحو الاستئثار بالقارئ العربى والفوز باهتمامه فى عالم تنوعت فيه وتعددت السبل إلى المعلومات والخبر والحجة. الأهم من ذلك، يبدو أنه لا يمكن أن يلتقى عرب وإسرائيليون، مهما كانت الساحة والمكان، إلا وكان اللقاء نوعا من التفاوض بكل ما تعنيه هذه العملية السياسية من خصائص وسمات.

فاللقاء - الندوة - ظهر فيه ممثلون رسميون للطرفين: من الجانب الإسرائيلى حضر دافيد سلطان - السفير الإسرائيلى فى القاهرة - وإيمانويل ماركس - مدير المركز الأكاديمى الإسرائيلى فى القاهرة - ويعقوب سيتى - الملحق الإعلامى فى سفارة إسرائيل فى القاهرة - كمراقب. وعن الجانب الفلسطينى حضر سعيد كمال - السفير الفلسطينى فى القاهرة - ومعه من المفكرين والكتاب لطفى الخولى وعلى الدين هلال وأحمد عبد الحليم، وثلاثتهم ليسوا من البعيدين عن صنع القرار الفلسطينى والمصرى. ولا يمكن أن تجتمع هذه الاطراف فى ساحة من الساحات إلا ويكون «التفاوض» معها أسلوباً للتعامل والتفاعل والحوار.

و«التفاوض» عملية سياسية ذات طبيعة متناقضة، فهى من جانب لا تتم إلا بين طرفين بينهما قدر من اللقاء والرغبة فى التفاهم والتوصل إلى حل أعيت كلاهما السبل الأخرى للتفاعل (أو الصراع) الانفراد بحلها. ومن جانب آخر،

فإنها تتضمن السعى إلى «تعظيم المصالح» أو الرغبة فى الانطلاق من نقطة التفاهم لتحقيق مكاسب إضافية والتقليل من المكاسب التى حصل عليها الطرف الآخر فى نقطة التفاهم الأولى. هذا الطابع «التعاونى» و«التنافسى» للتفاوض يظهر فى الندوة - اللقاء - بوضوح مثير. فالمشاركون فى الندوة من الموافقين على الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى سواء بحكم مواقعهم الرسمية أو بمواقفهم الفكرية. والاتفاق بالنسبة لهم جميعا مثل نقطة التفاهم الأولى التى يستند إليها الجميع كمشروعية للقاء العلنى الذى يجسد الاعتراف المتبادل والرغبة فى الانطلاق خطوات إلى الأمام.

وهنا يظهر الجانب الآخر- النقيض- فى عملية التفاوض، فالخطوات إلى الأمام يريدها كل طرف حسب مصالحه التى ليست بالضرورة وفى كل الأوقات متوافقة مع مصالح الطرف الآخر. وبالنسبة للطرف العربى فإن المصلحة التى يسعى اليها هى ان يقود الاتفاق إلى قيام الدولة الفلسطينية. ولذا لم يكن صدفة ان يكون السؤال الأول لـ«الندوة»، وهى تحسب على الجانب العربى، للسفير الإسرائيلى عما إذا كان الاتفاق أو إعلان المبادئ هو تمهيد لظهور دولة فلسطينية؟. الإجابة الإسرائيلية لا يمكنها التسليم بسهولة بهذه «الخطوة» إلى الأمام العربى، ولذا فإنها تركن إلى الغموض البناء. فالاتفاق، وفق رأى السفير الإسرائيلى، «يترك كل الابواب مفتوحة»، هى إجابة لا تغلق الباب أمام مطلب الجانب الآخر، وفى هذا بعض الإغراء، ولكنها لا تمكنه منه انتظاراً لمكاسب فى مجالات أخرى وهو موقع من التفاوض يصمم عليه الطرف الإسرائيلى حتى بعد الإلحاح المستمر للحياة بأكثر من طريقة وصيغة للسؤال، فالسفير الإسرائيلى يعنى بجد «أن أكثر من هذا فى المرحلة الحالية لا أستطيع أن أقول».

الجانب العربى عن حق يريد تثبيت الفكرة بأكثر من طريقة. سعيد كمال يعود إلى فكرة أخلاقية قانونية ممثلة فى حق تقرير المصير، «وهو حق لا يستطيع أحد أن ينكره»، ولطفى الخولى يرى فى قيام الدولة الفلسطينية «الحل

الوسط» و«مصلحة إسرائيلية»، وهو تكتيك فى التفاوض يقوم على إعادة تكييف مصالح الطرف الآخر بحيث لا يشعر بالتناقض مع المطلب المطروح. هنا فإن الدولة الفلسطينية ليست نقيضا للدولة الإسرائيلية كما جرى العرف طالما أن هناك منظومة جديدة للعلاقات تغير من مواقع الأطراف. على الدين هلال يستخدم أسلوباً ثالثاً يسير فى نفس الاتجاه حين يستدعى مقالاً لشخصية إسرائيلية مرموقة مثل أبا إيبان فى «الفورين افيرز» عام ١٩٨٠ يسلم فيها بان اتفاقية كامب دايفيد وضعت الأساس للدولة الفلسطينية فى المستقبل. الحجة هنا عملية وصاحبها إسرائيلى ولكنها تستخدم فى عملية تفاوض علنية على صفحات الصحف. وأحمد عبد الحليم بدوره يستدعى شهادة أميركية فى هذه المرة ظهرت فى صحيفة «بلتيمور سن» تقول فى تكرار أميركى لحجة لطفى الخولى إن إنشاء دولة فلسطينية يعد حماية لإسرائيل والخطر الحقيقى على اسرائيل هو عدم وجود الدولة التى تستوعب آمال الشعب الفلسطينى».

وكما فى كل أنواع المفاوضات فإن الخلاف - التناقض يخفى في طياته أساساً للاتفاق حتى ولو لم يعلنه الأطراف صراحة. فالاتفاق الذى «لا يغلق أبوابا» من وجهة النظر الإسرائيلية، والاتفاق الذى يقود إلى دولة فلسطينية من وجهة النظر العربية، يطرح شكل وموضوع الدولة الجديدة كمنطقة للتباحث والتفاوض. وهنا تظهر النقطة الأعلى للالتقاء بين الأطراف، فالعلاقة بينهما لم تعد علاقة صفرية إذا كسب فيها طرف خسر الطرف الآخر، أو علاقة صراع «وجود» إذا حصل فيها طرف على الدولة سقط حق الطرف الآخر فى دولته، كما كان الحال فى المسار التاريخى للصراع العربى - الإسرائيلى. وإنما أصبح الحال هو كيفية إقامة دولة فلسطينية ترضى الطرف الفلسطينى ولكنها لا تشكل «النفى التاريخى» للدولة العبرية سواء الآن أو فى المستقبل.

هذه النقطة المتقدمة من «المفاوضات» صعبة، ولكنها ليست مستحيلة التجاوز طالما أنها حول شروط الدولة التى ترضى كل طرف. ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن الطرف المُطالب بالدولة يقدم الضمانات التى تزيل مخاوف الطرف

الآخر وخاصة إذا كان يمتلك بالإضافة إلى القوة الجائزة الكبرى الممثلة فى الأرض. هنا فإن سعيد كمال لا يكف عن تكرار أن الدولة الفلسطينية سوف تكون فى إطار كونفدرالية أردنية - فلسطينية وهى إحدى - وليس كل - الضمانات التى تطلبها إسرائيل، ويؤكد على التدرج فى إنشاء الدولة - وهو مطلب إسرائيلى كذلك- وهو فى الحقيقة مصلحة فلسطينية «حتى لا نقع فيما وقع غيرنا فيه وهم يملكون أكثر مما يملكه الفلسطينيون، عندما أخذوا الاستقلال دفعة واحدة وانتهى عبر ١٠ أو ١٥ عاما إلى الفقر والجوع والدولة التائهة نحن لا نريد أن نكون هكذا». هنا فان الطرف الفلسطينى يعيد تكييف مصالحه مقتربا من الطرف الإسرائيلى ويجعل من نقطة شقاق سابقة مصلحة مشتركة عن طريق مونولوج داخلى يسمعه ويرقبه الطرف الإسرائيلى. هذا المناخ من المصالح المشتركة يؤكد عليه كل العرب المشاركين كل على طريقته الخاصة.

على الدين هلال عن طريق تبيان التماثل ما بين المعارضة بين الطرفين، حيث يبدو الاتفاق وما سيتلوه من خطوات كما لو كان مصلحة آنية لقيادة الطرفين فى مواجهة معارضة تمثل نوعاً من «العدو» المشترك الذى يخلق ألفة ما بين أطراف تصارعت من قبل. الاعتماد المتبادل والارتباط بين الاقتصاد الإسرائيلى والفلسطينى وما يمكن أن يفضى إليه من علاقات مع الاردن ومصر وبقية المنطقة يذكرها أكثر من مشارك عربى للتاكيد على أن هناك مصالح مشتركة كثيرة تدعو إلى أن تكون الأبواب الإسرائيلية المفتوحة فى اتجاه الدولة الفلسطينية وليس تكريس الاحتلال.

الجانب الإسرائيلى لم يكشف أوراقه بسهولة معبراً عن نمط من التفاوض يختلف كثيراً عن نمط التفاوض العربى. فالقارئ للندوة - اللقاء -المفاوضات سوف يجد نوعين من خطاب المفاوضات: النوع العربى وهو طويل ومسترسل ومستغرق فى التحليلات التاريخية والفقهية والسياسية التى تصل أحياناً إلى نوع من المونولوج الداخلى (داخل المحدث ذاته أو بينه وبين شخصية وهمية على

الأغلب عربية يتفاوض معها تفاوضاً خاصاً حول أسباب ما وصل إليه من قناعات)، ومن ثم فإن الإجابات والتعليقات والتداخلات غالبا ما تكون مطولة للغاية. والنوع الإسرائيلى القصير والمختصر والعملى فى معظم الأحيان والذى يقف عند نقطة محددة لا يريد تجاوزها مهما كانت محاولات المحاور مدير الندوة لدفعه إلى الاسترسال والحديث على الطريقة العربية. انطلاقاً من هذا النمط من الخطاب التفاوضى فإن دافيد سلطان يلتصق باتفاق الفترة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى ولا يرى فى المرحلة الحالية سوى أن «يظهر كل طرف أنه قادر على تنفيذ ما تحمله وملتزم بأن يحققه»، وإذا حدث ذلك نصبح أمام وضع جديد يستدعى تحركات جديدة و«الخطوط الحمراء ليست خطوطاً ثابتة» ولكنها تتغير حسب تغير الظروف. المحك هنا لدى إسرائيل الواقع العملى، الفعل وليس الكلمات، الحاضر وليس التاريخ، ولا يمكن فى كل الأحوال - كما يقول المثل- عبور الجسر قبل بلوغه. وعلى نفس الطريق المختصر فإن إيمانويل ماركس ينصح سعيد كمال بأن «مسألة بناء الثقة أكثر فائدة الآن مما يمكن أن نسميه القضايا الحرجة فى الوقت الراهن».

وربما يبدو الفارق فى أسلوب التفاوض أو ربما الثقافة العامة للطرفين عند الحديث عن السوق الشرق أوسطية التى كثر الحديث عنها أخيراً. الجانب العربى يبدو مولعاً بالموضوع وهو يعيد بلا ملل حوارات عربية جرى طرحها أكثر من مرة ذاتها حول ماهية السوق الشرق أوسطية وحول مدى توافقها أو تعارضها مع النظام العربى أو عما إذا كانت الفكرة حقيقة أو وهما (راجع مداخلات لطفى الخولى وعلى الدين هلال ونبيل شعث) هنا يبدو الحضور الإسرائيلى غائباً عن الذهن العربى الحاضر فى اللقاء، وإنما الحاضر الغائب فى الحقيقة أطراف عربية أخرى يتوجه لها الحديث باندفاع وتدفق. الجانب الإسرائيلى تبدو المسائل بالنسبة له بسيطة وعملية فى آن واحد، فهو لا يستغرق فى حوارات أكاديمية حول تعريف الشرق الأوسط الذى تحدد بالنسبة له فى

الدول الراغبة فى التعاون و«من يريد التعاون فأهلا وسهلا». وخطوات التعاون ليست أفكاراً عامة ولكنها محددة: السياحة، البنية الأساسية، المياه. وبعد ذلك لكل حادث حديث. ومن المدهش أن السوق الشرق أوسطية التى احتلت الكثير من الهم العربى خلال الفترة الماضية لا تبدو إسرائيل متحمسة لها بالشكل الذى يتوهمه أغلب العرب فالمسألة صعبة وسوف تستغرق وقتاً طويلاً. ويفجر إيمانويل ماركس القنبلة التى كانت تصلح مانشتا للصحيفة: «أما الجانب الإسرائيلى فهو ليس مستعداً لدخول سوق مشتركة، وهذه حقيقة..».

ولكن الفارق فى الأساليب التفاوضية لا يمنع خضوعها جميعا للقواعد العامة للتفاوض التى هدفها التوصل إلى هدف أكبر من قدرة الطرفين على التوصل له بمفرده، وموضوعها التناقض والتنافس حول نصيب كل طرف عند نقطة الالتقاء. وإذا كان المناخ العام للنقاش توافقى فى العموم، فإن كل طرف لن يستنكف التهديد باحتمالات كسر العملية برمتها إذا لم تتحقق مصالحه. التهديد الإسرائيلى واضح رغم كمونه فى فكرة «الأبواب المفتوحة» على كل شىء بما فيها التقدم نحو الدولة أو النكوص نحو استمرار الوضع الراهن. التهديد العربى كامن رغم وضوحه فى كلمات أحمد عبدالحليم التى تحذر من اتفاقات تعكس علاقات القوة النسبية الحالية بين الاطراف والتى تؤدى إلى ظلم تاريخى للطرف الضعيف يسعى لتغييره فى المدى المتوسط والبعيد.

هذا المزيج من الإغراء والتهديد بأشكاله المختلفة هو ما يميز أى عملية تفاوضية. وفيها فإن كل طرف يطرح أسلوبه الخاص وخبرته التاريخية. ولكن لا ينبغى أن ننسى أن كل ساحة تفرض ظروفها الخاصة، والساحة هذه المرة كانت ساحة علنية ممثلة فى صحيفة عربية، ولذا فالرسالة موجهة لجمهور خاص تتفاوض معه الأطراف مثلما تتفاوض مع مناظريها. فهل وصلت الرسالة للجمهور العربى؟ وهل كانت الرسالة ستختلف لو أن الساحة فى صحيفة إسرائيلية؟ إنها مسألة تستحق التفكير...!!.

حول ندوة عن التسوية:

الفزع القديم والحذر الجديد فى مواجهة السلام

على سالم:

الجيل الجديد أو البعيد عن الصراع من القراء قد يجد فى اجتماع عناصر عربية وإسرائيلية، للحديث على صفحات جريدة أمراً عادياً او طبيعياً، أما جيلى فما زال فى عقله ونفسه بقية من شعور بالفزع لمجرد التفكير فى ذلك.

فمنذ حوالى خمسة وعشرين عاماً تجرأ كاتب مصرى هو المرحوم فكرى أباظة وأعلن ما يفكر فيه من أن السلام بين العرب وإسرائيل ممكن بشروط هى كذا وكذا.. وفى حالة كذا وكذا، وفى العدد التالى من المجلة التى أعلن فيها ذلك، نشر مقالا يعتذر فيه عن أفكاره مبرراً ما قاله بأنه كان - فى الغالب - يخرف نتيجة للشيخوخة. لقد كانوا كرماء معه فسمحوا له بالاعتراف بأنه عجوز مخرف، ولو كان أقل مكانة، لاعترف فى التلفزيون بأنه يعمل لحساب إسرائيل، ولشهد أصدقاؤه بأنهم كانوا يشكون فى أمره منذ زمن بعيد ولأعلنت أجهزة الأمن بأنها تتابعه منذ عشرة أعوام على الأقل.

لسنوات طويلة عايشنا الفزع من إسرائيل ومن كل ما له صلة بإسرائيل، ولم تختف طاقة الفزع هذه، بل تحولت بفضل معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، واتفاقية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية (وبقية الاتفاقات الأخرى المعلنة وغير المعلنة) أقول تحولت طاقة الفزع إلى طاقة حذر هائلة عند الطرفين، من الواضح أن الفزع القديم لم يكن من نصيبنا نحن فقط، فقد كانت هناك جملة فى الحوار لم ينطقها أى من الطرفين، ولكن كلاهما كان حريصا على إيصالها بالصرامة المبالغ فيها والتى تفتقر أحيانا إلى نبض الحياة ورقتها: أنظروا.. أنا لست لطيفاً مع الجانب العربى.. أنظروا.. أنا لست لطيفا مع الجانب الإسرائيلى.

التوتر الحذر والرغبة فى الابتعاد بالذات عن الموضوع، حولت الصحيفة فى

القاهرة فى بعض اللحظات إلى خيمة مقامة فى خطوط القتال الخلفية يتفاوض فيها مجموعة من الجنرالات الذين أجهدهم القتال وأتعستهم الحرب، وكل منهم يخشى الفخاخ المنصوبة له فى كلمات الآخر. لا أحد تكلم كما يتكلم الجيران، لم يقل أحد: أتمنى كذا.. يسعدنى كذا.. أرجو أن نتمكن من فعل كذا، أضف إلى ذلك اختفاء عبارات الترحيب والود من أى نوع، حتى جملة التمنى الوحيدة التى تحتوى على رجاء التى قالها د. عمرو عبد السميع فقد كانت هى الأخرى ملتزمة بأقصى درجات الحذر «أصبحنا أمام فرصة لتسوية تاريخية نرجو ألا تتأخر»، قد يكون الحرص على الجد استشعارا لخطورة الموقف هو ما دفع المتحاورين لهذا المسلك، غير أننى أستطيع أن ألمس فى هذا الجد عنصراً سلبياً آخر يتحكم فى عقول المثقفين العرب واليهود على حد سواء، هو الخوف من الابتزاز الديماجوجى. فعندما تكون شخصا طبيعيا، تحمل نصيبك من المسئولية كإنسان ومواطن وواحد من سكان المنطقة، سيحتم عليك شرفك الإنسانى أن تعلن بوضوح أنك مع السلام ومع كل الاتفاقات والافعال والخطوات التى تؤدى اليه، بل ستبحث لك عن دور تشارك به فى صنع هذا السلام وتدعيمه، ولكن الابتزاز موجود على الطرف الآخر: أنسيت قتلانا يا رجل؟ لماذا كانت هذه الحروب إذن؟ لماذا مئات الألوف من الشهداء؟.. من أجل غزة وأريحا؟ إن أصوات الشهداء تصرخ فيك: أرفض.. نحن أيضاً مع السلام.. ولكن هل هذا سلام؟

ونتيجة لذلك - ولأنك شخص طبيعى - لا بد من الحذر فى إعلان أفكارك، لا داع للحماس للسلام، بل قد تكتشف - بموضوعية - أن السلام مستحيل ما لم تشترك فيه كل دول المنطقة العربية، خصوصا تلك التى ترفض الحرب والسلام، لا بد من الانتظار حتى توقع كل الأطراف، وعلى الشعب الفلسطينى البطل أن يعود للشتات إلى أن يتكفل الزمن بصنع السلام الذى يحقق أمانينا الفلسطينية والعربية. ولكن ما هو الزمن؟ أليس هو نفسه أفعال البشر؟ هل السلام سيصنع نفسه بنفسه بمجرد التوقيع على اتفاقية أيا كانت

شروطها وبنودها، أم أننا سنشكل ملامحه بأفعالنا، أو نقضى عليه بانعدام أفعالنا؟

غير أنه لا بد من الاعتراف بأن الحديث عن السلام ليس كافيا لصنعه، ولئن كان الحوار العاصف بين العقول مقدمة طبيعية للاتفاق بين الأنا والآخر على اى مستوى، فإن الحقيقة المؤكدة هى أن السلام يصنعه الحوار المستمر بين الحقول والموانئ والطرق السريعة وبوابات الجمارك والتشريع المحقق لليبرالية السياسية والاقتصادية الضامنة لحقوق الإنسان الفرد.

لا يوجد سلام على الأرض ولن يوجد بمعزل عن الليبرالية السياسية والاقتصادية.. وجملة دعه يعمل.. دعه يمر، هى نفسها دعه ينعم بالسلام. لذلك سنجد أن المسافة التى تُبعد نظاماً ما عن السلام هى نفسها التى تُبعده عن الحرية. هناك أنظمة فى المنطقة ليست مؤهلة فى هذه المرحلة لصنع السلام لأسباب فنية بحتة وليس لأنها تكره السلام وتعشق الحرب، بل لأنها على وعى أن الإغراء بالسلام هو نفسه الإغراء بالحرية السياسية والاقتصادية، وتعرف أن قاطرة السلام لا بد أن تمر على قضبان سياسية وفكرية تفتقر إليها فى الداخل، ومحاولة جرها للسلام - الآن - أشبه بالإصرار على ملء خزان سيارة بالبنزين بينما هى تعمل أصلا بالسولار، ومن الطريف والمؤكد أن هؤلاء الذين يرفضون اللحاق بقطار السلام، لن يعملوا على تعويقه، حتى لو استطاعوا، لأنهم أذكياء، وهم على استعداد لأن يقولوا هامسين «لماذا الإصرار على تحقيق السلام معى؟.. أنا واقعى فى حالة سلام معك.. هل ضايقتك فى شىء؟ أتركنى فى حالى من فضلك فى هذه المرحلة فلدى ظروفى التى تمنعنى من السلام العلنى».

السلام فى بعض المناطق يتطلب، حتى فى مراحله الأولى، أن تُفك ترسانة هائلة من الميكروفونات والكاميرات وآلات الطباعة ومنحنى الأغانى والأناشيد والمذيعين الأقوياء، وتنظيمات الأطفال وتنظيمات الشباب والكوادر الثورية وأصحاب الأفكار الثابتة الذين حفظوا عن ظهر قلب مناهج الدراسة العدائية

وليسوا على استعداد لدراسة أى منهج آخر. . فهل فك هذه الماكينة وإعادة تركيبها أمر سهل؟

أعتقد أن الإسرائيليين يدركون ذلك جيدا بدليل قول السفير الإسرائيلى ديفيد سلطان «أرى أن الشرق الأوسط هو عدد الدول التى تريد أن تتعاون، هذا هو الشرق الأوسط فلا أحد سيفرض شيئا على دولة لا تريد أن تشترك» هذه هى وجهة نظر إسرائيل، من يريد أن يركب قطار السلام فليتفضل، ومن لا يريد «التعاون» فهو حر، فقط عليه أن يعرف أن لا وجود له على خريطة الشرق الأوسط.

ذكرتنى هذه الجملة بتعبير قديم كان يفزعنا لسنوات طويلة «فلان غير متعاون» عندما كان الشخص يوصف بذلك فهذا معناه النفى داخل المجتمع نفسه، لا دخل، لا عمل، لا أمل، لا شىء. . ويستمر هذا الوضع إلى أن تثبت أنك متعاون. الواقع أن ديفيد سلطان انتهز فرصة الندوة وأرسل رسالة إلى بعض الأطراف بوضوح وحسم فى قالب ديلوماسى يتسم بالعذوبة، ولكنه لم ينس أن يعلن أن سوريا ستشارك فى عملية السلام «إن شاء الله».

وإذا كان لطفى الخولى قد انشغل بتفسير ما حدث من أن التسوية جاءت نتيجة للانكسار فى القوميتين العربية والإسرائيلية، فإن تفسيره يظل مفتقرا للوضوح، نتيجة لغموض معنى كلمة الانكسار نفسها فى السياق. فهل هو الانكسار بمعنى الهزيمة والتحطم، أم هو الانكسار فى قاموس الفيزياء مثل انكسار الضوء، أى تحوله عن مساره الأصلى لمسار آخر؟

إذا كان المعنى الأول، فهذا الانكسار فى فكرة القومية لا يصنع سلاماً، والانكسار بالمعنى الثانى، لا يصنعه أيضا، فالسلام هو المسار الطبيعى الاساسى للبشر وليس انحرافاً عنه. الواقع أن التسوية جاءت نتيجة للحظة الاستنارة التى يعرفها جيدا بوصفه كاتبا قديما للمسرح، هى لحظة استنارة تاريخية تكتشف فيها الشخصيات المتصارعة على المسرح أنها كانت مخطئة، كانت لدينا مشكلة هى طرد الشعب الفلسطينى من أرضه وحرمانه من حقوقه الطبيعية، لم تكن

دولة إسرائيل نفسها هى مشكلتنا، كانت لنا مشكلة مع هؤلاء الذين ينكرون أن هناك شعبا فلسطينيا له وجود وحقوق.

أما إسرائيل فكانت تعانى من أزمة خطيرة فى فلسفة الحكم والدولة، أزمة تهدد وجودها نفسه. وهذا هو ما تنبه له بعض مفكريها من زمن طويل «يحضرنى اسمان، أريه إلياف، وهاركابى» الأزمة كان يلخصها سؤال واحد يستحيل الإجابة عليه بغير الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى، والسؤال هو: كيف يحدث فى دولة أن يولد طفلان فى منزلين متجاورين. ومحكوم على احدهما عندما يشب عن الطوق أن يذبح الآخر؟ وأى مصير ينتظر هذه الدولة؟

إسرائيل وافقت على التسوية لحماية الشعب الإسرائيلى، والمنظمة وافقت عليها لحماية الشعب الفلسطينى، لذلك أنا أوافق اللواء عبد الحليم على المقولة التى أوردتها «بالتيمور صن» من ان «إنشاء دولة فلسطينية يُعد حماية لأمن إسرائيل، والخطر الحقيقى على إسرائيل هو عدم وجود الدولة التى تستوعب أمانى الشعب الفلسطينى».

إنها لحظة نادرة فى التاريخ تكتشف فيها الأنا أن لا حياة لها إلا بحياة الآخر. وعلينا - نحن المثقفين العرب والإسرائيليين - أن ننتهى بسرعة من استيعاب هذه اللحظة وهضم معطياتها، ثم نواصل العمل من أجل إثبات أن الأنا هو نفسه الآخر، بمعنى أن كل جهود البشر فى هذه المنطقة لا بد أن تصب فى النهاية فى حقوق الإنسان الفرد بما هو إنسان وليس بما هو عربى أو إسرائيلى.

ولكن من حسنات الندوة أنها نبهتنا بقوة إلى ضرورة أن يتفرغ المفكرون على الضفتين لمناقشة معنى تعبير «السوق الشرق أوسطية» وشرحها للناس على نحو غير معقد، فمن الطبيعى أنه فى غياب الحرية الاقتصادية والسياسية عند أطراف عديدة فى المنطقة أن يتصور الناس هذه السوق وكأنها سوق الجمعة، حيث يأتى الناس من القرى القريبة ويتجمعون فى قطعة أرض فضاء يضعون

فيها حاجياتهم ويبيعونها لبعضهم البعض، هذه الصورة تدفع البعض بدافع من الحذر الجديد والفزع القديم إلى رفض الفكرة، لأن خيالهم سينصرف على الفور إلى التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة والخبرة الإسرائيلية القديمة بالمال والأسواق، وكأنها عصا موسى التى ستتحول إلى حية كبيرة لا تكتفى بابتلاع الحيات الأخرى فحسب، بل وستلتهم أيضاً هويتنا وكل مكوناتنا التراثية كعرب.

الواقع أن السوق الشرق أوسطية، اسمها الحقيقى هو الحرية السياسية والاقتصادية، وتحت مظلة حرية التجارة والتشريعات الاقتصادية العادلة، الناس لا تأكل بعضها البعض إلا فى حالة الهواة الذين يخلطون بين قواعد التجارة وقواعد القرصنة تحت مظلة البيروقراطية فى الحكم الشمولى. وهؤلاء لا مكان لهم فى الواقع الجديد او لعلهم سيحتلون فيه هامشا ضئيلا للغاية. ولا شك أن إيمانويل ماركس كان يمزح عندما قال «أما الجانب الإسرائيلى فهو ليس مستعدا لدخول سوق مشتركة وهذه حقيقة..» .. لا يا سيدى هذه ليست حقيقة، لقد دخلتم السوق بالفعل عندما لم تكن مشتركة، دعنى أقص عليك عدة حكايات ذات دلالة، يوجد بقال فى شارعنا، فى عام ١٩٧١ وجدت عنده سكين مطبخ قوية وأنيقة، سألته عن ثمنها فقال: خمسة عشر قرشا.

دُهشت لضآلة ثمنها فسألته مداعبا: تلاقيها من إسرائيل.

فرد علىّ: أمال حاتكون منين؟! مدام رخيصة كده تبقى من إسرائيل.

وفى يناير ١٩٧٧ كنت فى بلد عربى، متشدد وبعيد عنكم، ولكن بعده وتشدده لم يكن يمنعنى من النزول إلى سوق الخضار يوميا لشراء الفاكهة والخضروات القادمة من عندكم بتغليفها المحكم والمتطور.

وقبل ذلك يا سيدى، قبل حرب ١٩٦٧ كان المصريون يقومون برحلات إلى غزة لشراء البضائع التى لم تكن موجودة فى شوارع القاهرة، فهل كانت غزة تزرع الثلاجات واطقم الصينى والأدوات الكهربية؟

وماذا عن الأنفاق المحفورة تحت البيوت بين رفح الإسرائيلية ورفح المصرية، والتى كانت تُهرب منها أطنان البضائع.

لقد دخلتم السوق الشرق أوسطية منذ زمن بعيد يا سيدى، ونحن أيضاً نريد أن ندخلها مثلكم ولكن فى وضح النهار بمنطق الأحرار سياسياً واقتصادياً، وليس عبر الأنفاق السرية المظلمة وشهادات المنشأ المزورة.

أما حكاية الخوف على هويتنا العربية من هذه السوق فأقول باختصار: الأسوار والحواجز هى السبيل الأكيد لتدمير هويات البشر ومحوها، والحرية هى السبيل الوحيد للشعور بالكبرياء والاعتزاز بالهوية والحفاظ عليها قوية، جريئة، مبدعة. هل كُتب علينا للأبد أن نستيقظ كل صباح باحثين عن شىء يفزعنا، هل أصبحنا نفزع حتى من الأسواق؟!

غير أنه من اللازم هنا أن أنبه إلى أن كل اتفاقيات البشر وحسن نواياهم غير قادرة على إلغاء أو تعطيل قانون مهم من قوانين الحياة، هذا القانون يقول «من يصنع من نفسه قنطرة.. عليه أن يتحمل الدوس».

السؤال هو: أن نكون.. قنطرة، أو لا نكون، الإجابة عندنا والقرار قرارنا حيث لا أحد على الأرض قادر على تحويل الآخر إلى قُنطرة ضد إرادته.

« المؤلف د. عمرو عبد السميع »

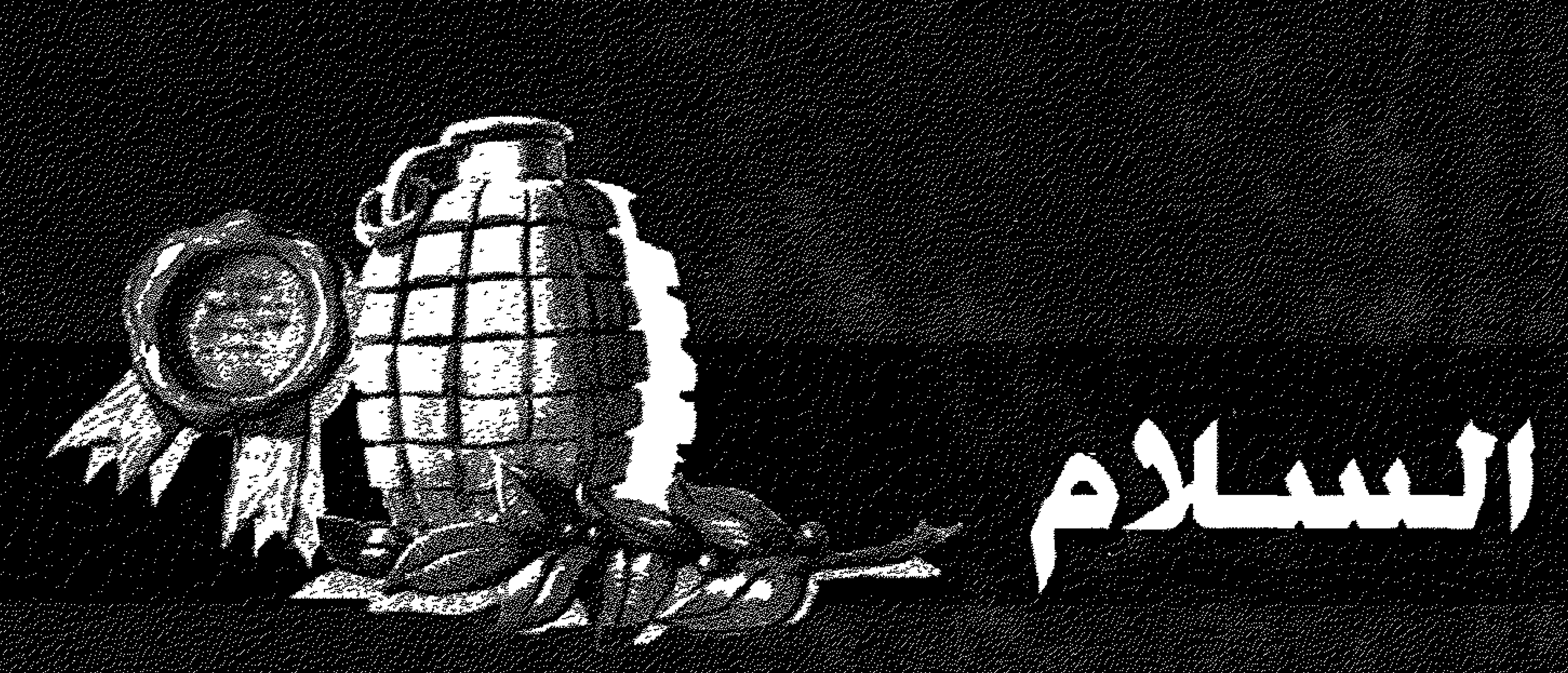
* مساعد رئيس تحرير الأهرام ومدير مكتب الأهرام فى بريطانيا.
* مواليد ٤/ ١١/ ١٩٥٥.
* بكالوريوس إعلام/ صحافة ١٩٧٦.
* الماجستير إعلام/ صحافة ١٩٨٠ [تقدير ممتاز]
* الدكتوراه إعلام/ صحافة ١٩٨٤ بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع والتبادل.
* عمل معيداً ومدرساً مساعداً ومدرساً بكلية الأعلام - جامعة القاهرة حتى عام ١٩٨١.
* عمل مديراً لمكتب الشركة السعودية للأبحاث والتسويق بالقاهرة، ونائباً لرئيس تحرير مجلة (المجلة) فى لندن من ١٩٨١ - ١٩٨٥
* عمل مديراً لمكتب صحيفة الحياة ومديراً للتحرير مجلة الوسط من ١٩٨٩ - ١٩٩٥.
* حاصل على جائزة نقابة الصحفيين فى الحوار الصحفى ١٩٨٩.
* حاصل على جائزة على ومصطفى أمين عن مؤلفاته فى الحوار الصحفى عام ١٩٩٤.

*** مؤلفاته:**

الإسلاميون: حوارات حول المستقبل - النصارى: حوارات حول المستقبل - المتطرفون: ندوات ودوائر حوار - اليمين واليسار: حوارات حول المستقبل - حوارات الحب والفن والحرية - من الأدب الساخر: كفاحى، السادات والكاريكاتير السياسى.

* تحت الطبع: عبد الناصر والكاريكاتير السياسى - من الأدب الساخر: الأشرار.

المحتويات



بهذا الكتاب.. يستكمل الدكتور عمرو عبد السميع المجموعة الأولى من مشروع الحوار الكبير، الذى خاض غماره فى السنوات الأخيرة، مستخدماً منابر متعددة فى الصحافة المصرية والعربية، ومبلوراً تياراً جديداً فى استخدام فن الحوار الصحفى، إستخداماً سياسياً، وثقافياً، ووظيفياً فى آن.

وهذا الجزء من«أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية»، يعنى بدراسة آليات وإشكاليات الانتقال من حال الحرب، إلى حال السلام، ويطرح على الرأى العام أسئلة تشركه فى مناقشة موضوعات طال إستبعاده من ساحتها، ويحتفظ له بحقه فى أن يرفض على أساس، وأن يقاطع على معرفة، وأن يكون طرفاً ـ بشكل ما ـ فى تشكيل المستقبل بالمعلومية وكسر إحتكار المعرفة ـ أولاً ـ ثم بتوظيف هذه المعرفة لخدمة قواعد الأمن المصرى والعربى.

لقد تنبأت آراء الكثيرين من المشاركين ـ فى حلقات النقاش هذه ببعض مما جرى على ساحة التسوية مع اسرائيل، ورصدت آراء الكثيرين من المشاركين ـ فى حلقات النقاش هذه تحولات إقليمية هامة، وقت أن كانت نطفاً جنينية معملية، قيد التحقق والتخلق، وتنبأت بظهورها، كما تنبأت بشكلها.

وشكلت آراء المشاركين ـ فى حلقات النقاش هذه ـ خريطة دقيقة للعناصر الفكرية التى تحكم منطق القابلية بالتسوية السلامية، مع التحفظ بشأن شروط التوافق، وللعناصر الفكرية التى تحكم منطق الرافضين للتسوية السلامية، مع التحفظ بشأن شروط التوافق، وللعناصر الفكرية التى تحكم منطق الرافضين للتسوية السلامية من دون قيد أو شرط، وبدون تحفظات أو تداركات.

وقدم الجميع ـ فى إطار حلقات النقاش هذه صورة وطنية فريدة للرد المصرى غير التقليدى (بكل الجدائل التى تشكل ضفيرته.. وبكل العناصر التى تنصهر سكته) على التحدى الأجنبى غير التقليدى الذى نواجهه فى منطقتنا.

الناشــر